الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

رقم التسجيل:.....

الشعبة: علوم اقتصادية

دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب

ناجي بن حسين

تحت إشراف

الأستاذ الدكتورعبد العزيز شرابي

أعضـــاء لجنــة المنـاقشـــة

أ. د/ العربي دخموش	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسـًا**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ. د / عبد العزيز شرابي	**أستاذ التعليم العالي**	**مقررًا**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ. د / عبد القادر دربال	**أستاذ التعليم العالي**	**عضوًا**	**جامعة السانية وهران**
أ.د / الطاهر هارون	**أستاذ التعليم العالي**	**عضوًا**	**جامعة الحاج لخضر باتنة**
د./ محمد الطاهر درويش	**أستاذ محاضر**	**عضوا**	**جامعة منتوري قسنطينة**
د. / عيسى مرازقة	**أستاذ محاضر**	**عضوا**	**جامعة الحاج لخضر باتنة**

السنة الجامعية 2006 - 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إني لأسدي خالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد العزيز شرابي الذي أشرف على هذا البحث، وكان لما أمدني به من إرشادات وتوجيهات وتشجيع الفضل في إتمامه.

كما أعبر عن بالغ شكري للدكتور مهدي عباس الذي فسح لي مجالا من وقته لتوجيهي في هذا العمل، فأفادني من تجربته ونبهني لجوانب في الموضوع كنت عفلت عنها.

ولا يفوتني هنا أيضا أن أشكر كل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث، أخص بالذكر المشرفين على مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع بجامعة قسنطينة ومسؤولي مخبر البحث (LEPPI) بجامعة (Pierre Mendès France, Grenoble II) في فرنسا الذين وفوروا لي وسائل العمل التي سهلت لي القيام بالبحث في ظروف جيدة.

أخيرا أقدم شكري الخاص لعائلتي على التشجيعات والتسهيلات التي قدمتها لي لإنجاز هذا العمل.

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
A.N.D.I	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
A.N.S.E.J	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
A.P.S.I	وكالة ترقية ودعم الاستثمار
P.I.B	الناتج الداخلي الخام
C.N.U.C.D U.N.C.T.A.D	ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
F.B.C.F	التكوين الخام لرأس المال الثابت
F.C.E	منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر
F.M.N	الشركات متعددة الجنسيات
I.D.E	الاستثمار الأجنبي المباشر
O.C.D.E	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
P.M.E	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
P.T.F	مجمل إنتاجية العوامل

الفـــــهـــــرس

المقدمة العامة 01

الفصل الأول **دور مناخ الاستثمار في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية – في إطار المقاربة المؤسساتية–** 19

مقدمة الفصل الأول 19

المبحث الأول **دراسة نظرية للنمو والاستثمار في ظل اقتصاد السوق**..... 21

1 . 1 . نظريات النمو الاقتصادي..... 21

1 . 1 .1. النظرية الكلاسيكية الحديثة: الجيل الأول من نظريات النمو..... 22

1 . 1 . 2 . نظرية النمو الحديثة " نظرية النمو الداخلي" 23

1 . 2 . دور الاستثمار والقطاع الخاص في تحسين معدلات النمو الاقتصادي 26

1. 2 . 1 . علاقة الاستثمار بالنمو..... 26

1 . 2 . 2 . دور القطاع الخاص في تحقيق النمو..... 26

1 . 3 . دور الدولة في اقتصاد السوق 27

1 . 3 . 1 . المبررات الاقتصادية لتدخل الدولة..... 28

1 . 3 . 2 . تطور الدور الاقتصادي للدولة..... 29

1 . 3. 3. مهام وأهداف الدولة في ظل اقتصاد السوق..... 32

1 . 4 . تأثير السياسة الاقتصادية على النمو..... 35

المبحث الثاني **دور المؤسسات في تسريع وتيرة النمو و تشجيع جذب الاستثمار** 39

2 . 1 . أهمية و تطور اقتصاد المؤسسات 39

2 . 1 . 1 . أهمية دور الحكومات في إقامة المؤسسات 41

2 . 1 . 2 . تطور المؤسسات..... 42

2 . 2 . تصنيف المؤسسات و وظائفها..... 43

2 . 2 . 1 . تصنيف المؤسسات..... 43

2 . 2 . 2 . وظائف المؤسسات..... 44

2 . 3 . المقاربة المؤسساتية للنمو و التنمية الاقتصادية..... 45

2 . 4 . ضرورة تطوير المؤسسات و تحسين السياسات لبلوغ النمو..... 49

2 . 5. المقاربة الجديدة للتنمية 51

المبحث الثالث **مناخ الاستثمار: مفهومه و أهميته و شروط تحسينه** 55

3 . 1 . تعريف مناخ الاستثمار..... 55

3 . 2 . مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية..... 57

3 . 3 . عناصر مناخ الاستثمار..... 59

3 . 3 . 1 . التكاليف..... 59

3 . 3 . 2 . المخاطر..... 61

3 . 3 . 3 . العوائق أمام المنافسة..... 61

3 . 4 . كيفية تأثير مناخ الاستثمار على النمو و الفقر..... 61

3 . 4 . 1 . دفع عجلة النمو إلى الأمام 61

3 . 4 . 2 . تخفيض أعداد الفقراء 62

3 . 5 . التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار 63
3 . 6 . منهجية تحليل مناخ الاستثمار..... 64
3 . 7 . الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد 66
المبحث الرابع الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد 72
4. 1. خصائص الاقتصاد الريعي وأخطار الظاهرة الهولندية 72
4. 1. 1. خصائص الاقتصاد الريعي..... 72
4. 1. 2. الظاهرة الهولندية والاقتصاد الجزائري..... 74
4. 2. أسباب تنويع الاقتصاد الجزائري وأهدافه..... 76
4. 2. 1. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري..... 76
4. 2. 2. أهداف التنويع في الاقتصاد النفطي..... 77
4. 3. تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي..... 78
4. 3. 1. العوامل المفسرة للنمو في الاقتصاد الجزائري..... 78
4. 3. 2. خصائص النمو في الجزائر..... 82
4. 3. 3. عوامل رفع معدلات النمو في الجزائر..... 82
خاتمة الفصل الأول..... 84
الفصل الثاني نظام الاستثمار في الجزائر..... 85
مقدمة الفصل الثاني..... 85
المبحث الأول عرض و تحليل الإطار القانوني للأعمال في الجزائر..... 87
1 . 1 . آليات و قواعد التحول إلى اقتصاد السوق و جذب الاستثمار الخاص..... 87
1 . 1 . 1 . السياسات الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي 88
1 . 2 . تحليل منهج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: التحول نحو اقتصاد السوق..... 89
1 . 2 . 1 . أسباب وضع برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 90
1 . 2. 2 . أهداف برنامج التعديل الهيكلي..... 90
1 . 3 . سياسات الخوصصة و تحرير الاقتصاد الجزائري..... 92
1 . 3. 1. مراحل تطور عمليات الخوصصة في الجزائر..... 93
1 . 3 . 2 . مؤسسات الخوصصة..... 97
1 . 3 . 3 . تقييم برامج الخوصصة..... 98
1 . 4 . الإطار القانوني العام لاقتصاد السوق في الجزائر..... 100
1 . 4 . 1 . قانون المنافسة..... 100
1 . 4 . 2 . الجانب المالي 103
1 . 4 . 3 . القانون التجاري 106
1 . 4 . 4 . تشريعات العمل 108
1 . 4 . 5 . القانون الجبائي 109
المبحث الثاني دراسة تحليلية لقانون ترقية الاستثمار في الجزائر..... 111
2 . 1 تطور قانون الاستثمار الجزائري..... 111
2 . 1 . 1 . الفترة الأولى 1963-1971 111
2 . 1 . 2 . الفترة الثانية 1971-1981 112
2 . 1 . 3 . الفترة الثالثة 1982-1990..... 113
2 . 1 . 4 . الفترة الرابعة: 1990 -1993 115
2. 2 قانون الاستثمار لسنة 1993 و تعديله سنة 2001..... 116

2 .3 المزايا و الحوافز في إطار نظام الاستثمار الجديد..... 117
2 . 3 . 1 . مزايا النظام العام للاستثمار 118
2 . 3 . 2 . مزايا النظام الاستثنائي 118
2 . 3 . 3. مزايا خاصة 119
2 . 3 . 4. التسهيلات الإدارية وواجبات المستثمر للاستفادة من المزايا..... 120
2 . 4 . الضمانات..... 121
2 . 4 . 1 . المساواة في المعاملة 121
2 . 4 . 2 . إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي 122
2 . 4 . 3 . تحويل الأرباح 122
2 . 4 . 4 . الضمانات في إطار المعاهدات الثنائية 123
2 . 5 . مقارنة قانون الاستثمار لسنة 1993 بقانون 2001..... 124
2 . 6 . هيئات الاستثمار..... 126
2 . 6 . 1 . وزارة المساهمة وترقية الاستثمار 126
2 . 6 . 2 . المجلس الوطني للاستثمار 126
2. 6 . 3 . الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI 127
2 . 6 . 4 . الشباك الوحيد 128
2 . 6 . 5 . صندوق دعم الاستثمار..... 129
المبحث الثالث **عرض و تقييم سياسة ترقية الاستثمار في الجزائر**..... 130
3 . 1 . تحرير الاستثمار في القطاعات الاقتصادية..... 130
3 . 1 . 1 . قطاع الطاقة والمناجم 130
3 . 1 .2. المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمار في القطاع الفلاحي 130
3 . 1 . 3. قطاع الصيد وتربية الأسماك 131
3. 1. 4. قطاع السياحة والصناعات التقليدية 131
3 .2. ترقية الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 131
3. 2. 1. الإطار المؤسساتي والعملي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 132
3 . 3. تشريعات الاستثمار: مقارنة و عرض بعض التجارب..... 134
3 .3. 1 . مقارنة قانون الاستثمار في البلدان المغاربية 134
3 .3. 2 . بعض التجارب في تحفيز الاستثمار 137
3. 4. نقد و تقييم سياسة الحوافز: إشارة لحالة الجزائر..... 140
3. 4. 1 . ترشيد سياسة الحوافز لجذب الاستثمار 143
خاتمة الفصل الثاني..... 145
الفصل الثالث **الاستثمار الأجنبي و استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات: أية آثار على البلدان النامية؟** 146
مقدمة الفصل الثالث..... 146
المبحث الأول **دراسة في نظريات الاستثمار الأجنبي**..... 148
1 . 1 .1 تعريف الاستثمار الأجنبي..... 148
1 . 1 . 1 . الاستثمار الأجنبي المباشر 148
1 . 1 . 2 . الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار الحافظة المالية) 149
1 . 2 . الإطار النظري للاستثمار الأجنبي..... 150
1 . 2 . 1 التيار الأول: نظريات التبعية 151

1 . 2. 2 . التيار الثاني : النظريات النيوكلاسيكية 152
1 . 2 .3 . التيار الثالث : التيار التوفيقي 154
1 . 3. تقويم دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاديات النامية..... 159
1 . 3 . 1 . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: تحليل ودراسة البحوث الميدانية 161
1 . 3 . 2. خلاصة الدراسات الميدانية حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو 170
المبحث الثاني **استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر** 174
2. 1 . تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها..... 174
2. 1 .1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات 174
2 . 1 .2 . خصائص الشركات متعددة الجنسيات 175
2 .2. إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات..... 176
2. 2 .1. الإستراتيجية الأفقية 176
2. 2 .2. الإستراتيجية العمودية 177
2 . 2 .3 . إستراتيجيات الشراكة أو الإستراتيجية الشاملة 178
2 . 3 . محددات إختيار F.M.N لتوطين نشاطاتها الدولية..... 179
2 . 3 . 1. المتغيرات المؤثرة على تكاليف الإنتاج 180
2 . 3 . 2. حجم السوق ومعدل نموه 180
2 . 3 . 3. حدة المنافسة 181
2 . 3 . 4. وجود نسيج صناعي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 181
2 . 3 . 5. درجة تفتح الاقتصاد 181
2 . 3 . 6. مستوى أداء النظام المالي والمصرفي 182
2 . 3 . 7. توفر الهياكل القاعدية للاستثمار وجودة المؤسسات 182
المبحث الثالث **تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم خصائصه**..... 184
3 . 1 . تطور الاستثمار الأجنبي..... 184
3 . 2 . خصائص حركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... 185
3 . 2 . 1 . تركز الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة وفي عدد محدود من الدول النامية 185
3 . 2 . 2 . زيادة أهمية قطاع الخدمات 187
3. 2 .3. عمليات الاندماج والتملك 188
3 .2 .4 المشاركة في رأسمال الشركات 189
3 . 3 . آفاق تطور الاستثمار الأجنبي المباشر..... 190
3. 4 . الخصائص الحالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 191
خاتمة الفصل الثالث..... 194
الفصل الرابع **تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**..... 196
مقدمة الفصل الرابع 196

المبحث الأول **واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر**..... 197
1 . 1 . تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر 1993 – 2005..... 197
1 . 2 . آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو..... 200
1 . 3 . توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية..... 202
1 . 3. 1 . نوايا الاستثمار الأجنبي في الجزائر 202

1 . 3. 2.	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية (1993-2005)	204
1 . 3. 3.	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة للاستثمار.....	208
1 . 3 .3. 1	الاستثمارات الأمريكية	209
1 . 3. 3. 2	الاستثمارات الفرنسية	210
1 . 3. 3. 3	الاستثمارات الأسبانية	211
1 .3. 3. 4	الاستثمارات الإيطالية	211
1 .3. 3. 5 .	الاستثمارات الألمانية	211
1 .3. 3. 6	الاستثمارات العربية	212
1. 3. 3. 7.	الاستثمارات الآسيوية	214
المبحث الثاني	**تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على المؤشرات الكمية .....**	216
2 .1. .	تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر.....	216
2 . 1 . 1 .	النمو الاقتصادي	216
2 . 1 . 2 .	معدل التضخم: استقرار السياسة النقدية	217
2 . 1 . 3 .	سياسة التوازن الخارجي	219
2 . 1 . 4 .	الانفتاح الاقتصادي على الخارج	220
2 .2. .	المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.....	221
2 . 3 .	البنية التحتية	224
2 . 3 . 1 .	شبكة المواصلات البرية	224
2. 3. 2 .	النقل الجوي والبحري	224
2 . 3 . 3.	تكنولوجيات الإعلام والاتصال	225
المبحث الثالث	**مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار**.....	228
3 . 1 .	مؤشرات التنافسية.....	228
3. 1. 1	مؤشر التنافسية العالمي	229
3 . 1. 2	المؤشر المركب للتنافسية العربية	229
3 . 2. .	وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية وتقدير بيئة أداء الأعمال.....	231
3. 2. 1	وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية	231
3 . 2 . 2	المؤشر الثاني :تقدير بيئة أداء الأعمال في الجزائر	233
3 . 3. .	تقدير بيئة آداء الأعمال في الجزائر و دور المؤسسات.....	240
3. 3. 1	مؤشر الحرية الاقتصادية	240
3. 3. 2	مؤشر الاستدامة البيئية	241
3 . 3 . 3.	مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد	242
3. 3. 4	مؤشر التنمية البشرية	243
3 . 3. 5 .	مؤشر القدرة على الإبداع	243
3 . 3 . 6 .	مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني	244
3 . 3 . 7 .	المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة	245
3 . 3 . 8.	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	245
3 . 3 . 9.	مؤشر العولمة	247
3 . 4 .	مؤشرات الحاكمية و التقدم في الإصلاح.....	249
3 . 4 . 1 .	تقييم التقدم في الإصلاح الهيكلي بالجزائر	249

3 .4 .2 . مؤشرات الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد 250
خاتمة الفصل الرابع..... 254
الفصل الخامس **تقييم مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر، حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** 256
مقدمة الفصل الخامس..... 256
المبحث الأول **مزايا الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**..... 258
1 . 1 مـــــاهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 258
1 .2. خـــــصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 259
1 . 3 . الآثـــــار الإيجابـــــية لتـــنـــمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 261
1. 4 . مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 263
المبحث الثاني **تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر**..... 265
2. 1. تطور تصريحات الاستثمار الوطني الخاص (1993-2006)..... 265
2 . 1 . 1 . المشاريع المسجلة لدى اللجنة الولائية لترقية الاستثمار..... 267
2 . 1 . 2 . التحليل حسب القطاعات الاقتصادية..... 268
2 . 1 . 3 . توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق..... 270
2 . 1 . 4 . التوزيع حسب مناصب العمل المتوقعة 270
2 . 2 . تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 271
2 . 2 . 1. التحليل حسب قطاعات النشاط..... 273
2 . 2 . 2 . التركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 275
2 . 2 . 3 . الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية..... 276
2 . 3 . المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 277
2 . 3 . 1. تحليل الاستثمار المتعلق بالمؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 278
2 . 3. 2. إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة 280
المبحث الثالث **معوقات الاستثمار الخاص في الجزائر**..... 282
3 . 1 . قياس مناخ الاستثمار في الجزائر..... 282
3 .1. 1. تقييم محيط أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدراسة التي أنجزتها الوزارةPME 283
3 .1. 2. تقدير مناخ الأعمال حسب منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر..... 284
3 .1. 3. دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر..... 287
3. 2 . أهم عوائق الاستثمار في الجزائر..... 288
3 .2. 1. علاقة المؤسسات بالإدارات و مستوى تأدية الخدمات العمومية 288
3 .2. 2 . العوائق المالية..... 290
3 .2. 3 . مشكلة العقار الصناعي..... 294
3 .2. 4 . الفساد..... 296
3 .2. 5 . القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة..... 297
3. 2. 6 . التهرب الضريبي و حدة الضغط الجبائي..... 298
3 .2. 7 . الجهاز القضائي (القضاء التجاري) 299
3 .2. 8 . الجمارك و إدارة عمليات التجارة الخارجية 299
3 .2. 9 . العوائق المتعلقة بخصائص سوق العمل 300
3 .2. 10. المعوقات الداخلية لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 300
خاتمة الفصل الخامس 302

الفصل السادس ترقية الاستثمار في الجزائر..... 304
مقدمة الفصل السادس..... ... 304
المبحث الأول نحو إستراتيجية جديدة لترقية الاستثمار في الجزائر..... 306
1 . 1. تشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر..... 306
1 . 2. الإستراتيجية المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر..... 308
1. 2. 1. مضمون الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر..... 309
1. 2. 2. الانتقادات الموجهة لإستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر..... 310
1. 2. 3. شروط نجاح الإستراتيجية..... 312
1. 3. آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 313
1. 3. 1. آليات التدخل الحكومي لترقية الاستثمار الخاص..... 314
1. 3 .2. التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 317
1. 3. 3. الخيارات الإستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 317
1. 3. 4. آليات تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 318
المبحث الثاني دور وكالات ترقية الاستثمار في تحسين الجاذبية..... 324
2. 1. الجاذبية والتنافسية..... 324
2. 1. 1. أدوات تحليل الجاذبية..... 325
2. 1. 1. 1. المقاربة الكلية..... 325
2. 1. 1. 2. المقاربة الوسطية..... 326
2. 1. 1. 3. المقاربة الجزئية 326
2. 1 .1. 4. العلاقة بين المقاربات الثلاث..... 327
2. 2. حتمية الترويج وأهمية تسويق المكان في تحسين الجاذبية..... 328
2. 2. 1. أهمية الترويج..... 328
2. 2. 2. شروط الترويج للاستثمار..... 328
2. 2. 3. أهمية التسويق في الترويج للاستثمار..... 330
2. 2. 4. السياسة التسويقية للترويج للمكان..... 332
2. 2. 5. مراحل عملية الإعلان للترويج للاستثمار..... 335
2. 3. عناصر نظام ترويج الاستثمار وفعاليته..... 336
2. 3. 1. عناصر نظام الترويج..... 336
2. 3. 2. فعالية إقامة الشباك الموحد لترقية الاستثمار: خلاصة لبعض التجارب..... 339
المبحث الثالث نحو سياسة جديدة لتحسين أنشطة ترقية الاستثمار في ظل مجتمع المعلومات: دراسة مقارنة 342
3. 1 . إستراتيجية ترقية الاستثمار الأجنبي في تونس..... 342
3. 1 . 1 . الهيكل التنظيمي للوكالة..... 342
3 .2. دور الأنترنيت في ترقية الاستثمار..... 344
3. 3. تقييم آداء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسبل تحسين فعاليتها..... 347
3. 3. 1. أهم نقاط الضعف المسجلة على نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار..... 349
3 .3. 2 . أهداف الوكالة..... 350
3. 3. 3. الاقتراحات الخاصة لتحسين نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار..... 350

3. 4 . تحسين نظام المعلومات الاقتصادي الجزائري واقتراح لوحة قيادة لجذب الاستثمار 352
خاتمة الفصل السادس 357
الخاتمة العامة 358
المراجع 372
الملاحق 386
فهرس الأشكال 411
فهرس الجداول..... 412
الملخصات 414

المقــدمــة العــامــة

المقدمة العامة

تُعَرّف الاستثمارات بأنها عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي. وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة في زيادة التشابك والترابط فيما بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج وما يدفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة ومتنامية.

من الواضح كذلك الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في نماذج النمو الاقتصادي حيث يمثل مكونا جوهريا في الطلب الكلي، وبالتالي فإن للتقلبات في مستوى الاستثمار أثرها على النشاط الاقتصادي وعلى النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

إن استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي على امتداد فترات طويلة يحتاج إلى تنفيذ استثمارات–قد تكون وطنية أو أجنبية– تمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام. وبتحديد محددات الاستثمار الخاص يستطيع صانعي السياسات التحكم فيها بالاتجاه المرغوب لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية.

الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم احتدم الجدل حول أثرها في الدول النامية والدول المستقبلة لها، وقد دار الجدل بالذات حول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابيا أو سلبيا. ولكن لا أحد يستطيع أن يزعم بأن الجدل قد حُسم نهائيا لصالح هذا الرأي أو ذاك، فالمحبذون للاستثمارات الأجنبية يرون بأنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الآخذة في النمو: الحاجة إلى مزيد من رأس المال أولا، والحاجة إلى عملات أجنبية ثانيا، بالإضافة إلى ذلك فهي تجلب لها التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة، كما تمنحها دراية عالمية بأساليب التسويق، وبالتالي فهي تعد مصدرا مهما لا غنى عنه لزيادة فرص العمالة ولتنمية إيرادات الدولة.

أما الناقدون للاستثمارات الأجنبية الخاصة فيشككون في صحة هذا الرأي وفي أهميته، فهي حسب وجهة نظرهم بدلا من جلبها لرؤوس أموال جديدة، كثيرا ما تعتمد على المدخرات المحلية، وهي أيضا بما تصر على الحصول عليه من إعفاءات وامتيازات من الدول المضيفة، وبقدراتها على التلاعب في تغيير الأرباح، لا تساهم المساهمة الواجبة في زيادة إيرادات الدولة.

لكن ليس هناك من يجزم بعدم وجود أية منفعة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة، بل نرى الغالبية المطلقة من حكومات الدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات إليها معتبرة إياها عاملا أساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا نجدها تسن العديد من القوانين المشجعة للاستثمارات الأجنبية الخاصة وتقدم مختلف الإغراءات والتسهيلات لها رغبة في جذب المزيد منها. إلا أن فتح الباب على مصراعيه للمستثمرين الأجانب قد تكون له عواقب وخيمة على الاقتصاديات الوطنية ما لم تقم الدول النامية **بتهيئة المناخ الاستثماري** الملائم لتحفيز المستثمرين الأجانب إليها وتوجيههم نحو

القطاعات الأكثر تماشيا مع الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تصبو لتحقيقها. ولكي تحقق الاستثمارات الخاصة الأهداف المرجوة لا بدّ من توفر الشروط الملائمة لنجاحها، وهذا ما **يتطلب تدخلا إيجابيا من جانب الدولة.**

I . أهمية البحث ومبررات اختيار الموضوع

يُعد البحث في موضوع "مناخ الاستثمار" من أهم الموضوعات التي تحضى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، فالاستثمار كمتغير اقتصادي كلي، يلعب على مدار الزمن دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره لما له من صلة وثيقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظيف ولمساهمته بشكل مباشر في تغيير معدل النمو الاقتصادي. هذا من الناحية النظرية للموضوع، أما من الناحية العملية فيعتبر موضوع الاستثمار الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حدّ سواء، وهو ما نلاحظه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية ترقية قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمكوناته المالية والتقنية والإدارية وآلية تنمية الموارد البشرية.

تتطلب زيادة حجم الاستثمارات الخاصة، الوطنية منها والأجنبية، تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين والمساعدة على توفير أفضل الشروط لإنجاح العمليات الاستثمارية، ويطلق على هذه الشروط بشكل عام **"مناخ الاستثمار"** الذي أصبح يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على جذب الاستثمارات. وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى زيادة أهمية موضوع "مناخ الاستثمار " نتيجة لتطور عاملين أساسيين في البيئة الاقتصادية العالمية، يرجع العامل الأول إلى تزايد الاندماج الاقتصادي العالمي من جهة وتراجع أهمية الحدود السياسية بين الدول من جهة أخرى، فقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تقارباً وتداخلاً مما كان عليه في أي وقت سابق. أما العامل الثاني فيرجع إلى غلبة اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص مما جعل اعتبارات العائد والمخاطر والتكلفة أكثر وضوحاً في قرارات الاستثمار. وهكذا أصبح انتقال رؤوس الأموال فيما بين مناطق العالم أكثر حساسية " لمناخ الاستثمار"، وأصبح العالم – في مجموعه – في تنافس حاد لجذب الأموال وفقاً لما تقدمه كل منطقة من مزايا وحوافز للاستثمار.

يُعد البحث في موضوع مناخ الاستثمار من بين الإشكاليات الحديثة في الدراسات الاقتصادية إذ لم يتم تناوله بصفة رسمية الاّ ابتداءا من سنة 2002، وكان ذلك في إطار ما عُرف بـــ إجماع مونتري (Consensus de Monterey)[1] المندرج ضمن الإطار العام لأهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة. وقد أكدّ هذا الإجماع على أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص في استراتجيات التنمية، ودعا الحكومات لتعديل

[1] OCDE, « Cadre d'action pour l'investissement », in : *L'observateur de l'OCDE synthèses*, Octobre 2006, Paris 2006.

سياساتها الاقتصادية ومؤسساتها من أجل تحديد الأولويات الواجب القيام بها قصد توفير الشروط الجيدة لتحسين مناخ الاستثمار.

يستهدف هذا الإطار العام للاستثمار دعم التنمية ومكافحة الفقر وتشجيع المشاركة المسؤولة لكل حكومات الاقتصاد العالمي. وتعتبر المقاربة المتعددة الأطراف، الأكثر شمولية والأكثر إعدادا حتى الوقت الحاضر لتحسين شروط الاستثمار. ويقوم هذا الإطار على مجموعة قيم مشتركة تتمثل خاصة في إقامة دولة القانون وضمان الشفافية وعدم التمييز في المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية وحقوق الإنسان ونزاهة القطاع العام والتعاون الدولي. وقد تم إقرار هذا الإطار العام للاستثمار سنة 2006 من طرف وزراء l'OCDE الذين طالبوا بضرورة تعاونهم مع الدول غير الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الأخرى لأجل ترقية وتنفيذ هذا الإطار الذي من المتوقع له أن يلعب دورا حاسما في خلق مناخ مشجع بالنسبة لجميع المستثمرين من المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة إلى غاية الشركات متعددة الجنسيات.

إنّ المبرر الرئيسي الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث، هو رغبتنا في مواكبة البحوث الاقتصادية الراهنة التي أصبحت تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل المشكلات الاقتصادية الواقعية ومحاولة تقديم الاقتراحات المناسبة لها انطلاقا من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة قصد معرفة كيفية الاستفادة من السياسات الناجحة المعتمدة في الدول الأخرى.

وإذا تفحصنا المشكلات التي تواجه الاقتصاد الجزائري لوجدنا أن قضية الاستثمار تعتبر اليوم من بين القضايا الأساسية المطروحة للنقاش على الصعيدين العلمي والعملي. وعليه نرى أنّ مساهمتنا من خلال هذه الدراسة العلمية تعتبر لبنة وإضافة جديدة للبحوث الاقتصادية التي تتناول قضايا التنمية والاستثمار في الاقتصاد الجزائري.

II. بناء الإشكالية

يعتبر تحسين معدلات النمو مسألة جد حيوية بالنسبة للجزائر قصد مواجهة المشكلات الخاصة بالبطالة والفقر. إنّ تقليص معدل البطالة مثلا على مدى العشر سنوات المقبلة إلى نصف معدله الحالي، يتطلب حسب تقرير خاص بالجزائر أعد في سنة 2003 من طرف البنك الدولي، تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـــ 6%، لذلك يعتبر دعم الاستثمار خارج المحروقات أمرا ضروريا من أجل تحقيق هذا الهدف، علما بأن قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به من الأمام لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة في خلق مناصب العمل. ورغم أنّ إيرادات صادرات المحروقات تمثل 30% من الناتج الداخلي الخام وأكثر من 97 % من إيرادات الصادرات و75% من الإيرادات الجبائية، فإنّ هذا القطاع لا يساهم مباشرة إلا بـــ 3 % فقط من مناصب العمل.

إذن ومن أجل الحد من البطالة يجب أن يرتكز النمو الاقتصادي على ***تنويع الاقتصاد خارج المحروقات***، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة والقادرة على مواجهة المنافسة، ويتطلب ذلك نموا متزايدا للإنتاجية التي تمثل القاعدة الأساسية لزيادة حجم الإنتاج في القطاع الخاص.

إن الجزائر مثل بقية البلدان المصدرة للبترول تواجه مشاكل خاصة تتعلق بالتسيير السليم لاقتصادها، وهذا ليس فقط بسبب عدم استقرار أسعار وإيرادات المحروقات، والتي من الصعب توقع مسار تطورها في المستقبل، ولكن أيضا لأنه يتوجب عليها التحضير الجيد لمرحلة ما بعد البترول، فحالة عدم اليقين المتعلقة بإيرادات المحروقات ينجم عنها عدة آثار مالية قصيرة وطويلة الأجل.

وبما أن البترول يمثل موردا غير متجدد، فإنه يطرح العديد من التساؤلات تتعلق أساسا بكيفية تخصيص إيرادات النفط ما بين الأجيال [1]، فالتساؤل الأول الذي يطرحه أي بلد مصدر للبترول يتعلق بكيفية استعمال أو استغلال ثروته النفطية بطريقة حكيمة دون استنزاف لهذه الثروة. وباعتبار النفط يمثل موردا محدودا، فإن استمرار الإيرادات النفطية لن يدوم طويلا، وعليه لا يمكن البقاء في وضعية التبعية لهذه الثروة النفطية، بل يجب العمل على خلق الإطار الملائم لبناء اقتصاد قائم على التنوع في أنشطته الإنتاجية وفي استغلاله لموارده المختلفة (المادية، البشرية، التنظيمية، الجغرافية الخ...). وقصد الوصول لتحقيق نمو سريع للإنتاجية يُشترط القضاء على كل القيود الموضوعة أمام الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج، أي تحقيق مناخ استثماري جيد.

لا تزال قضايا الاستثمار تطرح التساؤلات المختلفة في الجزائر نظرا لعدم توفر مناخ استثماري ملائم يتميز بخصائص مماثلة لتلك التي يوفرها مناخ الاستثمار في بعض البلدان النامية الأخرى (كبلدان جنوب شرق أسيا). وقد أرجعت دراسة حديثة قام بها البنك العالمي[2]، الأسباب الرئيسية لنقص توجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة نحو بعض البلدان النامية، ومن بينها الجزائر، إلى المحيط الاقتصادي الكلي وضعف سوق رؤوس الأموال وتأهيل اليد العاملة والمستوى التكنولوجي، واعتبرتها من بين العناصر غير الملائمة مقارنة ببلدان أسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من السياسة الاقتصادية الجديدة للجزائر المعتمدة منذ سنة 1990، والقائمة على دعم الاستثمار الخاص وتقديم العديد من التسهيلات للمستثمرين في شتى الميادين (تحويل الأرباح، اللجوء للتحكيم الدولي، إعفاءات جبائية الخ ...) إلا أنّ واقع الاستثمار الخاص لم يتحسن كثيرا، وبقي يُراوح مكانه وتركزه في قطاع المحروقات فقط. ونظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد الوطني وحاجته الماسة إلى

---

[1] Stevne Bernett et Rolando Ossowski, « Le yoyo pétrolier : pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources ». In : Finances & développement, FMI, Washington, Mars 2003, pp. 36-39.

[2] Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde : améliorer le climat d'investissement pour tous, 2005. In : www.worldbank/wdr.report05.Pdf (le 26-01-2006).

بعث الهياكل الإنتاجية من جديد، فإننا نرى ضرورة جذب استثمارات إضافية **وطنية أو أجنبية** لم تتمكن بعد القوانين المتعلقة بترقية الاستثمارات من جذبها.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع على أن تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر وتطوير مستلزماته قد أضحى أمرا ضروريا وملحا، بدا لنا مهما معالجة هذه المسألة عن طريق القيام بدراسة وتحليل مناخ الاستثمار. إنّ مثل هذه الدراسة تتطلب القيام ببحث شامل ومعمق للسياسات والإجراءات الواجب اعتمادها لتوفير الشروط المشجعة لقيام نشاط استثماري خالق للثروة يسمح بتحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

وفي إطار هذا التحليل نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال التساؤل المحوري التالي:

هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟

إن هذه الإشكالية في حدّ ذاتها تتفرع عنها جملة من التساؤلات تتطلب منا إلقاء الضوء عنها ومحاولة الإجابة عليها قصد التمكن من التحليل المعمق لمناخ الاستثمار في الجزائر، وتتمثل هذه الأسئلة الفرعية في الآتي:

- بماذا نفسر محدودية حجم الاستثمار الخاص في الجزائر؟
- ما هي عوائق الاستثمار الخاص في الجزائر؟
- لماذا لم تتمكن القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار من تحقيق الأهداف المرجوة منها؟ هل يعود ذلك لعدم مسايرة هذه القوانين لمتطلبات المستثمرين أم لسوء في تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع؟
- هل يمكن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف الجزائر التنموية؟
- فيما يتمثل دور الدولة في ظل اقتصاد السوق من أجل تحسين مناخ الاستثمار؟
- ما تأثير نوعية المؤسسات السائدة في الجزائر على مناخ الاستثمار؟
- ما هي السياسات والإجراءات الواجب إتباعها من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الأجنبي دون تعارضه مع الأهداف الاقتصادية الوطنية؟

III. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التوصل لمعرفة أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الخواص في الجزائر واقتراح الإجراءات المناسبة التي من شأنها المساهمة في تذليل هذه العقبات مما يجعل البيئة الاستثمارية في الجزائر أكثر تماشيا مع مثيلاتها في الدول التي تعرف إقبالا متزايدا من الاستثمارات الأجنبية عليها. وفي هذا الإطار تقوم هذه الدراسة بتشخيص دقيق للوضعية الاقتصادية للجزائرقصد إبراز أهم نقاط القوة في الاقتصاد الجزائري والعوامل التي تساهم في تعزيزها من جهة، وتوضيح نقاط الضعف وأسباب الخلل فيه والبحث في كيفية الحدّ منها من جهة أخرى.

من هذا المنطلق نسعى في هذا البحث إلى تحديد مجموع العوامل التي بإمكانها أن تفسر لنا تطور الاستثمار في الجزائر (الأجنبي والوطني) مع التركيز على المحددات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي.

IV. منهجية البحث وفرضيات الدراسة

أ. الفرضيات

يقوم بحثنا هذا حول مناخ الاستثمار في الجزائر على فرضيات تحليلية وتفسيرية تطمح لأن تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

- يرجع السبب في إحجام المستثمرين الخواص (الأجانب والوطنيين) على الاستثمار في الجزائر إلى عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية.
- عدم ملاءمة ومسايرة الإطار التشريعي لحاجات المستثمرين هو السبب الرئيسي في ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التوازنات الكلية للاقتصاد لا يكفي وحده للوصول للمناخ الاستثماري الملائم.

و من هنا يمكن تحديد الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة فيما يلي:

اعتبار العوامل المؤسساتية من أهم العوامل في تفسير وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.

بناء على هذه الفرضيات التي قمنا بوضعها لهذا البحث والتي استبعدنا فيها الظروف الخاصة التي مّرت بها الجزائر(أي الأزمة الأمنية)، نعتقد بأن ضعف البيئة المواتية للاستثمار يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تخصيص الموارد وتفشي الفساد الإداري وسيادة بيئة التقدير الشخصي والغموض البيروقراطي ممّا يزيد في انعدام عدم الشفافية التي تؤدي بدورها إلى تردد المستثمرين وتشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي. وعليه فإنّ القيام بأي برنامج للإصلاح الاقتصادي لن يتحقق له النجاح ما لم يقم على إصلاح وزيادة فعالية المؤسسات (les institutions). لقد أثبتت الدراسات الميدانية التي تمت في أوروبا الشرقية بأن فشل البرامج الإصلاحية السابقة يعود أساسا لعدم قيام هذه الدول بإصلاحات مؤسساتية فعلية فعملية التحول من اقتصاد تتحكم الدولة في تسييره وتوجيهه إلى اقتصاد ليبرالي يتطلب بالضرورة وجود مؤسسات جديدة [1].

ب. المنهجية

قصد اختبار مدى صحة الفرضيات السابقة الذكر، ومسايرة منا للتطور التحليلي لموضوع البحث سنعتمد على منهجية نعتبرها الأنسب في دراسة مثل هذا الموضوع والأكثر ملاءمة له تعمل على التوفيق

[1] Joseph E. Stiglitz, **un autre monde contre le fanatisme du marché**. Traduit de l'Anglais par Paul Chemla, éd. Fayard, Paris 2006, p. 68.

بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. ونهدف من وراء استخدم المنهج الأول التعريف بالواقع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر وتحليل أهم العناصر المعيقة له، أما المنهج المقارن فنعتمد عليه قصد التعرف على مكانة الجزائر الفعلية مقارنة ببعض الدول المجاورة في مجال تشجيع الاستثمار، ومن أجل الاستفادة من التجارب الناجحة في هذه الدول وتجنب السياسات التي لم تثبت نجاعتها. وبناء على هذين المنهجين فإنّ المقاربة التحليلية المتبعة في هذا البحث ترتكز أساسا على المقاربة المعيارية (Approche normative) من أجل تحديد أسباب الفجوة الموجودة ما بين متطلبات وجود مناخ استثماري جيد مماثل للمناخ الاستثماري المتوفر لدى الدول التي تستقطب جل الاستثمار الأجنبي، و واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

اعتمادنا على المقاربة المعيارية يتطلب في الوقت نفسه استخدام المقاربة الإيجابية (Approche positive) التي ستسمح لنا – خاصة في الفصول الأولى للرسالة – من معرفة واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وتفسير أسباب تراجع حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي بها.

V. حدود الدراسة ومجال البحث

يُعد موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تكتسي أبعادا مختلفة نظرا لارتباطه بقضايا كثيرة ولتشعب وتشابك الظواهر المرتبطة به، لذلك يتعذر علينا الإلمام بجميع جوانبه في دراسة واحدة، وعليه وضعنا حدودا لهذه الدراسة حتى نتمكن من التركيز على عدد من العناصر التي نرى أنها أكثر أهمية في معالجة موضوع بحثنا هذا.

نتناول بالدراسة في هذه الرسالة العناصر المؤثرة على القرار الاستثماري وذلك في إطار اقتصاد السوق المتميز بغلبة القطاع الخاص وفتح السوق الوطني أمام كافة المستثمرين الوطنيين والأجانب (المقيمين وغير المقيمين). ونتطرق في هذا المجال إلى كل من الاستثمار الأجنبي الذي أصبح يمثل أحد الانشغالات الأساسية للسلطات العمومية (الحكومات) التي تنظر إليه كمصدر هام لجذب التكنولوجيات الحديثة وتوفير مناصب شغل جديدة وتطوير الاستثمار الوطني الخاص باعتباره القاعدة الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها التنمية الاقتصادية. ونهتم في هذا الجانب بمسألة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبحت تحتلها في النسيج الاقتصادي الوطني.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاستثمارية فإننا سنولي أهمية أكبر للاستثمار خارج قطاع المحروقات. ويعود السبب الأول في هذا الاهتمام لطبيعة التحديات التي تواجه الجزائر حاليا في ظروف اقتصاد السوق، إذ أن إستراتيجية دفع النمو عبر ترويج الصادرات، والتي تقع على عاتق القطاع الخاص، تشكل أهم تحديات التنمية التي تواجه الجزائر. وللتصدي لهذه التحديات يجب على الحكومة ضمان الشروط المحلية التي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار المنتج والابتعاد في نفس الوقت عن النشاط الريعي، كما تسمح له بالعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تحسين تنافسية الجزائر في الأسواق الدولية.

أما السبب الثاني لاهتمامنا بالاستثمار خارج قطاع المحروقات فيرتبط بمدى حساسية هذه الاستثمارات لمعوقات الاستثمار والتي تختلف من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات شديدة الحساسية لهذه المعوقات كأغلبية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات في معظم السلع الاستهلاكية وتلك التي تعتمد على يد عاملة واسعة. و إلى جانب ذلك فإن هناك قطاعات أخرى ظلت دائما أقل حساسية بمثل تلك المعوقات كالاستثمارات البترولية التي استمرت –وبعضها تزايد – في معظم الدول النفطية وحتى في المناطق التي عرفت بأنها طاردة للاستثمار حيث المناخ الاستثماري بها غير موات. وفيما يخص الجزائر فقد استمرت الاستثمارات البترولية الأجنبية في السبعينات من القرن الماضي (1970) رغم التوجه الاقتصادي للبلد في ذلك الوقت الذي كان يميل إلى الاشتراكية وينبذ القطاع الخاص، وحتى ليبيا – في فترة الحصار الاقتصادي – لم تنعدم فيها تماما استثمارات خاصة أجنبية في هذا القطاع بل كانت لديها استثمارات أجنبية ومن الولايات المتحدة نفسها مثل شركة "أوكسيدنتال" التي استمرت في العمل بليبيا دون انقطاع إلى يومنا هذا.

ويعود السبب في هذا التجاوز لمعوقات الاستثمار في هذه الحالة، إلى كون الأمر يتعلق بسلعة استراتيجية تتحقق من ورائها مكاسب هائلة تعوض الكثير من المخاطر، ونضيف كذلك كونها استثمارات شديدة الكثافة الرأسمالية وقليلة العمالة. وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن إنتاج البترول وتوزيعه ليس فقط قضية اقتصادية بل يوجد وراءه قوى سياسية كبرى نظرا لطابعه الاستراتيجي، ومن ثم فإن التعامل معه يكون دائماً بحذر حيث أن مغبة الإضرار بهذه الاستثمارات قد تكون لها آثار سياسية وأحياناً عسكرية لا تقوى عليها الدولة المضيفة. ولكن هذا الوضع الخاص لا يتوفر لمعظم الاستثمارات الأخرى التي عليها أن تواجه المخاطر والصعوبات والعراقيل وحدها– تقريباً – وبالتالي تكون أشد حساسية لكل ما يعرقل نشاطها، فضلاً عن كون العالم – على اتساعه– أمامها للاستثمار، مما يجعلها تتمتع بحق الاختيار. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لشركات النفط الإستخراجية التي ليس أمامها هذا الحق في الاختيار، فوجود النفط في أماكن معينة هو وضع احتكاري لا يسهل القفز عليه.

انطلاقا من هذا التحليل لمدى حساسية القطاعات الاقتصادية لمناخ الاستثمار فلن نتناول في بحثنا هذا مسألة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وهذا لا يعني عدم جدوى مثل هذه الدراسة، لكننا نرى بأنها تخضع لإطار تحليلي خاص يرتبط بإستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع المحروقات وعلاقتها بالسياسات الحكومية للدول المضيفة، بينما ينحصر اهتمامنا هنا بدراسة الظروف والعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المعول عليها في تنويع الأنشطة الإنتاجية، ومن ثم مساهمتها في تنويع الصادرات الوطنية وزيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة.

VI. الإطار النظري للدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وإشكالية الدراسة الهادفة للبحث في مسببات ضعف مستوى الاستثمار (الخاص الوطني والأجنبي) في الجزائر، ومحاولة منا للوقوف على العوامل الأكثر تأثيرا في نوعية مناخ الاستثمار، ارتأينا اعتماد مقاربة تحليلية جديدة مستندين في ذلك على ما جاء في الدراسات الاقتصادية الحديثة المتعلقة " بالاقتصاد الجديد للمؤسسات " (La nouvelle économie institutionnelle). وتستجيب هذه المقاربة لطبيعة الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة والمتمثلة أساسا في كون أهم عوائق الاستثمار في الجزائر لا تعود فقط لعوامل اقتصادية كمية (سعر الفائدة، معدلات التضخم، أسعار الصرف...) بل تتمثل أساسا في عوامل نوعية يصطلح على تسميتها بالعوامل المؤسساتية (les facteurs institutionnels) كالبيروقراطية والفساد وغياب الشفافية، والتي تتسبب في مجملها في زيادة تكلفة المعاملات بالنسبة للمستثمرين وتعيق أنشطتهم.

وكأي بحث جامعي يجب أن يستند إلى إطار نظري يعتبر المرجعية التي يعتمد عليها الباحث في التحليل، يتمثل الإطار النظري لموضوع بحثنا هذا في اعتماد المقاربة المؤسساتية التي تعتبر، كما أكد ذلك الاقتصادي (دوغلاس نورث Douglas North) « الأنسب في تحليل الظواهر الاقتصادية لما تتميز به من ديناميكية وشمولية »، فهي تسمح فعلا للباحث الاقتصادي بتحليل الظاهرة الاقتصادية بواقعية أكثر من المقاربات التقليدية للتحليل الاقتصادي والتي قد تبتعد بفرضياتها عن معرفة وتحليل الواقع الفعلي للأنشطة الاقتصادية في ظل مجتمعات حديثة تتميز بدرجة كبيرة من الديناميكية والتعقيد.

لقد أثار دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية نقاشا حادا وسط الباحثين بمختلف تخصصاتهم البحثية (الاقتصاد، إدارة الأعمال، القانون)، فإصلاح المؤسسات – حسب الاقتصادي (J. E Stiglitz) – أصبح الهدف الرئيس لكل إصلاح اقتصادي، وقد أكد بذلك النتيجة التي توصل إليها غيره من الاقتصاديين[1] . وبناء على هذه النتائج نرى ضرورة المشاركة في هذا النقاش العلمي بما يخدم أهداف البحث دون الخروج عن الحدود العامة لهذه الدراسة. هذا بالنسبة للجانب النظري فيما يخص بالتحديد أهمية المؤسسات في التحليل الاقتصادي، أما بالنسبة للأهمية العملية للعوامل المؤسساتية، فلم يتم التركيز عليها إلا حديثا وذلك من خلال الاجتماع الحكومي المنعقد سنة 2003 بجنيف في إطار ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، وقد حدد هذا الاجتماع الإطار العام لجذب الاستثمار وشروط تحسينه. ولكي تتمكن البلدان المعنية من جذب الاستثمارات الأجنبية أوصاها بضرورة إيجاد مناخ شفاف ومستقر

---

[1] توجد العديد من الدراسات الحديثة حول دور المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية قام بها بعض الاقتصاديين نذكر منهم:

Acemoglu et al, 2004- Rodrick, 2003- Kaufmann et al, 2002 - Edisson, 2005. Cités par: Komlan Fiodendiji, *La qualité des institutions et investissements directs étrangers en Afrique subsaharienne : une estimation par la méthode des moments généralisés en système*. In : 7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse économique et développement de l'AUF », Paris, 7-8 septembre 2006. Voir: http://www.aed.auf.org/article.php3?id_article=75 (Décembre 2006).

يمكن التنبؤ بتطوره، ودعا هذه البلدان أيضا إلى إيجاد مؤسسات قوية تضمن تنفيذ العقود وتسمح بتقليص تكلفة المعاملات.

لا بدّ إذن من توفير العوامل المؤسساتية الأساسية التي بإمكانها التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية، لكن ذلك يتطلب أولا تحديد العوامل المؤسساتية التي تختلف من منطقة لأخرى، ومن أهم هذه العوامل التي تمّ التركيز عليها خلال السنوات الأخيرة، نذكر نوعية الحاكمية (la Gouvernance) فالعديد من الدراسات الميدانية الحديثة تؤكد على أهمية هذا المتغير في إطار النماذج التقليدية لسلوك الاستثمارات الأجنبية [1].

ونشير في هذا المجال إلى الدراسات المهمة التي أنجزها (O . Williamson) [2] في قياسه لتكلفة المعاملات من خلال قيامه باستطلاع أراء رؤساء المؤسسات الاقتصادية ومعرفة الوقت الذي يخصصونه لإتمام معاملاتهم. وكانت أول الأعمال في هذا المجال تلك التي قام بها كل من: Masten , Meelan Snyder في سنة 1991، ثم جاء من بعدهم في سنة 1993 كل من Stuckey و White اللذان ساهما ببحثهما حول تأثير العوامل المؤسساتية في النمو الاقتصادي مساهمة كبيرة في إثراء نظرية تكلفة المعاملات.

اعتمادنا على هذه الدراسات مع التركيز على المحددات المؤسساتية أو ما يعرف أيضا بالمحددات النوعية لمناخ الاستثمار سيسمح لنا بتحديد مجموع العوامل التي تفسر لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوضيح طبيعة العوامل المحددة لقرارات المستثمرين.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا العمل سيساهم بكيفيات مختلفة في إثراء الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تبحث عن قياس أثر المناخ المؤسساتي على الاستثمار الخاص.

VII. الحصيلة البيبليوغرافية

لقد استعنا لإنجاز هذه الرسالة بمراجع عديدة ومتنوعة ما أمكننا ذلك (كتب، مجلات ودوريات، وجرائد، ورسائل جامعية وتقارير لهيئات وطنية ودولية)، كما قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المستثمرين ورؤساء بعض المؤسسات قصد الحصول على أكبر قدر من المعلومات نظرا لأهميتها في تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر. وتطلب منا كل ذلك بذل مجهودات كبيرة استغرقت وقتا طويلا.

وقد تمثلت الحصيلة البيبليوغرافية لهذا البحث فيما يلي:

---

[1] Sunita Kikeri, Thomas Kenyon, Vincent Palmade, Reforming the investment climate lessons for practitioners. The world Bank 2006. in: http://rru.worldbank.org/Documents/Other/ReformingInvestmentClimate.pdf (25-12-2006).

[2] O . Williamson, **Les institutions de l'économie**. Inter éditions. Traduit de l'américain par Régis Coenrderoy et Emmanuelle Maincent, Paris, 1994, 404 p.

- الكتب الأكاديمية: لقد كان استخدامنا لهذه المراجع مفيدا جدا عند استعرضنا للجانب المتعلق بالتحليل النظري لقضايا الاستثمار والتنمية الاقتصادية وفي تحليلنا لقضايا الاستثمار الأجنبي وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات. وتتميز هذه الكتب على العموم بحداثتها، وقد تمكنا من الإطلاع عليها من خلال تنقلاتنا لعدة مكتبات جامعية داخل الوطن وخارجه.
- الدوريات المتخصصة: نظرا لرغبتنا في الإطلاع على أحدث الدراسات المرتبطة بموضوع البحث فقد أولينا إهتماما خاصا لمحتوى المقالات ذات الصلة بموضوع البحث والصادرة عن المجلات العلمية المتخصصة في الاقتصاد والدراسات المالية نذكر منها: مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومجلة « Tiers Monde » ومجلة « Reflets et perspectives » ومجلة « World devlopment ».
- الرسائل الجامعية: من أجل الإطلاع على الدراسات السابقة في موضوع بحثنا قمنا بالإطلاع على عدة رسائل دكتوراه في الاقتصاد أنجزت في جامعات جزائرية وأجنبية، وقد تناولت بعض هذه الرسائل على الخصوص موضوعات تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وقضايا الخوصصة في الجزائر، وتناول بعضها الآخر موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية. غير أنّ موضوع الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يتناوله الباحثون بكيفية مستقلة إلا نادرا، فلا نجد إلا إشارات عنه ضمن عدد من الدراسات الجامعية، نذكر منها على الخصوص رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحث " كمال مرداوي" (من جامعة قسنطينة) والتي تناول فيها موضوع الاستثمار الأجنبي من منظور تنموي كلي حاول فيه الباحث معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البلدان المتخلفة.

وقد تناول الباحث "محمد قويدري" (من جامعة الجزائر) في رسالة الدكتوراه المنجزة سنة 2005 موضوع واقع الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في الدول النامية، مع إشارته لحالة الجزائر.

غير أن بحثنا هذا بالمقارنة مع البحوث السابقة الذكر يتميز بتركيزه في دراسته لمناخ الاستثمار على حالة الجزائر من منظور اقتصادي شامل لا يركز على الاستثمار الأجنبي فقط ولكن على الاستثمار الخاص الوطني كذلك، باعتبار أنّ توفر المناخ الملائم للاستثمار سيسمح بنمو كل الاستثمارات.

- التقارير والمنشورات الوطنية والدولية: لقد كان لمتابعتنا المستمرة لأهم التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية الفضل الكبير في حصولنا على أحدث الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والوطني، وتمكنا بفضلها من مقارنة وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر بوضعية بعض الدول الأخرى عن طريق الإطلاع على تقارير الاستثمار العالمي الصادرة سنويا عن ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (C.N.U.C.E.D) وتقارير التنمية السنوية الصادرة عن

مؤسسة البنك العالمي للإنشاء والتعمير، والتقارير المتعلقة بمناخ الاستثمار في البلدان العربية الصادرة عن مؤسسة ضمان الاستثمار العربي. كما اعتمدنا –فيما يخص الجزائر– على التقارير الدورية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

- الأنترنتيت: تعتبر الأنترنيت في الوقت الراهن أحد الوسائل المهمة والمفيدة للباحث الجامعي، فهي تمكنه من الحصول على الكثير من المعلومات من مصادرها الأولية، وعليه فقد اعتمدنا عليها قصد الإطلاع على كثير من الدراسات والأبحاث المفيدة، والدخول إلى مواقع عدة جهات تعنى بقضايا الاستثمار على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي، وقد سمحت لنا هذه الوسيلة من مواكبة كل ما ينشر من جديد في مجال هذا البحث والحصول على الإحصائيات التي تهمنا، ولكن بالقدر الذي كان ذلك مهما ومفيدا لنا بالقدر الذي كان شاقا في نفس الوقت إذ تطلب منا الحرص على استخدام آخر الإحصائيات المنشورة، الأمر الذي يستدعي منا مراجعة العديد من العناصر في كثير من الأحيان بغية إدراج آخر الإحصائيات التي تمكنا من جمعها.
- الملتقيات العلمية والأيام الدراسية: نظرا لأهمية موضوع الاستثمار وحيويته فقد تم تناوله في عدة ملتقيات علمية وأيام دراسية، وفي هذا السياق فقد شاركتُ بمداخلات علمية في بعض هذه الملتقيات التي تم تنظيمها من طرف جامعات ومراكز بحث في الجزائر وخارجها، اذكر منها على الخصوص، المؤتمر العلمي الثاني المنظم من طرف جامعة إربد بالأردن سنة 2001 والذي كان موضوعه "إنعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة" والملتقى الدولي المنظم سنة 2004 من طرف جامعة سكيكدة بعنوان "سبل تنشيط الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات الانتقالية"، والمؤتمر العلمي الدولي المنظم من طرف جامعة سطيف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية سنة 2003 والذي كان موضوعه " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"، وقد سمحت لي هذه المشاركة بالاتصال بعدة باحثين وخبراء في مجال الاستثمار استفدت من ملاحظاتهم وآرائهم.
- الجرائد: من أجل معرفة المستجدات على الساحة الاقتصادية الوطنية (القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار)، ومعرفة أراء ومواقف المستثمرين الوطنيين والأجانب حول ظروف الاستثمار في الجزائر، قمنا بالإطلاع على بعض الجرائد الوطنية (يومية أو أسبوعية) نذكر منها على الخصوص الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن، كما اعتمدنا على الجريدة الرسمية للإطلاع على النصوص القانونية المختلفة والخاصة بالجوانب المتعلقة بالاستثمار والخوصصة والاصلاحات الاقتصادية.

- المقابلات مع المستثمرين: بهدف معرفة طبيعة عوائق الاستثمار في الجزائر قمت بمقابلة واستجواب بعض المستثمرين أثناء مشاركتي في بعض الأيام الدراسية أو أثناء زيارتي للمعارض التي تم تنظيمها حول الاستثمار في ولاية قسنطينة. وفي هذا الصدد التقيت في شهر جوان 2002 بممثلي البنك الدولي الذين قدموا لقسنطينة لإنجاز دراستهم حول مناخ الاستثمار في الجزائر[1]، كما تباحثت مع مسؤولي فريق العمل المكلف بالدراسة (إطارات بالمركز الوطني للدراسات السكانية (CNEAP) فتدارست معهم الاستبيان الذي وضعه البنك الدولي والذي اعتمدت عليه في دراستي. وقمت خلال ذلك اللقاء بمناقشة مكونات العينة المختارة على مستوى ولاية قسنطينة (أغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة)، إلى جانب هذه المقابلات سمح لي التنقل لبعض المؤسسات على مستوى ولاية قسنطينة وإجراء استجواب مع رؤسائها التعرف على واقع المشاكل اليومية التي تعترضهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ ممثلي البنك الدولي الذين أشرفوا على دراسة وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، لم يسمحوا بمشاركة الفريق المكلف بإجراء الإستبيان على المستوى المحلي، المتشكل من طلبة ما بعد التدرج بكلية العلوم الاقتصادية، في تحليل نتائج الاستبيان الذي يتم إرساله للمسؤول المباشر على إنجاز الدراسة على مستوى الجزائر العاصمة للقيام بمعالجته فيما بعد من طرف خبراء البنك الدولي وحدهم. ورغم مراسلاتي العديدة لمسؤول البنك الدولي المكلف بدراسة مناخ الاستثمار في الجزائر بغية الحصول منه على نتائج الدراسة، إلا أنني لم أتلق ردا إيجابيا من طرفه بحجة أنّ التقرير غير موجه للنشر، وفي سنة 2004 تمكنت أخيرا من الإطلاع على نتائج هذه الدراسة بعد نشرها في موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنيت.

VIII.عرض وتقديم خطة البحث

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإطار النظري الذي تم تحديده ارتأينا إتباع خطة متدرجة في التحليل ننتقل بها من المستوى العام إلى المستوى الخاص ومن مستوى التحليل الكلي إلى المستوى الجزئي، وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم بحثنا إلى ستة فصول.

نتناول في ***الفصل الأول*** من الدراسة دور مناخ الاستثمار في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية. وباعتبار أنّ الاستثمار ليس هدفا في حدّ ذاته بل يعتبر الأداة الاقتصادية التي نصل من خلالها إلى رفع مستويات النمو وتحقيق التنمية المستديمة التي تنعكس إيجابا على مستوى دخل الفرد وزيادة رفاهيته، فإننا ندرس الاستثمار من منظور شامل يرتبط بالبعد التنموي.

[1] أنظر الملاحق: للإطلاع على قائمة المؤسسات المعنية على مستوى ولاية قسنطينة واستبيان الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، وخلاصة النتائج المتوصل إليها.

يضم هذا الفصل أربعة مباحث، نتناول في المبحث الأول مسألة الاستثمار ودوره في تحسين معدلات النمو، فنوضح الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة من خلال السياسة الاقتصادية التي تضعها الحكومات لتحسين معدلات النمو. إنّ تناولنا لدور الدولة لا يعني العودة إلى السياسات المركزية والتدخلية السابقة في ظل الأنظمة الإشتراكية، ولكن نركز هنا على الدور الجديد الواجب عل الدولة القيام به في ظل احترام المنافسة وتحرير الاقتصاد وإقامة مؤسسات اقتصاد السوق.

وفي المبحث الثاني نتطرق لتيار فكري جديد في النظرية الاقتصادية ألا وهو" التيار المؤسساتي" (le courant institutionnaliste)، فنقوم بعرض وتحليل للنظريات المتداولة في هذا التيار من أجل معرفة مدى تأثير نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي وتوضيح مدى أهميتها في تحديد نوعية مناخ الاستثمار السائد في الدولة.

ونعالج في المبحث الثالث مكونات مناخ الاستثمار الجيد وكيفية تأثيره على النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق نطرح التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية، ومن بينها الجزائر، لتحسين مناخ الاستثمار.

وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل نشرح ونحلل طبيعة وخصائص النمو الاقتصادي في الجزائر مع إبراز الطبيعة الريعية لهذا الاقتصاد الذي يرتكز أساسا على قطاع المحروقات. ونستخلص من هنا حتمية تنويع الأنشطة الإنتاجية من خلال تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ولا يتحقق ذلك كما سنشرحه في هذا المبحث، إلا بتوفر مناخ استثماري ملائم بما يتضمنه من جوانب اقتصادية وتشريعية ومؤسساتية.

خصصنا ***الفصل الثاني*** لدراسة نظام الاستثمار في الجزائر باعتباره يمثل الإطار التشريعي لمناخ الاستثمار والذي بدون توفره أو في حالة عدم ملاءمته لا يمكن تحقيق تطور حجم الاستثمار الخاص الوطني ولا يمكن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. إن نظام الاستثمار المحفز للاستثمار الخاص يعتبر شرطا ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيق مناخ الاستثمار الجيد. ولتوضيح خصائص نظام الاستثمار في الجزائر كان علينا الإجابة في هذا الفصل على التساؤلين التاليين:

- ما مدى ملاءمة نظام الاستثمار القائم حاليا في الجزائر لشروط توفر مناخ استثماري جيد؟
- ما أهمية تقديم الحوافز المتعددة لتشجيع جذب الاستثمار؟

وقصد الإجابة على هذين السؤالين ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول **في المبحث الأول** بالعرض والتحليل المنهج الذي اتبعته السلطات العمومية في الجزائر قصد التحول نحو اقتصاد السوق. ونتطرق في هذا المبحث للعديد من القضايا المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية نذكر منها على الخصوص مختلف القوانين المرتبطة بهذه الإصلاحات في مجال المنافسة وتحرير التجارة الخارجية وقانون النقد والقرض و مسألة الخوصصة.

ونتناول في المبحث الثاني بالدراسة والتحليل لقانون ترقية الاستثمار في الجزائر الصادر سنة 1993 والذي تم تعديله سنة 2001 محاولين بذلك فهم مميزات هذا القانون ومعرفة الضمانات التي قدمها للمستثمرين الخواص الوطنيين منهم والأجانب.

أمّا المبحث الثالث فيتم فيه دراسة الإطار التشريعي الذي تم وضعه في الجزائر من أجل النهوض بالاستثمار في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نقوم بتقييم سياسة ترقية الاستثمار في الجزائر، التي وضعت من أجل تحرير الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي كانت في أغلبها قطاعات محتكرة من طرف القطاع العام. ونشير في إطار هذا التقييم لبعض التشريعات الأجنبية كتلك المطبقة في تونس والمغرب مثلا لنقارنها بالتشريع الجزائري من أجل التعرف على نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها. ونقوم في نفس السياق بمقارنة وتقييم ونقد سياسة الحوافز المعتمدة من طرف العديد من الدول قصد جذب الاستثمار الأجنبي.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي وإقدام الدول على عرض أفضل المزايا من أجل جذبه، ارتأينا تخصيص ***الفصل الثالث*** من هذه الرسالة لطرح إشكالية الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية منها، وتوضيح الآثار المحتملة التي تلحق بهذه البلدان نتيجة لدخول الشركات متعددة الجنسيات إليها من خلال قيامها بالاستثمار. ويهمنا في هذا الموضوع بالذات معرفة الأسباب التي تجعل بعض الدول تستفيد من جذب الاستثمار الأجنبي إليها بينما لا يحقق البعض الآخر منها ما كانت تصبو إليه. وفي هذا الطرح يتبادر لنا سؤالين مهمين ستتمحور حولهما دراسة هذا الموضوع بالذات وهما:

- لماذا تحقق بعض الدول فوائد أكثر من غيرها في توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما هي السياسات الواجب تبنيها لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

وللإجابة على هذين السؤالين وغيرهما قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث. نتناول **في المبحث الأول** الإطار النظري للاستثمار الأجنبي وذلك قصد تقويم دوره في البلدان النامية، أي أننا سنجيب في هذا المبحث على الجانب الأول من العملية الاستثمارية والخاص بموقف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي، ونسعى من خلال قيامنا بتحليل لبعض التجارب العالمية في استقبال الاستثمار الأجنبي إلى تأكيد أو نفي مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين معدلات النمو ورفع مستويات الإنتاجية. أما الجانب الثاني من عمليات الاستثمار الأجنبي فيتعلق بالشركات المستثمرة التي سنتناولها بالدراسة خلال المبحث الثاني من الفصل حيث سنقوم فيه بتحليل استراتيجياتها الاستثمارية قصد معرفة المحددات أو الشروط الواجب على الدول المضيفة توفيرها من أجل جذب استثماراتها.

أمّا المبحث الثالث من الفصل فيتم التركيز فيه على تحليل حركة الاستثمارات الأجنبية وآفاق تطويرها في المستقبل. ونستند في هذا المبحث على الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الدولية المهتمة

بهذا الموضوع كندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED التي تصدر تقريرا سنويا حول الاستثمار الأجنبي في العالم، والبنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE التي لها إصدارات دورية حول هذه المسالة.

نتطرق في **الفصل الرابع** من هذا البحث لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في بالجزائر بهدف تحليل نظرة المتعاملين الأجانب للجزائر كموئل محتمل لاستثماراتهم. وقصد الإحاطة بالعناصر ذات العلاقة بموضوع الفصل فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

نتعرض **في المبحث الأول** بالتحليل لواقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر حيث نركز فيه على كيفية توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية وحسب البلدان المستثمرة، كما نحاول التعرف في هذا المبحث على مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحسين معدلات النمو وخلق مناصب شغل جديدة وفي تحويل التكنولوجيا للجزائر.

و**في المبحث الثاني** نقوم بتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية المتعلقة أساسا بالجوانب الاقتصادية لمناخ الاستثمار، وأيضا تلك المتعلقة بالبنية التحتية للاستثمار وبمستوى الأداء الاقتصادي الكلي (التوازنات الاقتصادية الكلية، سعة السوق الخ...). ونعتمد في هذا المبحث على المؤشر المركب لمكوِّن السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والذي يهدف لقياس مدى التقدم الذي تحرزه دولة ما في توفيرها للأسس الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي.

أمّا **المبحث الثالث** يتم التركيز فيه على الجوانب أو المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار المتعلقة بالعناصر المؤسساتية التي تعرضنا لها في الفصل الأول من الرسالة. ونحاول في شرحنا هذا التعرف على مكانة الجزائر مقارنة بالبلدان المنافسة لها في عملية جذب الاستثمار. ويتعين علينا هنا التركيز على مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري من أجل تقدير البيئة العامة للاستثمار ومعرفة الانطباع العام للمجتمع الدولي للأعمال حول مناخ الاستثمار في الجزائر.

ونخصص ***الفصل الخامس*** لتقييم مناخ الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر[1]. ونسعى في هذا الفصل لتسليط الضوء على الواقع الفعلي الذي تتم فيه الأعمال، ونظرا لكون أغلب الاستثمار الخاص يتجه نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة فسيكون اهتمامنا أكبر بهذا النوع من المؤسسات.

ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

---

[1] إن قيامنا بدراسة وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر بصفة مستقلة عن تقييم مناخ الاستثمار الخاص الوطني لا يعني أنهما مختلفين تماما، بل يشتركان في حقيقة الأمر في العديد من العناصر، فمناخ الاستثمار يُعبر عن الإطار العام الذي يتم فيه الاستثمار، وعليه فما يؤثر على المستثمر الوطني يؤثر أيضا على المستثمر الأجنبي. إن تقسيم الدراسة إلى مستويين يسمح لنا بالوقوف أكثر على العناصر الخاصة بكل صنف من نوعي الاستثمار (الوطني والأجنبي)، كما أنّ تقييمنا لمناخ الاستثمار الخاص في الجزائر سيتم التركيز فيه على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز ببعض الخصوصيات عن الاستثمار الذي تقوم به الشركات الأجنبية الكبيرة.

نتناول **في المبحث الأول** بالدراسة والتحليل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التعرف على مميزاتها وخصائصها، ثم نبرز أهمية هذا الاستثمار ومدى مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونحلل **في المبحث الثاني** واقع الاستثمار الخاص في الجزائر وذلك من خلال استقراء مختلف الإحصائيات الخاصة بالاستثمار الوطني انطلاقا من سنة 1993، سنة وضع القانون الخاص بترقية الاستثمار، إلى غاية سنة 2006 التي أجريت فيها آخر التعديلات عليه. وفي هذا المبحث نحلل المعطيات المتوفرة لدينا والتي تمكنا من جمعها بعد الرجوع للمصادر الرسمية الممثلة في وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وغيرها من المصادر الوطنية الأخرى. وتقتضي عملية تحليل هذه المعطيات الوقوف على كيفية توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة أو المشاريع المسجلة لدى وكالات ترقية الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب مناصب العمل المحققة. كما سنركز في هذا المجال على واقع الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح كيفية توزيعها جغرافيا على مختلف ولايات الوطن ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وضمان التوازن الجهوي.

أمّا **المبحث الثالث** من هذا الفصل فيهدف إلى تحديد أهم المعوقات التي تعترض الاستثمار الخاص في الجزائر. وقصد تحقيق هذا الهدف سنقوم بمقارنة وتحليل نتائج الدراسات الميدانية التي تسمح لنا بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. ومن بين الدراسات التي نعتمد عليها في هذا المبحث نذكر الدراسة"حول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر" التي أشرف عليها فريق العمل التابع للبنك الدولي في صيف سنة 2002 والتي شملت 562 مؤسسة متواجدة في تسعة ولايات.

بالإضافة إلى هذه الدراسة سنعتمد على دراسات أخرى أنجزت من طرف الهيئات العمومية كالوزارات أو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، كما سنتعرض بالتحليل لآراء رؤساء المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر بمثابة المؤشر الأصدق تعبيرا عن مناخ الاستثمار السائد. ويتمثل هدفنا من هذه الدراسة في التعرف على أهم المعوقات التي يشكو منها رجال الأعمال أثناء قيامهم بالاستثمار.

ونقدم في ***الفصل السادس والأخير*** من هذه الدراسة عرضا للعناصر الأساسية الضرورية لترقية الاستثمار في الجزائر. ووعيا منّا بأهمية الترويج الجيد للاستثمار وللدور الذي يجب أن تقوم به وكالات ترقية الاستثمار في تعريف المستثمرين المحتملين بالفرص الاستثمارية، نحاول دراسة وعرض أهم الآليات الكفيلة بتحسين عمل هذه الوكالات في إطار النظام الشامل للبيئة الاستثمارية المراد تحقيقها. وقصد دراسة هذه العناصر وغيرها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

نحاول في **المبحث الأول** مناقشة الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر التي تمّ وضعها في شهر فيفري 2007. وقبل مناقشة مضمونها وأبعادها المختلفة نقوم أولا بتشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر، ونتناول ثانيا الآليات الممكن إتباعها في تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في كيفية ضمان ترابطها مع المؤسسات الكبيرة الوطنية منها والأجنبية.

وننطلق في دراستنا للمبحث الثاني من كون تحسين شروط الاستثمار تبقى غير كافية ما لم يتم القيام بالترويج الجيد للفرص الاستثمارية المتوفرة، لذلك فسنولي أهمية خاصة لمعرفة دور وكالات ترقية الاستثمار في تحسين جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي. ويتميز هذا المبحث عن غيره من المباحث والفصول السابقة باعتماده على المقاربة التسويقية التي نرى أنها الأنسب في معالجة موضوع الترويج للاستثمار. ولتوضيح دور وأهمية الترويج سنحاول في هذا المبحث الإجابة على عدد من التساؤلات نذكر منها ما يلي:

- كيف تستطيع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الاستفادة من تطور النظم الإدارية والتسويقية في وضع الاستراتيجية الترويجية وتحسين أساليب أداء الأعمال لتعزيز جاذبية الجزائر كموقع مفضل للاستثمار؟
- ما هي المتطلبات المستقبلية لإنجاح أنشطة الترويج للاستثمار؟

ونظرا لأهمية النشاط الترويجي للاستثمار سنخصص المبحث الثالث والأخير من الفصل السادس لتقييم هذا النشاط، ونعتمد في هذا المجال على المقارنة بين نشاطات الوكالتين الجزائرية والتونسية لترقية الاستثمار. وبما أننا أصبحنا نعيش في عصر سمته البارزة الاستعمال الواسع للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال نتطرق لمدى استفادة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من استخدام شبكة الأنترنيت كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الراهن لما تقدمه من خدمات مهمة للمستثمرين المتعاملين مع الوكالة ولما توفره من توسيع مجال التعامل على المستويين المحلي والدولي.

ونقدم في نهاية هذا المبحث بعض المقترحات التي نرى أهميتها في تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على واقع الاستثمار بالجزائر وزيادة قدراتها التنافسية.

في نهاية هذه الرسالة نقوم بوضع خاتمة نجيب فيها على أهم التساؤلات الواردة في هذه المقدمة ونستعرض فيها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، ثم نقدم بعض الاقتراحات العملية من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول:

دور مناخ الاستثمار في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية – في إطار المقاربة المؤسساتية–

مقدمة الفصل الأول

يعتبر موضوع الاستثمار من بين الموضوعات الأكثر أهمية في الدراسات الاقتصادية، كما أنه من القضايا المهمة المطروحة للنقاش على الساحة العملية، فمن الناحية النظرية نجد أن كل النظريات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات الجوهرية فيما بينها إلا أنها تشترك في اعتبار القيام بالاستثمار(خلق الإنتاج) هو العملية الاقتصادية الأولى التي تتسبب في خلق وتطوير بقيه علاقات الإنتاج من استهلاك وتبادل وتوزيع. كما تنظر الحكومات للاستثمار كأداة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي في العصر الراهن.

وتختلف الرؤى الفكرية والبرامج الاقتصادية في كيفية تحقيق الاستثمار ومجالاته ونتائجه، وهنا قد تطرح العديد من التساؤلات مثل:

- هل يعتبر الاستثمار غاية في حد ذاته أم أنه وسيلة لتحقيق غايات أخرى؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- كيف تؤثر السياسات الحكومية في توجيه الاستثمار ؟

قصد الإجابة على هذه التساؤلات فإننا سنتناول في هذا الفصل موضوع الاستثمار من وجهة نظر المقاربة المؤسسية (Institutionnelle) لأننا نرى أنها الأنسب في عرض وتحليل أهمية مناخ الاستثمار، هذا المناخ الذي يُعبّر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية وحتى الثقافية والاجتماعية المؤثرة على القرار الاستثماري. كما أننا نؤكد من خلال المنهجية النظمية [Approche Systémique] المتبعة في دراسة هذا الفصل على طبيعة العلاقات المتداخلة والمتكاملة بين العديد من العناصر، والتي تسعى لتحقيق هدف واحد، والذي نحدده في هذه الدراسة بتحسين معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، كما أننا نرى أن أحد الوسائل أو الأدوات المهمة لتحقيق هذه الغاية هو تشجيع وتطوير الاستثمار، أما الشرط الضروري لنجاح هذه الوسيلة في تحقيق الهدف هو توفير المناخ الاستثماري الملائم والمحفز للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء. وهنا يبرز الدور الذي يجب على الحكومات القيام به لتهيئة هذا المناخ الاستثماري الذي يعتبر بمثابة نظام فرعي من نظام آخر أكبر منه وهو البيئة المؤسسية الشاملة.

وتبرز أهمية اعتماد المقاربة النظمية في هذا الفصل نظرا لدرجة تعقيد قضية التنمية الاقتصادية والتي ظهرت بشكل واضح كمفهوم اقتصادي نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتقاد السائد آنذاك هو أن المشكلة في جوهرها هي مشكلة نقص في التمويل والاستثمارات، ويكفي توفر الموارد المالية لحل مشكلة الفقر والبطالة، ولكن تجربة العالم خلال نصف القرن الماضي أوضحت أن قضية التنمية أكثر تعقيدا من

مجرد نقص في الموارد المالية، فإلى جانب هذه الموارد هناك قضايا الموارد البشرية والتنمية البشرية بكل أبعادها. كذلك اتضح أن التنمية ليست مجرد مسألة اقتصادية تتعرض للكميات الاقتصادية المعروفة من إنتاج واستثمار وادخار، أو صادرات وواردات، أو إستراتيجية تصنيعية أو غير ذلك مما درج الاقتصاديون على دراسته بل هي قضية مجتمعية مركبة، يتداخل فيها الاقتصاد مع السياسة مع القانون، وتلعب العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والسكانية والتطورات التاريخية (المؤسسات) دورا لا يمكن إهماله.

و السؤال المركب الذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا الفصل هو: ***ما هي شروط تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وكيف تساهم الحكومات من خلال المؤسسات التي تمتلك قدرة التأثير عليها في تحسين مناخ الاستثمار ؟ مع محاولة التعرف على خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.***

قصد الإجابة على هذا السؤال وما قد يرتبط به من أسئلة فرعية أخرى، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول ونخصصه لدراسة النمو الاقتصادي، نظرا لأهمية العلاقة التي تربطه بالاستثمار، ولأنه يمثل أيضا المؤشر الذي نستطيع أن نحكم من خلال تطوره على مستوى التقدم الذي تم بلوغه نحو الوصول للتنمية المستديمة المنشودة. وسنركز خلال هذا المبحث على إبراز أهم الأطروحات النظرية في تفسيرها لأسباب وشروط تحقيق النمو، ودور الدولة من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق وتنامي دور القطاع الخاص.
- المبحث الثاني نتناول فيه دور المؤسسات في تسريع وتيرة النمو وتشجيع الاستثمار، فنوعية المؤسسات السائدة في أي دولة أصبحت هي العامل المحدد لفشل أو لنجاح السياسات الاقتصادية الرامية لتشجيع الاستثمار ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي.
- المبحث الثالث ونتعرض فيه لمناخ الاستثمار باعتباره يمثل البيئة التي يتم في إطارها الاستثمار، لذلك يتوجب علينا إيضاح شروط تحقيق مناخ الاستثمار الجيد والمحفز لجذب الاستثمار الخاص.
- المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل نتناول فيه بالتحليل خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر وحتمية الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي المرتكز على تصدير المحروقات وضرورة تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستثمار المنتج الخالق للقيمة ولمناصب العمل الجديدة.

المبحث الأول: دراسة نظرية للنمو والاستثمار في ظل اقتصاد السوق

أصبح التقدم الاقتصادي للدول يقاس حسب مستويات النمو الذي يتحقق فيها، وعلى مدى انعكاس ذلك على تحسين مستوى دخل الفرد. وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية المختلفة موضوع النمو الاقتصادي ومحاولة تحديد الشروط الموضوعية لتحسين معدلات تطوره، ولتفسير أسباب وجود فجوة كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة. كما أكدت كل الدراسات الميدانية في عدد من الدول على وجود علاقة قوية وتأثير متبادل بين النمو والاستثمار. لذلك سنحاول الإجابة خلال هذا المبحث على الأسئلة التالية، قصد فهم الإطار الذي يحكم سياق التنمية الاقتصادية في ظل الاتجاه العام لتكريس مبدأ اقتصاد السوق.

- ما هي العوامل المفسرة للنمو وشروط تحققه؟
- ما هو دور الاستثمار العمومي والقطاع الخاص في زيادة وتيرة النمو؟
- هل ما يزال للدولة (الحكومة) دورا تقوم به للتأثير على النمو في ظل الإتجاه العام لاقتصايات السوق؟
- ما هي أدوات وأهداف السياسة الاقتصادية وتأثيرها على النمو؟

1 . 1 . نظريات النمو الاقتصادي

قبل التطرق إلى نظريات النمو يجب أن نشير إلى أن غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية تقوم بالتفرقة بين مفهومي التنمية والنمو، ويجتهد كل اقتصادي في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلا أنهم متفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن الإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات، ويفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة. أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

و يتضح مما سبق بأن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيرا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج، القرض، الدخل الوطني) وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة، أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي ***لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة***، ويستوجب تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق المفهوم على البلدان المختلفة. وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

يركز اقتصاد النمو على تحليل العوامل المحددة لتطور الإنتاج [1]، وتحديد الأدوات الاقتصادية التي يمكن التأثير بواسطتها على هذه العوامل، فمعرفة مصادر النمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل بين مختلف المدارس الاقتصادية. لقد تركزت جل الأبحاث في النصف الأول من القرن 20 على النمو طويل الأجل، وأن نظريات النمو المختلفة في الوقت الحالي ترتبط بشكل كبير بالنظريات الكلاسيكية الحديثة التي تم تطويرها من طرف عدة اقتصاديين لعل من أهمم الاقتصاديان [Solow, Swan 1956].

1 . 1 .1 . النظرية الكلاسيكية الحديثة: الجيل الأول من نظريات النمو

ركزت المقترحات النظرية التنموية التي ترتبت على علم اقتصاديات التنمية، على الأهمية المحورية التي يلعبها كل من التراكم السريع لرأس المال، والتصنيع، وتوظيف فائض العمالة في الريف، والتخطيط والدولة النشطة، في عملية التنمية كما جاء في نموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره [Lewis 1954]. وفي تصنيف حديث أطلق على اقتصاديي التنمية الذين ساهموا في تطوير هذه المقترحات اسم "الجيل الأول لاقتصاديي التنمية"، جاء بهذا التصنيف [Meier2001] [2] ويلاحظ في هذا الصدد أن هذا الجيل قد راهن على أن الدولة ستتمكن من كسر" الحلقة المفرغة للفقر" [Nurkse] بواسطة " الدفعة الكبرى" و"النمو المتوازن" اللتان سيترتب عليهما تكامل الطلب [Rosenstein-Rodan1943] ومن ثم ازدياد الطلب الكلي مما سيحقق " الجهد الأدنى الحرج" الذي سيمكن القطر من الإنعتاق من " فخ التوازن في المستويات الدنيا للدخل" [Leibenstein1957] ومن ثم تحقيق شروط " الإنطلاق" [Rostow1960][3].

إن دراسة نظرية النمو هي بالأساس دراسة لدالة الإنتاج، ولذلك فإن هذه النظرية تحاول تحديد المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية والتي تحددها النظرية في ثلاثة عناصر هي رأس المال، العمالة، و التكنولوجيا. يعتبر[Solow] أن النمو يصبح متغيرا خارجيا لأن إنتاجية العوامل المتراكمة تنخفض مع زيادة تراكم رأس المال.

---

[1] A. BENASSAY-QUERE , B. CŒURES, et al, **Politique économique**, éd Debock, Bruxelles 2000, p.347.

[2] صندوق النقد العربي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، دمشق 2000، ص 24، نقلا عن :
G. MEIER, (2001), "The Old Generation of Development Economists and the New"; in Meier and Stiglitz (2001), Bruton, H., (2001), On the Search of Well-Being, University of Michigan Press, Ann Arbor.

[3] Y. HAYAMI, (1997), Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations; Clarendon Press, Oxford. cité in: Arab Monetary Funds, http://www.arab-api.org/myndx9.htm[10-06-2006]

طبقا لهذه النظرية فإن نمو الإنتاج يمكن أن يتحقق من خلال التأثير في العناصر السابقة، أي زيادة المخزون الرأسمالي من خلال الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وزيادة القوى العاملة، بالإضافة إلى تحسين التكنولوجيا المستخدمة[1].

يجب الإشارة إلى أن العامل التكنولوجي لا يشير إلى التجديد الفني للعملية الإنتاجية فقط ولكن يتسع مفهومه ليشمل العديد من العناصر غير المحددة بشكل تام، وذلك فيما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج PTF «Productivité Total des Facteurs» ، وتؤكد النظرية على التأثير على العنصر الثالث أي مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج مما يعني الاهتمام بمستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى التعليم و التدريب للأفراد ومدى وجود سياسات اقتصادية سليمة وتهيئة مناخ يساعد على جذب الاستثمارات.[2]

تشير النظرية الكلاسيكية الحديثة أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح الكيفية التي تحقق مثل هذا التقدم، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي ينمو بمعدل تلقائي " أي أنه متغير خارجي " وبالتالي فالمصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها هذه النماذج النظرية للتنمية، فإن القصور الأساسي يتمثل في تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الاقتصادي على أنها هدف نهائي وغاية في حد ذاتها، دون التنبه الكافي إلى أن النمو الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى، وأن النمو الاقتصادي، في بعض الأحيان، لا يشكل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف مجتمعية حيوية مثل التمتع بحياة صحية طويلة نسبياً، والقدرة على القراءة والكتابة، والمشاركة في النشاطات الثقافية للمجتمع، والتعبير عن الآراء والرؤى بـــحرية[3].

1 . 1 . 2 . نظرية النمو الحديثة " نظرية النمو الداخلي"

تعرضت نماذج الجيل الأول لاقتصاديي التنمية للنقد من جهة ضعف محتواها التطبيقي وهشاشة وعدم دقة أطرها النظرية، وتركيزها المفرط على رأس المال العيني، وإخفاق العديد من التجارب التنموية وتراكم الشواهد حول إخفاق آلية الدولة والتخطيط وللتشوهات وللإختلالات المالية والتنموية التي ترتبت على مختلف السياسات الكلية.

بالمقارنة تميز الجيل الثاني من اقتصاديي التنمية (1980 – إلى الحاضر) بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية

---

[1] P. DARREAU, **Croissance et politique économique**, éd. De boeck, Bruxelles, Belgique, 1ère édition 2003.p 25.

[2] سيتم التطرق بشيء من التفصيل لهذه العناصر عند تناول عناصر مفهوم مناخ الاستثمار .

[3] أنظر تقرير التنمية البشرية العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصادر سنة 2005، الموقع:
http://hdr.undp.org/reports/global/2005/francais/pdf/HDR05_fr_overview.pdf (05-02-2006)

المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للأقطار النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر قطر ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بدّ وأن ينصب على الأسواق والأسعار والحوافز.

وعلى عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الاقتصادية الكلية لعملية التنمية، ركزت منهجية الجيل الثاني، وفي اتساق مع هيكل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج والأفراد المستهلكين.

تناولت العديد من دراسات الجيل الثاني بالنقد ما ترتب على السياسات التنموية المتبعة في الدول النامية من تشوهات للأسعار، ومعدلات مرتفعة للحماية ولأنماط السلوك التي تسعى نحو جَني الريع. وتوصل الجيل الثاني إلى النتيجة القائلة بأن عدم ملاءمة السياسات المحلية، وليس الظروف الخارجية السلبية، هي التي تفسر لماذا تفشل الأقطار في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الخارجية. كذلك توصل الجيل الثاني إلى أن السياسات التنموية الصائبة تتمثل في التحول من إستراتيجيات التوجه نحو الداخل إلى تحرير نظام التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، والخضوع لبرامج التثبيت، ونقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإتباع ما تملية آلية السوق[Consensus de Washington] . لقد استفاد الجيل الثاني من تطورات نظرية النمو الداخلي والتي حاول روادها الابتعاد عن افتراضات النظرية الكلاسيكية الحديثة في محاولة منهم لتحديد المصدر النهائي لعملية النمو والتي ركزت على أهمية رأس المال البشري، وعملية التعليم والاستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية، وعلى المنافع التي تترتب على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار اقتصاديات منفتحة على التجارة العالمية. كذلك ترتب على نظرية النمو الداخلي احتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة وذلك عن طريق عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيدها من خلال تسارع معدلات انتشار المعرفة التي تترتب على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية[1].

و ترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة ولكن مع وجود بعض الاختلافات، التي تتمثل فيما يلي: [2]

العمالة: ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري [1]. وتؤكد النظرية على أنه يمكن التغلب على مشكلة تناقص الغلة الذي

---

[1] S. MAKDISI, Z. FATAH,and I. LIMAM, (2003), "***Determinants of Growth in the MENA Region***"; Arab Planning Institute, Working Paper no. 9301; Kuwait. cité in : http://www.arab-api.org/wps0301.pdf [consulté le 17-06-2006]

[2] Voir : D. GUELLEC, et P. RALLE, **Les nouvelle théories de la croissance** , éd .La découverte , Paris ,2001.

أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي.

مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج: نجد أن النظريات الحديثة للنمو وبالتركيز على عنصر التكنولوجيا ترى أن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يطلق عليها تكاليف البحث والتطوير، ومن ثم فإن المنشآت لن تقدم على هذه المنتجات إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير الكاملة. وتعتبر هذه النقطة مختلفة مع النظرية الكلاسيكية والتي كانت ترى أن كل المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة[2]. و يرى الاقتصاديون أن إصدار تشريعات لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مسألة مهمة جدا لتشجيع المنشآت الاقتصادية على الابتكار والتجديد، وهو ما تعمل على تحقيقه الكثير من الحكومات على المستوى المحلي وتفرضه المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.

إن نظرية النمو الداخلي تعتبر بأن النمو هو ظاهرة اقتصادية وليس كمتغير خارجي، لأن معدل النمو يتحقق نتيجة لاختيار أعوان اقتصاديين لهم سلوك عقلاني ونتيجة لتراكم مختلف عوامل الإنتاج، وتفترض النظرية أن الإنتاجية الحدية للعوامل المتراكمة لا تنخفض في حالة ارتفاع المخزون، بتعبير آخر فإن إنتاجية (رأس المال بالمفهوم الواسع) ثابتة وهو الشرط الأساسي لتحقيق النمو المستمر المتحقق ذاتيا [AUTOENTRETENUE] [3]. نستنتج من هذه النقطة أن الحث على الاستثمار يكون دوما ممكنا، هذا الحث يمكن أن يفسر عملية التراكم الدائم، وباعتبار أن النمو هو متغير داخلي يمكن للسياسة الاقتصادية أن تركز في هذه الحالة على ***تحسين حوافز الاستثمار*** عن طريق عدة أدوات مثل الجباية وتوفير الهياكل القاعدية وتحسين أداء المؤسسات المالية من أجل تحويل الادخار إلى استثمار.

تبين الأبحاث الحديثة فيما يعرف بنظرية النمو الجديدة أن الفروق التكنولوجية هي التي تفسر أساسًا الاختلافات في تجربة النمو. ونظرًا لأن تلك التحاليل تسوي بين التكنولوجيا والمعرفة، التي تعد متوفرة عالميًا تقريبًا، فإن تلك النماذج تؤكد على تراكم رأس المال المادي والبشري (وبصفة خاصة الأخير). فكلاهما معًا يجعل الوصول إلى واستعمال المعرفة التكنولوجية المتنامية ممكنة. وتعتبر التقديرات التجريبية لتأثير رأس المال البشري مثيرة بالفعل، فهي تظهر بشكل منتظم التأثير الهام والثابت إحصائيًا لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي[4].

---

[1] لا تستخدم نظرية النمو الداخلي لفظ العمالة، ولكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري على اعتبار أن القوى العاملة تحتاج لاستثمارات وإنها تزداد في قيمتها مثل رأس المال تماما.

[2] صندوق النقد العربي ، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، 2005 ص 34.

[3] P. DARREAU, , op.cit, P : 26.

[4] عرفان الحق، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالث من **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، 5-7 أكتوبر 1999 أبو ظبي. ص 84 نقلا عن :

1 . 2 . دور الاستثمار والقطاع الخاص في تحسين معدلات النمو الاقتصادي

1. 2 . 1 . علاقة الاستثمار بالنمو

يلعب الاستثمار دورا مهما وايجابيا في عملية النمو الاقتصادي ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو أو تقلصه وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والعمالة والدخل، وتعتمد عليه الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية كالفقر والبطالة، ونتيجة لذلك أخذت بوادر المنافسة بين مختلف الدول–خاصة النامية– بالاشتداد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال برامج التصحيح الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

ففي دراسة لـــ [Green,J. Villanneva, D 1992] [1] بينا فيها أن هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار و معدل نمو الناتج الإجمالي، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم و التدريب، ومن خلال تأثيرها الإيجابي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج[PTF] تسهم في زيادة معدل نمو الناتج، ومن شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي بما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة. وقد قدما دلائل تطبيقية على أن هناك علاقة إيجابية موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص، وتمتد جذور هذه العلاقة إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1 . 2 . 2 . دور القطاع الخاص في تحقيق النمو

من الواضح أن القطاع الخاص هو محرك النمو، سواء أكان القطاع الخاص المحلي أم القطاع الخاص الأجنبي. ويتطلب وجود قطاع خاص نابض بالحيوية تأمين العناصر البالغة الأهمية من السياسة الهيكلية. وتشمل هذه العناصر السياسة التجارية وسياسات الضرائب وسياسة المنافسة واللوائح التنظيمية فضلا عن نظام إدارة الشركات[2].

ويجب تهيئة الأوضاع الملائمة لاكتساب ثقة المستثمرين من خلال القوانين الملائمة واللوائح التنظيمية المتسمة بالوضوح والشفافية والضرائب المستقرة، وسواء أكانت القضية هي حماية حقوق الملكية

R. J. BARRO, 1991. ***"Economic Growth in a Cross Section of Countries***," Quarterly Journal Economics, 106: 407-43

[1] حازم الخطيب، **الاستثمار الخاص محدداته وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة قياسية للفترة 1978-1999، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية** الأهلية ، الأردن 2002-2003 ، نقلا عن :

Green,J. Villanneva, D, Private Investment in Developing countries : An Empirical Analysis, IMF stage Papers, 38, 1992, PP 33-58

[2] جيانتا روي، جون وتر، الإطار الإنمائي الشامل، **الفصل الرابع ، دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماي 2000 دمشق،سوريا، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 2001، ص 94 .

أو ممارسات العمل المنصفة والعادلة، يجب على الحكومات أن تهيأ للمستثمرين الوضوح بشأن قواعد المنافسة، فتوفير الائتمان والضمانات ومصادر تمويل المشروعات عوامل تسهم جميعها في تنافس الحكومات في البحث عن الاستثمارات وخلق فرص العمل، فما من شيء أكثر أهمية من القطاع الخاص بالنسبة للنمو الاقتصادي.

من الواضح تماما أن استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهي تتيح المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية وخلق فرص العمل، ومشاركة القطاع الخاص ضرورية من أجل اكتساب العلوم والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة البلدان، ***وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية توفير المناخ الملائم للاستثمار***، ولكن هناك أيضا فهما متزايدا من جانب قيادات قطاع الأعمال الحقيقية بأن الاستثمار في إطار الإحساس القوي بالمسؤولية الاجتماعية ليس عملا أخلاقيا جيدا فحسب، بل هو أيضا نشاط اقتصادي جيد. وينبغي أيضا التنويه إلى أنه من الممكن الآن اضطلاع القطاع الخاص بالعديد من المشروعات العامة، ومثال ذلك مشروعات المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعتبر خوصصة الصناعات المملوكة للدولة، في العديد من الاقتصاديات، عنصرا هاما في تحقيق النمو القابل للاستمرار وفي تحقيق توازن الموازنات في نظر العديد من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

ولكن السؤال الذي يجب الإجابة عليه هنا، هو هل ما يزال للدولة دور تقوم به في ظل الاتجاه نحو تعميم اقتصاد السوق وفسح المجال للقطاع الخاص؟ ذلك ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

1 . 3 . دور الدولة في اقتصاد السوق

يعتبر الاعتراف بالدور المهم للمؤسسات[Institutions] في اقتصاد السوق إنجازًا حديثًا. ولا تحتل المؤسسات أي مساحة في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية للتنمية، إذ كان التركيز فقط على أهمية وجود تشريعات لمكافحة الاحتكار[فوظيفة الدولة هي منع ظهور الاحتكارات]، وهي رؤية هامة وإن كانت ضيقة إلى حد ما. وبالمثل، فإن نموذج [Solow] للنمو يصف مساهمات عوامل إنتاج معينة خارجة المنشأ [Exogènes] – وهي العمالة ورأس المال والتقدم التقني– بطريقة لا تترك أي دور يذكر للحكومات، بخلاف التأكد من حرية الأسعار في التفاعل مع الندرات النسبية[1].

لقد سار التقدم نحو واقعية أكبر، إذ أن نظريات النمو الداخلي المنشأ[Endogènes] تحدت مسلمات نموذج [Solow]، وعلى الأخص وجهة النظر القائلة بأن التقدم التقني خارجي المنشأ ومتاح بقدر متساو لجميع الوحدات الاقتصادية. ويرى مؤيدو النمو الداخلي المنشأ أن ذلك غير صحيح لأن النمو التقني ليس أمرًا

[1] بيير دونتي، **دور الحكومة في اقتصاد السوق**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماي 2000 دمشق،سوريا، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، **دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، **صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية**، أبو ظبي، 2001، ص 66.

مفترضًا بل" هو نتيجة أعمال يقوم بها الناس" ، وخاصة كأحد الآثار الجانبية لقرارات الاستثمار الخاص، كما أنه ليس متاحًا بحرية للجميع ويخلق أرباحًا احتكارية تشجع الابتكارات.

ويمكن القول في هذا الإطار أن ***الحكومات بإمكانها أن تلعب دورًا في حفز النمو*** إذا كانت هذه الحكومات ***قادرة على التأثير في الاستثمار الخاص،*** وفي حال وجود الحماية الضرورية للملكية الفكرية وغيرها من الابتكارات التي تزيد الأرباح وتشجع المزيد من الابتكارات. وتؤكد الوضعيات غير المتوازنة للسوق ضرورة وجود جهة خارجية تعمل على تنظيم ومراقبة واحترام المنافسة، لذلك فهناك عدة مبررات واقعية تدعو لتدخل الدولة (الحكومة) حتى في ظل الاقتصاديات الرأسمالية.

1 . 3 . 1 . المبررات الاقتصادية لتدخل الدولة

توجد العديد من المبررات الاقتصادية التي تبرر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حتى إن كان النظام الاقتصادي المنتهج هو نظام ليبرالي. يمكن إجمال أهم هذه المبررات في النقاط التالية:

- **السلع المشتركة يجب أن تنتجها الدولة:** نقصد بالسلع المشتركة السلع التي لا يوجد تنافس على استهلاكها وهي السلع غير القابلة للتجزئة والتي لها تأثير خارجي حسب ما ذهب إليه الاقتصادي " ساوملسون" [1].

فالسلع المشتركة الخالصة لا يمكن أن يمتلكها الأفراد، ومن غير الممكن استبعاد أي مستهلك من الاستفادة منها نظرا لعدم قابليتها للتقسيم، فالدفاع الوطني والإنارة العمومية هي مثلا سلع مشتركة يتم وضعها من طرف الدولة تحت تصرف أفراد المجتمع دون إقصاء أي منهم عن طريق السعر، كما أن من خصائص السلع المشتركة أنها تخلف آثارا خارجية، أي أن إنتاج هذه السلع تستهلك من طرف المجتمع دون أن يحقق منتجها ربحا من وراء ذلك. والسلع المشتركة ليس لها طلب أو سعر السوق لأن لا أحد يمنع من استهلاكها، وكل فرد من المجتمع لا يريد تحمل تكاليف إنتاج هذه السلعة، وعليه تعتبر الجباية هي السبيل الوحيد أمام الدولة لإنتاج هذه السلع الضرورية لضمان الحياة الطبيعية لأفراد المجتمع.

غير أننا نلاحظ أن العديد من الاقتصاديين الليبراليين يؤكدون على أن العديد من السلع المشتركة يمكن القيام بخوصصتها شرط إدخال بعض التجديدات التقنية عليها " استخدام الطرق السريعة مدفوعة الأجر،إستقبال برنامج تلفزيوني...."

- **إخفاقات السوق:** في ظل سوق تتحقق فيه شروط المنافسة الحرة والكاملة فإنه لا يوجد مبرر لتدخل الدولة، ولكن الواقع الرأسمالي اليوم يؤكد على عدم تحقق هذه الشروط، فوجود عدد محدود من المؤسسات التي تمتلك القدرة على التحكم في الأسعار وتحقق أرباحا تعوض به الريع الذي تم تحقيقه على حساب المستهلكين والذي لم ينتج عن وجود فعالية إنتاجية، لذلك يصبح من واجب الدولة حماية

---

1 F. TEULON, **L'état de la politique économique**, PUF, Paris 1998, P : 10

المنافسة ووضع قوانين تمنع الاحتكار و
للمنافسة. كما يمكن أن نشير إلى أن الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية مكلف جدا، فتتحول الدولة إلى محتكر طبيعي نظرا للطابع الاستراتيجي لهذه القطاعات كالنقل بالسكك الحديدية وتوزيع الغاز والكهرباء...الخ

- **إهمال السوق لنتائج العمليات الاقتصادية:** ينتج عن النشاط الاقتصادي لمختلف الأعوان الاقتصاديين نتائج لا يأخذها السوق بعين الاعتبار، فالمشكلات المتعلقة بالتلوث الصناعي وتدهور البيئة تبقى من مسؤولية الدولة وعليها إيجاد الآليات التي تؤثر بها على السوق حماية للمجتمع والسعي نحو تحقيق تنمية مستديمة.
- **ضمان استمرار الخدمة العمومية وتطوير البحث العلمي:** يتفق جميع الاقتصاديين حاليا على أهمية ودور البحوث العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن واجب الدولة وضع سياسة وطنية لتطوير البحث العلمي. إن الاستثمار في هذا القطاع هو استثمار طويل الأجل ليس له مردود مالي آني، ولا يعود بالنفع على مؤسسة اقتصادية بذاتها ولكن يرفع من القيمة المضافة في المجتمع ككل وتكون نتائجه واضحة في الأجل الطويل.
- **الآثار الخارجية:** يتوجب على الدولة التدخل لمواجهة الآثار الخارجية الناتجة عن التفاعلات فيما بين مختلف مراكز القرارات الاقتصادية، وفي هذه الحالة تلعب الدولة دور الحكم لحل النزاعات المحتملة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين[1].

كذلك وبغض النظر عن الحاجة لوجود نظام عام، في حدود ضيقة، للقيام بالنشاط الإنتاجي، فإن دور الدولة الأساسي بالإضافة إلى وضع السياسات العامة، هو الإشراف والتنظيم Régulation أو الرقابة Contrôle على النشاط الاقتصادي بصفة عامة[2].

فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تملك وحدها الحق في وضع القواعد والمعايير المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادي بما يحقق المساواة لجميع الأطراف، كما أن للدولة دورا آخر مكملا لهذا الدور ولا يقل عنه أهمية وهو التأكد من احترام القواعد والمعايير المفروضة.

1 . 3 . 2 . تطور الدور الاقتصادي للدولة

تشير أدبيات الموضوع إلى تطور في الفكر الاقتصادي والممارسة بشأن الدور المناسب للحكومات في التنمية، فخلال القرن العشرين تحول دور الحكومات من تنظيمي إلى إنمائي ومنه إلى تصحيحي.

---

[1] R. BARRE, J. FONTANEL, **Principes de politique économique**, éd : Presses Universitaire de Grenoble, 1991, p.21.

[2] حازم الببلاوي، **المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي**،صندوق النقد العربي،أبو ظبي 2005،ص.21

ويبدو أن دورها في مطلع الألفية الثالثة مزيج بين التنظيمي والتصحيحي، وهذا ما سنحاول بيانه من خلال استعراض سمات كل دور في إطار التساؤلات التي يرتكز عليها علم الاقتصاد: ماذا وكيف ولمن؟

أ . سمات الدور التنظيمي

في ظل حرية الأسواق وتنافسها، كانت شركات القطاع الخاص تنتج لتلبية الطلب الذي يتحدد بخيارات المستهلكين سواء كانوا مقيمين في البلد أو غير مقيمين، وهذا يجيب عن التساؤل، ماذا ينتج ؟ وأما كيفية الإنتاج فكانت على أساس أدنى تكلفة ممكنة حيث أن المشروعات التي تفشل في إنتاج سلع بأقل التكاليف لا تستطيع الاستمرار في السوق. وبالنسبة لمن الإنتاج، فقد كان يوجه لمن لديه قوة شرائية، أي الدخل. ويعتمد الدخل على ملكية الأصول والندرة النسبية لعوامل الإنتاج كما تعكسها أسواقها.

في ظل هذا الوضع كان دور الحكومات تنظيميًا فقط، أي سن القوانين والتشريعات وحفظ النظام والأمن. وتوسع دور الحكومات ليشمل الصحة العامة وبناء الطرق. ولقد ظل دور الحكومات محدودًا نسبيًا حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. لذا كان تأثير الحكومات على مستويات المعيشة محدودًا في ظل وظائفها التنظيمية.

ب. سمات الدور الإنمائي

اتسم الدور الإنمائي للحكومات بتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع العام، وامتد نشاط الحكومات في ظل الدور الإنمائي إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت ميزانيات الحكومات أداة تدخل، وكان السند النظري لذلك يرتكز على الفكر الاقتصادي السائد، الذي قاده الاقتصادي جون كينز، والذي كان ينادي بتدخل الحكومات لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية، ولكنه لم يحث الدول على الدخول في عمليات الإنتاج. ورأى اقتصاديو التنمية أن القطاع العام يشكل عنصرًا حاسمًا للتنمية، لذلك فقد نادوا بتدخل الحكومات لترعى التنمية تحقيقًا للمصلحة العامة، على أساس أن التفاعل غير المقيد بين المتعاملين الخواص لا يحقق أهداف الكفاءة والنمو والاستقرار على نطاق واسع والتخفيف من حدة الفقر[1].

في ظل الدور الإنمائي، أخذت حكومات كثيرة تتولى مسؤوليات اجتماعية واقتصادية أوسع تجاه مواطنيها وتبنت الحكومات الوطنية مسؤوليات أساسية، استندت إلى تشريعات أدخلتها للمحافظة على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة. وفي ضوء ذلك أصبح تدخل الحكومات بالاقتصاد أمرًا مسلمًا به، وبرز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان التخطيط في البلدان

[1] علي توفيق الصادق، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماي 2000 دمشق،سوريا، **دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001، ص 39.

الصناعية جزئيا يستند إلى السياسات المالية والنقدية وسياسة التدخل لتنشيط الاقتصاد والمحافظة على استقراره، وفي العديد من البلدان النامية، ومنها الجزائر، كان التخطيط الشامل هو القاعدة.

ج. سمات الدور التصحيحي

لقد كانت مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتجديد دون الأهداف المنشودة، علمًا بأن إنجازات كثيرة تحققت في ظل دور الحكومات الإنمائي، وفي ضوء تلك الإنجازات تمت إعادة النظر في دور الحكومات في الحياة الاقتصادية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد الثمانينات من القرن العشرين، الذي تمثل في أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض شديد في أسعار السلع التصديرية الأولية، وتدهور معدلات شروط التبادل التجاري، وارتفاع أسعار الفوائد، واضطراب أسواق الصرف، وخلل موازين المدفوعات الخارجية، وتباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر، أخذت مسألة دور الحكومات في الشؤون الاقتصادية دفعة قوية[1].

ولقد جاءت إعادة النظر في دور الحكومات في الحياة الاقتصادية في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المعززة له في المدى الطويل، وفي ظل قيام العديد من البلدان النامية بطلب المساعدة من المؤسسات الدولية والإقليمية لإعداد وتنفيذ وتمويل برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي. ولقد أخذ دور الحكومات الإنمائي يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي، وخصوصًا في أعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وفي هذا السياق فإن انتقال دور الحكومات من إنمائي إلى تصحيحي لا يعني الدعوة لتخلي الحكومات عن مواجهة تحديات التنمية، بل يشير إلى دور مختلف للحكومات في مواجهة التحديات الإنمائية.

ويرتكز الدور التصحيحي على ثلاثة محاور هي:

- التحرير الاقتصادي: إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.
- إصلاح القطاع العام: تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال خوصصتها أو إعادة هيكلتها.
- سياسة اقتصادية كلية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي ظل الدور التصحيحي للدولة برزت المبادئ الجوهرية لإجماع واشنطن [2] والتي تتلخص فيما يلي:

– على الحكومات أن تمارس الانضباط المالي حتى تتجنب الحاجة إلى ضرائب التضخم.

---

[1] صندوق النقد العربي،المرجع السابق، ص 40.

[2] M. ABBAS, « ***Le consensus de Sao Paulo : Fondements et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développement ? » in*** **Economie et Société,n°3** , Laboratoire de recherche Grand Maghreb Economie et société, Constantine, 2005, p33 .

– يجب تحويل أولويات الإنفاق العام من المجالات الحساسة سياسيًا إلى الحقول المهملة ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة وإمكانية تحسين توزيع الدخل.

– يجب على الإصلاح الضريبي أن يوسع القاعدة الضريبية ويخفض المعدلات الحدية، ويجب إيجاد طرق جديدة لتحصيل الضريبة على رؤوس الأموال المهرّبة.

– بجب تحرير أسعار الفائدة والنظام المالي، ويجب أن تتوصل السياسة النقدية إلى تحقيق أسعار فائدة موجبة وحقيقية، إذ تصبح أسعار الفائدة الأداة الرئيسية للحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال وتشجيع الادخار.

– يجب المحافظة على أسعار صرف مرنة وتنافسية وتشجيع تراكم الفائض التجاري.

– يجب إحلال التعريفة الجمركية مكان حصص الواردات، مع تخفيض معدلات الرسوم الجمركية.

– يجب إزالة معيقات دخول الاستثمار الأجنبي، وعلى الشركات الأجنبية والشركات المحلية أن تتنافسا في ظل شروط متساوية. (سياسة جذب الاستثمار الأجنبي).

– يجب خوصصة شركات القطاع العام، وإخضاعها لقواعد المنافسة.

– على الحكومات أن تزيل التنظيم أو الضوابط غير المبررة بمعايير الأمان، وحماية البيئة، والرقابة الاحترازية للمؤسسات المالية، وتحرير الاستثمار والأسعار والوصول للقروض.

– إلغاء الدعم الحكومي للأنشطة الإنتاجية.

– يجب حماية وصيانة حقوق الملكية.

بعد ذكر بعض المبررات النظرية لتدخل الدولة نرى أن للدولة مهام يجب القيام بها وأهداف يجب أن تحققها والتي يتم الحكم من خلالها على أداء الحكومات التي تنفذ السياسات الاقتصادية.

1 . 3. 3. مهام وأهداف الدولة في ظل اقتصاد السوق

1 . 3. 3 .1 . المهام الأساسية للدولة

تتمثل المهام الأساسية للدولة حسب [Richard Musgrave] في نظريته حول المالية العامة في ثلاثة مهام أساسية هي: [1]

1. **تخصيص الموارد:** يتم تخصيص الموارد في ظل اقتصاد السوق من خلال نظام الأسعار، ولكن نتيجة لإخفاقات السوق تتدخل الدولة من أجل إنتاج السلع غير المسوقة عبر بعض المؤسسات العمومية وتؤثر على عملية تخصيص عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) على مختلف القطاعات الإنتاجية.

[1] F. TEULON , op,cit, p. 15 .

2. **ضمان الاستقرار الاقتصادي:** من مهام الدولة السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي الحفاظ على التوازنات الكبرى على المستوى الكلي (التشغيل، التضخم، رصيد الميزان التجاري ...) في مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومنتظمة والحد من التقلبات الظرفية. لقد توسع هذا الدور إلى مفهوم السياسة الهيكلية التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد على المدى الطويل وليس مجرد التدخل على مستوى التوازنات قصيرة الأجل.

3. **إعادة التوزيع:** يخلق اقتصاد السوق عدم تساوي في توزيع الدخل على أفراد المجتمع، وعملية إعادة توزيع الدخل تهدف إعادة قسمة الموارد والمداخيل بهدف تقليل الفروقات وإقامة نظام تسود فيه العدالة الاجتماعية. إنه الدور الذي يعطيه الاقتصاديون الكينزيون للسياسات المالية و النقدية[1]

من المهم الإشارة إلى أن كل هذه المهام مرتبطة فيما بينها والتي يتم الموازنة بينها في إطار السياسة الاقتصادية التي تختارها السلطات العمومية المكلفة بتنفيذها (الحكومات)، إزاء هذا الوضع، يبرز سؤال مهم وهو أين تقف الحكومات من مسألة النمو وما هو دورها كلاعب أساسي في رسم السياسات الإقتصادية ؟

1 . 3 . 2 . 3 . أدوات وأهداف السياسة الاقتصادية

حتى القرن العشرين وفي ظل مختلف النظريات الليبرالية أو الإشتراكية فإن السياسة الاقتصادية كانت دائما سياسة هيكلية ترتكز على المدى الطويل، فدور الدولة هو وضع القواعد العامة للنظام الاقتصادي وإقامة المؤسسات وإنتاج السلع العمومية، ومع بروز النظرية الكينزية أصبحت السياسة الاقتصادية سياسة ظرفية قصيرة الأجل، حيث ركّز كينز على دور جديد للدولة يتمثل في التعديل الظرفي ومسؤولية جديدة هي الحد من البطالة[2].

تقوم السياسة الاقتصادية على ثلاثة عناصر هي : الأدوات ، الأهداف الوسيطة ، الغايات النهائية .

- **أدوات السياسة الاقتصادية** :هي المتغيرات التي تستطيع السلطات العمومية التأثير عليها من أجل تحقيق الأهداف الوسيطة التي قد تكون ذات طابع جبائي مالي، من أجل التأثير على النفقات العمومية أو نقدية من خلال التحكم في الإئتمان.
- **الأهداف الوسيطة:** هي عبارة عن الأهداف المرحلية التي تسمح بتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، كما أنها تتميز بارتباطها الوثيق بالغايات النهائية للسياسة الاقتصادية ولا تمثل أهدافا في حد ذاتها ولكنها عبارة عن وسائل وطرق غير مباشرة للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

[1] A. BENASSAY-QUERE , BENOIT CŒURES, et al, **Politique économique**, op.cit, 2000, p 21.
[2] P. DARREAU , **Croissance et politique économique**, op.cit, p.20

- **الغايات أو الأهداف النهائية:** تتناسب هذه الأهداف مع الأولويات التي تحددها السلطات العمومية أي أنها عبارة عن متغيرات لا تستطيع السلطات التأثير عليها ولا التحكم فيها مباشرة[1].

وعليه فإن الهدف النهائي لا يمكن التحكم فيه إلا من خلال التحكم في الأهداف الوسيطة. وتمثل هذه الأهداف الغايات الأساسية التي تسعى السلطات العمومية إلى تحقيقها والتي يمكن إجمالها في أربعة متغيرات اقتصادية أو ما يعرف بالمربع السحري لتسيير الاقتصاد الكلي وهي النمو والتشغيل و إستقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

1. **النمو:** إن زيادة الناتج الداخلي الخام PIB يعتبر الهدف الأول لكل سياسة اقتصادية، إذ أن تحقيق هذا الهدف يسمح برفع مستوى المعيشة وهو المصدر الأساسي الذي يسمح بخلق مناصب العمل، فالنمو الاقتصادي يعبّر عن الزيادة في الثروة المحققة كل سنة.

غالبا ًما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ًما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار[2].

التساؤل الذي نطرحه هنا هو كيف يتم قياس النمو؟ وقياس التنمية الاقتصادية؟ فالنمو الاقتصادي لا يُحسِّن بكيفية متساوية كل المداخيل، ولمعرفة مستوى المعيشة للأفراد يتم عادة حساب الناتج الداخلي الخام للفرد لأنه يتناسب مع القيمة المضافة المنتجة محليا والتي يتم توزيعها فيما بعد على أفراد المجتمع[3]. و لمعرفة العوامل المحددة للنمو وبالرجوع لمختلف النظريات الاقتصادية نرى ثلاثة محددات هي: تراكم رأس المال، رأس المال البشري، البحث والتطوير والإبتكار، مع إمكانية زيادة عامل رابع مهم وهو التنظيم وحسن التسيير الذي يسمح بإنتاج أحسن انطلاقا من عوامل إنتاج محددة سلفا[4].

2. **الشغل (الحد من البطالة):** كما سبقت الإشارة فإن هناك ترابطا وثيق الصلة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وعليه فمن واجب السلطات العمومية توفير الظروف الاقتصادية

---

[1] F. TEULON, op.cit, pp 100-102

[2] عمر بهاتا وأخرون "أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة"، مجلة التمويل والتنمية البنك الدولي ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، يونيو1997، ص4.

[3] A. BENASSAY-QUERE, B. CŒURES, et al, **Politique économique**, op.cit, p.350

[4] N. STERN, **Le rôle de l'Etat dans le développement économique**, éd. Payot Lausanne, 1992. P : 76

المناسبة لخلق مناصب عمل جديدة لأن البطالة جد مكلفة للمجتمع وهو ما يبرر سياسات التدخل من طرف الدولة.

3. **إستقرار الأسعار (التحكم في التضخم):** للتضخم تأثيرات جد سلبية على الاستقرار الاقتصادي ولا يشجع على الاستثمار (المحلي أو الأجنبي)، فالحفاظ على التضخم في أدنى مستوياته يسمح بحماية القدرة الشرائية، لقد أصبح تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية عند وضع السياسة الاقتصادية خاصة في ظل محيط اقتصادي يتميز بالانفتاح على الاقتصاد العالمي.
4. **التوازنات الخارجية (الحد من العجز في ميزان المدفوعات):** من غير الممكن لبلد ما أن يبقي على حالة العجز في ميزان مدفوعاته، فاستمرار هذه الوضعية يؤدي إلى استنزاف احتياطي الصرف و تزايد حجم المديونية الخارجية مما يؤدي لخلق وضعية اقتصادية تتسم بالتبعية للدائنين الأجانب.

من المهم التأكيد على أن كل الأهداف السابقة مرتبطة فيما بينها وذلك من خلال النمو الاقتصادي الذي يعتبر المتغير المشترك[1].

تتميز السياسات الاقتصادية بتنوعها وتعددها، ولذلك يمكننا القول بأن السياسة الاقتصادية يجب أن تكون مرنة وقابلة للتطور، فإذا كانت السياسات الاقتصادية التي أعقبت أزمة الكساد العالمي سنة 1929 هي سياسات كينزية تعتمد على الدمج بين الأدوات المالية والأدوات النقدية، فحاليا ومع بروز التكتلات الاقتصادية الجهوية والإنفتاح على الاقتصاد العالمي والتأثر بالصدمات الخارجية، برزت أهداف إقتصادية جديدة أصبحت الحكومات تضعها في الحسبان، نذكر من بينها الدفاع على القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية في السوق العالمي، فقد أصبحت الدول اليوم تقوم بوضع سياسة تجارية فعالة هدفها مواجهة الأخطار المحتملة عن فتح الأسواق الوطنية، والتي قد تؤدي في الأجل القصير إلى عدة آثار سلبية على المؤسسات الوطنية، ومن أهمها فقدان مناصب العمل [2].

من خلال الإشارة للغايات الأساسية لكل سياسة اقتصادية يمكننا التأكيد على أن تحقيق النمو الاقتصادي الدائم هو الكفيل بتحقيق بقية الغايات الأخرى (التشغيل، الحد من التضخم وتحقيق التوازن الخارجي) ولذلك تشترك كافة السياسات الاقتصادية، على الرغم الاختلافات المحتملة فيما بينها، في سعيها نحو رفع مستويات النمو الاقتصادي. و لكن كيف يمكن للسياسة الاقتصادية أن تؤثر على النمو الاقتصادي؟

1 . 4 . تأثير السياسة الاقتصادية على النمو

تؤكد الملاحظات الميدانية أن وضع سياسة اقتصادية قائمة على التثبيت الهيكلي يمكن أن تكون لها آثار مهمة على الإنتاج، فتخفيض معدلات التضخم سينعكس إيجابا على النمو من خلال تحسين ظروف

[1] R. BARRE, J. FONTANEL, op.cit, p.43

[2] J. FONTANEL, **Les fondements de l'action économique de l'Etat**, Presses Universitaire de Grenoble, 2000, p.45

الاستثمار، وزيادة معدلات الجباية، وزيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو بكيفية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الاستثمار. فزيادة المعدل العام للجباية بـــ 1 % يؤدي إلى تراجع الإنتاج بـــ 0,7% كما أكدت ذلك دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(O.C.D.E) [1]، وأن زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير يُحسّن معدلات النمو، ويعود الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة والمحيط الاقتصادي للمؤسسات وإلى الاختلاف في مستويات التعليم والتكوين فيها. وتبين الدراسات الحديثة[2] بأن لرأس المال البشري أثر معتبر على النمو، وذلك من خلال المكونات التالية:

- التعليم : مردودية الاستثمار في التعليم هي أكبر بالنسبة لمجموع الاقتصاد إذا ما قورنت بالنسبة للفرد. ويرتبط التطور التقني في العمليات الإنتاجية بمستوى التعليم، إذ أن تحسين المستوى التعليمي يسهل استخدام وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإنتاج، فالتعليم يساهم في تحسين النمو ليس فقط عن طريق تحسين أداء اليد العاملة، ولكن أيضا من خلال الإبداع.
- الإبداع: يساهم الإبداع في التأثير على ثلاثة عناصر لنمو الإنتاج هي رأس المال والعمل والإنتاجية.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

كما أن لطبيعة النظام المالي السائد في الدول الأثر الكبير في تحقيق النمو، فخصائص النظام المالي الجيد هي قدرته على تعبئة الادخار الفردي أو الجماعي وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، مع ضمان درجة عالية من السيولة للمدخرين، وتنويع الاستثمارات المالية قصد تقليص الأخطار الناجمة عن سوء تسيير الموارد[3].

يمكننا التأكيد على أن تحقيق معدلات نمو جيدة مرهون بوجود محيط اقتصادي جيد وسياسة اقتصادية كلية تشجع النمو من خلال التحكم في التضخم وزيادة تراكم رأس المال المادي في القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وزيادة حجم الاستثمار في نشاطات البحث والتطوير والعمل على تحسين أداء الأسواق المالية[4].

إنّ التساؤل الذي يفرض نفسه الآن هو " لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية معينة مقارنة بدول أخرى ؟ "

---

[1] OCDE, **Comprendre la croissance économique : Analyse au niveau macro-économique, sectoriel, de l'entreprise**, Genève, 2004, p.11.

[2] R-J. BARRO , **Les facteurs de la croissance économique : une analyse transversale par pays**, Ed. Economica, Paris, 2000

[3] OCDE, **Comprendre la croissance**, op.cit, P 45.

[4] H. CHRISTANSEN, ÖGÜTÇÜ M., "***Foreign direct for devlopment : Maximing benefits, Minimising costs***", in : Global Forum on international investment for development, OCDE, 2003, P: 36

نستطيع الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرض للدور المهم الذي يجب أن تقوم به الحكومات من خلال مؤسساتها المختلفة في تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق الاستثمار المنتج، الذي يعتبر السبيل الوحيد لتحسين معدلات النمو، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

لقد أوضحت الدراسات الميدانية بأن نجاح البلدان النامية في تحقيق معدلات نمو مستديمة ترفع من مستويات معيشة السكان مرهون إلى حد بعيد بتوفير البيئة الملائمة لهذا المسعى. وتلعب السياسة العامة والمؤسسات دورًا بارزًا في تحديد البيئة الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية التي يتعامل فيها المنتجون والمستثمرون والمستهلكون، وبالتالي تحددان مستوى النجاح الاقتصادي، والبيئة التي توفر الأمن والأمان للممتلكات المادية والفكرية وتشجع الابتكار والإبداع والإنتاج تساهم في تحقيق نجاح المتعاملين فيها. أما عن دور الحكومات في خلق الإطار المؤسساتي الضروري للكفاءة الاقتصادية الجيدة نشير إلى الخلاصات الهامة التي قدمها في هذا الصدد [J.E.Stiglitz] [1] الذي أشار إلى أنّ الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر وهي المحرك للنمو الاقتصادي، فالحكومات لا تستطيع ولا يجب أن تعوض السوق أو جزء منه، ولكن على الدولة في هذه الحالة توفير الإطار المؤسساتي والمحيط الضروري للعمل الجيد للسوق و هنا تقاس فعالية الدولة من خلال توفرها على الإمكانيات المؤسساتية الضرورية، فمن خلال قوى السوق وليس الحلول مكانه تستطيع الحكومات أن تلعب دورا أساسيا ومحفزا للنمو وتحقيق رفاهية المواطنين.

ومن العناصر المهمة التي تهيئ بيئة تعزز استقرار الاقتصاد الكلي والنمو ذي النوعية العالية عنصر سلامة الحكم كما جاء في إعلان مبادئ ميثاق الممارسات السليمة للشفافية المالية العامة الذي صدر في عام1998 عن البنك الدولي، وتبني هذا الميثاق وتطبيقه في البلدان النامية سيساهم في تهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمار وتنشيط الاقتصاديات والسير نحو الممارسات المؤسسية السليمة، مما يساهم في وضع الاقتصاديات النامية على المسارات المناسبة لاقتناص فرص الانخراط في الاقتصاد العالمي ومواجهة تحدياته.

في نهاية هذا المبحث نستطيع أن نؤكد على أن تحقيق النمو الاقتصادي كأحد الأهداف الرئيسية لكل سياسة اقتصادية لا يمكن أن يتم إلا في ظل تحقق شروط أساسية، مثل زيادة حجم الاستثمار عن طريق رفع رأس المال المادي أو المالي والتطور التقني والتكنولوجي ورفع مستوى تأهيل العاملين وتحسين تكوينهم إلى غير ذلك من العناصر التي سبق الإشارة إليها. كما أننا توصلنا إلى أن قوى السوق غير قادرة لوحدها من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهو الأمر الذي يقدم التبرير الكافي لوجوب تدخل الدولة باعتبارها المسؤولة اجتماعيا والمخولة قانونا لتحقيق الأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع. وتقوم الحكومات بوضع سياساتها الاقتصادية بما يتماشى وتحقيق الأهداف العامة في سياق

---

[1] بلقاسم زايري، الهواري بلحسن، ***تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي، جامعة الشلف،يومي 17 و 18أفريل2006 ، ص ص. 570-578.

احترام حق القطاع الخاص وسيادة المنافسة في السوق. ويتوقف نجاح جهود التنمية إلى حد كبير على مدى رشادة السياسات الاقتصادية الكفيلة بتهيئة المناخ العام من حيث خلق المؤسسات القادرة ووضع السياسات المناسبة لتحقيق هذه التنمية. فما هي خصائص هذه المؤسسات، وكيف يمكن أن تؤثر على تقليص فجوة النمو بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ذلك ما سنتعرض له في المبحث الموالي.

المبحث الثاني

دور المؤسسات في تسريع وتيرة النمو وتشجيع جذب الاستثمار

لقد توصلنا في نهاية المبحث السابق إلى تأكيد الدور المهم الذي أصبحت تلعبه الدولة في التنمية الاقتصادية، وهو دور يختلف عن طبيعة الأدوار السابقة للدول في ظل الاقتصاديات الاشتراكية، حيث تتحكم الدولة عن طريق التخطيط في كل العمليات الاقتصادية بما فيها القيام بالإنتاج المباشر، ولكن الدور الجديد للدول هو الإشراف والتنظيم والرقابة بما يضمن السير الحسن لقوى السوق. وتعمل الدولة عن طريق التأثير الذي تمارسه على عدد من المؤسسات والمنظمات في المجتمع بما يساير أهداف السياسة الاقتصادية للحكومات.

سنحاول خلال هذا المبحث دراسة أهمية ودور المؤسسات ونوعية الحكم في تأثيرها على التنمية الاقتصادية وخلق مناخ استثماري جيد.

2 .1. أهمية وتطور اقتصاد المؤسسات

لقد حظي اقتصاد المؤسسات بأهمية كبيرة من طرف الباحثين خلال العقدين الأخيرين، ومما يؤكد ذلك حصول عدة اقتصاديين يعملون ضمن هذا المجال المعرفي على جائزة نوبل في الاقتصاد[1]، تقديرا لأعمالهم المهمة في ربط النمو الاقتصادي بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات وفي هذا الصدد قام [Coase] بعرض وتفسير لتكلفة المعاملات وحقوق الملكية ودورهما في سير الاقتصاد وفي تحديد معدلات النمو، كما وسّع [Gary S, Becker 1992] مجال التحليل الاقتصادي الجزئي لفهم السلوكات والتفاعلات البشرية وذلك من خلال إدراج السلوكات غير المسوّقة ضمن التحليل. أما [Robert w .Foget et Douglasse North] فقد عُرفا بأنهما مجددا البحث في التاريخ الاقتصادي و استخدام التقنيات الكمية لتفسير التنمية الاقتصادية بالاستناد لدور المؤسسات.

و من أهم الاقتصاديين الذين أكدوا على أهمية المؤسسات في تحسين مستويات الدخل نجد [Acemogh, Johnson, Robinson2001], [Sokoloff 2002] وقد أكدا [Hall, Jones1999] على أهمية المؤسسات واعتبراها تشكل البنية التحتية الإجتماعية[2].

---

[1] لقد تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد منذ سنة 1991 عدة اقتصاديين يمكن إدراجهم ضمن التيار الجديد لاقتصاد المؤسسات نذكر منهم على الخصوص:

[Ronald H, Coase 1991], [Gary S, Becker 1992], [Robert w .Foget et Douglasse North 1993], [John C. Harsanyi, John F, Nash Jr, et Reihard Selten 1994], [James A, Mirless et William Vickrey 1996], [George A. Akerlof, Michael Spence et Joseph E. Stiglitz 2001], [Daniel Kahneman et Vernon L.Smith 2002].

[2] PRITCHETT L., « ***La quête continue »***, in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.18-22

من خلال قراءتنا لبعض الدراسات الحديثة حول نظريات النمو والتنمية الاقتصادية [Barro 1991][1] وجدنا أن هناك اتجاها عاما لدى الباحثين في اقتصاديات التنمية لدراسة أثر بعض المتغيرات غير التقليدية على النمو. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ المتغيرات الاقتصادية التقليدية أصبحت غير قادرة لوحدها على تفسير أسباب النمو والاختلاف في معدلاتها بين مختلف البلدان، وهذا ما دفع الاقتصاديين للتوجه نحو مزيد من التعمق في دراسة المتغيرات المؤسساتية ومحاولة تقديم تبرير علمي للفارق في النمو، والذي لم يتم تفسيره اقتصاديا. وأجمعت هذه الدراسات على أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات في إحداث الفارق في النمو بين البلدان.

لذلك أصبح اقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة بجعلها أكثر واقعية، لقد جاء هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية النيوكلاسيكسة المعيارية التي بقيت لعقود طويلة كنظرية مجردة بعيدة عن الواقع، إذ استندت إلى فرضيات من النادر إمكانية اختبارها (تجانس السلع والأذواق، توفر المعلومات الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، رشادة المتعاملين...) وركزت هذه النظرية على هدف تعظيم الربح من طرف المؤسسات وعلى كيفية تحقيق التوازن العام وذلك تطبيقا لشعار "دعه يعمل اتركه يمر" واليد الخفية لآدم سميث، غير أنّ الواقع أثبت بأن المنافسة الكاملة ما هي إلا مسألة نظرية بعيدة عن الواقعية.

لقد تطورت نظريات النمو والمؤسسات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إذ تقدم الاقتصادي[Paul Romer] وآخرون في ربط النمو بالتطور التكنولوجي، إلا أن هذه الأطروحات الأولى تميزت بطرحها النظري المجرد لأنها اقتصرت على البحث في علاقات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي وإختلالات السعر ولم تركز على العوامل والمتغيرات الاجتماعية والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو، ثم جاءت دراسات أخرى أصبحت تبحث عن المحددات الأكثر عمقا في تفسير اختلاف معدلات النمو بين الدول مثل اختلاف العوامل الجغرافية ودور المؤسسات والتجارة الدولية مثلما أكدّ ذلك [D.Rodrick] [2].

بعد تأكيدنا على أهمية اعتماد نظريات النمو الداخلي والنظريات المؤسساتية في تفسير أسباب اختلاف معدلات النمو بين البلدان، نتطرق في العنصر الموالي لتعريف المؤسسات ودور الحكومات في إقامة المؤسسات.

---

[1] أغلب هذه الدراسات تستخدم الأساليب الإحصائية في حساب معامل الارتباط بين بعض المتغيرات المؤسسية والنمو، نذكر منها : الديمقراطية [Barro 1996]، احترام حقوق الملكية [Keefer et Olson 1996]، عدم الاستقرار السياسي [Aleisina et Perotti, 1994]

[2] J-M. SIROËN, ***Institutions et croissance***, avec une introduction de Dani Rodrick, séminaire : Relations économiques internationales, Août 2004, in :
http://www.dauphine.fr/globalisation/perset.pdf (consulté le 05-06-2006)

2 . 1 . 1 . أهمية دور الحكومات في إقامة المؤسسات

لقد تم تعريف مصطلح المؤسسات بطرق مختلفة، إذ يصف [D.North 1998] المؤسسات بالقواعد الرسمية أو غير الرسمية لسير مجتمع ما أو منظمة أو هيكل معين هدفها ضمان السير الأمثل لهذه المنظمات. بينما تحدد تعريفات أخرى المؤسسات في كونها مجرد أطر تنظيمية معينة وأساليب إجرائية. أما التعريف الأكثر استخداما فيشير لدور المؤسسات في حماية حقوق الملكية وضمان العدالة في تطبيق القوانين والتنظيمات ومساهمتها في الحد من انتشار الفساد وضمان الحقوق السياسية وتخفيف تكاليف المعاملات. ويتوقف نجاح هذه المؤسسات حسب هذا التعريف على المحيط الذي تعمل فيه، والذي يحدد شروط تحقيق الفعالية، فهي تضمن تحقيق التوازن بين عناصر النظام، فالقواعد التي تضعها المؤسسات تتم ضمن متغيرات داخلية في إطار التطور الاقتصادي...[1]

إن مساهمات فكر المحللين المؤسسيين هي التي بينت أن الحكومات بإمكانها أن تؤثر في أداء الاستثمار الخاص، فمحللون مثل [Olson, 1999] يضعون علامة استفهام حول افتراض آخر من افتراضات النموذج الكلاسيكي، وهو أن عددًا كبيرًا من الوحدات الاقتصادية التي تعمل في أوضاع تنافسية سوف تحقق دائمًا نتائج مثلى من الناحية الاجتماعية. غير أن أولسون يرى في دراسة استقصائية متميزة خلاف ذلك، لأن بعض الدول غنية والبعض الآخر فقير، ولا يرجع ذلك أساسا حسب رأيه إلى اختلاف الموارد بل يرجع بالدرجة الأولى، وبقدر كبير، إلى اختلاف قدرة سياساتها ومؤسساتها على تحقيق إمكانياتها الاقتصادية. و استنادًا إلى هذه النظرية، لا يتوفر لهذه البلدان هيكل الحوافز الذي يحقق التعاون الإنتاجي، ولا يتوقف هيكل الحوافز على السياسات الاقتصادية المختارة في كل فترة فحسب، بل يتوقف أيضًا على الترتيبات الطويلة الأجل أو المؤسسية، أي على النظم القانونية التي تنفذ العقود وتحمي حقوق الملكية، وعلى الهياكل السياسية والنصوص الدستورية وحجم جماعات المصلحة الخاصة وتفشي الفساد وعدم سيادة القانون.

لذلك يجب أن تقوم الدولة بدور مهم في اقتصاد السوق، وتعمل على التنسيق بين الأنشطة الإنسانية المختلفة، وتلك هي وظيفة المؤسسات حسب ما أقر ذلك البنك الدولي [2].

---

[1] S. ABEL SOME, ***Economie des institutions et performances économiques nationales***, centre d'analyse des politiques économiques et sociales, Burkina Faso, Décembre 2003, in : http://rgcb.org/IMG/pdf/Eco-institutions-pdf [consulté le 06-06-2006]

[2] جيمس. د . وولفنستون(رئيس البنك الدولي)، ***الفصل الرابع، الإطار الإنمائي الشامل***،سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماي 2000 دمشق،سوريا، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، **دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001، ص 86.

فحتى في ظل اقتصاد ليبرالي لا يمكن أن تعمل قوى السوق دون وجود الدولة، فإذا كان التدخل الكبير للدولة يُعد عاملا كابحا للتنمية الاقتصادية، فإن غيابها يؤدي إلى وجود أشكال من عدم الأمن الأمر الذي لا يشجع الاستثمار[1].

فمهمة الدولة هي وضع الإطار القانوني لقيام النشاط الاقتصادي من خلال القانون التجاري وقانون العمل وغيرها من القوانين التي تنظم العلاقات الاقتصادية لمختلف الأعوان الاقتصاديين. وحسب [D.North] فإن وجود إدارة عمومية ذات كفاءة، ووجود حكومة جيدة هي مصادر تحقيق المزايا التنافسية للدول.

و يعرض الشكل الموالي المكونات الأساسية للمؤسسات وديناميكية تطورها.

شكل (1) مخطط توضيحي لمفهوم المؤسسات

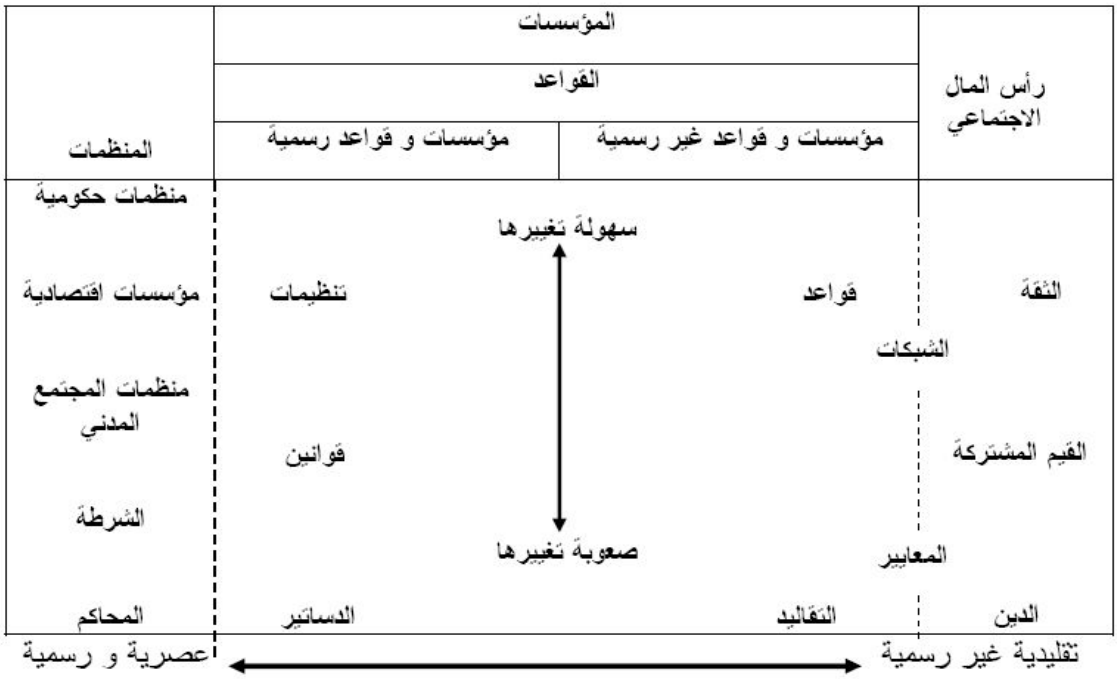

Source : Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2003 :
Développement durable dans un monde dynamique. Améliorer les institutions, la croissance et la qualité de vie, Editions Eska, 2003, p.42

2 . 1 . 2 . تطور المؤسسات

لقد شهدت المؤسسات تطورا متناسبا مع التطور الاقتصادي، تمثل في الانتقال من نمط الاقتصاد التقليدي المعتمد على التبادل الفردي وعلى العلاقات غير الرسمية بين الأطراف، والمتميز بارتفاع تكلفة الإنتاج، إلى الاقتصاد العصري القائم على السوق، فأصبحت العلاقات الرسمية هي الأساس في ربط العلاقات

[1] H. TEMAR, **Les fondements du libéralisme**, OPU, Alger, 2005, p. IX

التعاقدية بين أطراف التبادل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات على الرغم من انخفاض تكلفة الإنتاج عكس ما كان سائدا في ظل نمط الاقتصاد التقليدي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1) التطور التاريخي للمؤسسات

نمط الاقتصاد	تقليدي	عصري
نمط التبادل	فردي	غير فردي بل للسوق
تكلفة المعاملات	ضعيفة	مرتفعة
تكلفة الإنتاج	مرتفعة	ضعيفة
نوعية المؤسسات	غير رسمية	رسمية
معدلات النمو	ضعيفة	مرتفعة

Source : Développement et institutions économiques, la théorie néo- institutionnelle, in http://www.zonecours.hec.ca/documents/

نلاحظ من خلال الجدول بأن تكلفة المعاملات وتكلفة الإنتاج تتجهان في اتجاهين متعاكسين، ففي الوقت الذي يؤدي فيه التطور التقني واستخدام التكنولوجيا إلى تقليص تكاليف الإنتاج يتزايد شكل آخر من التكاليف المعروفة بتكلفة المعاملات والتي تتمثل في [تكلفة البحث السابق عن المعاملة، تكلفة التفاوض حول بنود العقد، تكلفة تنفيذ بنود العقد]. وعليه فإن اقتصاد المؤسسات يسعى لتقليص تكلفة المعاملات قصد المحافظة على المزايا المكتسبة من تدنية تكاليف الإنتاج .

2 . 2 . تصنيف المؤسسات ووظائفها

2 . 2 . 1 . تصنيف المؤسسات

لقد قام [D.North] بوضع تمييز مهم بين المؤسسات والمنظمات، إذ جعل لكل منهما مجالا محددا **I.المؤسسات**[1]: تحدد الإطار العام للحوافز الموجهة للأفراد والمنظمات لحل مشكلة الندرة والنشاط الجماعي، كما تفرض المؤسسات قواعد اللعبة الموضوعة من طرف المجتمع والأفراد وتعترض السلوكات النفعية المحتملة بين الأفراد.

و تنقسم المؤسسات إلى رسمية وغير رسمية[2]

- فالمؤسسات الرسمية تشمل العناصر التالية:

[1] نقصد بالمؤسسات في هذا المبحث ما يصطلح عليه باللغة الفرنسية Institutions، أما المنظمات فنعني بها Organismes et Organisations

[2] ***La théorie néo-institutionnelle***, in : http:// www.zonecours.hec.ca/ca/document/1 consulté le 07-06-2006

1. تتضمن القواعد السياسية والقانونية التي تنظم القواعد العامة للحكم ولدور الأفراد في علاقاتهم مع الدولة (الدستور، الإطار القانوني العام...)

2. حقوق الملكية يمكن أن تكون حقوقا خاصة أو حكومية أو جماعية على ملك ما: كالعقار أو الماء، وهي مؤسسات ضرورية لوجود الأسواق ولتبادل السلع.

3. العقود الفردية: تشير إلى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية وغير الرسمية، وعادة ما تتميز هذه العقود في المجتمعات العصرية بأنها معقدة وغير مكتملة.

- المؤسسات غير الرسمية: تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من الثقافة والإيديولوجية ومن التقاليد و الدين ...الخ، فسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع والأسرة والأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها عادة ما تكون نتيجة لأعراف وقيم اجتماعية مشتركة (غير رسمية).

II. المنظمات تتكون من مجموعة متعاملين الذين يتعاونون في إطار عمل ما (الإنتاج)، مجموعة أفراد لهم أهداف مشتركة: المؤسسات الاقتصادية والقوانين والخدمات الاجتماعية والأحزاب السياسية والبنوك والجامعات....الخ

فالمقاربة المؤسساتية تقوم بوضع تمييز مهم بين اللاعبين والقواعد التي تحكم اللعبة (المؤسسات)، لذلك يجب عدم الخلط بين المفهومين، فالبنوك والشركات والإدارات الحكومية هي منظمات، بينما الدستور و الدين والتقاليد هي مجموعة مؤسسات.

2 . 2 . 2 . وظائف المؤسسات

تؤكد أغلب الدراسات الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي على أهمية وجود مجموعة خاصة من المؤسسات تعمل على حماية حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود، التي يمكن تسميتها [حسب رودريك] بالمؤسسات الخالقة للأسواق، لأنه في حالة عدم إقامة هذه المؤسسات فلا توجد الأسواق أو أنها ستعمل بكيفية سيئة. ويقوم البنك الدولي خلال السنوات الأخيرة بإعداد دراسات ميدانية تهدف القيام بتقدير بيئة الأعمال [Doing Business] من خلال وضع مؤشرات كمية لقياس مستوى جدوى المؤسسات ودورها في تسهيل قيام الأعمال وتنشيط الاستثمارات في مختلف البلدان[1].

و لكن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد تحفيز بسيط للاستثمار وتشجيع خلق الشركات[2]، بل يجب أيضا إقامة ثلاثة مؤسسات (منظمات) أخرى لدعم ديناميكية النمو ودعم القدرة على مواجهات الصدمات المحتملة وتسهيل عملية توزيع الأعباء الاجتماعية بكيفية مرضية ومقبولة، وتتمثل هذه المؤسسات في:

---

[1] T. LE ROY, ***Le rôle de l'environnement institutionnel et juridique***, intervention prononcé lors du colloque du 21 février 2006 Turquie - Maghreb : les conditions du décollage économique, voir le site internet : **www.fondation-res-publica.org**

[2] نستخدم مصطلح الشركات الذي نقصد به المؤسسات الاقتصادية[Entreprises] وذلك قصد تمييزه عن المؤسسات [Institutions]

- مؤسسات تنظيم الأسواق والمنافسة وهي التي تتكفل بالآثار الخارجية لاقتصاديات الحجم والمعلومات الكاملة مثل هيئات الضبط [Autorités de régulation] في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والنقل.
- مؤسسات تعمل على ضمان استقرار الأسواق والحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمات المالية، مثل البنوك المركزية وأنظمة الصرف و قواعد إعداد الميزانية.
- مؤسسات مرافقة للإصلاحات، فينتج عن تبني الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتحرير الأسواق وتوسيع مجال تدخل القطاع الخاص عدة أثار اجتماعية يجب على الحكومات أن تحتاط لمواجهتها، ويتم ذلك بوجود مؤسسات تهدف لتقديم الضمانات القانونية والاجتماعية وتنظم عمليات توزيع الدخل وحل النزاعات، ومن أمثلة هذه المؤسسات الصناديق الخاصة بالتأمين على البطالة والتقاعد وكافة الصناديق الاجتماعية الأخرى.

2 . 3 .المقاربة المؤسساتية للنمو والتنمية الاقتصادية

تتمثل الإشكالية التي تسعى كافة الدول إيجاد حل لها في كيفية تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولذلك تستند نظريات التنمية المعاصرة في تفسيرها لأسباب الفوارق في النمو بين البلدان المختلفة إلى عوامل جديدة (المؤسسات) والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار ضمن النظريات السابقة كما سلف ذكر ذلك.

من أهم التساؤلات التي يحاول اقتصاد التنمية المعاصر الإجابة عليها هي محاولة تفسير أسباب الفروقات الكبيرة "الفجوة الكبيرة" بين متوسط الدخل في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

ما هي أسباب هذه الفجوة؟ وكيف يجب العمل من أجل تقليصها؟

توجد ثلاثة نظريات تحاول الإجابة على هذه التساؤلات[1]:

- نظرية البعد الجغرافي: وترجع أساب الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى عوامل طبيعية كالمناخ والثروات الطبيعية والموقع الجغرافي وتأثيرها على تكاليف النقل وعلى معدلات الإنتاجية خاصة في القطاع الفلاحي.
- نظرية التجارة الدولية: تندرج ضمن هذه النظرية كل المقاربات الحديثة للعولمة التي تركز على أهمية تحرير المبادلات التجارية وإقامة التكتلات الجهوية.
- نظرية المؤسسات: تركز على أهمية حماية حقوق الملكية وإقامة دولة القانون، أي أنها تهتم بتحديد القواعد القانونية والاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمع. وترتبط هذه النظرية بفكر الاقتصادي

[1] D. RODRICK, A. SUBRAMANIAN, « ***La primauté des institutions : ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire*** », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.31-34.

[Douglass North] الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي قام بإجراء عدة دراسات حول دور المؤسسات في تحسين النمو. وفي نفس الإطار فقد قام البنك الدولي(2004) بدراسة شملت 133 دولة خلال الفترة [1960–1989] أكدت على أن ***وجود مناخ مؤسساتي جيد*** يفسر جانبا مهما من الفرق في معدلات النمو والاستثمار بين البلدان.

و المؤسسات الجيدة تنعكس على بقية الأنظمة الفرعية في المجتمع مثل:

- النظام المالي الذي يوفر المعلومات حول الاستثمارات ذات المردودية ويعمل على توجيه رأس المال نحو الاستعمالات الأكثر إنتاجية، حيث يقوم بتعبئة الادخار المتاح بكيفية أكثر فعالية.
- نظام حقوق الملكية الذي يشجع قيام المعاملات.
- النظام السياسي الذي يوفر الاستقرار والديمقراطية والحد من الفساد.

لقد أكدت دراسات [D.Rodrick et al] على أن توفر هذه العوامل المرتبطة بالمؤسسات هي الأهم في تغيير معدلات النمو[1] . فتحسين المؤسسات من شأنه تشجيع الاستثمار وتحفيز التطور التكنولوجي ومن ثم الدخل، ولكن يمكن أن يكون السبب في تحسن أداء المؤسسات هو تطور الاقتصاد وزيادة حجم طلب المتعاملين الاقتصاديين لمؤسسات أفضل، ونظرا أيضا لتحسن مستويات الدخل لدى الأفراد كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل (2) العلاقة بين محددات النمو

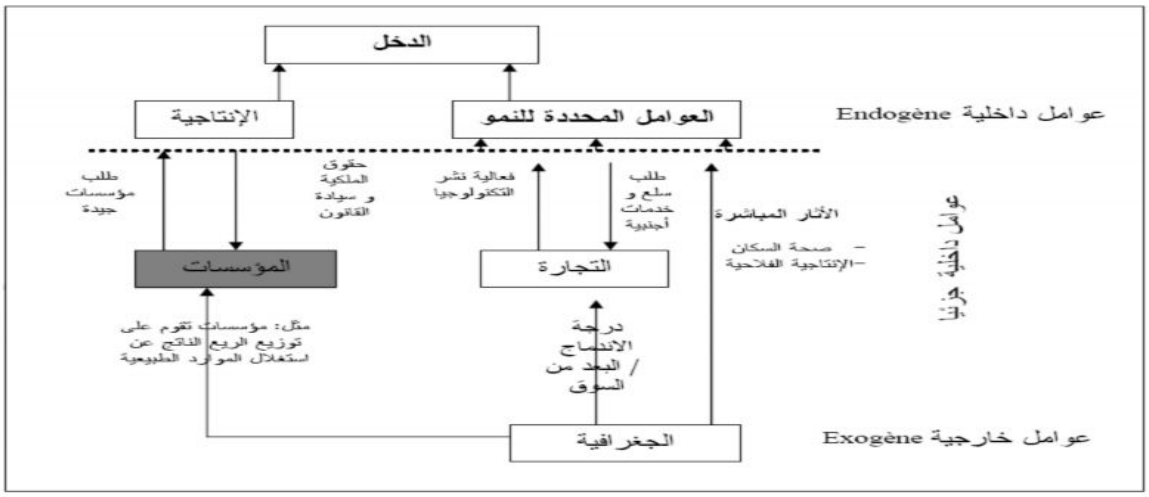

Source :J.M Siroën Institutions et croissance, cité in :D. Rodrick,In search for prosperity: Analytic Country studies on Growth, 2003

يبين الشكل السابق بأن العامل الجغرافي هو متغير يتحدد خارجيا بينما نجد أن كل من التجارة و المؤسسات هي متغيرات تتحدد داخليا، ولكنها قد تخضع جزئيا إلى خيارات السياسات الخارجية على الاقتصاد.

قد يكون للعامل الجغرافي الذي يرتبط بالموارد الطبيعية والخصائص المناخية تأثير على الإنتاج في القطاع الفلاحي أو الاستخراجي، إلا أنه لا يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي ككل، فكثير من البلدان

[1] Ibid.

التي تفتقد للثروات الطبيعية تسجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، بينما نجد بالمقابل كثيرا من البلدان الفقيرة تزخر بثروات طبيعية معتبرة غير مستغلة.

أما العامل الثالث المتمثل في تحرير المبادلات التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فنلاحظ أن بلدان عديدة حققت نموا جيدا وتمكنت من تقليص معدلات الفقر حتى قبل تحريرها للمبادلات التجارية (الهند، الصين، فيتنام).

العلاقة بين هذه المحددات الثلاث للنمو هي في غاية التعقيد نظرا للترابط الكبير الموجود فيما بينها، فالخصائص الطبيعية والجغرافية لبلد ما تتحكم جزئيا في شكل وحجم تجارته الخارجية، كما أن علاقته وانفتاحه على الخارج يفرض قيودا على المؤسسات المحلية مما يدفعها نحو تعديل سياساتها وتنظيمها.

إن نجاح البلدان في تحسين معدلات النمو تتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ لعل أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وذلك ما أطلق عليه الاقتصادي [J.Williamson 1990] المبادئ العامة لإجماع واشنطن [Consensus de Washington] [(1)].

فرغم وجود هذه المبادئ العامة إلا أنّ الدراسات الحديثة الخاصة بدور المؤسسات في تحسين معدلات النمو، تؤكد بأنه لا توجد قاعدة عامة لتحقيق النمو، وبأن المؤسسات تتغير ببطء لأنها نتاج عوامل تاريخية وثقافية ثابتة اجتماعيا، لذلك فإن استراتيجيات النمو يجب أن تحتفظ بالمبادئ العامة للإصلاحات الاقتصادية، مع أخذها بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وهذا ما أطلق عليه باسم [إجماع كولومبيا][2][Consensus de Columbia] كبديل لإجماع واشنطن.

وفي نفس هذا السياق أكدت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[(3)]، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على الدخل.

---

[1] لمزيد من الإطلاع على مضمون إجماع واشنطن، أنظر مقال:

M. ABBAS, op.cit., pp 27-54

[2] إجماع كولومبيا، لأن أهم الاقتصاديين الذين طرحوا هذه الأفكار الخاصة بالمؤسسات من أمثال: Stiglitz , Rodrick, Bhagwati كلهم عمل أستاذا في جامعة "كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية". ويعارض هؤولاء إجماع واشنطن ويعطون أهمية أكبر للخصوصيات المحلية في الدول النامية.

لقد قام [رودريك] بتعديل اجماع واشنطن بإدراج المتغيرات المؤسساتية من مكافحة الفساد وحماية المنافسة وتأسيس مؤسسات للحماية الاجتماعية. كما أن الندوة الحادية عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما عرف بإجماع ساو باولو أكدت على أهمية دور الدولة في توفير مؤسسات جيدة. لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة راجع:

M. ABBAS, op.cit, p 35-50

[3] S. BORNER, F. BODMER, M. KOBLER, **L'efficacité institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique,** OCDE, Paris 2004, p.116.

فأثبتت فرضيات الدراسات الإحصائية بأنه لو كان لدولة بوليفيا نفس نوعية المؤسسات القائمة في كوريا الجنوبية لكان مستوى دخل الفرد فيها يقدر بـــ 18000 دولار بدلا من 2700 دولار الفعلية.

كما ينبغي الإشارة إلى أن التقدم الاقتصادي يساهم هو أيضا في تحسين أداء المؤسسات، فقد حققت بعض البلدان خلال الأربعين سنة الأخيرة تحسنا في مستويات النمو على الرغم من أنها لم تكن تتوفر على مؤسسات قوية، ولكنها بعدما تمكنت من تحسين معدلات النمو نجحت أيضا في تحسين نوعية مؤسساتها. فتحقق ذلك عن طريق تحرير المبادلات الخارجية وتحسين مستويات التعليم وتشجيع الصادرات وتخفيض درجة خطر الاستثمار وتسهيل ظروف إنشاء الشركات، كلها عوامل تسمح بتحسين جودة المؤسسات وبرفع معدلات النمو[1].

كما تلعب المؤسسات دورا مباشرا وغير مباشر في تحسين معدلات النمو والدخل، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي و حل النزاعات الاجتماعية المحتملة، وهذا ما يمكننا توضيحه من خلال الشكل الموالي.

شكل (3) دور المؤسسات في التأثير على الدخل و النمو

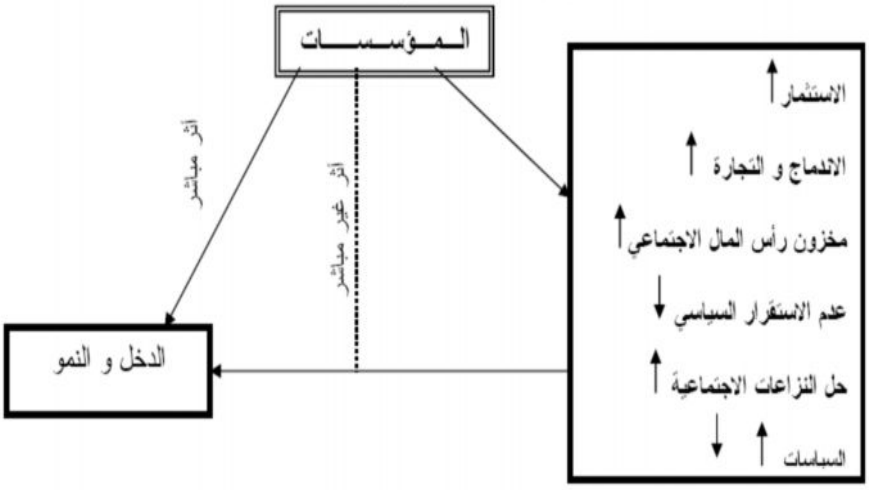

المصدر من إعدادنا مع تكييف لنموذج:
JUTTING J., **Institutions and development : A critical Review**, OECD, 2003

نستنتج من الدراسات التي قام بها **[Rodrick et al]** [2] حول العوامل المؤثرة في النمو، العناصر التالية:

- أهمية نوعية المؤسسات بالنسبة للنمو: لأن المؤسسات الجيدة تحمي حقوق الملكية وتساهم في حل النزاعات وتحافظ على الأمن واحترام القانون كما تجمع بين الحوافز الاقتصادية والموازنة بين الأعباء والمكاسب الاجتماعية التي تنتج عن تعديل السياسات (الخوصصة، تحرير الأسعار).
- الاندماج التجاري والبعد الجغرافي ليست عوامل محددة للنمو، ولكنها تؤثر في تغيير معدلاته.

[1] S. JOHNSON, J. OSTRY, et A. SUBRAMANIAN, « ***Les leviers de la croissance : savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les pays en développement*** », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.28.31

[2] D. RODRICK, A. SUBRAMANIAN, op.cit, p 32

- المؤسسات الجيدة يمكن اكتسابها، لكن يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة.
- خلق النمو والحفاظ عليه هما مسألتان مختلفتان، فمن الممكن خلق النمو بواسطة القيام بإصلاحات بسيطة (غير اتفاقية) تُحفز الاستثمار وتشجع خلق المؤسسات، ولكن الحفاظ على النمو مسألة صعبة لأنها تتطلب عادة وجود قاعدة مؤسساتية جيدة تسمح بالحفاظ على ديناميكية الإنتاج، لأن تكيف المؤسسات يتم ببطء، أما مسألة تطور المؤسسات هي مسألة ضرورية للحفاظ على النمو في الأجل الطويل.
- للحكومات دور أساسي ومركزي في تهيئة الظروف المناسبة للنمو فهي تعمل على تسهيل عمليات الاستثمار وتقليص تكاليف الأعمال وتهيئة البنية التحتية، كما تقوم أيضا بوضع السياسات التجارية والتفاوض مع المنظمات الدولية.
- المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية هي هياكل متكاملة ولكن لها مسار تطور مختلف[1]، فمع زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية تصبح هناك ضرورة لوجود مؤسسات رسمية لأن المؤسسات غير الرسمية التقليدية تصبح عاجزة عن تسييرها، ولكن هذا لا يعني بأن المؤسسات غير الرسمية تصبح غير مفيدة ولا أهمية لها، بل على العكس من ذلك فنجاح المؤسسات الرسمية يتوقف على مدى فهم طبيعة عمل المؤسسات غير الرسمية في ظل الخصوصيات المحلية لكل دولة (السبب في نجاح البرامج التنموية في دول جنوب شرق أسيا). و قد تكون بعض المؤسسات غير الرسمية للتضامن الاجتماعي مثلا بديلا في حالة عدم وجود أنظمة رسمية للحماية الاجتماعية.

2 . 4 . ضرورة تطوير المؤسسات وتحسين السياسات لبلوغ النمو

حسب [North 1990] فإن الدور الرئيسي للمؤسسات هو تقليص حالة عدم التأكد، وذلك بتوفير هياكل مستقرة (ليست بالضرورة فعالة) تحكم العلاقات الإنسانية. لكن استقرار المؤسسات لا يتعارض مع كونها تتغير، فالمؤسسات تتطور وفقا لتغير اختيارات الأفراد في المجتمع الذي تحكمه. إن تطور المؤسسات هي مسألة معقدة لأن بعض التغيرات الهامشية يمكن أن تكون نتيجة لتطور القواعد أو القيود غير الرسمية وفي تطبيقها.

يتم تطور المؤسسات أيضا في ظل الاستمرارية وليس في إطار الانفصال أو القطيعة مع الموروث السابق. فإذا كانت القواعد الرسمية تتغير وفقا للقرارات السياسية والتعديلات القانونية، فإن القواعد غير الرسمية المتجذرة في قيم وتقاليد المجتمع تكون أقل تأثرا بالسياسات الرسمية، فالقيود الثقافية مثلا لا تربط فقط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن تمثل العامل المفسر للتطور التاريخي.

[1] Voir le rapport de l'OCDE sur le développement économique 2003.

كما أنه لا يوجد إطار محدد وشكل متفق عليه في كيفية تعديل عمل المؤسسات، فقد تختلف القوانين المعمول بها باختلاف الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة في كل بلد، ولا يُعرف بالتدقيق ما هو الوضع التوازني بين تحقيق المنافسة وتنظيم السوق لمواجهة الإخفاقات المحتملة؟ وما هي درجة مرونة السياسة المالية الواجب إتباعها؟ فكما يقول (رودريك) أنه للأسف فإن التحليل الاقتصادي لا يقدم إجابة على هذه التساؤلات. لكن الإجراءات المؤسساتية المرغوبة تتأثر بالسياق وبالظرف الذي تنشأ فيه، وهذا ما يفسر لماذا تنجح بعض البلدان في تحقيق نتائج حسنة وتخفق بلدان أخرى، أي أن البلدان الأولى استطاعت الجمع بين السياسات الاتفاقية [conventionnelles] وغير الاتفاقية كبلدان شرق آسيا التي جمعت بين سياسات موجهة نحو الخارج وسياسة تدخلية في الصناعة. والصين التي جمعت بين اقتصاد السوق و الاقتصاد المخطط، بينما لم توفق البلدان الأخرى في تحقيق هذا التوافق، كما نلاحظ أيضا بأن الاختيارات المؤسساتية التي تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في بعض البلدان تصبح غير ملائمة في بلدان أخرى، أي بتعبير آخر، فتصدير التجارب الناجحة لا يمكن أن تتم في كثير من الأحيان.

ذلك أن رأس المال التنظيمي والاجتماعي لا يمكن استيراده من الخارج، بل يجب تطويره من الداخل، حتى وإن كانت معرفة النقاط الأساسية لنجاح تجارب البلدان الأجنبية يسمح ببروز أفكار جديدة، فبرامج الإصلاح يجب تكييفها مع قدرات كل بلد في الحصول على رأس المال الاجتماعي الذي يمثل القيد الرئيسي الذي يعترض سرعة التحول[1]. لذلك يجب القيام بإصلاحات مؤسساتية وفق منهجية مدروسة و بعيدة المدى، وفي هذا الصدد يرى [North1994] بأن التغيير المؤسساتي الفعال والمؤثر على التنمية يقوم على النقاط التالية : [2]

- تفاعل المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة أي المنافسة وهي مفتاح التغير المؤسساتي.
- تفرض التنافسية على المنظمات الاستثمار المستمر في التأهيل والمعرفة للبقاء ولاستغلال الفرص وتجديد الاختيارات التي تتخذها المؤسسات في المستقبل.
- يحدد الإطار المؤسساتي أنماط التأهيل والمعارف المطلوب توفيرها لضمان التنمية.
- تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات (شبكة) على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها.

هكذا يمكننا القول بأن التغيير المؤسساتي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي طويل الأجل، ويضمن بالتالي الحلقة المفقودة بين النمو والتنمية. وهذا ما جعل البعض يعرف التنمية بأنها النمو

---

[1] J. STIGLITZ, « **Vers un nouveau paradigme pour le développement** », in : L'Economie Politique, n°5, 2000, p. 32

[2] A. SID AHMED, le développement Asiatique : quels enseignement pour les économies arabes ? Eléments de stratégies de développement le cas de l'Algérie, Ed .Publisud , Paris 2004, p.120

الاقتصادي المرفق بتغيير مؤسساتي فعّال[1] [Nabil et Nugent, 1989]. لقد بدا ذلك واضحا خلال السنوات الأخيرة بأن جودة المؤسسات تؤثر بعمق على معدلات النمو الاقتصادي [لأنها تؤثر على تكلفة المعاملات]، فحسن اختيار السياسات المتبعة وإقامة المؤسسات الجيدة يدعم النمو.

2 . 5 . المقاربة الجديدة للتنمية

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ارتفعت العديد من الأصوات داخل نظام الأمم المتحدة [UNICEF, BIT…] لتؤكد بأن التنمية لا تعني فقط البحث عن الفعالية الاقتصادية، ولكن يجب الاهتمام بتحقيق تنمية اجتماعية مستديمة.

و حسب تقرير البنك الدولي لسنة 1989 حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء فشروط تأهيل الاقتصاديات الإفريقية وانطلاقها في مسيرة النمو لا ترتبط في المقام الأول بالاستثمار، ولكن بضرورة تغيير المعايير الاجتماعية والسلوكات الثقافية وإعطاء الأولوية للتنمية البشرية، أي تغيير القواعد السوسيو اقتصادية (المؤسسات)، ودون تحقيق هذا الشرط فلن يتحقق النمو[2]. وقد أكدّ هذا الطرح تقرير البنك الدولي لسنة 1990 و 1991[3].

نلاحظ أن أغلب البلدان النامية سعت خلال العقدين الماضيين، من أجل الإسراع في تنميتها الاقتصادية، إلى القيام بإصلاحات في سياساتها الاقتصادية (الاقتصاد الكلي التي دعمها صندوق النقد الدولي) بدلا من الاهتمام بتحسين نوعية المؤسسات[4]، لقد حققت هذه السياسات على الرغم من ذلك نجاحا نسبيا في بعض البلدان حيث تمكنت من تحقيق التحول المرغوب بتشجيع القطاع الخاص، فهذه السياسات سمحت حسب البنك الدولي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (تخفيض التضخم، توازن الميزانية، استقرار أسعار الصرف، سعر فائدة موجب وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على المبادلات).

فعلا إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يسمح بتحسين معدلات النمو، ولكن البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك(الجزائر مثلا) لم تتلق الإجابة التي كانت تنظرها من طرف المستثمرين الخواص (الأجانب أو الوطنيين) والعديد من البلدان لم تحقق معدلات النمو الاستثنائية التي كانت تتوقعها.

يعود السبب بطبيعة الحال في ضعف نوعية المؤسسات القائمة في هذه البلدان والتي لا تحمي حقوق الملكية والعقود بسبب تركيزها على إصلاح السياسة الاقتصادية وإهمال دورا لمؤسسات (ذلك هو الخطأ) فنجاح السياسات الاقتصادية مرتبط بمدى قيام المؤسسات بوظائفها.

---

[1] Ibid, p.121

[2] H. TEMAR,op.cit, p.48

[3] Voir, le rapport de la banque mondiale sur le développement économique dans l'Afrique sub-saharienne, 1989, et le rapport de la banque mondiale sur la pauvreté 1990-1991

[4] S.ABEL SOMÉ, op.cit , in : http://www.rgcb.org/IMG/pdf/Eco-institutions.pdf (le 04-06-2006)

و يلخص الإطار الموالي العلاقة بين نوعية المؤسسات والسياسات الاقتصادية المنتهجة وتأثيرهما على تحسين معدلات النمو.

- سياسة اقتصادية ضعيفة + مؤسسات ضعيفة = نمو سلبي (حالة البلدان المتخلفة)
- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات ضعيفة = نمو إيجابي ولكنه ضعيف
- سياسة اقتصادية معتدلة + مؤسسات جيدة = نمو إيجابي ضعف المعدل السابق
- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات جيدة =نمو إيجابي جيد (حالة البلدان المتقدمة)

الخلاصة : إستراتيجية جيدة للنمو يجب أن تقوم على دعم المؤسسات

لقد أكد صاحب جائزة نوبل [Mike Spense] [1] على أن وضع سياسة فعالة للنمو تتطلب معرفة معمقة بالاقتصاد المعني. فالإصلاحات المطبقة في العديد من البلدان لم تؤد إلى تحقيق نفس النتائج، ولا يجب حسب رأيه في هذا المجال التركيز على معرفة العوائق الحالية للنمو، بل يجب دراسة العوائق المحتملة في المستقبل. هذا الرأي هو نفس ما ذهب إليه [D.Rodrick 2004] حين أشار إلى أن تناسق السياسات و مرونتها مع متغيرات وعوارض النمو (المؤسسات)، هي التي تسمح بتحقيق الأهداف. فدول مثل الصين وكوريا وفيتنام حققت نجاحات نموذجية لأنها حضّرت نفسها جيدا للعوامل التي قد تعترض مسيرة النمو في المستقبل[2]، وهي تلك الخاصة بتأهيل رأس المال البشري، أو الهياكل القاعدية أو تحسين القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد، ووضع سياسة اقتصادية تشجع المنافسة بين كافة المتعاملين وتضمن حقوق جميع الأطراف.

و في هذا الصدد ركزت المقاربة الجديدة لاقتصاد المؤسسات [North, Fogel, Coase, Williamson] على أن تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم أساليب إدارة الحكم [Good Governance] تعتبر العنصر الحاسم في التمييز بين الاقتصاديات السائرة نحو تحقيق المزيد من التقدم والاقتصاديات المتخلفة.

و في نفس السياق ذكر الخبير السابق في البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد [Stiglitz. J] بأن تحقيق التنمية المطلوبة يتطلب توفر الموارد البشرية المؤهلة[3]، هذه الموارد التي تتوقف بدورها على عناصر أخرى، مثل المحيط الاقتصادي الجيد ومستوى عمل مرضي للمؤسسات، وتطوير أنظمة التعليم وتحسينها وضمان الحماية الصحية لمكافحة الفقر، ووضع نظام جيد لتحفيز الاستثمار الخاص.

---

[1] D. LEIPZIGER, et R. ZAGHA, « ***Sortir de l'ornière : les diagnostics de la croissance de la Banque mondiale*** », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.16-17

[2] M. NEIL BAILY, et D. FARRELL, ***« Comment éliminer les obstacles de la croissance »***, in *Finances & développement, Mars 2006*, FMI, Washington, p.23-27

[3] J. STIGLITZ, op.cit, p.28

في نهاية هذا المبحث، يتبين لنا بأن النظريات الاقتصادية رغم كونها غنية بتحليلها ودراساتها في تفسير الوقع، إلا أنها أظهرت عجزها في إيجاد الحلول العملية بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة، هذه الاقتصاديات التي تتطلب تحولا كليا لمجموع هياكلها، وهذا ما يفسر سبب اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين بدور المؤسسات والحكم الجيد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الصلة الوثيقة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، فإذا كانت الأولى تهتم بحقوق الملكية واحترام العقود وضمان التنسيق بين كافة العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتبادل و التوزيع، فإن المؤسسات السياسية تضمن احترام القواعد القانونية التي تضمن السير الحسن لعلاقات الإنتاج.

وتمثل المؤسسات الإطار العام الذي يشمل كافة الأنظمة الفرعية في المجتمع، ويتوقف نجاحها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من تحسين معدلات النمو والاستثمار، على سلامة أداء هذه المؤسسات، كما أنها تؤثر بكيفية مباشرة وغير مباشرة على مناخ الاستثمار السائد في الدولة، وعليه فإن مناخ الاستثمار الجيد يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية عمل المؤسسات في حماية حقوق الملكية ومكافحة الفساد وتكريس المنافسة الشفافة بين كافة أطراف السوق.

و نلخص بالشكل الموالي طبيعة العلاقة المتبادلة بين المؤسسات ومناخ الاستثمار، وتأثيرهما على النمو الاقتصادي.

الشكل (4) تأثير نوعية المؤسسات ومناخ الاستثمار على النمو

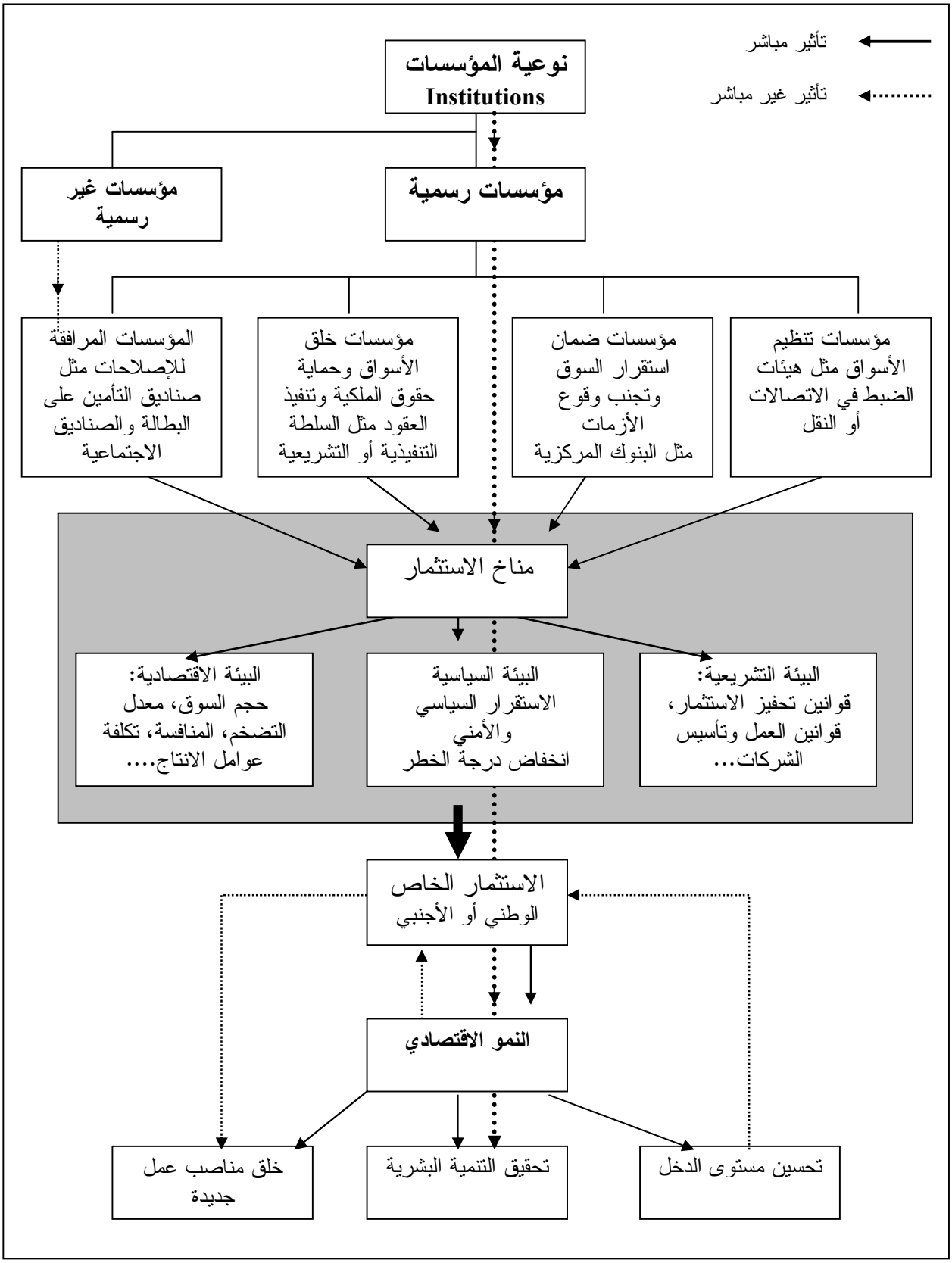

المصدر: من إعدادنا

المبحث الثالث

مناخ الاستثمار: مفهومه وأهميته وشروط تحسينه

تتزايد أهمية الاستثمار يوماً إثر يوم، فهو يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل، فقد أصبح أحد المحركات الأساسية للتنمية، هذه الأهمية البالغة للاستثمار والتي لا يشك أحد بها ويدرك انعكاساتها على الاقتصاد الكلي. ولكي يأخذ الاستثمار دوره الحقيقي في التنمية يجب توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار.

يتوجب على البلدان النامية معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها، كما أن عليها مواجهة تحديات المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي لا تستطيع أن تزيد من حجم دخولها إلا إذا تمكنت من تحسين نوعية مناخ الاستثمار المحلي، وجعله في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، مع ضرورة أن يتماشى ذلك مع طبيعة الأهداف التنموية الوطنية من تطوير القدرة التنافسية للشركات المحلية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة، ذلك ما سنحاول بيانه خلال هذا المبحث.

3 .1 . تعريف مناخ الاستثمار

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر[1].

1 التفرقة بين عدم اليقين والمخاطر سبق أن طرحها الاقتصادي الأمريكي [فرانك نايت F.Knight] في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ميّز بين عدم اليقين من ناحية، والمخاطر من ناحية أخرى. حيث عرّف عدم اليقين بأنه نوع من المخاطر التي لا يعرف توزيعها الإحصائي، فنحن أمام خطر لا نعرف مدى حجمه أو شكل توزيعه، أما المخاطر فإنها تتميز بأنه يمكن معرفة مدى توزيع احتمالاتها، ولذلك فإن عدم اليقين يجعل اتخاذ القرار الاقتصادي شبه مستحيل، أما المخاطر فإنها وإن لم تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء والتكلفة.

و تُعرّف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يُعبّر عن مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي[1]

- **المجموعة الأولى**

1. تمتع القطر المضيف بالإستقرار السياسي والاقتصادي.
2. حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
3. إستقرار سعر العملة المحلية.
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

- **المجموعة الثانية**

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
2. الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

- **المجموعة الثالثة**

1. توفر شريك محلي من القطر المضيف
2. حرية التنقل .
3. حرية التصدير.
4. توفر فرص إستثمارية .

بناءاً على ما تقدم يمكن القول، بأن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993**، الكويت، ص ص 59 - 61

النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية [1]، كما أن توافر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل، وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توفرها في البلد.

3 . 2 . مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

الحياة الاقتصادية هي سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تتخذ للتعامل مع المستجدات فالاستثمار ليس قراراً وحيداً بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في بلد معين، وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول إلى سنوات أو حتى عقود إن لم يكن أكثر من ذلك.

وعلى المستثمر خلال هذه لفترة أن يتخذ العديد من القرارات لمواجهة مختلف الاحتمالات، ولذلك فإن قراره بالاستثمار يتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر البيئة المناسبة لتمكينه من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فهناك قرارات لتحديد شكل المنتج وتطوير أشكاله ومكوناته، وقرارات بالتوسع في الإنتاج وتوقيت ذلك وتوزيعه جغرافياً، وقرارات بالدخول في تحالفات مع المنافسين، وقرارات بالخروج كلية من الإنتاج وتصفية المشروع، وهكذا...

ويتوقف قرار الاستثمار على العديد من المقوِّمات اللازم توافرها في البلد المضيف[2]. فهناك أولاً الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر شرطاً أولياً وضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي. ويرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف" بالفساد السياسي " الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة.

ولكن القدرة على اتخاذ القرارات لا تتوقف فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل أنها تتطلب نوعاً من الاستقرار القانوني أيضا. فالقرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار. وفي هذا الصدد فإن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها وضوابطها أمر لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي، فالأغلب أن تتركز القرارات الاقتصادية على تبادل حقوق الملكية وغيرها بين الأطراف المختلفة. وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحياناً تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2003**، الكويت، ص 5-11

[2] حازم الببلاوي، المرجع السابق ، ص177- 204.

ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل أنه يعني فوق ذلك تطبيقاً سليماً، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه ومدى توافر نظام قضائي فعّال وعادل وسريع من ناحية، وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من ناحية أخرى. وفاعلية القضاء لا تتطلب فقط العدل والسرعة والقدرة على تنفيذ الأحكام، بل تتطلب أيضاً أن يكون ذلك بتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.

ولا يقل أهمية عن الاستقرار السياسي والقانوني ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي، لكون الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء آخر، لذلك نجد أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية[1]، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول، أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية، وفي المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، في عدد من الدول النامية إلى تدهور المناخ الاستثماري فيها. وفي مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[2]. إنّ القرارات الاستثمارية هي في النهاية قرارات بالتعامل في قيم نقدية بيعاً وشراءً، وإقراضاً واقتراضاً في الحال وفي المستقبل. وهكذا فإن هذه القرارات هي مقارنة بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدر بالنقود، وإذا لم تكن قيمة النقود مستقرة بدرجة ما، فإن كافة القرارات الاقتصادية تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها، ولذلك فإن سلامة واستقرار الأوضاع النقدية من أهم الأمور التي تساعد على حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعندما تزيد معدلات التضخم أو تتعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية تتعقد الأمور أمام متخذي هذه القرارات الاقتصادية، وهذا ما يبرز أهمية الاستقرار النقدي. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يتوافر نوع من الاستقرار المالي بحيث لا يكون المستثمر معرضاً لمفاجآت من ضرائب جديدة تفرض عليه أو ترفع أسعارها خارج السياق العام للتوقع المشروع.

وتسمى التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع

---

[1] نشير إلى مناخ الاستثمار لا يتعلق بتهيئة شروط الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات فقط، ولكن ينطبق على جميع المستثمرين المحليين والأجانب، إلا أن للشركات الأجنبية اعتبارات إضافية تضعها بعين الاعتبار قبل الاستثمار في بلد ما، تتعلق بالمزايا المقارنة التي تتوفر في هذا البلد مقارنة بالبلدان الأخرى المحتمل الانتقال إليها. هذه الميزة في الاختيار لا تتوفر عليها الكثير من الشركات المحلية، خاصة الصغيرة منها.

[2] موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحددة لتوطين الاستثمار الأجنبي سيكون محل دراستنا في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كالإعفاء الضريبي والجمركي.
وإذا كان الاستقرار السياسي والقانوني والنقدي والمالي من شروط البيئة السليمة لإمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فلا يقل أهمية ضرورة توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة، فالقرار الاقتصادي هو في نهاية الأمر حصيلة المعرفة بالواقع الاقتصادي وباحتمالات التطور، وهو أمر لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال البيانات المنشورة عن مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكلما زادت البيانات المنشورة وزادت مصداقيتها كلما زادت رشادة القرار الاقتصادي، والعكس بالعكس. ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية للشركات الأجنبية.

لقد أصبحت جل الدراسات الحديثة تركز اهتمامها على الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات و كافة المؤسسات والإدارات الملحقة بها في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ويشير البنك الدولي إلى أن للسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسة. والتي تعتبر ثلاثتها هامة بالنسبة للشركات وأيضا بالنسبة لبيئة النمو الاقتصادي[1].

و تلعب هذه السياسات والسلوكيات دورا أساسيا في تحديد شكل مناخ الاستثمار، فعلى الرغم من محدودية تأثير الحكومات على عوامل كالجغرافية، فإن لها تأثيرا أكثر حسما على أمن حقوق الملكية، والنهج الخاص باللوائح التنظيمية وفرض الضرائب، وإتاحة البنية الأساسية، وقيام أسواق التمويل والعمل بوظائفها، وسمات أوسع نطاقا تتعلق بنظام الإدارة العامة، كالفساد. وذلك ما قمنا بتوضيحه في المبحث السابق[2].

3 . 3 . عناصر مناخ الاستثمار

3 . 3 . 1 . التكاليف

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد. ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر –بقدر كبير – على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار.

---

1 البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005 : تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، واشنطن،2005، ص2 .

2 J. LINTJER, "***Creating the Enabling environment for quality investment***", in: Global Forum on international investment for development, OCDE, 2003 P:39-40

وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كياناً مكتملاً بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات – كهرباء ومياه واتصالات ونقل وغيرها – من الوسط المحيط به، والمشكلة هنا ليس فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما أيضاً في ضرورة انتظامها واستقرارها. والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف، إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية، بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات[Coûts des transactions] من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو في تعامل يومي مستمر مع إدارات الجمارك، ومع مصلحة الضرائب، ووزارات العمل، والتأمينات الاجتماعية، وهو يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحياناً بعدم وضوح في القواعد وأحياناً تضاربها، وكثيراً ما يعاني من التأخير والإبطاء، ولا يعدم أن يواجه أشكالاً للتمييز والفساد.

و لذا فإن نقاط ضعف الأداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات، وهذا ما يفقد العديد من فرص الاستثمار الربح المأمول منها. ويمكن أيضاً للتكاليف المرتبطة بالسياسات والتي تتحملها الشركات أن تكون كبيرة جداً، مما يجعل العديد من فرص الاستثمار المحتملة غير مربحة. وكان التقرير الصادر بعنوان القيام بأنشطة الأعمال التجارية في عام 2005[1] عن البنك الدولي قد سلّط الضوء على الأعباء الكبيرة التي تفرضها اللوائح التنظيمية المتقادمة أو غير المدروسة. فقد بينت دراسة البنك الدولي حول سبل تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع إلى أن التكاليف الناجمة عن البنية الأساسية التي لا يمكن التعويل عليها، وصعوبات إنفاذ العقود، والجريمة والفساد، واللوائح التنظيمية، هي تكاليف يمكن أن تبلغ نسبة 25 % من قيمة المبيعات، أو ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تدفعه الشركات عادة على هيئة الضرائب، ويتفاوت كل من مستوى هذه التكاليف وعناصرها تفاوتا كبيرا من بلد لآخر . كما يوجد للتكاليف بعد زمني، يتمثل في الوقت المستغرق لتمرير البضائع والسلع عبر الجمارك والحصول على خط هاتف، والمدة اللازمة لتأسيس شركة أو حلها، وغيرها من العناصر التي ترتبط بالنشاط اليومي للشركات مع المؤسسات الرسمية أو المالية.

1 تستند هذه الدراسة التي قام بها البنك الدولي إلى استقصاءات شملت أكثر من 30000 شركة في 53 بلداً نامياً، وقاعدة بيانات مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية[Doing Business Project]، ودراسات حالات عن مختلف البلدان، وإعداد بحوث جديدة أخرى يتم فيها وضع معايير مرجعية للأطر التنظيمية في أكثر من 130 بلدا.

3 . 3 . 2 . المخاطر

لمّا كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية، فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتقويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية[1].

3 . 3 . 3 . العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة، والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها، ــ التي تُعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق النمو القابل للاستمرار ــ و تنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق. كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق و الخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.

3 . 4 . كيفية تأثير مناخ الاستثمار على النمو والفقر

من الطبيعي أن تهتم الشركات بمناخ الاستثمار، وهذا ما ينبغي أن تفعله المجتمعات أيضا. ويساهم تحسين مناخ الاستثمار بدور رئيسي في دفع عجلة النمو وتخفيض أعداد الفقراء. ولكن كيف؟

3 . 4 . 1 . دفع عجلة النمو إلى الأمام مع تزايد عدد السكان، يمثل النمو الاقتصادي الأسلوب الوحيد القابل للاستمرار لتحسين مستويات المعيشة. فيؤدي المناخ الجيد للاستثمار إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحسين الإنتاجية. ويعمل الاستثمار على تعزيز النمو، عبر توفير المزيد من المدخلات لعملية الإنتاج. وبالرغم من زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، فإن الجزء الأكبر من استثمارات القطاع الخاص يظل في النطاق المحلي[2].

---

[1] Voir : http//econ.worldbank.org/wdr/wdr2005

[2] Banque mondiale, **Rapport sur le développement dans le monde 2005 : améliorer le climat d'investissement pour tous**, 2005, in : www.worldbank/wdr.report05.Pdf (le 26-01-2006)

يشجع مناخ الاستثمار الجيد الشركات على الاستثمار، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف غير المبررة، وتقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة.

لكن حجم الاستثمار لا يعتبر العامل الوحيد المؤثر في النمو، بل الزيادة الناجمة في الإنتاجية. وفي الواقع تظهر الدراسات المشتركة بين البلدان أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مسؤولة عن النسبة نفسها تقريبا من النمو في إجمالي الناتج المحلي كما هو الحال بالنسبة لتراكم رؤوس الأموال. ويشجع مناخ الاستثمار الجيد تحسين الإنتاجية، عن طريق تقديم الفرص والحوافز للشركات لكي تقوم بوضع وتعديل واعتماد طرق أفضل للقيام بالأعمال، إن البيئة التي تشجع العمليات التنافسية والتي أطلق عليها الاقتصادي [J.Schumpeter 1942] " التدمير الخلاّق" وهي البيئة التي تتيح للشركات الفرص والحوافز لاختبار أفكارها، ويسهّل مناخ الاستثمار الجيد على الشركات دخول الأسواق أو الخروج منها، وفي إطار عملية تساهم في زيادة الإنتاجية وتسريع وتيرة النمو.

3 . 4 . 2 . تخفيض أعداد الفقراء

يعتبر تحسين مناخ الاستثمار عاملا حاسما في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، ويمكن أن ينظر إلى إسهام مناخ الاستثمار في هذه الجهود من منظورين. أولا، على المستوى الإجمالي، ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بجهود تخفيض أعداد الفقراء. ثانيا يمكن رؤية هذه المساهمة من خلال طريقة قيام مناخ الاستثمار بتحسين حياة الناس بصورة مباشرة، وفي العديد من أوجه نشاطهم.

- بصفتهم عاملين: أوضحت دراسة أجراها البنك الدولي أن الفقراء أفادوا بأن الحصول على عمل – سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على عمل بأجر– يمثل أكثر السبل الواعدة للخلاص من الفقر، وللحد من ظاهرة البطالة ولدى الشباب خاصة. يوفر القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل في معظم البلدان، ومن شأن تحسين فرص العمل أيضا حفز الأفراد على استثمار معارفهم ومهاراتهم. مما يكمّل الجهود لتحسين التنمية البشرية، وتستطيع الشركات الأكثر إنتاجية، التي تنشأ من خلال مناخ استثمار جيد، أن تدفع أيضا أجورا أفضل وأن تخصص مزيدا من الاستثمارات لبرامج التدريب.
- بصفتهم أصحاب عمل حر: يكسب مئات الملايين من الفقراء عيشهم كأصحاب أعمال حرة بالغة الصغر، ويكون ذلك غالبا في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وتواجه هذه الشركات العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات الأخرى بما في ذلك عدم أمن حقوق الملكية، والفساد ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل والخدمات العامة، ويؤدي تخفيف هذه العوائق إلى زيادة أصحاب الأعمال الحرة البالغة الصغر، وتمكينهم من توسيع أعمالهم، كما يزيد مناخ الاستثمار الجيد الحوافز أمام الدخول في الاقتصاد الرسمي.

- بصفتهم مستهلكين: يقوم مناخ الاستثمار الجيد بتوسيع مدى تنوع السلع والخدمات وتقليل تكاليفها، بـ في ذلك السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء.
- بصفتهم مستخدمين للبنية الأساسية: يمكن أن ينتج عن تحسين البنية الأساسية والموارد التمويلية العديد من المزايا التي تستفيد منها كافة فئات المجتمع[1].
- بصفتهم متلقين لخدمات تمولها الضرائب: تعتبر أنشطة الشركات المصدر الرئيسي لإيرادات الضرائب بالنسبة للحكومات، لذا يمكن لمناخ الاستثمار الجيد توسيع المصادر المتاحة لدى الحكومات للعثور على التمويل للخدمات العامة (بما في ذلك خدمات قطاعي الصحة والتعليم).

تؤدي بعض التحسينات التي تجري على مناخ الاستثمار إلى العديد من المنافع لكافة قطاعات المجتمع كتحسين استقرار الاقتصاد الكلي، والتقليل من تفشي الفساد.

3 . 5 . التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار

تستفيد الدول بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات وأعمالها. ومع ذلك فأفضليات الشركات لا تتطابق بالكامل مع أفضليات المجتمع وأولوياته، ويتضح هذا التضارب في المصالح بصورة جلية في فرض الضرائب واللوائح التنظيمية. فمعظم الشركات تشكو من الضرائب، لكن الضرائب هي التي تمول الخدمات العامة التي يستفيد منها مناخ الاستثمار والأهداف الاجتماعية الأخرى، ويفضل العديد من الشركات أيضا التقيد بالقليل من اللوائح، لكن اللوائح التنظيمية السليمة هي التي تتصدى للخلل الذي يحدث في السوق، ومن ثم تعمل على تحسين مناخ الاستثمار. لذلك يتطلب الأمر من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح، وهي تواجه من أجل تحقيق هذه الأهداف أربعة تحديات متداخلة في كافة نواحي وضع السياسات الخاصة بمناخ الاستثمار وللطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع هذه التحديات تأثير كبير على مناخ الاستثمار، ومن ثم على النمو ومكافحة الفقر. وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- **الحد من السلوك النفعي:** تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين ومجموعات المصالح الأخرى. فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال، ويمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة الأثر في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاوي عند التعامل مع المسؤولين، كما أن هذه الشركات ترى أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها. لذا يتوجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال، ويمكن أن تقوم لتحقيق هذا الهدف بالقضاء على الإجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مساءلة الحكومات من خلال إتاحة المزيد من الشفافية.

[1] Banque mondiale, ibid, p. 25

- **خلق المصداقية :**

الاستثمار مبهمة، لذلك فعلى السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية والوضوح، مع ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووضع سياسات اقتصادية سليمة طويلة الأجل منضبطة و مستمرة.

- **تشجيع ثقة الجمهور:** لا يمكن أن يتحقق مناخ الاستثمار الجيد دون وجود تأييد اجتماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية.
- **ضمان مواءمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية:** لكي تكون الإجراءات التدخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة، وفي أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ و طبيعة البلد الآخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى. لذلك يتطلب الأمر من البلدان النامية خاصة، توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

3 . 6 . منهجية تحليل مناخ الاستثمار

من ضمن الاهتمامات الجديدة للعلوم الاقتصادية هو تحليل النمو من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، إن أداة رفع النمو في هذه الحالة هي المؤسسات الاقتصادية وليس مجاميع الاقتصاد الكلي. إن تحليل مناخ الاستثمار، أي مجموع العوامل الخاصة بموقع ما، التي توفر للمؤسسات المنتجة الظروف الجيدة للاستثمار وخلق مناصب عمل جديدة، كانت مرتكزة فقط على مؤشرات كبرى لتحليل الخطر الاقتصادي للبلد المستهدف، والتي يتم إعدادها وفقا لدراسات ميدانية (تحقيقات) لخبراء دوليين والتي تتوصل إلى إعطاء نقاط معينة أو ترتيب معين لكل بلد.

فعدد كبير من هذه الدراسات يتوقف عند تحليل القيود التي تعترض فقط المستثمرين الأجانب، فقد يتم تحليل عدة مؤشرات كلية تتعلق بدور المؤسسات وبتطور السياسة الاقتصادية للبلد (دولة القانون، الفساد، تحرير التجارة الخارجية، النظام المصرفي)، وأكدت هذه الدراسات أهمية حقوق الملكية وجودة الحكم للنمو الاقتصادي[1].

نقد: إن استخدام هذه المؤشرات الكلية ودرجة ارتباطها باقتصاد عدد من البلدان لا تدلنا على مدى تنوع الإجراءات المؤسساتية التي تختلف من بلد لآخر وفي داخل نفس البلد، ولا تدلنا أيضا على مدى تأثير هذه الإجراءات على قرارات الاستثمار لمختلف أنواع الشركات. من جهة أخرى فمن الصعوبة

[1] S. WARRICH, et M. HALLWARD-DRIEMEIER, ***« Le climat de l'investissement : une donnée primordiale »***, in :Finances et développement, FMI, Mars 2005,pp.40-43

التمييز بين آثار الأنشطة الخاصة للقاعدة المؤسساتية العريضة المؤثرة على طبيعة و آثار هذه الأنشطة.

و من أجل تجاوز هذه العوائق بدأ المحللون الاقتصاديون منذ بضعة سنوات دراسة، من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، في تقييم مناخ الاستثمار لبلد ما والبحث عن الأدوات (الوسائل) أو المتغيرات المؤثرة على قرارات الاستثمار وعلى نتائج المؤسسات، وتوصلوا إلى أن زيادة مستوى الإنتاجية هي مفتاح تحقيق مستويات مرتفعة للنمو.

يعتبر تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الذي أعدته مصالح البنك الدولي أول تقرير يجمع المعلومات المتأتية من المصادر الأولية (قطاع الأعمال)، فعلى الرغم من اتساع مجال تقييم مناخ الاستثمار، فإنه يمكن أن يكون أكثر شمولية إذا أخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية (الاقتصاد الجزئي)، فالمؤسسات الاقتصادية تعمل على تقييم مجموع السياسات والسلوكيات من خلال تركيزها على ثلاثة عناصر تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار، وهي التكاليف والأخطار والعوائق المتعلقة بالمنافسة.

تشير الدراسات إلى أن المحللين والسلطات العمومية الذين يقومون بوضع برامج للإصلاحات من أجل تحسين مناخ الاستثمار يجب أن يجابهوا ثلاثة مصادر للمتغيرات:[1]

- تختلف ظروف الاستثمار ليس من بلد لآخر فقط ولكن أيضا داخل نفس البلد، لذلك يتوجب الأمر على الإدارات الحكومية على الصعيد الوطني وعلى المستويات اللامركزية القيام بدور هام من أجل تحسين مناخ الاستثمار.
- تواجه الشركات الصغيرة الحجم والشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي صعوبات أكثر من غيرها في إمكانية الحصول على الموارد التمويلية أو الخدمات العامة، ولذلك فهي أكثر تعرضا لسوء مناخ الاستثمار. وهو ما يعني وجوب عدم التركيز في إعداد إستراتيجية مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي ومتطلبات توطين الشركات المتعددة الجنسية وإهمال العوائق التي تعترض صغار المستثمرين، فقد أكدت كل الدراسات على أهمية تطوير المؤسسات الصغيرة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في خلق مناصب العمل.
- قال **[Warrick Smith]** [2]رئيس فريق مؤلفي تقرير البنك الدولي حول تحسين مناخ الاستثمار بأن أكثر من 90 في المائة من الشركات التي شملها الاستقصاء عبرت عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية. ولمواجهة هذه الإشكالية يتطلب الأمر من واضعي السياسات العمومية

---

[1] تقرير عن التنمية في العالم 2005: **تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالسياسات، وتخفيض التكاليف، وإزالة العوائق أمام المنافسة، مقومات أساسية لتعجيل خطى النمو وتخفيض أعداد الفقراء** نقلا عن :

http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/ Consulté le 10Juin 2006.

[2] نفس المرجع.

للاستثمار القيام بتقييم ومراجعة دورية للسياسات، مع الحرص على ضمان مسايرة هذه السياسات للغايات والمقاصد النهائية المرجو تحقيقها من تحسين مناخ الاستثمار.

وقصد مواجهة هذه المتغيرات ينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات، ومواجهة المصادر الأكثر عمقاً من بين مصادر إخفاق السياسات، والتي يمكنها أن تؤدي إلى تدهور مناخ الاستثمار، فالعمل على وضع قاعدة معطيات للأعمال والتحقيقات حول مناخ الاستثمار تمكّن متخذي القرار من تحديد الأولويات للإصلاحات ومن متابعة الإنجازات المحققة، فالأولى تقدم الدلائل على التكلفة الرسمية لاحترام التنظيمات، وتشير الثانية إلى أثر تطبيق اللوائح والتنظيمات على أرض الواقع، والتكاليف الفعلية التي تتحملها المؤسسات بسبب وجود مناخ استثماري غير ملائم. وهذا ما يمكن أن نسميه بالإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد.

3 . 7 . الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1] القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لا بد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في OCDE ومن بلدان أخرى غير أعضاء. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

- **ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار:** فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.
- **أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:** لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.
- **ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:** أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة

[1] OCDE, ***Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement***, réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006, 87p

بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

و من أجل الإحاطة بأهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري، يكمن وضع مجموعة من التساؤلات التي ينبغي على متخذي القرار العموميين الإجابة عليها وذلك لمعرفة نقاط الضعف التي يجب عليهم حلها وتحديد الرهانات الجديدة الواجب عليهم مجابهتها.
و نقوم بعرض هذه المعايير في الجدول الموالي:

جدول (2) عناصر المناخ الاستثماري الجيد وآليات التقييم

	عناصر المناخ الاستثماري	معايير التقييم
01	**سياسة الاستثمار:** تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة مباشرة على قرارات كل المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التمييز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع.	• ما هي الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لضمان أمن القوانين و التنظيمات المتعلقة بالاستثمار؟ • هل تتسم هذه القوانين بالوضوح وبالسهولة في التطبيق وأنها لا تفرض أعباء إضافية ؟ • ما هي الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية من أجل وضع حيز التطبيق وبصفة تدريجية طرقا سريعة وآمنة وفعالة لتسجيل حقوق الملكية المتعلقة بالعقار ؟ • هل وضعت السلطات العمومية قوانين أو إجراءات وآليات تطبيق فعالة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية ؟ وهل أن مستوى الحماية المتوفر يشجع المؤسسات الوطنية والأجنبية على التجديد والاستثمار ؟ • هل يتسم نظام تنفيذ العقود بالفعالية؟ وما هي الأنظمة البديلة لحل النزاعات التي قامت بوضعها السلطات لضمان تحقيق حماية واسعة وبتكلفة معقولة؟ • هل تقوم السلطات بتقديم تعويضات في الوقت المناسب في حالة القيام بالتصدير بما يساير القانون الدولي؟ • هل توجد آليات مستقلة لتقييم آليات عمل السلطات العمومية ؟ • هل تم اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع عدم التمييز فيما بين المستثمرين؟ • هل قامت السلطات بوضع قيود على تحويل رؤوس الأموال والأرباح؟ • هل صادقت الحكومة على المعاهدات الدولية للتحكيم الدولي وحل النزاعات المرتبطة بالاستثمار؟
02	**ترقية وتسهيل الاستثمار:** يمكن أن ينتج عن إجراءات ترقية الاستثمار أدوات فعالة لجذب الاستثمار شرط أن يكون هدفها تصحيح إخفاقات السوق، ويتم وضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا المقارنة التي تمتلكها الدولة.	• هل قامت السلطات بوضع إستراتيجية من أجل خلق مناخ جيد لإنشاء المؤسسات ؟ وما هو دور الإجراءات المتخذة لتسهيل قيام الاستثمارات؟ • هل قامت الحكومة بإنشاء وكالة لترقية الاستثمار ؟ وما هي مهامها؟ • هل تتوفر هذه الوكالة على التمويل الكافي للقيام بمهام الترويج للاستثمار ؟ و هل يتم متابعة أعمالها؟ • هل تتوفر الوكالة على نظام معلومات يسمح لها بمعرفة طبيعة العراقيل التي تعترض المستثمرين؟ • ما هي طبيعة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع عملية خلق المؤسسات وتخفيض تكاليف الإنشاء؟ • ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتشجيع قيام علاقات بين الشركات، خاصة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية ؟
03	**السياسة التجارية:** تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانيات الخاصة باقتصاديات الحجم وبتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات .	• ما هي طبيعة الإجراءات التي تم اتخاذها لتخفيض التكاليف المرتبطة باحترام الإجراءات الجمركية والتنظيمية والإدارية على الحدود؟ • ما هي الإجراءات المتخذة لتقليص حالة عدم اليقين المرتبط بالسياسة التجارية، من أجل أن تكون هذه السياسة معلومة من طرف المستثمرين؟ • هل تقوم السلطات العمومية باستشارة المستثمرين وبقية الأطراف ذات العلاقة حين تريد هذه السلطات تعديل السياسة التجارية؟ • كيف يمكن أن تؤثر السياسة التجارية على رفع تكاليف المدخلات من السلع والخدمات المستوردة؟ وما مدى تأثير ذلك على الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالتموين من الخارج؟ • إلى أي مدى تعمل السياسة التجارية على تشجيع الاستثمار بفضل الإجراءات الموّجهة للتغلب على الضعف المسجل في بعض القطاعات في

		البلدان النامية؟ مثل تمويل الواردات وضمان الصادرات؟
04	**سياسة تشجيع المنافسة:** تشجع سياسة المنافسة في تطوير عنصر التجديد و الإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقق مزايا الاستثمار	• هل التشريعات الخاصة بالمنافسة وبكيفييات تطبيقها تتسم بالوضوح وبالشفافية وعدم التمييز؟ • هل تتمتع السلطات المكلفة بالمنافسة (المجلس الوطني للمنافسة) بالاستقلالية الكافية التي تمكنها من العمل الفعال ومن تطبيق تشريعات حماية المنافسة؟ • كيف تعاملت هذه السلطات مع الممارسات المنافية للمنافسة لبعض الشركات، بما فيها الشركات العمومية، مما يعيق الاستثمار؟ • هل تقوم سلطات حماية المنافسة بإجراء تقييم لأثار السياسات الاقتصادية على قدرات المستثمرين للدخول للسوق؟ • ما هو دور سلطات المنافسة في حالة الخوصصة؟ هل تم أخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على إمكانيات الاستثمار، مثل عدم الترخيص بوجود بنود تتعلق بالسيطرة على السوق؟
05	**السياسة الجبائية:** لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات في حاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تصميم السياسة الجبائية وكيفية تطبيقيها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات. لذلك فإن وجود سياسة جبائية سليمة تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمار.	• هل قامت السلطات بتقييم مستوى الأعباء الضريبية ومدى توافقها مع الأهداف العامة للتنمية وإستراتيجية ترقية الاستثمار؟ • ما هي الأعباء الجبائية المؤثرة سلبا على النشاطات التجارية للمستثمرين؟ • إذا كانت الشروط العامة للاستثمار وخصائص السوق تفتقد للديناميكية، فهل قامت الحكومة بتقييم محدودية الاستخدام الوحيد للسياسة الجبائية للتأثير على قرارات الاستثمار؟ • هل قواعد تحديد الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للشركات تتماشى مع المعايير العالمية للمحاسبة والضرائب؟ • هل تم تقييم أثر وفعالية الإعفاءات الجبائية التي يستفيد منها بعض المستثمرين؟ • ما مدى مساهمة اللوائح التنظيمية والضرائب في تحقيق مناخ الاستثمار الجيد وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى؟ • هل تتسبب المناهج المعتمدة في خلق مخاطر وفرض تكاليف ووضع عوائق غير ضرورية أمام المنافسة، وتؤدي إلى تضخم الاقتصاد غير الرسمي؟
06	**إدارة الشركات:** يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.	• ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان إرساء قواعد سليمة لإدارة الشركات تشجع رفع الأداء الاقتصادي الكلي وتشجع الشفافية وفاعلية الأسواق؟ هل تم ترجمة هذه المبادئ ضمن إطار تنظيمي منسجم وقابل للتطبيق؟ • كيف يعمل نظام إدارة الشركات على ضمان المعاملة المنصفة لمجموع المساهمين في الشركة؟ • ما هي الإجراءات والمؤسسات التي يتم وضعها لتمكين المساهمين من ممارسة تأثير فعال على الشركة؟ • هل تم اتخاذ إجراءات خاصة لمساعدة الشركات على تحسين التكوين وتطوير ثقافة تسييرية حديثة في شركات القطاع الخاص؟ • في الشركات العمومية، كيف يتم تنظيم وظيفة المساهم (الدولة) من أجل ضمان عدالة قواعد المنافسة ؟ وما هي الآليات التي تضمن عدم تدخل الدولة في التسيير اليومي للشركات العمومية، وبأن تعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم بكل شفافية، بناء على معايير الكفاءة والتجربة؟

07	**المسؤولية الاجتماعية للشركات:** تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلوك المسؤول للشركات وتساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستديمة. وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد للأعمال يتحدد فيه دور كل من السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات.	• ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتحسيس الشركات على الالتزام باحترام القيود الاجتماعية مثل حماية البيئة وقوانين العمل والمسؤولية المالية؟ • هل تضمن السلطات العمومية وجود إطار مشجع على قيام الشركات بنشر معلوماتها المالية وغير المالية؟ هل يتمتع هذا الإطار بالمرونة الكافية لفسح المجال للتجديد والتكيف مع حاجات المستثمرين وبقية الأطراف ذات العلاقة؟ • بأي كيفية تدعم السلطات العمومية جهود الشركات في سعيها نحو مطابقة أعمالها مع القانون؟
08	**تثمين الموارد البشرية:** إن تثمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.	• هل قامت السلطات العمومية بإقامة إطار ملائم وشامل لتثمين الموارد البشرية، بما يتماشى مع إستراتيجية تطوير الاستثمار؟ وهل يتم مراجعة هذا الإطار دوريا لضمان تكيفه مع التطورات الاقتصادية، وبمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة؟ • ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمضاعفة مساهمة التعليم القاعدي في تحسين نوعية التكوين من أجل تعظيم الثروة البشرية، وجذب الاستثمار؟ • هل الحوافز الاقتصادية كافية لتشجيع الأفراد على الاستثمار في التعليم العالي والتكوين، مما يساهم في تحسين ظروف الاستثمار المتعلقة بخصائص الموارد البشرية؟ • إلى أي مدى تشجع القوانين الخاصة بسوق العمل خلق مناصب عمل جديدة؟
09	**تطوير البنية التحتية والقطاع المالي:**إن وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص. ويُعتبر التمويل والبنية الأساسية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار. فالحكومات تحقق نتائج أفضل من السابق من خلال تحسين مناخ الاستثمار لمقدمي تلك الخدمات، بدلاً من زيادة مشاركتها المباشرة في تقديمها، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل و مُحــفِــزْ.	• هل تعمل السلطات العمومية على المستوى المركزي بالتنسيق مع السلطات المحلية قصد تحديد الأولويات فيما يتعلق بالاستثمارات الواجب القيام بها في مجالات تهيئة الهياكل القاعدية؟ • ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لضمان الشفافية في منح الصفقات العمومية ؟ • ما هي الإجراءات المتخذة لتحفيز المستثمرين على انجاز الهياكل القاعدية بأسعار عادلة؟ قصد جعل العقود المبرمة بين الدولة والمستثمرين الخواص في خدمة المصلحة العامة للمجتمع، ومن أجل كسب تأييد الرأي العام في مشاركة القطاع الخاص في قطاع الخدمات العمومية؟ • في ميدان الاتصالات، هل تقوم السلطات بمراقبة وضعية المنافسة بين المتعاملين، ومنع الاحتكار؟ لتشجيع الاستثمار. • هل قامت السلطات العمومية بإنجاز دراسات لتحديد الحاجات للاستثمار في قطاع الكهرباء والماء والنقل... ؟ • ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لرفع العوائق المالية على المستثمرين وحماية الائتمان، وضمان سيولة المعلومات، لتحسين مناخ الاستثمار؟

10	**تحسين نوعية الحكم** [Gouvernance]: نوعية ممارسة الحكم ونزاهة القطاع العام هما بعدان أساسيان من شأنهما التأثير على ثقة و قرارات المستثمرين. وحتى إن لم يوجد نموذج وحيد لسلامة الحكم العمومي فإنه توجد معايير عامة مقبولة لمساعدة الحكومات للقيام الجيد بالمهام المسندة لها.	• هل وضعت الحكومة إطار عمل شامل لإصلاح الإدارة العمومية بما يخدم تطوير الاستثمار؟ • ما هي الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ من أجل تنسيق الإصلاحات على جميع المستويات الإدارية في ظل الالتزام بالشفافية وباحترام معايير سلامة الحكم. • هل تم القيام بإجراء دراسات حول أثر الإجراءات المعمول بها على تحسين مناخ الاستثمار؟ وهل يتم الإفصاح عن هذه الدراسات؟ • هل تملك السلطات العمومية أدوات خاصة تسمح لها بتقليص تكاليف المعاملات الناتجة عن عدم فعالية الإدارات العمومية في القيام بأعمالها؟ • هل أدرجت الحكومات وسائل وإجراءات مكافحة الفساد ضمن التشريعات والتنظيمات القانونية؟ • هل تضمن المؤسسات والإجراءات المعمول بها ممارسة شفافة وفعالة للحد من جميع أشكال الفساد؟

المصدر : من إعدادنا اعتماد على ما ورد في تقرير اجتماع وزراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، راجع:
OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement, réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006, pp 15 à 24.

إن احترام المعايير السالفة الذكر من طرف السلطات العمومية يسمح لها بتأهيل المناخ الاستثماري وجعله في خدمة المستثمرين، فالقواعد والمعايير الجيدة للمناخ الاستثماري أصبحت جد متقاربة ومتماثلة بين مختلف الدول، نظرا للانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قوانين واحدة تتجه أكثر نحو توسيع مجال القطاع الخاص، وتقليل سياسات تقييد التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية. إلا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود خصوصيات محلية قد تجعل السياسات مختلفة بعض الشيء من دولة لأخرى، ولعل الموازنة الجيدة بين المعايير العالمية والخصوصيات المحلية هو الذي يسمح بنجاح السياسات الخاصة بتطوير الاستثمار، وتعتبر دول جنوب شرق أسيا والصين من بين النماذج الناجحة في هذا المجال.

فالمناخ الاستثماري الجيد كما تعرضنا له خلال هذا المبحث هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكوُّن آخر، فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد وبيئة التقدير الشخصي) وعدم الاستقرار الأمني. وعليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار، مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي.

المبحث الرابع

الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية، إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة. سنحاول خلال هذا المبحث وانطلاقا مما تقدمنا بعرضه في المباحث السابقة تناول خصائص الاقتصاد الجزائري وتأثيرها على مستويات النمو المحقق باعتباره يمثل انعكاسا للبنيان الاقتصادي الوطني. ويقوم هذا المبحث على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر كافية لتحقيق تنمية مستديمة؟
- كيف يمكن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؟
- لماذا يعتبر تنويع الأنشطة الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستثمار تحديا رئيسيا يجب العمل على تحقيقه؟

4. 1. خصائص الاقتصاد الريعي وأخطار الظاهرة الهولندية

4. 1. 1. خصائص الاقتصاد الريعي

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول، وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدول الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد. وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لأنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد كيفية التطور المقبل.

يتميز الاقتصاد الريعي «L'économie rentière» بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي. فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه.
لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية[1]، حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات والإختلالات الماكرو اقتصادية ولكن أيضا التحولات في الهياكل وفي وظائف

[1] Blandine Destremau , « Formes et mutations des économies rentières au moyen-orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen ». In Revue Tiers Monde, N° 163, Juiellet-Septembre 2000, Tome XLI,PP : 489 à 500 .

مؤسسات الدولة وأثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص.

يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول(الجزائر مثلا) في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية (النفط، المواد الخام، تحويلات المهاجرين...). إن خاصية تشويه الهياكل الاجتماعية والإنتاجية يعيق نمو الاستثمار المنتج، ويعتبر التحول إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي تحديا اقتصاديا يفرض تغييرا جذريا وحقيقيا للسلوكات في المجتمع.

لا يمثل الاعتماد على الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الدخلية في المستقبل، ولكنها تمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة (احتياطيات بترولية) إلى حالة أخرى (أصول مالية) ، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة .

إنّ العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي هو قدرة الاقتصاد على خلق ادخاره الخاص وتطوره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كون سيرورة النمو تنتج فقط عن تحويل رأس المال المالي إلى رأس مال مادي، مع إنتاج محلي يتوقف بقاؤه على استمرار قيام الدولة بفرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، فالاقتصاد البترولي عاجز عن الإنتاج بكيفية مستقلة نظرا لتبعيته للواردات الأجنبية وللمتغيرات الخارجية التي لا يتحكم فيها.

تدفع الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية السلطات الجزائرية إلى التفكير في مرحلة ما بعد البترول وهو ما دفعها لوضع سياسات اقتصادية خلّفت عدة آثار غير محبذة (ضغوط تضخمية، تأخر في تنفيذ المشاريع، اختلافات كبيرة في توزيع المداخيل وتصاعد المشاكل الاجتماعية)، وعلى الرغم من أهداف هذه السياسات فإن آثارها السلبية تشكك في جدوى الإستراتيجية التنموية المتبعة.

كما تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات(Les institutions) والتي تضاف إلى الاخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية، فبرامج التعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي لا تغير في أي شيء من هذه الوضعية القاعدية، فمرحلة التحرر والانفتاح الجارية تخلق إطارها الخاص للبحث عن الريع، فمع زوال المزايا المرتبطة بتقييد التجارة الخارجية (حصص الاستيراد) ومراقبة الأسعار تظهر أدوات أخرى تخلق هي الأخرى ريوع جديدة ناتجة عن دعم الصادرات وعمليات الخوصصة والدعم الموجه لقطاعات اقتصادية جديدة (الفلاحة ، السياحة) والأمثلة

عديدة على قدرة السوق على خلق وحداته الخاصة للبحث عن الريع[1]، وهذا رغم وجود نظام تجاري ليبرالي ، فلا يوجد ضمان بأن تبني إستراتيجية ترقية الصادرات أقل توجها نحو الأنشطة الريعية من نظام إحلال الواردات. ولذلك فإنّ البحث عن الريع ليس فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم عن تحرير السوق، والخوصصة، كما نشهده في العالم النامي وفي بلدان الاقتصاد الانتقالي حيث يبدو الفساد في تزايد مطرد . وهكذا، فإن البحث عن الريع بطريقة غير منتجة أو مدمرة، لا يعتبر فقط نتيجة الأسواق المقيدة[2].

4. 1. 2. الظاهرة الهولندية والاقتصاد الجزائري

إنّ التساؤل الذي يمكننا طرحه في هذا الصدد هو هل يمكن اعتبار الموارد النفطية نعمة أم نقمة بالنسبة للجزائر؟ أو لماذا يتم اعتبار اعتماد الاقتصاد الوطني على موارد خارجية [Exogènes] حالة أو وضعية سلبية وليست مفيدة للاقتصاد؟ فمن زاوية التنمية الاقتصادية إن البحث عن الريع ليس سيئًا في حد ذاته، والذي يهم هو ما إذا كان سيؤدي إلى ازدياد الأنشطة المنتجة أو غير المنتجة، فالإيرادات بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية يمكن اعتبارها ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات ونفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة.

لكن تحليل نظريات " الظاهرة الهولندية " (Syndrome Hollandais) والنمو الداخلي تسمح بنفي هذا الطرح. إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية (نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريع وغير مرتقب ودائم مما يؤدي إلى إحداث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي.

فالنموذج الساكن للنمو الذي عرضه [Corden et Neary 1982] توصل إلى إن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي إلى تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرين حقيقيين هما[3]:

- أثر الإنفاق الناتج عن تحول الموارد Déplacement de ressources
- أثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية

وعليه سيتأثر القطاع الصناعي نتيجة لتحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وعبر ارتفاع نسبي للأجور في القطاع الصناعي نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخيل.

---

[1] A. Sid Ahmed, **Economie politique de la transition dans les pays en développement : le cas de la Syrie**, éd. Publisud, Paris 1996.

[2] عرفان الحق، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالث من **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، 5-7 أكتوبر 1999 أبوظبي. ص90

[3] Hélene Cottenet, « Ressources exogène et croissance industrielle : le cas de l'Egypte », in : Revue Tiers Monde, N° 163, Juiellet-Septembre 2000, Tome XLI, p.525

لذلك يمكننا التأكيد على أن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا:

- على المستوى الداخلي: إنه يضعف أهمية الجهد المنتج وإضعاف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات[1]. وتوجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.
- على المستوى الخارجي: فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات يجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، فتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك الدولة السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي والتبعية أيضا للواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية....).

آلا تؤدي زيادة إيرادات الجزائر نتيجة التحسن الكبير في أسعار المحروقات إلى احتمال حدوث الظاهرة الهولندية؟

إن وضعية الجزائر تمثل بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية، وتتمثل هذه المظاهر فيما يلي:

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97 % من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.
- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة.
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

فدرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة إذا رجعنا لإحصائيات سنتي 2004 و2005، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة البترولية الأولى سنة 1971 حوالي 25 % من إجمالي الصادرات وأصبحت في حدود 12 % سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول وأصبحت 2 % فقط سنة 2005، فالإيرادات من العملة الصعبة هي مرتبطة بأسعار البترول ويكاد يكون تأثير بقية القطاعات الاقتصادية غير ذا أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر[2].

إن هذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق كل محاولة لتنويع الصادرات ويضع الجزائر في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا.

من حيث التحليل النظري يمكن الربط بين آثار تحقق الظاهرة الهولندية على البلدان المصدرة للمواد الأولية ونظريات التبعية والسيطرة التي كانت أول النظريات التي حاولت تقديم تحليل معمق للأسباب التي

---

[1] Jacques Oueld Aoudia, Une lecture économique de la crise algérienne, in : http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html, 26-01-2006.

[2] B. Laklaf, « L'accumulation des réserves de change et les risques du mal Hollandais », Journal El Watan du 12 décembre 2005.

تعيق تنمية البلدان المنتجة للمواد الأولية من أجل تصديرها للأسواق الخارجية[1].إذ أن السلوكيات الريعية التي تم ملاحظتها عقب الصدمات النفطية في البلدان المصدرة للبترول تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص، الذي بلغ درجات عالية من التنوع مماثل وفي بعض الأحيان يفوق المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة، بينما بقيت الهياكل الإنتاجية والصادرات الصناعية جد محدودة بل وضامرة[2].إن تحسين المستوى المعيشي (التعليم، الصحة ، السكن، الاستهلاك...) في الاقتصاديات الريعية يمثل المظهر أو الشكل الأساسي للتنمية، لكن دون تحقيق نمو حقيقي أي وجود قاعدة إنتاجية حقيقية، فالمستوى المعيشي المرتفع في هذا النوع من الاقتصاديات لا يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة للتنمية المستندة للريع النفطي يستدعي ضرورة تشجيع تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الإنتاجية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب جديدة للعمل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا تم تهيئة مناخ الاستثمار الملائم.

4. 2. أسباب تنويع الاقتصاد الجزائري وأهدافه

4. 2. 1. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأنّ ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية:

- بداية فإن هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية (Wilson 1977) ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات، فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة تبقى قضية مبدئية إلى يومنا هذا[3].
- ثانيا كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.
- ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات، في هذه الحالة فإن التنويع لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

في حالة البلدان النفطية فمفهوم التنويع يجب أن يكون شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] Jean-Philippe Kautassila, Le syndrome Hollandais : Théories et vérification empirique au Congo et au Cameroun, in : http://ced.u-bordeaux4.fr/ceddt24.pdf (12-08-2006).

[2] A. Sid Ahmed, **Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolière du tiers-monde**, Paris, Publisud, 1983.

[3] A. Sid Ahmed Abdelkader, « Le paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de Brut, analyse et éléments de stratégie », in : Revue Tiers Monde, N° 163, Juiellet-Septembre 2000, Tome XLI, PP (501-521) , P : 512

فتوسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها (رفاهية أفراد المجتمع) لا تقتصر على توسيع الصادرات غير النفطية ولكن تؤدي –كحتمية– لزيادة و تكثيف إحلال الواردات، فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية[1].

4. 2. 2. أهداف التنويع في الاقتصاد النفطي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- زيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر التعلم « Effet d'entraînement » على مستوى القطاعات الأخرى.

إن دعم القطاعات غير النفطية هي ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

إن التحدي الأول بالنسبة للجزائر والذي يجب رفعه هو تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات. ولدى متابعتنا لمدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لاحظنا تحسنا إذ كانت مساهمته في PIB سنة 1992 في حدود 62 % لتصبح في حدود 76 % سنة 2000، ولكن نظرا لحجم قطاع المحروقات العمومي فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50 %

ولمعرفة حدة ظاهرة تركز وعدم تنويع الاقتصاد الجزائري ندرج الجدول الموالي الذي يبرز درجة تركز الصادرات الجزائرية والتي تعبر بدورها عن تركز الأنشطة الإنتاجية.

[1] فحسب الدراسة التي قام به [R.Wade 2003] على المقاطعة الصينية تايوان فقد اعتبر بأن القيام باستثمارات عمومية مستهدفة ووضع سياسة وطنية لدعم بعض القطاعات الإنتاجية مع تقديم حوافز جبائية وجمركية أدت إلى تنويع الأنشطة الإنتاجية بتايوان، أنظر:

CNUCED, **Le développement économique en Afrique : Repenser le rôle de l'investissement étranger direct**, Genève 2005, 129 p, p84.

جدول (3) مؤشر تركز وتنوع الصادرات الجزائرية ومقارنتها ببعض الدول

المؤشر / الدولة	سنة 1993			سنة 2003		
	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات
الجزائر	83	0,610	0,550	101	0,690	0,598
تونس	179	0,609	0,209	193	0,576	0,170
المغرب	154	0,618	0,162	181	0,668	0,164
مصر	173	0,589	0,403	0,176	0,615	0,323
أنغولا	8	0,467	0,939	66	0,616	0,962
اندونيسيا	204	0,592	0,181	227	0,498	0,125
الإمارات العربية المتحدة	213	0,734	0,698	223	0,638	0,494
متوسط الدول المتقدمة	231	0,346	0,098	232	0,340	0,113
متوسط البلدان الافريقية	122	0,603	0,541	129	0,623	0,515
المتوسط العالمي	22	0,402	0,140	224	0,405	0,158

Source :UNCTAD, Manuel statistiques de la cnuced, 8ème partie,2005, P406 à 412

يشير الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا، فهي متخلفة عن البلدان المجاورة كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، بينما وضعية الجزائر لم تشهد تحسنا خلال الفترة 1993 – 2003، فحتى البعض من الدول النفطية كاندونيسيا وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة أقل تركزا من حيث الصادرات مقارنة بالجزائر. وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر حتمية ويمثل تحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري ولتقليص درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

4. 3. تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

4. 3. 1. العوامل المفسرة للنمو في الاقتصاد الجزائري

بعد أن كانت الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي تسجل أعلى معدلات النمو في العالم فإنها ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، تم تقليص حجم الاستثمار العمومي وضعُفت فعالية المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نتيجة لندرة المدخلات الصناعية. كما أن عدم النجاح في تنويع الصادرات وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يكشف بوضوح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

فتعرض الاقتصاد الجزائري للتقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق الدولية (أسعار الصادرات" البترول" أو الواردات، تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية) يعتبر عاملا إضافيا يعيق النمو ولا يشجع الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع درجة الخطر الاقتصادي. فحسب البنك الدولي فإن أسباب تراجع معدلات النمو في الجزائر يعود إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية، فخلال الفترة 1970-2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي وشملت 144 دولة، تسعة بلدان فقط كان تأثرها أكبر من الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار التجارة الخارجية. فلو حققت الجزائر أداء في النمو مماثل لمعدل النمو الذي تحقق في أندونيسا (بلد نفطي) فإن التقديرات تشير إلى أن دخل الفرد بالدولار الثابت سيكون في حدود 4400 دولار أي أن تتحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري بـــ 60 % [1].

إن تأثير التبادلات التجارية على نمو الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة في الجزائر، وذلك بسبب محدودية الصادرات خارج المحروقات، فدول نفطية كالمكسيك واندونيسيا والتي تمكنت من تنويع اقتصادياتها خارج المحروقات تمكنت من تحسين معدلات النمو وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي.

وهو ما تؤكده دراسة [مقدسي، فاتح، إمام 2003][2] لتفسير عوامل النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي كبير نسبياً وذو معنوية إحصائية للموارد الطبيعية (كما يؤشر عليها بنصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي) على معدل النمو طويل المدى في الدول العربية النفطية ومنها الجزائر، كما يتأثر النمو طويل المدى بطريقة مباشرة وذات معنوية إحصائية بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين، مما يعني أن الدول العربية تتصف بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية. كذلك فإن النمو طويل المدى في الدول العربية يتأثر بطريقة سلبية وذات معنوية إحصائية بالتذبذب في النمو الاقتصادي في العالم نتيجة لتراجع الطلب على صادراتها النفطية، مما يؤكد النتيجة السابقة لاتصاف الجزائر وكافة الدول العربية المصدرة للبترول بالانكشاف للصدمات الخارجية.

و الجدول الموالي يظهر أهم العوامل المفسرة للنمو في الجزائر ومقارنتها بعدد من البلدان العربية.

---

[1] Banque mondiale, Facteurs de croissance à long terme, Algérie, chapitre 1,Washigton 2002, p.18.

[2] S. Makdisi, Z. Fatah, and I. Limam, (2003), "Determinants of Growth in the MENA Region"; Arab Planning Institute, Working Paper no. 9301; Kuwait.

جدول (4) عوامل تحقيق النمو في عدد من البلدان العربية الفترة 1961-1998

القطر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو رأس المال العيني %	معدل نمو قوة العمل %	مساهمة رأس المال في النمو%	مساهمة العمل في النمو%	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج %
الجزائر	3,1	6,3	1,3	3,4	0,6	-0,9
تونس	5,1	5,2	2,6	2,8	1,2	1,0
المغرب	4,9	4,6	2,8	2,5	1,3	1,1
السودان	3,0	5,1	3,0	2,8	1,4	-1,2
العراق	2,3	3,7	4,4	2,0	2,0	-1,8
الأردن	5.2	2,15	-2,8	11,6	-1,3	-1,5
الكويت	2,2	-2,8	12,2	-1,5	5,6	-1,8
ليبيا	5,8	30,6	-2,4	16,5	-1,1	-9,6
مصر	5,7	6,5	2,4	3,5	1,1	1,1

Source : S. Makdisi, Z. Fatah, and I. Limam, op.cit

من خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا بأن السبب في انخفاض معدل النمو في الجزائر لا يعود لرأس المال العيني أو المالي فقد سجلا معدلات نمو أعلى من الدول المجاورة، إذ سجل معدل نمو رأس المال العيني في الجزائر 6,3 **%** وهو معدل أعلى من المعدل المسجل في كل من تونس والمغرب التي بلغت 5,2 % و4,6 % على التوالي، كما **أن** مساهمة رأس المال في النمو كانت أكبر في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب، وكان ذلك ناتجا عن طبيعة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات (1967-1985) والتي تمثلت في إقامة العديد من المؤسسات العمومية بالاعتماد على الشراكة مع الأجانب في إطار ما يعرف بعقود المفتاح باليد. إن مساهمة العمل في النمو بالنسبة للجزائر هي التي جعلت من معدل النمو أقل مما سجلته البلدان المجاورة، وكان لذلك انعكاس سلبي على قيمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويلاحظ على هذه النتائج أنه فيما عدا تونس (والتي بلغ معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج فيها 1 % سنويا) ومصر(1,1 %) والمغرب (1,1 %) فقد كانت مساهمة التقدم التقني سالبة في كل الأقطار العربية، إذ بلغت في الجزائر (- 0,9 **%**) وتعني هذه النتيجة أن النمو الملاحظ قد اعتمد على تراكم عوامل الإنتاج أكثر من اعتماده على التقدم التقني، مما يعني بدوره أن البيئة الاقتصادية قد احتوت على قدر كبير من المعوقات والتشوهات كتلك التي تفسر انخفاض معدل التقدم التقني سواء تعلق أمرها بجانب السياسات التي تعوق المبادلات الاقتصادية أو الهياكل الإنتاجية.

والجدول الموالي يؤكد نتائج الدراسة السابقة ويبرز تطور العوامل المفسرة للنمو في الجزائر.

جدول (5) تطور العوامل المفسرة للنمو في الجزائر خلال الفترة 1965-2000[1]

السنوات	PTF فرضية دنيا	PTF فرضية عليا	PIB	رأس المال المادي	العمل	رأس المال البشري 1	رأس المال البشري 2
1970-1965	3,9	5,2	6,4	2,2	0,3	5,0	0,0
1975-1970	- 1,3	- 0,2	5,2	7,1	3,3	9,1	4,0
1980-1975	- 4,6	- 3,2	6,2	10,3	6,8	14,8	9,8
1985-1980	- 2,3	- 0,9	5,2	5,3	3,5	9,0	6,3
1990-1985	- 4,2	- 2,6	0,1	3,0	1,4	8,5	3,5
1995-1990	- 4,3	- 2,1	0,3	1,0	3,5	9,0	4,0
2000-1995	- 1,8	0,3	3,1	1,3	4,7	8,7	3,7
2000-1965	- 2,1	- 0,5	3,8	4,5	3,4	9,5	4,5

Source :FMI, Algeria Country Report 03 /69 Mars 2003, selected issus and statistical appendix.

لقد أصبحت قيمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج [PTF] سلبية في الجزائر منذ منتصف السبعينات 1970 و بقيت كذلك حتى منتصف التسعينات، فتباطؤ النمو الاقتصادي الجزائري يمكن تفسيره بالاستعمال غير الكفء لعوامل الإنتاج بدلا من نقص رأس المال المادي أو رأس المال البشري، وقد شهد [PTF] تحسنا طفيفا منذ منتصف التسعينات ولكنها بقيت سلبية، ويعود السبب حسب صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر وزيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات، وتبقى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة منذ سنة 2000 إلى 2006 غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة وسط الشباب خاصة.

يعتبر تراجع الإنتاجية في الجزائر كبيرا، خاصة إذا علمنا بأن درجة التبعية كبيرة لقطاع المحروقات، فالأداء الضعيف للقطاعات الأخرى كان أشد تدهورا، باعتبار أن جزءا كبيرا من تحسين معدلات النمو يرجع لارتفاع الإنتاجية في قطاع المحروقات، خاصة في فترات ارتفاع الأسعار.

إن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت سلبية خلال الفترة 1979-1994 وأن هذه الإنتاجية مرتبطة بمعدلات النمو المسجلة خارج المحروقات، فحسب البنك الدولي [(2)] فإن تحسن معدل PTF خلال الفترة 1995- 1999 تم تفسيره بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها ولتحسن أداء القطاع الخاص

---

[1] من أجل القيام بتحليل كمي لمجمل إنتاجية العوامل قام صندوق النقد الدولي باستعمال دالة الإنتاج " كوب دوغلاس" مع رأس المال البشري والمادي وعوامل الإنتاج، وبدلا من إعداد تقييم واحد لنمو PTF فإن سلسلة المعطيات تم إعدادها حسب احتمالين (سيناريو) من أجل تأكيد النتائج المتحصل عليها.

- السيناريو الأول (الفرضية الدنيا) قام على افتراض ثلث لرأس المال المادي وثلثين للعمل ولرأس المال البشري مجتمعين، وتوصل إلى قيمة سلبية لمجمل إنتاجية العوامل تقدر بـــ (- 2,1 كمتوسط سنوي) بسبب النمو السريع لرأس المال البشري.
- السيناريو الثاني (الفرضية القصوى) قام على تقديرات محافظة (نمو رأس المال البشري 4,5 % كمتوسط وهو نفس معدل نمو رأس المال المادي) مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة نصيب رأس المال إلى النصف، ففي هذا السيناريو المتفائل فإن معدل نمو مجمل إنتاجية العوامل تبقى سالبة (- 0,5 % كمتوسط سنوي) .

[2] Banque mondiale, Facteurs de croissance à long terme, op.cit., p.24.

في الصناعة وفي الخدمات، ولكن هذا التحسن لا يعتبر كافيا، بل إنه يبقى متعطلا بسبب ضعف مناخ الاستثمار الذي يعيق نمو الاستثمار الخاص.

4. 3. 2. خصائص النمو في الجزائر

يميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 ثلاثة خصائص هي[1]:

- تمدد النمو بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليست مشاريع منتجة للعمل ورأس المال بمعنى أنها مشاريع لها نفس الإنتاجية وبنفس التجهيزات.
- النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف: إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الإرتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات. فمثلا استخدمت الجزائر 15% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004 و2005 لتحقق نسبة نمو أقل بـــ 3 مرات أي حوالي 5%.
- النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو عابر وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي فمادامت أسعار البترول مرتفعة فإن الدولة قادرة على تمويل هذا النمو وعندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة فإن النمو سيتوقف.

من خلال هذه الخصائص يتبين لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج وفي القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر، لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.

ولتحديد أسباب ضعف معدلات النمو في الجزائر نعود للدراسات التي تناولت بالتحليل تطورها الاقتصادي والتي أكدت وجود علاقة ديناميكية بين أداء المؤسسات (Institutions) والنمو كما أكدت غياب التوازن بين جهود الاستثمار الكبيرة التي تم القيام بها من جهة أولى وبين أداء المؤسسات المكلفة بإنجازها من جهة أخرى[2]، لذلك فإن الأزمة الجزائرية ذات طابع مؤسساتي قبل كل شيء، وهي الخلاصة التي تؤكدها الأدبيات الاقتصادية الموجودة حول هذه المسألة .

4. 3. 3. عوامل رفع معدلات النمو في الجزائر

تتوفر الجزائر على عدة خصائص تسمح لها بتحسين معدلات النمو، فهي تتوفر على معدلات ادخار مرتفعة ووفرة الموارد الناتجة عن زيادة إيرادات المحروقات وتحسن في مستوى الإنجازات في ميدان التعليم، وهي تتوفر على موقع جغرافي جيد، إلا أن كل هذه المزايا لم تسمح للجزائر سابقا بتحقيق

1 عبد المجيد بوزيدي، "خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر"، *جريدة الشروق اليومي*، العدد 1867، تاريخ 14-12-2006.

2 Abdelkader Sid Ahmed, **Un projet pour l'Algérie : Eléments pour un réel partenariat Euro méditerranéen**, Ed. Publisud, Paris 1995, p.75.

معدلات نمو مرتفعة بسبب تأثرها بالصدمات الخارجية، حيث أكدت المقارنات الدولية بأن الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر مباشرة على تراجع فجائي للنمو [Rodrick,1999]، ويعود السبب كذلك إلى ضعف أداء المؤسسات والإصلاحات المتعثرة نحو اقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للاقتصاد الوطني للتقليل من أثر الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي الوطني. إن مستويات الادخار المرتفعة الموجودة لدى الأفراد والقطاع الخاص لا تتحول حتما إلى الاستثمار المنتج، ويرجع ذلك لوجود قيود على الاستخدام الأمثل للموارد والأداء الضعيف للمؤسسات مما يعيق الاستثمار، لذلك فإن ترقية الاستثمار الخاص والاستخدام الكفء للموارد يشجع ليس فقط تنويع القطاع خارج المحروقات ولكن أيضا تحسين قدرات الاقتصاد الوطني على حسن توظيف موارد المحروقات لتحقيق النمو على المدى الطويل.

يعاني الاقتصاد الجزائري من اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، إذ يتوقف النمو الاقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة، لذلك فإن العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يُعدّ أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية، وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج، والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفر المناخ الاستثماري الملائم، وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

خاتمة الفصل الأول

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن دور الدولة مرّ خلال القرن الماضي بمراحل مختلفة بدأها بالإشراف التنظيمي لينتقل بعدها إلى الدور الإنمائي ثم التصحيحي كما هو الحال الآن. وتعمل الحكومات حاليا من خلال هذا الدور على تحرير الاقتصاد وتشجيع المنافسة وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد. ولكن هذا الدور لم يلغ مسؤولية الحكومة في إيجاد وتطبيق الإستراتيجية الضرورية للتنمية من خلال تأمين الاستقرار الاقتصادي وإنشاء المؤسسات التي تشرف على التوزيع العادل للنمو بين الطبقات المختلفة وشموليته .

لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي يتوجب القيام بالاستثمار الذي من شأنه المساهمة في رفع مستويات الإنتاج، ويتم ذلك من خلال تشجيع روح المقاولاتية [شومبيتر] وتشجيع المنافسة، وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا في ظل وجود قواعد توجهها وتعمل على تقليص تكاليف الأعمال، ووضع إجراءات مؤسساتية ملائمة هي مسألة ضرورية لخلق الإطار المناسب لحماية حقوق جميع الأطراف. لذلك يتبين أهمية دور المؤسسات [النظام القانوني، السياسي، النظام الاجتماعي، النظام التعليمي، الثقافة، الدين...] أي أن المؤسسات هي التي تحدد مستوى أداء الاقتصاد. و هذا ما يعني بأن السياسات الاقتصادية يجب أن تركز على إقامة مؤسسات جيدة وتحسين المناخ الاستثماري بدلا من التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي فقط.

لقد توصلنا من خلال ما جاء في هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في مقدمته، فالاستثمار لا يعتبر هدفا في حد ذاته، ولكن هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق النمو وتحسين مستويات الدخل، ووجدنا بأن من مهام الحكومات خلق البيئة الملائمة لتشجيع قيام الاستثمار المنتج والمؤثر على النمو. وعند تطرقنا لشروط تحقيق النمو وجدنا أن الاستثمار ليس هو العامل الوحيد والمؤثر على النمو، بل أن هناك مجموعة عوامل أخرى أكثر أهمية في التأثير على الاستثمار والنمو في آن واحد، نذكر منها نوعية المؤسسات السائدة في البلد، ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار، فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة حول التنمية الاقتصادية بأن السبب في تزايد اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعود إلى عدم توفر هذه الأخيرة على مؤسسات جيدة ودولة قوية تفرض احترام حقوق الملكية وحماية المنافسة. لذلك يمكننا التأكيد في نهاية هذا الفصل على ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية في البلدان النامية- بما فيها الجزائر- على تحسين مناخ الاستثمار، من أجل تنويع الأنشطة الإنتاجية والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، ويتم ذلك من خلال وضع إستراتيجية شاملة لتطوير عمل المؤسسات، وخلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو، من الاستثمار في رأس المال البشري والارتكاز على التحكم في التكنولوجيات الحديثة، التي أصبحت اليوم هي المحدد الأهم في تحقيق التنمية. وقبل وضع هذه الإستراتيجية يتطلب الأمر تشخيص مناخ الاستثمار الحالي لمعرفة نقاط القوة والضعف التي يتميز بها، قصد استغلال نقاط القوة وتعزيزها ومحاولة تقليص نقاط الضعف والحد منها. ذلك ما سنحاول إسقاطه على واقع الاقتصاد الجزائري في الفصول الموالية من الرسالة.

الفصل الثاني

نظام الاستثمار في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

يُعرّف نظام الاستثمار بأنه الإطار القانوني العام الذي يحكم وينظم عمليات الاستثمار التي تتم داخل الدولة، سواء قام بهذه العمليات المستثمرون الخواص الوطنيون أو الأجانب. ولا يقتصر نظام الاستثمار على قانون الاستثمار وحده، ولكن يتضمن كذلك كل القوانين التي تحكم جميع العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون.

في ظل اقتصاد السوق يتطلب الأمر من السلطات العمومية في جميع الدول التي انتهجت هذا السبيل، ومن بينها الجزائر تعديل منظومتها القانونية للأعمال وتكييفها مع متطلبات المرحلة الجديدة. فوجود قانون لترقية الاستثمار لا يكون له أي معنى إلا إذا وُجدت قوانين أخرى تدعمه، من بينها وجود قانون ينظم عمليات الخوصصة وقانون لحماية المنافسة، بالإضافة لتعديل القانون التجاري والقوانين التي تحكم العمليات المالية والمصرفية وتشريعات العمل والقانون الجبائي...الخ.

نستعرض في هذا الفصل نظام الاستثمار في الجزائر محاولين في ذلك تحليل خصائص ومرتكزات هذا النظام من أجل التمكن من تقييمه والإجابة على بعض التساؤلات الجوهرية، نذكر منها:

- ما هي خصائص الإطار القانوني للأعمال في الجزائر؟
- هل يتماشى قانون الاستثمار الجزائري مع ما هو جاري به العمل في قوانين ترقية الاستثمار في البلدان النامية، وفي البلدان المجاورة على وجه الخصوص؟
- هل الضمانات والحوافز المقدمة في إطار قانون ترقية الاستثمار الجزائري كافية لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار؟
- لماذا يتم اللجوء إلى تقديم المزيد من الحوافز لصالح المستثمرين، وهل أثبتت التجارب الأجنبية فعالية هذه السياسة أم لا ؟

قصد الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. نتناول في المبحث الأول الإطار القانوني للأعمال في الجزائر، وذلك من خلال الإشارة إلى آليات وقواعد التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، ومعرفة طبيعة الإجراءات المتخذة قصد تحرير الاقتصاد الوطني، ونركز في هذا المبحث على سياسات الخوصصة، والتعديلات التي أجريت على قوانين الأعمال في الجزائر بمختلف أبعادها الخاصة بالمنافسة وبالجوانب المالية والتجارية ...الخ.

المبحث الثاني نستعرض فيه تحليل قانون الاستثمار في الجزائر، قصد التعرف على المزايا و الضمانات التي يقدمها هذا القانون لصالح المستثمرين، ومعرفة الإطار التنظيمي الذي يحكم عمليات الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل نعتمد فيه على منهج تحليلي مقارن، ونتناول فيه السياسة الوطنية لترقية الاستثمار، من خلال معرفة الحوافز المقدمة لبعض القطاعات الاقتصادية أو لمشاريع استثمارية معينة، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونقارن في هذا المبحث بين قوانين الاستثمار في الجزائر والبلدان المغاربية، واستعراض تجارب بلدان أجنبية أخرى في تطبيقها لسياسة الحوافز، ونهدف من وراء هذا التحليل تقييم فعالية هذه السياسات قصد ترشيد وتقويم السياسة الوطنية للحوافز المقدمة للاستثمار.

المبحث الأول: عرض وتحليل الإطار القانوني للأعمال في الجزائر

يتطلب تحقق مناخ ملائم للاستثمار توفر الإطار التشريعي الذي يحفز المستثمرين ويضمن حقوقهم و يحدد ويوضح لهم الإطار الذي يمكنهم العمل فيه، ووعيا بأهمية توفير هذا الإطار سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تعديل منظومتها القانونية، وذلك قصد تهيئة البيئة المواتية للاستثمار.

نحاول من خلال دراستنا في هذا المبحث عرض وتحليل الإطار القانوني العام الذي يحكم النشاط الاقتصادي في الجزائر في ظل اقتصاد السوق. ونتطرق في هذه الدراسة لخصائص هذه التشريعات بمختلف جوانبها المتعلقة بالخوصصة وبالمنافسة أو بالجوانب المالية والجبائية وغيرها من القوانين ذات العلاقة بإرساء قواعد اقتصاد السوق في الجزائر.

1 .1 . آليات وقواعد التحول إلى اقتصاد السوق وجذب الاستثمار الخاص

إذا كانت الحكومات تقوم في سنوات سابقة بوضع تشريعات تحد من توطن الشركات الأجنبية، ففي الوقت الراهن فإن المنطق السائد هو جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي فإن الاختيارات الإستراتيجية لتوطين الشركات العالمية هو الذي حلّ محل منطق الدول المضيفة في حساب العائدات على الاقتصاد الكلي الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية. فالشركات المتعددة الجنسيات المتنافسة فيما بينها أصبحت تطور استراتيجياتها العالمية وتقوم بالتحكيم والمفاضلة بين مختلف البلدان المضيفة (المحتملة).

و من أجل أن تصبح دولة ما موطنا للاستثمار الأجنبي يجب أن تتوفر على عدد من الشروط التي لا غنى عنها، فحسب [Michalet C.A 1998] [1] فإن المستثمرين يفضلون الدول ذات التوجه الواضح نحو اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد فإنّ الخوصصة تمثل مؤشرا إيجابيا على انفتاح الدول.

لذلك فقد شهدت قوانين الاستثمار في مختلف البلدان المتقدمة والنامية تعديلات جوهرية منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي (1990)، فقبل ذلك كانت الدول تنظر نظرة شك وتخوّف من دور الشركات متعددة الجنسيات وتعمل على الحد من نشاطها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، لكن هذا الموقف تغير جذريا منذ بداية التسعينات فأغلب التعديلات التي قامت بها الدول على تشريعاتها الاستثمارية تتجه نحو تشجيع قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتعمل على توفير المناخ الملائم والجذاب للرساميل الأجنبية، ولكن ما تزال هذه القوانين تثير الكثير من النقاش، وهو ما برز من خلال الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار (AMI) الذي يهدف إلى ضمان المعاملة المتساوية (المثلية) بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني.

---

[1] C. A. Michalet, **La séduction des nations ou comment attirer les investissements**, éd : Economica , Paris 1999.

و في هذا السياق تواصل تحسين البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم خلال الفترة 1991- 2004 إدخال 2156 تعديلا قانونيا، توجه حوالي 95 % منها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير، في حين بلغ في نهاية عام 2000 عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 1941 اتفاقية مقارنة بـــ 385 اتفاقية عام 1990، أما عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي فقد بلغ 2118 اتفاقية خلال الفترة ذاتها [1].

و يوضح الجدول الموالي تطور التعديلات المدرجة على قوانين الاستثمار قصد جعلها أكثر تحفيزا للاستثمار الأجنبي:

جدول (6)التعديلات المدخلة على الأنظمة الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي للفترة 1991-2004

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الدول	35	43	57	49	64	65	76	60	63	69	71	70	82	102
عدد التعديلات	82	79	102	110	112	114	151	145	140	150	208	248	244	271
الإجراءات* المشجعة للاستثمار الأجنبي	80	79	101	108	106	98	135	136	131	147	194	236	220	235

Source : CNUCED, World Investment Report, Transnational corporations and the internalization of R&D, Tableau I.14 de l'Annexe

* إجراءات تندرج ضمن تحرير السوق أو تحسين عمل السوق ودعم الإجراءات التحفيزية.

1 . 1 . 1 . السياسات الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي

يعتمد جذب الاستثمارات الأجنبية اعتمادا كبيرا على السياسات الحكومية العامة، هذه السياسات التي تهدف لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تحسين الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحرير الاقتصاد وحمايته من خلال الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ففي سوق عالمي يتسم بشدة التنافس، سرعان ما تصبح "أفضل الممارسات" التي تقوم بها إحدى الحكومات في هذا الصدد "معالم قياسية" لجميع الحكومات، وإيجاد معالم قياسية فيما بين الحكومات أمر له أهميته على وجه الخصوص في السياق الإقليمي، بيد أن البلدان تحتاج في الوقت نفسه إلى أن تحمي نفسها من الدخول في "سباق مدمر" في سياساتها التنافسية، حيث أن من شأن ذلك أن يلحق الضرر في نهاية المطاف بجهودها الإنمائية الأطول أجلا.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار سنة 2003** ، الكويت، 2003.

- تيسير نشاط الأعمال عن طريق تقديم الحوافز المختلفة للاستثمار، وتعتبر هذه الحوافز مجرد واحدة من الأدوات التي تستخدمها الحكومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر [1]. وقصد تحقيق هذه الغاية أنشأت معظم البلدان وكالات ترويج الاستثمار تتمثل مهمتها في تسويق الفرص الاستثمارية التي يعرضها البلد المعني وتقديم مختلف الخدمات للمستثمرين الأجانب وضمان استقرار وتوطن استثماراتهم.
- يتمثل الهدف النهائي للحكومات من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في تعزيز النمو والتنمية، غير أنه لا توجد وصفة بسيطة ووحيدة لما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور فبالنسبة للكثير من البلدان يتحقق هذا الهدف إلى حد كبير عندما يكون لديها في أراضيها قطاع منشآت نشط، بغض النظر عما إذا كانت المنشآت مملوكة محليا أو مملوكة لجهات أجنبية، بيد أن ثمة بلدان كثيرة أخرى، وبخاصة حكومات البلدان النامية التي تملك قدرات إدارية قوية، تسعى إلى القيام بدور نشط في مساعدة الشركات القائمة في أراضيها على أن تصبح قادرة على التنافس دوليا، وكمثال على ذلك بلدان جنوب وشرق آسيا، وتشير تجارب هذه البلدان إلى أنه يمكن التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق كثيرة، وأنه يسمح القيام بأدوار مختلفة جدا في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وقد تكون البلدان التي ترغب في تعزيز المستوى التكنولوجي المحلي قد اختارت التدخل لتقييد دخول الشركات الأجنبية، أو لتوجيه أنشطة الشركات الأجنبية وتعظيم آثارها غير المباشرة عن طريق تدابير تشغيلية مثل اشتراطات الأداء، وكثيرا ما كانت الحكومات التي اختارت الاعتماد على الشركات الأجنبية تتدخل في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر لاستهداف المستثمرين، وتوجيه تخصيصهم للموارد وحثهم على القيام بأنشطة معقدة تدر قيمة مضافة بأكثر مما كانوا ليقوموا به لولا ذلك.

و بعد تقديمنا لهذا العرض عن بعض أهداف السياسات الحكومية لجذب الاستثمار، نتناول في العنصر الموالي عرض وتحليل لتطور الاقتصاد الجزائري وتحولاته نحو اقتصاد السوق.

2 .1 . تحليل منهج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: التحول نحو اقتصاد السوق

كان للظروف الاقتصادية التي مرّت بها الدول والأزمات التي عرفتها منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي الأثر المباشر على تغيير المناهج الاقتصادية والسياسية لكثير من البلدان النامية، فتفاقم أزمة المديونية الخارجية واللجوء إلى مؤسسات "بريتون وودز " لجدولة المديونية الخارجية ووضع برامج للتعديل الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي، أجبر الكثير من البلدان ومن بينها الجزائر على إتباع هذا النهج الجديد والتحول نحو اقتصاد السوق.

[1] الأنكتاد 1995-1996

1 .2. 1 . أسباب وضع برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي

لقد لجأت الجزائر لتطبيق برامج التثبيت (قصيرة الأجل) وبرامج التعديل الهيكلي (طويلة الأجل) نتيجة لتفاقم أزمة المديونية، ومن أجل استعادة التوازنات المالية العمومية وتقليص العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات. وقد خضعت هذه البرامج لرقابة صارمة من صندوق النقد الدولي من أجل الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص. وقد أكدّ [Sid Ahmed] بأنه مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فإنه قد تم تطليق النموذج الاقتصادي القائم على الدور الأساسي والمحوري للدولة في الاقتصاد[1]، كما يعني كذلك انسحاب الدولة من الإشراف المباشر على تسيير الاقتصاد، والمقصود بهذا المصطلح حسب [A.BENACHENHOU] هو إعادة تنظيم الاقتصاد وتقليص حجم القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص عن طريق عمليات الخوصصة الجزئية أو الكلية، كما يعني أيضا انسحاب الدولة من الميدان الاجتماعي، ولكن الأهم هو عدم تدخل الدولة واعتراضها لآليات السوق الحر[2].

1 .2. 2 .أهداف برنامج التعديل الهيكلي

يتمثل هدف هذا البرنامج في تقليص حدة الاختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية (الميزانية وميزان المدفوعات)، وقد تطلب هذا البرنامج تنفيذ العديد من الإجراءات النقدية والمالية و الجبائية بهدف استعادة آليات السوق وتحرير الأسعار. ومن أهم هذه الإجراءات هو الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وخوصصة القطاع العام وترقية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تثبيت واستقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات الكبرى، مع إحداث تغيرات هيكلية موجهة لتحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي[3].

و على عكس البلدان المغاربية الأخرى التي تعاقدت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ سنة 1983 بالنسبة للمغرب وسنة 1986 بالنسبة لتونس، فالجزائر كانت ترفض بشدة التوجه إلى هذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بحجة رفض تدخل هذه المؤسسات في السياسة الاقتصادية الوطنية.

و حتى بعد تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة لم ترد الحكومة الجزائرية آنذاك اللجوء لهذه المؤسسات، بل فضلت انتهاج أسلوب التحكم في الإنفاق العام والحد من

---

[1] إن أهم ما ميّز القرن 20 هو إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاديات الرأسمالية وخاصة في بعدها الاقتصادي، وهو ما أشار إليه J.Fontanel في تحليله للنشاط الاقتصادي للدولة، حيث أشار إلى أن تنظيم السوق في حاجة لقواعد لا يمكن ضمانها إلا من طرف الدولة.

لمزيد من التفصيل حول الدور الاقتصادي للدولة راجع:

J. FONTANEL, **Pour comprendre l'action économique de l'Etat**, L'Harmattan, Paris 2001, p.94

[2] A. BENACHENHOU, « ***L'aventure de la désétatisation en Algérie*** » in : revue du monde musulman et de la méditerranée, 1992, n° 3, pp. 175-185.

[3] L. ABDELADIM, **Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb , étude juridique**, les éditions internationales , Alger 1998, p.29

الواردات الغذائية والعمل على تشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية، خاصة في ميدان المحروقات (البترول والغاز)، كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات ذات الطابع الجبائي والمالي و الجمركي بهدف تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كل هذه الإجراءات حتى وإن سمحت بتحرير نسبي للاقتصاد إلا أنها لم تسمح بتجنب إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994.

ففي مرحلة أولى تم التوقيع مع صندوق النقد الدولي على اتفاق قصير المدى (التثبيت الهيكلي) يدوم من ماي 1994 إلى أفريل 1995 ويقوم هذا الاتفاق على الإجراءات والسياسات التالية:

- تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، الحد من الواردات مؤقتا، تحرير الأسعار المحلية.
- تخفيض العجز في الميزانية وتخفيض خدمات المديونية الخارجية.

و نظرا للآثار الاجتماعية المتوقع حدوثها نتيجة لتطبيق هذه الإجراءات فقد تم إنشاء بعض المؤسسات المكلفة بالتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية مثل إنشاء صندوق التأمين على البطالة.

لقد كان من نتائج تطبيق هذا الاتفاق هو تسجيل معدل نمو إيجابي بعد أن سجّل معدلات سلبية خلال السنوات السابقة للاتفاق وتراجعت معدلات التضخم وتقلص معدل العجز في الميزانية، كما شهدت هذه المرحلة رفع أغلب القيود على التجارة الخارجية.

و تميزت المرحلة الثانية من التعديل الهيكلي بالتوقيع على عقد جديد مع صندوق النقد الدولي في 22 ماي 1995 والذي تضمن منح قرض بمبلغ 1,8 مليار دولار والذي يخصص إلى دعم البرنامج الحكومي للإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، مع التزام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير كلي للأسعار وللتجارة الخارجية.

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة وتقييم برامج التعديل الهيكلي وتوصلوا إلى نتائج متباينة، فقد أشار Fontaine [1] إلى أنّ نجاح برنامج التعديل الهيكلي لا يتحقق إلا إذا تم ضمان التوازن والاستقرار الدائم وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد وإصلاح المؤسسات، ويرى أيضا أن برنامج التعديل الهيكلي يرفع الصادرات ولكنه يضر بالاستثمار وينعكس سلبا على النمو. و يرى (P. Hugon)[2] أن برنامج التعديل الهيكلي إذا كان ضروريا فإنه لم يسمح بتحقيق نمو دائم، وهو ما يتطلب تحقيق جملة من الشروط، من أهمها (تحسين الإنتاجية، تحسين رأس المال البشري، تحسين محيط الأعمال من أجل تحفيز الاستثمار).

وخلاصة لهذه الآراء فأن نجاح برنامج التعديل الهيكلي يتطلب القيام بإصلاحات هيكلية عميقة (الجيل الثاني من الإصلاحات) والمتمثلة في إصلاح القطاع المالي والمصرفي، وخوصصة المؤسسات العمومية.

---

[1] J . M . Fontaine, **Mécanismes et politiques de développement économique, du « big push » à l'ajustement sructurel**, Ed. Cujas 1990, p.182.

[2] Ahcène. Amarouche, ***Libéralisation économique et problème de la transition en Algérie***. Thèse de doctorat en économie, institut national de la planification et de la statistique, Alger 2004. p.184.

1 .3 . سياسات الخوصصة وتحرير الاقتصاد الجزائري

إن السمة الأساسية لاقتصاد السوق هي فسح المجال للقطاع الخاص في أن يحتل المكانة الأولى، وهو ما يعكس التوجه العام في السنوات القليلة الماضية التي شهدت ترحيبا بسياسة الخوصصة وإن كثيرا من الحكومات المختلفة قد نفذت إصلاحات كثيرة لبيئة الاستثمار الأجنبي.

و من الملاحظ أن عملية الخوصصة في مراحلها الأولى في كثير من الدول سواء النامية أو التي تتجه للاقتصاد الحر تقوم بخوصصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص المحلي، ومع تقدم عملية الخوصصة فسوف تكون هناك أولوية لمشاركة الاستثمار الأجنبي في خوصصة المشروعات الكبيرة التي تحتاج بطبيعتها لرأس مال كبير لا يستطيع القطاع الخاص المحلي القيام بها، أو تلك المشروعات التي تحتاج إلى نمط متقدم من الإدارة أو تكنولوجيا متقدمة، وعملية تسويق فعالة.

و سوف تدعم سياسة الخوصصة خاصة في الدول التي تتحول للاقتصاد الحر زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي بهذه الدول التي تسيطر الدولة فيها على النشاط الاقتصادي قبل عملية الخوصصة أو تلك الدول التي تفتقر إلى القدرات التجارية والتنظيمية والموارد المالية اللازمة، الأمر الذي يضعف من مساهمة رأس المال المحلي في عملية الخوصصة [1].

كما قد لا يستطيع القطاع الخاص المحلي أن يساهم مساهمة كبيرة في النشاط الاقتصادي وفي عملية التحول نظرا لضعف أسواق المال المحلية وتخلف البيئة المحيطة للنشاط التجاري، بل على العكس من ذلك تعد عملية الخوصصة عاملا مساعدا على مزيد من السيطرة لفئة اقتصادية من المجتمع.

و قد يزداد هذا الوضع سوءا خاصة إذا تصورنا عملية الخوصصة على أساس أنها عملية بيع الأصول العامة وبأسعار زهيدة للأجانب بحجة الحصول على العملة الأجنبية التي تعوزها البلاد.

لذلك لا تعتبر الخوصصة في حد ذاتها عاملا حافزا للاستثمار الأجنبي بل يتطلب الأمر توفر عدة شروط من أهمها وجود إطار قانوني يساعد على التنظيم الدقيق للنشاط التجاري واحترام للقواعد القانونية مع إلغاء السياسات التي تفرق في المعاملة بين المشروعات العامة والخاصة والأجنبية.

و لا شك أن أكثر الحكومات (خاصة في الدول التي تتجه نحو الاقتصاد الحر) على وعي كامل بأهمية تلك القوانين والسياسات وهي تسعى لتكييف تشريعاتها الوطنية مع متطلبات اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن بين أهم الإصلاحات التي تم القيام بها في هذا الصدد هو سن تشريعات تسمح القيام بالخوصصة، ذلك ما سنتناوله في العنصر الموالي.

---

[1] ابراهيم عبد اللطيف، "**الخصخصة والاستثمار الأجنبي**"، **مجلة الإدارة**، المجلد 27، العدد3 ، يناير 1995، يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، القاهرة ، ص ص 71-83.

1 .3. 1.مراحل تطور عمليات الخوصصة في الجزائر

لقد مرت عمليات الخوصصة في الجزائر بعدة مراحل فهي قد انتهجت أسلوب التدرج في تنفيذ البرامج المتعلقة بالخوصصة عكس الأسلوب الذي اتبعته بلدان أوروبا الشرقية التي تميزت برامج الخوصصة فيها بالتحويل السريع للملكية مستخدمة في ذلك كل الأساليب المعروفة (عن طريق السوق المالي، الاكتتاب العام، بالتراضي، تحويل المديونية الخارجية...)، أما في الجزائر فقد بدأت الخوصصة من الناحية التشريعية سنة 1994، من خلال قانون المالية التكميلي، الذي أتاح إمكانية تحقق خوصصة جزئية، لكن بعد إصدار هذا القانون بفترة قصيرة أي في سنة 1995تم وضع قانون مستقل يتعلق بالخوصصة، ثم تبعه تعديل آخر سنة 1997 إلى أن تم وضع قانون جديد سنة 2001.

1 .3. 1 .1 .المرحلة الأولى : الخوصصة الجزئية1994

لم تكن موافقة السلطات العمومية على القيام بالخوصصة أمرا سهلا، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مشجعة للقيام بهذا التحول الجذري في البنيان الاقتصادي الوطني، لذلك تخللت البدايات الأولى لهذه العملية ترددا من قبل السلطات العمومية وتمثل هذا التردد في عدم الإفصاح المباشر عن عمليات الخوصصة، فقد صدر أول قانون يسمح بالخوصصة في إطار المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994[1].

لقد سمح القانون السابق للمؤسسات العمومية المستقلة بالتنازل عن جزء من أصولها وفتح رأسمالها، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمرحلة الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية [2]، كما فسح هذا القانون المجال للقطاع الخاص بالمشاركة في رأسمال الشركات العمومية، وهو ما يعني إمكانية تحقق خوصصة جزئية، إذ سمحت المادة 24 من القانون بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وذلك بإجراء تعديل على المادة 20 من القانون رقم 88-01 [3]، فهذه المادة كانت تسمح بالتنازل عن الأصول ولكن فقط فيما بين المؤسسات العمومية، وهو ما تم إلغاؤه من خلال القانون الجديد. ونصّت المادة 25 على الفتح الجزئي لرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية وإخضاع هذا النوع من العمليات إلى نصوص القانون التجاري (القانون العام).

جاء إصدار المادتين 24 و25 لسد الفراغ القانوني الموجود في المرحلة الانتقالية، وجاء أيضا استجابة لضغوط وشروط المؤسسات النقدية والمالية الدولية ولتأكيد إرادة الحكومة الجزائرية في احترام التزاماتها

---

[1] أنظر المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، الجريدة الرسمية عدد 62 الصادرة في 9 أوت 1994.

[2] R. MARREF, **Les techniques de privatisation des entreprises publiques en Algérie**, in :*L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché*, sous la direction de CHARVIN R, GUESMI A , L'Harmattan 2001, p.109.

[3] راجع القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص ص 31-38

والعمل الفعلي في اتجاه انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية. لقد كانت نتائج هذه المرحلة ضعيفة، فقد تمت عمليات خوصصة محدودة لبعض المؤسسات العمومية المحلية.

و على الرغم من أن هذا القانون فسح المجال للمؤسسات العمومية بفتح رأسمالها إلا أنه تضمّن العديد من القيود، وهو ما تم تداركه عند إصدار قانون الخوصصة سنة 1995 الذي شمل كل أنواع الخوصصة.

هذين القانونين يفترض أن يسمحا بمباشرة عمليات الخوصصة بكيفية متدرجة وذلك بالقيام بعمليات جزئية وغير واسعة النطاق.

1 . 3. 1. 2. المرحلة الثانية إصدار قانون الخوصصة (1995 -2001)

تبدأ هذه المرحلة منذ إصدار الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية[1]، ويعتبر هذا القانون بمثابة المرجع الأساسي لعمليات الخوصصة ويشمل كل أشكالها، حيث يشمل خوصصة رأس المال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة للدولة أو للوحدات الاقتصادية المستقلة للمؤسسات العمومية.

و يحدد هذا القانون تعريف الخوصصة والإطار القانوني والمؤسسات التي تدخل في عمليات الخوصصة[2].

و يفتح هذا القانون المجال لخوصصة المؤسسات العمومية في العديد من القطاعات الاقتصادية إلى أنه لا يشير إلى إمكانية خوصصة بعض المؤسسات الإستراتيجية في مجال الطاقة والمناجم والحديد والصلب.

ويضع هذا القانون عدة قيود على عمليات الخوصصة، إذ يشترط أن يكون الهدف من الخوصصة هو إصلاح المؤسسة أو تحديثها و/أو الحفاظ على مناصب العمل المأجورة فيها، مع وجوب التزام المالك الجديد للمؤسسة بإبقاء المؤسسة في حالة نشاط لمدة خمسة سنوات كحد أدنى، مع تمتع العمال الأجراء بحق الشُفعة في 20% من رأسمال المؤسسة العمومية القابلة للخوصصة، كما يشير القانون إلى تعدد كيفيات التنازل عن أصول المؤسسات العمومية وذلك إما باللجوء إلى صيغ السوق المالية بالإدماج في البورصة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت وإما بالمزايدة وإما بالتراضي بناء على تقرير ظرفي تُعِدُّه الهيئة المكلفة بالخوصصة للحكومة لكي تُقرر بالموافقة على ذلك.

و يقوم الإطار التنظيمي الذي يستند إليه هذا القانون على المؤسسات التالية:

- الحكومة التي تحدد قائمة المؤسسات المعروضة للخوصصة وتحضر ملفات التنازل.
- الوزارة المكلفة بالخوصصة التي تعمل على تنظيم عمليات الخوصصة وتعرض على الحكومة إجراءات وملفات التنازل.
- المجلس الوطني للخوصصة المكلف بتنفيذ برامج الخوصصة.

---

[1] الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـــ 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الجريدة الرسمية عدد 48 ، 8 ربيع الثاني 1416 يحدد القواعد العامة لخوصصة المؤسسات العمومية .

[2] يقصد بمفهوم الخوصصة حسب هذا القانون القيام بمعاملة تجارية تتجسد من خلال تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وإما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص.

- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وتسهر على احترام قواعد الشفافية والإنصاف في سير عمليات الخوصصة.

يمثل هذا القانون الإطار العام الذي يشمل كل أبعاد الخوصصة وقد ألحق به عدة مراسيم تطبيقية (96-104، 96-105، 96-133، 96،134)، لكن أظهر هذا القانون عند تطبيقه أنه لا يتماشى مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وأنه يتعارض مع متطلبات الإصلاحات الاقتصادية (المحددة بموجب برنامج التعديل الهيكلي) فكان مآله الفشل نظرا للمعارضة الكبيرة التي أبدتها مختلف الأطراف (اقتصاديين، نقابات...) . ونشير في هذا الصدد إلى أن هذا القانون تم تعديله حتى قبل تطبيقه، وتم هذا التعديل بموجب الأمر 97-12 الصادر في 19مارس 1997[1]، وكان الهدف من التعديل الذي شمل(10) إجراءات هو إضفاء المرونة على إجراءات تنفيذ الخوصصة وتوسيع الإجراءات التحفيزية الخاصة بالأجراء. فقد ذكرت االمادة (4) من الأمر بأنه يمكن لعمليات الخوصصة، التي يتعهد بموجبها المتملك أو المتملكون بإصلاح المؤسسة وتحديثها أو الحفاظ على كل أو بعض مناصب العمل المأجورة فيها والحفاظ على استمرارية نشاط المؤسسة، أن تستفيد من امتيازات خاصة يتم التفاوض عليها حالة بحالة، كما يمكن أن يؤدي التنازل إلى الدفع بالتقسيط. وبعد المصادقة على هذا الأمر تم تدعيم الإطار القانوني والمؤسساتي للخوصصة بإصدار ثلاثة مراسيم تطبيقية (97-329، 98-194، 98-195).

ما يمكن ملاحظته حول هذا القانون أنه قد أثار عدة إشكاليات عند التطبيق يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- تعدد الجهات المتدخلة في عمليات الخوصصة دون تمتعها بصلاحيات حقيقية.
- تحول الشركات القابضة والمجلس الوطني لمساهمات الدولة للوصاية الفعلية على المؤسسات العمومية مع تداخل الصلاحيات بينهما.
- التدخل البيروقراطي للمؤسسات المكلفة بالخوصصة.

إنّ تبني هذا القانون لم ينتج عنه تطور مهم في حجم عمليات الخوصصة فقد بقيت جد محدودة ومقتصرة في كثير من الأحيان على المؤسسات العمومية المحلية ومؤسسات الخدمات، كما أنّ هذا القانون لم يشجع جذب الاستثمار الأجنبي الذي أبدى اهتماما أكبر بالمؤسسات الإستراتيجية والتي لم يشملها هذا القانون. لذلك قامت السلطات العمومية بإصدار قانون جديد يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

---

[1] راجع الأمر رقم 97-12 الصادر في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

[2] N. SADI, ***La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, Modalités, et Enjeux***, Thèse de doctorat nouveau régime en économie appliquée, Juin 2004, Université Pierre Mendès France, Grenoble, France. p.154.

1 .3. 1. 3 . المرحلة الثالثة: قانون 2001 (الفترة :2001-2006)

لقد تم المصادقة على القانون الجديد بموجب الأمر 01-04[1]، ويتميز هذا القانون عن سابقه في أنه يجعل المؤسسات القابلة للخوصصة هي المؤسسات العمومية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي [المادة 16] ولا يحددها في بعض القطاعات. فالمشرِّع الجزائري أصبح لا يميز بين القطاعات الإستراتيجية والقطاعات المفتوحة للمنافسة (كلها قابلة للخوصصة) حتى المؤسسات التي تضمن تقديم خدمات عمومية، لكن تستطيع الدولة التدخل لصالح بعض المؤسسات العمومية المهمة اقتصاديا من أجل الحفاظ على نشاطها الأساسي ومناصب العمل فيها.

كما يشير القانون الجديد في تعريفه للخوصصة بالإضافة لما تم الإشارة إليه في القانون السابق إلى أن التنازل يمكن أن يكون في شكل أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب للزيادة في رأس المال.

و لا يضع القانون الجديد شروطا لقيام الخوصصة، بل إنه فضّل الإشارة إلى إمكانية استفادة بعض عمليات الخوصصة من مزايا يتم التفاوض عليها حالة بحالة، وذلك في حالة التزام المشتري أو المشترون بإصلاح المؤسسة أو تحديثها و/أو الحفاظ على مناصب الشغل فيها والإبقاء على المؤسسة في حالة نشاط.

أما عن كيفيات إتمام الخوصصة لم يحدث تعديل جوهري سوى اقتراح توسيع عمليات الخوصصة للجمهور العام من خلال إمكانية إجراء تجزئة الأسهم إلى سندات اسمية أقل حتى يتمكّن الجمهور العريض من المساهمة، وذلك بغرض تفضيل تطور السوق المالية والسماح بمساهمة عريضة للأجراء وللجمهور في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية المدرجة ضمن برنامج الخوصصة.

و قدم القانون الجديد مزايا تفضيلية أخرى للأجراء حيث يمكنهم الاستفادة مجانا من 10% من رأسمال المؤسسة المعنية بالخوصصة، واستفادتهم من حق الشفعة ومن تخفيض قدره 15 % من سعر التنازل.

لقد جاء قانون الخوصصة منسجما مع قانون تطوير الاستثمار، إذ تشير المادة 33 من الأمر(01-04) إلى استفادة عمليات الخوصصة لصالح الأشخاص الأجانب من ضمانات عديدة، منها الحق في تحويل المداخيل بالتناسب مع الحصص المقدمة بالعملة الصعبة، كما يمكن أن تعفى عمليات الخوصصة من كل الحقوق والرسوم.

من خلال قراءتنا لمضمون قانون الخوصصة الجديد نلاحظ بأنه يسعى إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل أساسا فيما يلي:

- تحسين إدارة المؤسسات والحصول على تكنولوجيات جديدة وتقليص مديونية الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي، إذ تقوم مؤسسات تسيير المساهمات بالتفاوض من أجل أن يكون سعر التنازل عن هذه المؤسسات الناتج عن عملية الخوصصة يحقق مداخيل إضافية للخزينة.

---

[1] أنظر إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 والمتضمنة الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها. نشير إلى أن صدور هذا القانون تزامن مع صدور القانون الخاص بتطوير الاستثمار من خلال الأمر 01-03 وبنفس التاريخ.

– تشجيع مشاركة المستثمرين الأجانب في كل برامج الخوصصة، إذ يمثل جذب الاستثمار الأجنبي أحد أهم الأهداف التي تسعى لها برامج الخوصصة ويرجع السبب في ذلك إلى النقص في رؤوس الأموال الوطنية، خاصة في ظل عدم تطور السوق المالي، كما يكون الهدف أيضا استقدام تكنولوجيات حديثة وإدارة عصرية للمؤسسات الوطنية والسماح بالإسراع في فتح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

لقد أكدت السلطات الرسمية في الجزائر على أهمية مشاركة الاستثمار الأجنبي في برامج الخوصصة، وقدمت العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب، وفي هذا الصدد أكد [عبد المجيد بوزيدي] باعتباره المستشار الاقتصادي لدى رئاسة الجمهورية[1] على ضرورة مشاركة الاستثمار الأجنبي في عمليات الخوصصة لما يمكن تحقيقه من استخدام تكنولوجيات حديثة وتطوير القدرات التسّييرية وإمكانية الدخول للأسواق الخارجية.

من الجدير بالذكر أنه بالموازاة مع إعداد برامج الخوصصة فقد باشرت السلطات العمومية عملية التأسيس لمرحلة جديدة تتميز برفع احتكار المؤسسات العمومية لعدد من القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع التأمينات الذي تم فتحه للقطاع الخاص بموجب الأمر رقم 95–07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، كما تم رفع احتكار الدولة للنقل البحري والجوي حسب ما جاء في القانون 98–05 الصادر في 25 جوان 1998 المتعلق بالقانون البحري والقانون رقم 98–06 الصادر في 27 أوت 1998 الخاص بقانون الطيران المدني. بالإضافة لذلك تم فتح كل من قطاع الكهرباء وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية(الهاتف) للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[2].

1 . 3 . 2 . مؤسسات الخوصصة

تضمن القانون الجديد توسيع مجال الخوصصة وفق تنظيم بسيط، فمجلس مساهمات الدولة هو الهيئة المشرفة على عمليات الخوصصة، لها سلطة اتخاذ القرار وتحديد الإستراتيجية العامة للخوصصة.

ويشرف على برامج الخوصصة من الناحية العملية ثلاثة مؤسسات سياسية وهيئتين ذات طابع تقني وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

المؤسسات السياسية: وهي

- مجلس الوزراء الذي يقوم بوضع الإستراتيجية وبرامج الخوصصة.
- مجلس مساهمات الدولة الذي يرأسه رئيس الحكومة وبمشاركة عدد من الوزراء المعنيين بملف الخوصصة، ويعتبر الهيئة التي يرجع لها القرار النهائي ومهمته تحديد الإستراتيجية الشاملة للخوصصة وتبني سياسات وبرامج الخوصصة والمصادقة على عقود التنازل عن أصول المؤسسات العمومية.

[1] A. BOUZIDI, **Les années 90 de l'économie algérienne : limites des politiques conjoncturelles**, ENAG, Alger, 1999, p.45.
[2] KMPG, **investir en Algérie**, 2006, p. 60.

- الوزارة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار تعتبر الهيئة العملية المكلفة بتنفيذ برامج الخوصصة.

الهيئات التقنية وتتمثل في:

- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.
- لجنة متابعة عمليات الخوصصة.

1 . 3 . 3 . تقييم برامج الخوصصة

على الرغم من كل القوانين المُنظمة للخوصصة فإن الحصيلة لم تكن كبيرة، فعدد المؤسسات التي تم خوصصتها بقي محدودا، وبوتيرة بطيئة إذ منذ أوت 1995 تاريخ الانطلاق الفعلي في برامج الخوصصة إلى غاية جوان 2006 لم يتم خوصصة سوى 396 وحدة اقتصادية من بين 1200 وحدة ترغب الدولة في خوصصتها[1] ، غير أن الوزير المكلف بالخوصصة [2] أشار إلى أن هذا العدد يخص الفترة بين عامي 2003 وجوان 2006 ، منها 117 شركة بيعت أصولها بصورة كلية و40 تنازلت الحكومة عن جزء من أصولها و68 بيعت للعمال و70 للقطاع الخاص و20 في إطار الشراكة مع المستثمرين الأجانب، بينما تم تحويل ملكية 79 شركة بمقابل مالي إلى ملكية إدارات وهيئات عمومية أخرى بغرض استعمالها في أوجه المنفعة العامة، وكشف الوزير أن 90 % من عمليات الخوصصة جرت بين 2005 و2006. والجدول الموالي يبين حصيلة عمليات الخوصصة التي تمت ما بين جانفي 2003 وسبتمبر 2006.

جدول (7) حصيلة عمليات الخوصصة خلال الفترة (جانفي 2003 إلى سبتمبر 2006)

نوع الخوصصة / السنوات	خوصصة كلية	خوصصة جزئية أكبر من 50%	خوصصة جزئية أقل من 50%	التنازل لصالح الأجراء	التنازل لصالح مؤسسات خاصة	الشراكة	التنازل لصالح الهيئات العمومية	المجموع
2003	6	1	0	8	2	4	12	33
2004	9	2	2	23	15	10	22	83
2005	52	17	1	29	26	4	25	154
2006/01 إلى 2006/09	50	13	6	8	27	2	20	126
2003- 2006/09	117	33	9	68	70	20	79	396

المصدر: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار، 2006.

يظهر هذا الجدول أن عمليات الخوصصة كانت محدودة وتتم بوتيرة بطيئة، إذ أكد وزير المساهمة وترقية الاستثمار بأن دراسة ملف خوصصة شركة عمومية واحدة تتطلب مدة زمنية تتراوح من 3 إلى 6 أشهر.

[1] El watan (14 Octobre 2006), Débat du forum des chefs d'entreprises, la privatisation doit privilégier les nationaux.

[2] جريدة الخبر نقلا عن وزير المساهمة وترقية الاسثمار : حميد تمار، 7 أكتوبر 2006.

إن هذه الوتيرة البطيئة للخوصصة سترهن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق – الذي يقاس– بحجم و سيطرة القطاع الخاص في الاقتصاد.

يتميز النظام التشريعي الجزائري بتعدد المتدخلين " الهيئات " مما قد يؤدي إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الجهات والتي تثقل الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى عدم فعالية وسرعة تنفيذ مختلف المشاريع[1].

ما يمكننا ملاحظته حول هذا القانون أنه يعتبر تقدما في الجانب التشريعي الذي ينظم عمليات الخوصصة، لكن نجاح برامج الخوصصة لا يتوقف على الجانب التشريعي فقط، بل يرتبط أكثر بوجود إستراتيجية واضحة وعملية لدى السلطات العمومية في إتمام عمليات الخوصصة، التي يجب أن تحدد أولوياتها و مجالاتها وكيفيات إتمامها، فهل من الأجدى البدء بخوصصة المؤسسات الصغيرة كما حدث في السنوات السابقة(منذ سنة 1995) أو التوجه إلى خوصصة المؤسسات الكبيرة؟ ألا تعتبر خوصصة البنوك العمومية هي الحلقة المفقودة في عمليات الخوصصة والتي تعتبر بمثابة القاطرة التي ستدفع عمليات تقدم الخوصصة في القطاعات الأخرى ؟ ما مدى إمكانية تحقق الخوصصة في مؤسسات عمومية يعاني أغلبها من اختلالات مالية وتسييرية كبيرة يصعب تصحيحها؟ فالأولى هو القيام بإعادة تأهيل المؤسسات القابلة للاستمرار وحل المؤسسات العاجزة والتي من غير المأمول تصحيح وضعيتها، فمن المؤكد أنها غير معنية بعمليات الخوصصة. هذه بعض التساؤلات التي نرى أنها تتطلب البحث المعمق من أجل إيجاد الحلول السليمة لها.

لقد أكدت تجارب بلدان أوروبا الشرقية كما يؤكد ذلك [Stiglitz J 1999] بأن برامج الخوصصة الشاملة التي تتم في ظل وجود مؤسسات[Institutions] ضعيفة وفي ظل عدم تطور المنافسة سيكون مآلها الفشل[2].

ولضمان نجاح الخوصصة يجب تحسين مناخ الاستثمار وجعله مشجعا لقدوم الاستثمار الأجنبي وأقل خطرا على الاستثمارات الجيدة، فالمناخ الاقتصادي الذي يرافق عمليات الخوصصة كما ذكر ذلك [Andreff 1999] يجب أن يتميز بما يلي:

- تحرير الأسعار والأجور وتحديدها وفقا لآليات السوق.
- ضمان استقرار الاقتصاد الوطني.
- وضع تشريعات مرنة فيما يتعلق بقوانين العمل.
- إصلاح النظام الجبائي وتقليص الضغط الجبائي على رأس المال الخاص.
- رفع الاحتكار عن الفروع الصناعية التي لها علاقة مباشرة مع المؤسسات التي تم خوصصتها.
- إلغاء كل القيود على إنشاء المؤسسات الخاصة.

[1] L. ABDELADIM, op.cit., p.215.
[2] W. ANDREF, **La mutation des économies postsocialistes : une analyse économique alternative,** l'Harmattan, 2003, p.19.

- حماية الاقتصاد الوطني من أخطار السوق العالمي[1].

و من العوامل التي تؤدي إلى فشل عمليات الخوصصة وتحقيق نتائج عكسية نذكر ما يلي:

- التطبيق الخاطئ المرتجل للسياسات الاقتصادية، خاصة التطبيق الجزئي العشوائي لعملية الخوصصة بهدف الحصول على المزايا المالية فقط.
- عدم كفاية وكفاءة اللوائح المنظمة والتشريعات التي تزيد من الهوة والاختلافات بين القطاعين العام والخاص (مثلا في حالة قيام أحد القطاعين باحتكار صناعات بعينها).
- الخسائر التي تنتج من جراء سياسة تسعير للأصول العامة بأقل من القيمة الحقيقة لها.
- عدم الشفافية في تسيير برامج الخوصصة[2].

من الملاحظ أن زيادة التكاليف الاقتصادية والتطبيق المرتجل للسياسات الاقتصادية الذي قد يصاحب عملية الخوصصة لا علاقة له البتة أو قد ينشأ بغض النظر عن وجود مشاركة أجنبية أم لا.

نؤكد في نهاية هذا العنصر على أنّ نجاح برامج الخوصصة يرتبط بمنظومة قانونية شاملة هدفها تهيئة المناخ العام للأعمال. وترتكز هذه المنظومة على تحرير المبادرة الخاصة وإقامة مؤسسات اقتصاد السوق. ذلك ما نتناوله في العنصر الموالي.

1 . 4 . الإطار القانوني العام لاقتصاد السوق في الجزائر

تتطلب عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الموجه إلى نمط اقتصاد السوق تغيير المنظومة التشريعية للأعمال بمختلف جوانبها التجارية والمالية والصناعية والهيكلية، وفي هذا الصدد قامت الحكومات الجزائرية المختلقة بتعديل العديد من القوانين والتشريعات من أجل تكريس قواعد السوق الحر. نتناول فيما يلي أهم جوانب هذه الإصلاحات .

1 . 4 . 1 . قانون المنافسة

يمثل قانون المنافسة أحد أهم الأدوات القانونية الضرورية للانتقال من نظام إداري موجه مركزيا إلى اقتصاد السوق، فهذا القانون يمثل مجموع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التجارية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في السوق، وفعالية هذا القانون في تنظيم آليات السوق الحر تحدد المستوى الذي وصل له تحرير الاقتصاد الوطني.

1 .4 . 1 . 1 . ظهور التشريعات الخاصة بالمنافسة

---

[1] Ibid, pp.182-183.

[2] حسب تصريح السيد اسعد ربراب الرئيس المدير العام لمجمع سيفيتال، فإن عمليات الخوصصة ليست شفافة وليست فعالة فمجلس الخوصصة لا يقوم بنشر قراراته كما كان الأمر في ظل مجلس مساهمات الدولة. أنظر:
Journal : El watan du14 Octobre 2006, « Débat du forum des chefs d'entreprises : la privatisation doit privilégier les nationaux ».

لم تكن البدايات الأولى لوضع قانون خاص بالمنافسة مباشرة ولكن كانت هناك إشارات واضحة ضمن القانون الخاص بالأسعار[1] والذي يعتبر من وجهة نظر المتخصصين القانونين من القوانين الأساسية لاقتصاد السوق.

يهدف القانون 89-12 إلى تحديد شروط تكوين أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة لتسيير الأسواق وميكانيزمات التنظيم الاقتصادي بواسطة الأسعار، ولكن نشير إلى أن هذا القانون استثنى بعض النشاطات التي تخضع أسعارها لقواعد متضمنة في تشريع خاص، كما أنه نصّ على إمكانية تحديد الحد الأعلى للأسعار كلما استدعت ذلك ظروف السوق [2].

لقد ذكرت المادة (3) من القانون على أن تحديد الأسعار يخضع للعرض والطلب، أي أن هذا القانون أقرّ بحرية الأسعار وفقا لآليات السوق، وأكدّ كذلك على خضوع الأسعار للشروط العامة للإنتاج والتسويق، ولكنه أشار في نفس الوقت إلى أن هذه الأسعار يجب أن تراعي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، مع تحكم الدولة في أسعار السلع الإستراتيجية.

و من أجل تكريس حرية المنافسة فإن هذا القانون يؤكد على أن تحديد الأسعار محليا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المعمول بها في الأسواق الدولية فيما يخص السلع المعنية أو المشابهة. ومنعًا لممارسة بعض الشركات لسياسات إغراق السوق فقد منع القانون(المادة 10) أن تكون الأسعار في جميع الأطوار أقل من سعر التكلفة أو سعر الشراء الفعلي إذا أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بالمنافس، وقد شدد القانون على معاقبة العمليات التي تعرقل الدخول الشرعي للسوق ومعاقبة التشجيع المصطنع في رفع الأسعار قصد المضاربة ومحاربة الهيمنة على السوق.

فعلا يمكننا اعتبار أنّ هذا القانون يُعد من بين أهم القوانين التي بادرت بها السلطات الجزائرية والتي عبرت عن عزمها نحو التوجه إلى اقتصاد السوق وخلق سوق حرة تنافسية، ولكن هذا القانون لم يكن إلا خطوة أولى في طريق بناء مؤسسات اقتصاد السوق.

ما نلاحظه أيضا على هذا القانون هو غياب عبارة المنافسة فيه، على الرغم من أنه في جوهره يتناول المنافسة، فالمادة الأولى منه تؤكد على أن هدف القانون هو تحديد شروط وضع أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة لعمل الأسواق وآليات الضبط الاقتصادي من خلال السعر، كما أن هذا القانون قد نص كذلك على منع البيع بخسارة لأجل الإضرار بالمنافسين، ومنع حدوث حالة وفاق بين الشركات ومنع الاحتكار(المادة 26).

1 . 4 . 1 .2 . إصدار قانون المنافسة لسنة 1995

[1] القانون رقم89-12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5 جولية 1989 يتعلق بالأسعار.

2 Chérif BENNADJI, ***Le droit de la concurrence en Algérie,*** in :*L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché*, sous la direction de CHARVIN R, GUESMI A , L'Harmattan 2001, pp. 143-160.

لقد تم إصدار أول قانون خاص بالمنافسة سنة 1995[1]الذي كرّس مبدأ تحرير الأسعار ومنع الممارسات غير التنافسية، وتم تدعيم المنافسة قانونيا من خلال نص المادة 37 من دستور 1996 التي أكدت على ضمان حرية التجارة والصناعة التي تمارس في إطار القانون.

إن هذا التطور القانوني المعتبر في مجال المنافسة لم يرافقه نفس التطور من الناحية العملية، لذلك بقيت هذه الإجراءات غير كافية لإقامة اقتصاد تنافسي، ففعالية المؤسسات الاقتصادية تبقى هي المحرك لهذه التنافسية.

1 . 4 . 1 . 3 . قانون المنافسة لسنة 2003

لقد تم تعديل قانون المنافسة بموجب الأمر 03-03 [2] الذي جاء ليحل محل الأمر رقم 95- 06 ويكرّس هذا القانون مبدأ حرية الأسعار ويحدد قواعد المنافسة في إطار الشفافية ومحاربة الممارسات المخلة بالمنافسة، حيث يقوم مجلس المنافسة باعتباره السلطة العليا التي لها الصلاحيات في وضع التعليمات و إصدار العقوبات واتخاذ كافة الإجراءات للحد من الممارسات المقيدة للمنافسة وحماية المؤسسات من الخطر الذي يتهددها.

ومن أجل استكمال جوانب حماية المنافسة فقد تم إصدار القانون رقم 04-02 [3] بهدف تحديد قواعد و مبادئ الشفافية والنزاهة في الممارسات التجارية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون، إذ يمنع القانون في مادته (27) من تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتجاته أو خدماته أو الإشهار الذي يقوم به، قصد كسب زبائن هذا العون إليه.

يندرج القانون الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع ضمن القوانين الجديدة التي تدعم المنافسة، إذ تبنت الجزائر تشريعا حديثا في هذا الميدان وقد انضمت إلى أغلب المعاهدات الدولية المحددة في إطار المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية[OMPI] [4]، كما أنها صادقت سنة 2003 على أمر جديد يحمي حقوق الملكية الفكرية ويتماشى مع متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[5].

نستخلص في الأخير بأن الجزائر تتوفر على تشريع حديث لحماية المنافسة وضمان شفافية الممارسات التجارية، إذ يقوم هذا القانون على وجود مجلس وطني للمنافسة تتمثل مهمته في السهر على ضمان السير الحسن للأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية المخالفة لشروط المنافسة، لكن الملاحظ أيضا أنه ومن

---

[1] القانون رقم 95- 06 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق 25 جانفي 1995.المتعلق بالمنافسة .

2 الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة ، الجريدة الرسمية، عدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2005 ، ص 25 وما بعدها.

3أنظر القانون رقم 04-02 مؤرخ في 5 جمادى الأولى 1425 الموافق 23 جويلية 2004 الذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التجارية، جريدة رسمية عدد 41، بتاريخ 27 جويلية 2004.

4 راجع الأمر التشريعي الصادر سنة 1997 المتعلق بحماية حقوق التأليف والحقوق المرتبطة به والمرسوم التشريعي الخاص بحماية براءات الاختراع رقم 93 – 17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993.

5أمر رقم 03-07 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية سنة 2003، يتعلق ببراءات الإختراع ، جريدة رسمية عدد 44 الصادرة بتارخ 23 حويلية 2003

الناحية العملية فهذا المجلس يفتقد للفعالية في ممارسة مهامه، خاصة في فرض قراراته على المؤسسات العمومية.

1 . 4 . 2 . الجانب المالي

1 .4 .2 .1. النظام المالي والبنكي يتطلب الأمر لتعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وجود نظام مالي وبنكي مستقل ومساير لمتطلبات اقتصاد السوق، وفي هذا السياق تم إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990[1] الذي استهدف تدعيم استقلالية البنك المركزي عن الهيئات التنفيذية للدولة وإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة النشاطات البنكية.

لقد تم تعديل القانون النقد والقرض في 26 أوت 2003[2] ليتماشى مع التشريعات المعمول بها في الدول الليبرالية حيث يُكرِّس مبدأ استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية، وبالمقارنة مع قانون 90-10 فإن القانون الجديد يحدد إطار الرقابة بوضوح، إذ يرجع لبنك الجزائر الأمر في تنفيذ قرارات مجلس النقد و القرض فيما يتعلق بـــ:

- تنظيم عمليات الصرف وتحويل رؤوس الأموال للخارج.
- شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية.
- رقابة النظام البنكي من خلال مراقبة وتطوير أنظمة الدفع في إطار السهر على تحديث وعصرنة إدارة البنوك.

من أهم ما جاء به هذا القانون هو تعديل نسبة مساهمة البنوك في رأسمال المؤسسات الاقتصادية حيث كان سقف المساهمة محددا بـــ 50% من الرأسمال الخاص للشركة، إذ تم إلغاء هذا السقف. وهذا يعني إمكانية تنويع البنوك لمجالات توظيف أموالها في شكل منح قروض للمؤسسات الاقتصادية أو أخذ جزء من رأسمالها عن طريق شراء الأسهم، أو عن طريق رأس المال المخاطر Capital risque أو عن طريق البيع الإيجاري Leasing ، أو غيره من العمليات التجارية الأخرى كالفاكتورينغ والضمان والكفالة.

- يسمح القانون الجديد إمكانية تأسيس الأجانب لبنوك أو مؤسسات مالية مملوكة كليا لهم أو بالشراكة مع بنوك محلية أو مشاركتهم في عمليه خوصصة البنوك العمومية.

- يضمن قانون النقد والقرض الجزائري، حسب ما أكدته دراسة شملت 140 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة، معاملة غير تمييزية للأجانب في إطار الشفافية، مع فرض نفس الإجراءات الاحتياطية المعروفة عالميا (لجنة بال Bâle) [3] وعلى خلاف بعض الممارسات الملاحظة في بعض البلدان

---

1 أنظر قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في أفريل 1990

2 الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض الصادر بالجريدة الرسمية عدد 52 ، 27 أوت 2003.

3 KPMG, op.cit, p 99.

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فإن النشاط البنكي في الجزائر لا يوجد فيه أي تقييد مخالف للإجراءات المحددة في الاتفاقية متعددة الأطراف المتعلقة بتجارة الخدمات [AGCS].

- أما فيما يتعلق بنظام الصرف المتبع في الجزائر فقد تبنت الجزائر سنة 1997 البند(VIII) من مبادئ صندوق النقد الدولي المتعلقة بقابلية تحويل الدينار الجزائري للمعاملات الجارية، وهو ما يعني الالتزام بعدم اللجوء للتقييد في الدفع والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية، مع العلم أن هذا التحويل لا يخص إلا الحساب المالي (حساب رأس المال سابقا) أي أن تحرير حركة رؤوس الأموال ليست مفتوحة كليا حاليا، ماعدا بالنسبة لحركة دخول رؤوس الأموال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لغير المقيمين).
- و يسمح تنظيم بنك الجزائر رقم 01-2001 للمتعاملين الاقتصاديين المقيمين بطلب تحويل رؤوس الأموال للخارج لضمان تمويل نشاطاتهم فيها وذلك بالحصول من مجلس النقد والقرض على رخصة القيام بالتحويل مع إلزامهم بوجوب ترحيل العوائد والأرباح.
- تبنى بنك الجزائر سنة 2005 مبدأ تحرير وتسهيل حركة رؤوس الأموال في الإطار التجاري من خلال إعطاء صلاحيات للبنوك التجارية للقيام بعمليات التحويل مع قيامه بممارسة الرقابة البعدية على عملياتها.

1 .4 .2 .2 . بورصة الجزائر للأوراق المالية

يعتبر وجود سوق مالي متطور وفعال أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى وجود مؤسسات اقتصاد السوق وعلى مدى فعاليتها، ومن أجل إنشاء هذه المؤسسات بادرت الحكومة الجزائرية في سنة 1990 بإنشاء شركة القيم المنقولة (SVM)، وهي عبارة عن شركة أسهم يملك رأسمالها 8 صناديق مساهمة، وفي سنة 1992 أصبحت هذه الشركة هي بورصة القيم المنقولة (BVM) ولكن هذه البورصة لم تعمل بسبب غياب قوانين خاصة مما تتطلب الأمر تطوير القانون التجاري ومسايرته لاقتصاد السوق. وفي هذا الإطار تم تعديل القانون التجاري بموجب المرسوم التشريعي 93-08 [1]، لقد سمح هذا القانون بـــ :

- إمكانية تأسيس شركات مساهمة SPA مع إمكانية اللجوء للاقتراض العام .
- تعريف القيم المنقولة التي من الممكن أن تطرحها الشركات المساهمة في البورصة.

و يعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 93-10 (23 ماي 1993) بمثابة الإعلان الرسمي عن تأسيس بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وقد حدد الهيئات المكونة للبورصة والمتمثلة في:

[1] المرسوم التشريعي 93-08 الخاص بالقانون التجاري والمؤرخ في 25 أفريل 1993.

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصةCOSOB [1] التي تمثل سلطة الرقابة على سوق القيم المنقولة.
- شركة تسيير البورصة.
- الوسطاء في عمليات البورصة: مؤسسات استثمار.

لقد اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات قصد تحفيز الشركات والمستثمرين على الدخول للبورصة، وتمثلت هذه الحوافز في النقاط التالية:

- حسب قانون المالية لسنة 1999 فإن عوائد الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في البورصة معفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 5 سنوات منذ سنة 1998.

- حسب قانون المالية لسنة 2004 فإن المداخيل الناتجة عن القيم المنقولة المتداولة في البورصة تكون معفاة من IRG, IBS لمدة 5 سنوات، ابتداء من سنة 2003.

- حسب التعليمة رقم 04- 2000 لبنك الجزائر (2 أفريل 2004) التي حددت شروط دخول وخروج رؤوس الأموال في إطار استثمارات الحافظة المالية لغير المقيمين، تمّ السماح لهم بحرية إدخال رؤوس الأموال في إطار استثمارات الحافظة المالية وحرية تحويل عوائدها.

على الرغم من كل الإجراءات المتخذة، تبقى السوق المالية في الجزائر بعيدة جدا عن المستوى المطلوب لتصبح أداة فعالة في تنشيط الاقتصاد وتساهم فعليا في تسريع عمليات الخوصصة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وما يؤكد ذلك هو ضعف حجم العمليات المتداولة في البورصة ومحدودية الأوراق المتداولة فيها. والجدول الموالي يوضح حجم العمليات المتداولة في بورصة الجزائر.

الجدول (8) الرسملة البورصية في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2003

السنوات	عدد الأوراق المتداولة	الرسملة البورصية مليار د ج	الناتج الداخلي الخام مليار دج	الرسملة البورصية كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام
1999	2	19.175	3238.2	%0.59
2000	3	21.495	4098.8	%0.52
2001	3	14.720	4241.8	%0.35
2002	3	10.990	4455.4	%0.25
2003	3	11.100	5124.0	%0.22

Source : Bourse d'Alger

نلاحظ في الجدول السابق بأن هناك ثلاثة أوراق فقط متداولة في البورصة (صيدال، رياض سطيف، سونطراك)، كما شهدت الرسملة في البورصة كنسبة من الناتج الداخلي الخام تراجعا على الرغم من

[1] يعتبر القانون 03-04 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003 هو القانون الإطار الذي يحكم نشاط البورصة حاليا، لقد أعطى هذا النص الجديد صفة الشخصية المعنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وأعطاها الاستقلالية المالية.

ضعفها، إذ تراوحت بين 056% و0.22%، وتعتبر هذه النسبة بعيدة جدا عن مثيلاتها في الدول المجاورة (تونس 15% – المغرب 33% ، مصر 29%) [1] .

لذلك يبقى السوق المالي في الجزائر جد متأخر ولم يساهم لحد الآن في تطوير الأداء الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني.

1 . 4 . 3 .القانون التجاري

كانت البدايات الأولى والفعلية لوضع تشريعات تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد سنة 1988 من خلال إصدار القانون رقم 88-01 [2]الخاص باستقلالية المؤسسات وإصدار القانون التجاري رقم 88-04، وكان الهدف من إصدار هذه القوانين هو إخضاع المؤسسات العمومية لنفس القواعد القانونية التي تحكم القطاع الخاص[3]. كما شهدت سنة 1993 تعديل القانون التجاري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 93-08 الصادر في 25 أفريل وتعديل قانون الشركات حيث أسس لأشكال جديدة من الشركات مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة [SARL] والشركة ذات الأسهم[SPA]، كما تم إنشاء أدوات جديدة للتعامل التجاري إلى جانب السندات الإذنية ، [Factoring, Warrant]،و البيع الإيجاري كما تم إصدار قانون يسمح بإفلاس المؤسسات العمومية وتأسيس المحاكم التجارية، وأحدث هذا القانون أشكالا جديدة من الأوراق المالية من شأنها التحضير لإنشاء سوق مالي كما أشرنا لذلك في العنصر السابق. وتتعلق هذه النصوص بمختلف العمليات الضرورية لتحرير المؤسسات الاقتصادية قصد تحضيرها للخوصصة.

1 . 4 3. 1. تحرير التجارة الخارجية وتفكيك التعريفة الجمركية

لقد تم وقف احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال المادة 41 من القانون 90-16 الصادر في 7 أوت 1990[4] الذي أكد على حرية الاستيراد والتصدير ما لم تخل بالأمن والنظام العام وتخضع لمراقبة الصرف وفقا للتشريع المعمول به.

على الرغم من تحرير التجارة الخارجية فقد تم وضع بعض الإجراءات من أجل حماية الإنتاج الوطني حيث سمح القانون[1] بإمكانية استفادة الإنتاج الوطني من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية قيمية،

---

[1] L'Algérie doit développer ses marchés financiers, in :
http://www.algerie-dz.com/article6347.html, (31-08-2006.)

[2]القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 2 ، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988 ، ص ص. 30-38.

[3] A. ZAHI, **Aspects juridiques des réformes économiques en Algérie**, in :*L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché*, sous la direction de CHARVIN R, GUESMI A , L'Harmattan 2001, pp. 55-56.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 الصادر في 11 أوت 1990 ، المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990 .

كما يمكن وضع تدابير الدفاع التجارية بشكل وقائي أو فرض رسوم تعويضية مضادة للإغراق. و تطبيق هذه التدابير إذا كان استيراد منتوج ما بكميات كبيرة يهدد بإلحاق ضرر جسيم لفرع من الإنتاج الوطني، وتتمثل التدابير الوقائية في التوقيف الكلي أو الجزئي للامتيازات، وإمكانية فرض رسم تعويضي ضد الإغراق، كما يمكن أيضا وضع تدابير وقائية للحد من الآثار السلبية المحتملة على وضعية ميزان المدفوعات.

بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005 تم تقليص حجم الحماية، إذ وبعد أن تم وضع سنة 2001 الرسم الإضافي المؤقت DAP الذي كان يشمل 500 منتوج، أصبح يشمل 380 منتجا مع تخفيض معدل هذا الرسم تدريجيا إلى غاية إلغائه كليا، ويتمثل الهدف من إقامة هذا الرسم في الحفاظ على التوازن في المالية العامة وذلك بسبب تخفيض معدلات الرسوم الجمركية وإلغاء القيمة الإدارية للرسم الإضافي الخاص منذ سنة 2001.

و قد استمر تخفيض معدل الرسم الإضافي المؤقت بمعدل 12 % سنويا، إذ بعد أن كان محددا بـــ 60% فقد تم إلغاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2006، كما تم تعديل معدلات الرسوم الجمركية، حيث أصبحت مصنفة في ثلاثة معدلات [5%،15%،30%]. ومع تخفيض معدلات الرسوم الجمركية تم تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، علما بأن العقود المبرمة مع كل من تونس والمغرب والتي تتضمن الإعفاء الجمركي لم يتم تطبيقها على أرض الواقع بسبب الاختلاف في تحديد شهادة بلد المنشأ.

لقد وقّعت الجزائر على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية بلغ عددها في نهاية جوان 2005 ، 40 اتفاقية تتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات ، و23 اتفاقية تتعلق بمنع الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.[2] وفي المجال الجمركي وقّعت الجزائر على اتفاقية نيويورك 1954 واتفاقية جنيف 1956 و اتفاقية بلغراد 1988 المتعلقة بإنشاء النظام العام للتفضيلات التجارية بين البلدان النامية.

1 . 4 . 3 . 2 . ترقية الصادرات

من أجل ترقية الصادرات تم إنشاء مجلس وطني استشاري يتولى عدة مهام، منها تقييم وتطوير برامج ترقية الصادرات واقتراح كل التدابير ذات الطبيعة المؤسساتية أو التشريعية أو التنظيمية لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

---

1 الأمر رقم 03-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية سنة 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبّقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003 .

2 UNCTAD, base de données, IDE en ligne, http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx

و تقوم وكالة ترقية الصادرات بتزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية، ومساعدة المؤسسات الجزائرية في التظاهرات الاقتصادية والمعارض المقامة في الخارج، ومساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

و يستفيد المُصدرون من إعفاءات خام تخص الضريبة على الأرباح الشركات تحسب على أساس رقم الأعمال الذي تم تحقيقه من عمليات التصدير والإعفاء من الدفع الجزافي محسوبا تناسبيا مع رقم الأعمال الخاص بالصادرات، وقد خصص قانون المالية لسنة 2005 ما نسبته 2 % من نواتج الرسم الداخلي على الاستهلاك للصندوق الخاص بترقية الصادرات.

في نهاية سنة 2005 تم تعديل القانون المنظم لشركات الاستيراد، إذ حدّد بعض الشروط على المؤسسات المستوردة من خلال رفع الحد الأدنى من رأس المال، و اعتبر بعض المستثمرين الأجانب هذا الإجراء خرقا لقواعد والتزامات الجزائر بشأن تحرير التجارة الخارجية.

1 . 4 . 4 . تشريعات العمل

من شأن علاقات العمل السليمة أن تمنح البلدان ميزة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فحالة علاقات العمل يمكن أن تشكل عاملا إيجابيا أو سلبيا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول المستثمرين. ويشتمل تنظيم العمل على تعيين الحد الأدنى للأجور وغير ذلك من مستحقات العاملين، والحقوق النقابية، وتنظيم شروط العمل، وحقوق أصحاب العمل في تعيين وتسريح العاملين، فضلا عن الإجراءات الخاصة بتسوية منازعات العمل. وتتسم علاقات العمل السليمة بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة المنتجات التصديرية القائمة على كثافة العمل حيث لا تزال تكاليف العمل وعمليات تنظيمه على النحو المناسب تشكل عاملا أساسيا بالنسبة لقدرة هذا القطاع على المنافسة، وحيث يمكن للمستثمرين أن يكونوا "مطلقي اليد" فيما يتعلق باختيار مواقع الاستثمار من بين العديد من المواقع البديلة الممكنة، لذلك ومن أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية أصبح من الضروري تكييف تشريعات العمل (الفصل بين المؤسسة العمومية والدولة)، وفي هذا الإطار تم إنشاء مؤسسات الحماية الاجتماعية مثل (صندوق التأمين على البطالة، مديريات الحماية الاجتماعية...).

وبهدف فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد العالمي (الاستثمار الوطني والأجنبي) تم تعديل قوانين العمل السابقة التي كانت تقدم العديد من الصلاحيات للهياكل الممثلة للعمال مثل الإطار العام للتسيير الاشتراكي للمؤسسات[GSE]. لقد كان تنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص خاضعا لأحكام الأمر رقم 75-31 الصادر في 29 أفريل 1975، ووفقا لهذا القانون كان من الصعب فصل العمال لأسباب تأديبية أو اقتصادية في ظل تدخل النقابة في التسيير، لكن مع مباشرة الإصلاحات الاقتصادية تم تعديل القانون العام لعلاقات العمل [1] ليكون أكثر مرونة وتكيفا مع طبيعة اقتصاد السوق، وقد تعرّض هذا القانون لعدة

1 قانون علاقات العمل رقم 90-11 المورخ في 12 أفريل 1990.

تعديلات وإضافات. وأهم ما جاء به هذا القانون هو تنظيم علاقات العمل من خلال الاتفاقيات الجماعية،و إرساء مبدأ التعاقد وحرية توظيف العمال دون أي تمييز، كما أن عقود العمل يمكن أن تكون محددة المدة مع السماح بتقليص مناصب العمل وتسريح العمال لأسباب اقتصادية، ويتحقق ذلك بعد إجراء مفاوضات جماعية مع ممثلي العمال.

و يعتبر القانون 90-11 تجديدا في علاقات العمل من ثلاثة زوايا:

- توحيد النظام القانوني لعلاقات العمل دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تعاقدية علاقات العمل بالنسبة للإطارات المسيّرة واستحداث عقود النجاعة (البقاء في المهمة يتوقف على مدى تحقيق النتائج).
- تطوير العقود والاتفاقيات الجماعية.

من شأن هذه الإجراءات تشجيع الشركات على تشغيل العمال وفقا لمبدأ التعاقد مما يضفي المرونة التي يطلبها المستثمرون الخواص الوطنيون أو الأجانب.

1 . 4 . 5 . القانون الجبائي

اعتبر عدد من الخبراء أن القانون الجبائي الجزائري لم يكن متماشيا مع اقتصاد السوق كما أنه وُصف بأنه من أكثر الأنظمة تعقيدا وثقلا في العالم[1].

لذلك تم تعديل القوانين الجبائية سنة 1992 بإنشاء أنواع جديدة من الضرائب، لكن هذا النظام الجديد أظهر محدوديته خاصة من خلال شدة الضغط الجبائي وثقل الإدارة الجبائية وعدم عصرنتها.

وبهدف عصرنة وتطوير أداء الإدارة الجبائية تم إحداث بعض التعديلات مثل إنشاء مديرية خاصة بجباية المؤسسات الكبرى، كما جاء قانون المالية لسنة 2006 بعدة إجراءات تحفيزية للقرض الإيجاري مثل تخفيض الضريبة على الربح ومنع الازدواج الضريبي وتم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 30 % إلى 25 %.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ عدة إجراءات لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، منها إلزام كافة المتعاملين الاقتصاديين بالتعريف الجبائي (التسجيل لدى إدارة الضرائب) وتجريم الغش الضريبي و إقصاء الأشخاص المحكوم عليهم في هذا الصدد من المشاركة في عروض الصفقات العمومية.

على الرغم من هذه الإصلاحات، ما تزال الإدارة الجبائية في الجزائر تتميز بثقل الإجراءات وتعدد القوانين، وفي بعض الأحيان عدم وضوح النصوص القانونية مما أدى إلى كثرة النزاعات بين المكلفين بدفع الضريبة والإدارة الجبائية.

1 Y. DEBBOUB, **Mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger , 2000, p 109.

من خلال دراستنا للإطار العام للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وجدنا بأن هناك توجه عام لدى السلطات العمومية في تحضير الإطار القانوني لممارسة الأعمال في ظل اقتصاد تنافسي تحكمه قواعد السوق، غير أننا وجدنا بأن المنظومة القانونية في الجزائر تتميز بتعدد القوانين وعدم استقرارها مما يوحي بعدم وجود سياسة واضحة ومتفق عليها في كيفية تحقيق الانتقال المنشود لاقتصاد السوق.

تشترك كل القوانين السالفة الذكر خلال هذا المبحث في كونها ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، ولذلك فهي تعتبر مكملة لقانون الاستثمار، هذا القانون الذي نتناوله بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقانون ترقية الاستثمار في الجزائر

يعكس قانون الاستثمار في أي دولة موقف السياسات العمومية من قيام الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، فهو يحدد الإطار العام الذي تتم فيه إقامة المشاريع الجديدة، وتختلف هذه القوانين بين مؤيد و معارض وبين مُحفز ومقيد للاستثمار الخاص. إن التوجه الحالي في سن قوانين الاستثمار على المستويين الوطني والدولي هو العمل على تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وتوفير أفضل الشروط لجذب الاستثمار الأجنبي.

نحاول في إطار هذا المبحث دراسة قانون الاستثمار في الجزائر، وذلك قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور قانون الاستثمار في الجزائر؟
- ما هي خصائص ومميزات قانون الاستثمار الحالي في الجزائر؟
- هل الضمانات والحوافز المتضمنة في قانون الاستثمار كافية لجذب الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي؟

2 . 1 . تطور قانون الاستثمار الجزائري

2 . 1 . 1 . الفترة الأولى 1963-1971

- **سنة 1963**

أصدرت الحكومة الجزائرية أول قانون حول الاستثمار في 23 جويلية 1963[1] ويهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمار الأجنبي، فحسب المادة (3) تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، لكن نجد أن المادة 23 من نفس القانون تشير إلى وجوب اندراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة (اقتصاد اشتراكي)، لكن الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار، خاصة مع بداية حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة، إذ أنه في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط[2].

---

[1] القانون رقم 63-277 ، الجريدة الرسمية ، عدد 53 الصادرة في 2 أوت 1963

[2] A. GUESMI , « ***Le cadre juridique des investissements étrangers directs en Algérie*** », in :L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, sous la direction de CHARVIN R, GUESMI A , L'Harmattan 2001,pp 207-247

- **سنة 1966**

صدر القانون الثاني في 15 سبتمبر 1966[1] وأكّد هذا القانون على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم اعتبارها حيوية، ولكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي. و قد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة التصريح المسبق (قبل الإستفادة من الحوافز الجبائية) وأنشأ لذلك لجنة وطنية للاستثمار.

و بعد إصدار قانون 1966 وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دج ما بين (1967-1974) و ساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب وإقامة 800 مشروع استثماري[2]. وهو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف ولا يستجيب للحاجات الفعلية للاقتصاد من أجل رفع معدلات النمو وتقليص حجم البطالة الجد مرتفعة في تلك الفترة.

لذلك يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني وخاصة الأجنبي، ويندرج هذا القانون ضمن التوجه الاشتراكي للجزائر في تلك الفترة، كما أنه يتيح إمكانية اللجوء إلى التأميم في حال تطلبت المصلحة العليا ذلك[3]، ولم يشجع القانون جذب الاستثمار الأجنبي، فقد استقبلت الشركات الأجنبية هذا القانون بتخوف، ولم تقم أي من هذه الشركات بإقامة مشروعها المستقل في الجزائر، وعدد قليل منها قام بإنشاء شركات مختلطة (بالشراكة) مع مستثمرين جزائريين، إذ تم إنشاء خمسة شركات مختلطة بين 1967 و1969 وسبعة شركات ما بين 1970-1973 وثمانية شركات مختلطة خلال الفترة 1974-1977[4].

2 . 1 . 2 . الفترة الثانية 1971-1981

من أهم ما ميــزّ هذه الفترة هو تعزيز نمط الاقتصاد المخطط وزيادة حجم الاستثمار العمومي مستغلا في ذلك زيادة مداخيل الدولة بسبب ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية، وتم تهميش دور رأس المال الخاص مع قيام الدولة باحتكار التجارة الخارجية، في نفس الوقت لم تعط الأولوية للاستثمار الأجنبي ما عدا في قطاع المحروقات الذي يخضع لنظام خاص، فالاستثمار الأجنبي يجب أن يكون في صيغة الاستثمار المشترك وفي القطاعات التي من الممكن أن ينتج عنها تحويل تكنولوجي، كما أن أغلب هذه المشاريع تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية.

---

[1] الأمر 66-284، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

[2] Abdelhamid MEZAACHE, « ***L'Algérie : le voile des hydrocarbures*** », in : L'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen, sous la direction de BELLON B et GHOUIA R, Ed . Economica 1998, pp 113 à 120

[3] L. ABDELADIM, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc-Algérie-Tunisie) Etat juridique, les éditions internationales, Alger 1998, p.69

[4] F. YACHIR, « Les formes d'importation technologiques » in revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n° 4, Décembre 1980, p.647, cité par GUESMI A, op.cit, p.211.

فما بين سنتي 1971 و1978 قامت الجزائر بتجميع موارد مالية بقيمة 47 مليار دولار منها 12 مليار في شكل ديون خارجية، وقد ساهم الاستثمار الأجنبي في 32 مؤسسة مشتركة برأسمال إجمالي بلغ سنة 1978 مبلغ 160 مليون دينار من بين 400 مليون دينار تمثل الرأسمال الإجمالي المستثمر[1].

لقد قامت الجزائر بإنجاز العديد من الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1967-1978) بلغت حوالي 300 مليار دج (أسعار سنة 1978) أي بمعدل إنجاز لبرنامج الاستثمارات وصل إلى 125%، مع وجود بعض السنوات القياسية مثل سنوات 1976-1978 إذ بلغت معدلات الاستثمار العمومي حوالي 50 % من الناتج الداخلي الخام، مما جعل الجزائر تعد من بين الدول ذات المعدلات العالية للاستثمار في العالم[2]. ومن العوامل التي ساعدت على إنجاز هذا البرنامج الواسع للاستثمارات توفر الموارد المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية وإصدار العملة واللجوء السهل للاقتراض الخارجي، ومن نتائج إستراتيجية التصنيع المنتهجة نذكر ما يلي:

- دعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل وتطوير وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في ميدان الصحة والتعليم وإقامة وتطوير الهياكل القاعدية (الطرق، الجسور....). ولكن إلى جانب هذه الإنجازات، فقد تميزت هذه الاستثمارات الصناعية بارتفاع تكاليف إنجازها وتأخرها، وتمركزها جغرافيا في المدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث ظاهرة النزوح الريفي وإهمال الإنتاج الزراعي.

لقد أكدّ التقييم الذي أجرته السلطات العمومية سنة 1979 بأن الآثار الإيجابية التي كانت منتظرة من الشركات المختلطة فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا لم تتحقق، فالشركاء الأجانب يهمشون الإطارات الوطنية وهو ما دفع الدولة إلى شراء حصص الشركات الأجنبية منذ سنة 1980.

2 . 1 . 3 . الفترة الثالثة 1982-1990

تميزت هذه الفترة بسيطرة الاستثمار العمومي، ولتوضيح حجم الاستثمارات المبرمجة خلال هذه الفترة ندرج الجدول الموالي:

[1] Abdelhamid MEZAACHE, op.cit., p. 116.
[2] N. SADI, op.cit., p.29

جدول (9) برنامج الاستثمار 1980-1989

الوحدة : مليار دج

%	1985-1989	%	1980-1984	**الفترة القطاعات**
	37000		23200	الفلاحة والغابات
	41000		23000	الري
	1000		900	الصيد
14,36	**79000**	**12.20**	**47100**	**مجموع القطاع الفلاحي 1**
	39800		63200	المحروقات
	28300		14500	الكهرباء
	18000		14000	الحديد والصلب
	3000		2500	المناجم
	11100		3000	البيتروكيمياء
	26600		17000	الصناعة الميكانيكية والالكترونية
	47400		40700	صناعات أخرى
31,67	**174200**	**40.10**	**154900**	**المجموع الخاص بالقطاع الصناعي 2**
	19000		20000	خدمات عامة
	19000		12500	وسائل النقل
	76000		60000	السكن
	45000		42200	التعليم
	8000		7000	الصحة
	20450		9000	هياكل أخرى
	44000		9600	تجهيزات جماعية
	15850		13000	التخزين والتوزيع
	8000		6000	البريد والاتصالات
	45500		5000	هياكل قاعدية اقتصادية
53.97	**296800**	**47.70**	**184300**	**مجموع قطاع الخدمات 3**
100	550000	100	386300	المجموع العام 1 + 2 + 3

Source : MPAI, Exécution des plans quadriennaux 1980-1089, cité in : MEZAACHE A, « **L'Algérie : le voile des hydrocarbures** », p 116, in : BELLON B, GOUIA R, (Coordinateurs), Investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, Ed. Economica, Paris, 1998, p. 116.

- لقد تم إصدار القانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 المرتبط بالاستثمار الوطني الخاص و تم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، وركّــز هذا القانون على كيفية تأسيس شركات مختلطة ، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي، ويشترط القانون82-13 الصادر في 28 أوت 1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49 % من رأس الشركة.[1] لقد تم بموجب هذا القانون إقصاء رأس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب، فكانت النتائج المحققة جد محدودة إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط فيما بين سنتي 1982

[1] Y. BOUDJENAH, **Algérie décomposition d'une industrie : La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) l'Etat en question**, éd : L'Harmattan, 2002, p 55.

و1986. إنّ هذا القانون الذي أراد توحيد شكل المؤسسات المشتركة ظل يعتبر من وجهة المستثمرين الأجانب مقيدا، ولم ينتج عنه تزايد الاستثمار الأجنبي.

– تم تعديل القانون السابق 82–11 في 19 أوت 1986 من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية و محاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، فقد أكد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي، وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذا القانون نتائج تذكر في مجال استقدام الاستثمار الأجنبي، إذ لم يتم تسجيل إلا حوالي 10 شركات خلال مدة عشر سنوات، ويعود السبب الرئيسي في عدم رغبة الأجانب للاستثمار في الجزائر إلى طبيعة الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبطء (البيروقراطية).

– القانون رقم 88–25 الصادر في 27 جويلية 1988 حدد القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص و هي: الصناعة (سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) والخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) والبناء والأشغال العمومية، ويعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف وتأكيد من السلطات العمومية بأهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص[1].

– **سنة 1989** تم إصدار قانون يسمح برفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65% لكن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة (عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية) لم تكن لتسمح بقدوم الاستثمار الأجنبي.

2 . 1 . 4 . الفترة الرابعة: 1990 – 1993

لقد باشرت الجزائر منذ سنة 1990 إصلاحات على جميع الجوانب خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات منذ سنة 1986 وتزايد حجم المديونية الخارجية.

و من أبرز القوانين الجديدة التي سمحت بالاستثمار الأجنبي نجد قانون النقد والقرض.

– **جاء قانون النقد والقرض (90–10)** ليفسح المجال للأجانب بالاستثمار في القطاع المصرفي وألغى التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأصبح منح رخصة الاستثمار من صلاحيات مجلس النقد والقرض، حيث يقوم المجلس بمراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القوانين ويقدم بعد ذلك شهادة مطابقة تسمح للمستثمر بالانطلاق في إنجاز الاستثمار، لذلك رأى بعض المستثمرين أن فرض إلزامية الحصول على شهادة المطابقة قبل البدء في الاستثمار تعتبر في حد ذاتها مسألة تحد من حرية الاستثمار، ومنه فهذا القانون، حتى وإن كان يعتبر توجها جديدا نحو تحرير المبادرة الخاصة، فإنه يبقى غير كافي بالنسبة للمستثمر الأجنبي ولا يمنح له الضمانات الكافية للاستثمار.

يرى عدد من الخبراء في القانون، بأن كل القوانين التي أصدرتها الجزائر لتشجيع الاستثمار وتحرير الاقتصاد حملت العديد من التناقضات في مضمونها، بالإضافة إلى أن الظرف الاقتصادي للجزائر منذ

[1] Ahmed DAHMANI, op.cit, p.102.

منتصف الثمانينات (1986-1991) لم يكن مشجعا في ظل ارتفاع حجم المديونية الخارجية واللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي).

لقد جاءت كل القوانين الاقتصادية الجديدة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق خاصة مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. ومن أهم ما طرحه هذا الاتفاق هو الحد من التدخل المباشر للدولة في الإنتاج وفسح المجال للقطاع الخاص، ويتحقق ذلك من خلال تخلي الدولة عن تقنين العلاقات الاقتصادية [La déréglementation] [1]، وتقليص رقابة الدولة في وضعها لقواعد يمكن اعتبارها معيقة للمبادرة الخاصة.

2 . 2 . قانون الاستثمار لسنة 1993 وتعديله سنة 2001

صدر قانون ترقية الاستثمار عن طريق المرسوم التشريعي رقم 93/12 [2]، وقد جاء هذا النص القانوني كتتويج لعمل تحضيري دام أكثر من سنتين، لأن المراسيم التمهيدية لهذا القانون كانت قد وضعت منذ عام 1991[3] . إن من أهم ما جاء به قانون الاستثمار هو عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب (المقيمين وغير المقيمين)، وقد فسح المجال للاستثمار في جميع القطاعات ماعدا تلك القطاعات التي تعتبر إستراتيجية واستحدث قانون 1993 نظاما جديدا للاستثمار يقوم على وجود عدة مؤسسات، من أهمها وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994 (أي بعد حوالي سنة من صدور قانون الاستثمار) الذي حدد صلاحيتها ومهامها، وبتاريخ 2 أوت 1995 صدر القرار الذي يحدد النظام الداخلي للوكالة، وتم الانتظار إلى غاية 17 ديسمبر 1996 لمعرفة أعضاء الشباك الوحيد للوكالة [4]. فعلى الرغم من أهمية هذا الهيكل تم الانتظار مدة ثلاثة سنوات لتعيين ممثلي مختلف الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار.

لذلك يمكننا القول بأن مسار استكمال قوانين تحرير الاستثمار عرفت تأخرا كبيرا في هذه المرحلة، فعلى الرغم من أهمية هذا القانون، إلا أن هناك العديد من النقائص التي سجلت عليه وتطلب الأمر تعديله، وهو ما تم فعلا من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم

---

[1] ليس من السهل تعريف هذا المصطلح كما أكدّ على ذلك [CHEVALIER.J]، إذ يجب التأكيد على أن هذا المفهوم لا يعني غياب القواعد أو التنظيمات، لكن بالعكس فإن تدخل الدولة في بعض القطاعات لتنظيمها يصبح ضروريا لتحديد القواعد التي يجب أن يحترمها كل الأعوان الاقتصاديين، وعندما تنسحب الدولة من قطاع ما، فعليها وضع القواعد التي تحكم المنافسة لكي لا يتحول الاحتكار العمومي إلى احتكار خاص. أنظر:

MESTRE A, ROMI R, **Services publics et droit public économique**, 3ème édition, LITEC, Paris, 1995, p. 331

[2] الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم -64- أكتوبر 1993

[3] م. بودهان ، الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر ، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع ، الحراش ، 2000، ص 129

[4] جريدة رسمية، عدد 8 ، الصادرة بتاريخ 5 فيفري 1997، ص 16 وما بعدها

01- 03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، هذا القانون الذي وضع تعريفا محددا للاستثمار، والمتمثل في العمليات التالية: [1]

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

بالإضافة لهذه العناصر فقد تم الإشارة إلى العمليات الخاصة بكيفيات الحصول على رخص الامتياز من براءات الاختراع و طرق استعمال العلامة التجارية.

ويعني الاستثمار أيضا كل الأصول التي تشمل بصفة خاصة وبدون حصر على[2]:

-الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق أخرى للملكية مثل رهون الحيازة العقارية والامتيازات أو الرهون الأخرى.

- الأسهم والسندات والحصص وكل شكل من الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات، والعائدات المحجوزة لغرض إعادة الاستثمار.

-حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعناصر المادية المتعلقة بأصول تجارية مثل (العلامة التجارية، الإنجازات، البراءات، الشهرة) والمستخدمة في المشروع الاستثماري المرخص به.

-حقوق الامتياز الممنوحة بموجب قانون أو عقد، تشمل إمتيازات البحث عن الموارد الطبيعية والزراعة أو تطويرها أو إستخارجها أو إستغلالها.

2 . 3 . المزايا والحوافز في إطار نظام الاستثمار الجديد

تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجزائري حدد نظامين يمكن أن يخضع لهما المستثمر، أولها نظام عام يشمل كافة المستثمرين ويستفيدون من جميع المزايا المذكورة سابقا ونظام استثنائي يشمل الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة[3]، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، (مثل قطاعات الموارد المائية والري والسكن والهياكل القاعدية من إنشاء الطرق والموانئ والمطارات، وأيضا عندما تستعمل هذه الاستثمارات تكنولوجيات خاصة من

---

[1] المادة الثانية من الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، العدد 47 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 22 أوت 2001، ص 5.

[2] الجريدة الرسمية العدد: 10 سنة 2003، ص 16-17

[3] نلاحظ أن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلقة بترقية الاستثمار قد ذكر في المادة 15 بأن الاستثمارات الكبيرة (حجم المشروع) وارتفاع نسبة اندماج الإنتاج الذي يجري تطويره ، وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل،تستفيد من امتيازات إضافية، بينما نجد قانون الاستثمار المعدل سنة 2001 لم يشر إلى هذه الخصائص.

شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية والاقتصاد في الطاقة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستديمة). فالمبدأ العام لنظام الاستثمار في الجزائر ينص على أنه كلما كانت مصلحة الاقتصاد من استثمار ما كبيرة كلما كان حجم المزايا التي يستفيد منها هذا الاستثمار أكبر.

2 . 3 . 1 . مزايا النظام العام للاستثمار

تستفيد الاستثمارات بالإضافة للحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من مزايا إضافية تتمثل على الخصوص فيما يلي: (المادة 9 من القانون السابق)

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوضٍ فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2 . 3 . 2 . مزايا النظام الاستثنائي

تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام من المزايا السابق ذكرها بالإضافة للحوافز التالية:

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال، علما بأن هذه النسبة كانت محددة بـــ [5 ‰ حسب قانون 1993].

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

و بعد التأكد من انطلاق المشروع الاستثماري في الاستغلال يستفيد من الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني. والإعفاء لمدة (10) سنوات أيضا من دفع الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

لقد زاد قانون الاستثمار لسنة 2001 من مدة الإعفاءات المقدمة للمستثمر (المادة 11) حيث حددها بـــ 10 سنوات بينما نجدها في المادة 22 من قانون 1993 محددة ما بين 5 و10 سنوات، بينما تم إلغاء امتيازات أخرى كانت مدرجة في قانون 1993 مثل تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعملاء الأجراء طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد، كما لم يذكر القانون الجديد البند الخاص بقيام الدولة بمنح بشروط امتيازيه، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أرض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة وقد تسبب هذا البند في قيام بعض المستثمرين بتحويل هذه الأراضي عن الهدف

الأساسي الذي تحصلوا بموجبه على العقار وقاموا ببيعها بأسعار مضاعفة وهو ما زاد من مشكلة العقار المرتبط بالاستثمار.

تجدر الإشارة إلى أنّ النظام الأولي للاستثمار لسنة 1993 كان ينص على الاستثمار في المناطق الحرة[1]. كما أنه كان يقدم بعض الامتيازات التي لم يتم ذكرها بموجب القانون الجديد للاستثمار والمتمثلة خصوصا في المزايا التالية:

- تطبيق نسبة ضريبية مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء. إذا أنه بعد انتهاء فترة السماح يفقد الاستثمار كل المزايا التفضيلية ويعامل نفس معاملة الشركات القائمة.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـــ 7 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات الاجتماعية، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع و التنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في المناطق الخاصة بعد انتهاء فترة النشاط المحددة في الاتفاق المبرم بين الوكالة والمستثمر.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط .
- إمكانية استفادة الاستثمارات من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها .

2 . 3 . 3 . مزايا خاصة

تستفيد الاستثمارات الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-322[2]، بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية، ويحدد شروط منح الامتياز بأن الأراضي يجب أن تكون في مناطق خاصة [مناطق مطلوب ترقيتها، مناطق توسع اقتصادي] ويمنح الامتياز لمدة تتراوح بين (20 و40 سنة) محسوبة تبعا لأهمية الاستثمار وقابلة للتجديد ويمكن منح هذه الأراضي بالدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعه.

يحق لصاحب المشروع أن يستفيد من تجديد الامتياز بعد انقضائه وإما التنازل بمقابل مالي بمجرد إنهاء المشروع بعد المعاينة. لقد حدد القانون أيضا مزايا خاصة لولايات الجنوب [إليزي، أدرار، تامنغاست، تندوف] [3]، ثم تم إضافة حلقة ثانية من الولايات الجنوبية [بشار البيض، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الواد، بسكرة، الجلفة]، فالولايات الأولى قد تستفيد من صيغة التنازل عن الأراضي بأسعار

---

[1] للإطلاع على المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، راجع المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، العدد 64 من الجريدة الرسمية، 24 ربيع الثاني عام 1424 هـ.

[2] أنظر الجريدة الرسمية ، عدد 67 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994

[3] لقد تم إدراج إجراءات تحفيزية جديدة لصالح هذه الولايات بموجب قانون المالية لسنة 2005 الذي نصّ على تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بمعدل 50 % على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

رمزية (خاصة في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية)،[1] تخفيض أسعار الفائدة البنكية ، التكفل بدفع الأعباء الاجتماعية لأرباب العمل المتعلقة بالأجراء. وتستفيد الاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية الأخرى من تكفل الدولة بـــ 50% من تكاليف تهيئة المناطق الصناعية، تخفيض 50 % من سعر الأراضي، تخفيض الفائدة على القروض، ومزايا أخرى[2].

تجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال عدة تعديلات على قانون الاستثمار (الأمر 01-03) وذلك بموجب الأمر رقم(06-08) الذي قدم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل [3].

2 . 3 . 4. التسهيلات الإدارية وواجبات المستثمر للاستفادة من المزايا

2. 3. 4 . 1. التسهيلات الإدارية

يعتمد التشريع الجزائري نظام التصريح بالاستثمار، إذ يشترط على كل شخص طبيعي أو معنوي يريد الاستثمار التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حتى يتحصل على جميع الوثائق الإدارية المطلوبة لإنجاز الاستثمار، وتقوم الوكالة بتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها في أجل لا يتعدى (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا ويحق للمستثمر الاعتراض على القرار وتقديم طعن لدى السلطة الإدارية الوصية على الوكالة (المجلس الوطني للاستثمار)، وعلى خلاف قانون 1993، فإن الأمر الصادر سنة 2001 يشير في مادته السابعة إلى إمكانية الطعن في قرار الوكالة أمام القضاء. وبهدف تسريع عملية رد الوكالة على ملفات المستثمرين فقد تم تعديل المادة (7) من قانون الاستثمار سنة 2006 (الأمر 06-08) إذ أصبح من الواجب على الوكالة (ANDI) تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في أجل لا يتعدى 72 ساعة وتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في أجل لا يتجاوز 10 أيام، مع احتفاظ المستثمرين بحق الطعن أمام اللجنة الإدارية للوكالة دون أن يمس ذلك بحق الطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، وعلى اللجنة أن تفصل في الطعن في أجل شهر واحد ويكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن.

2. 3. 4. 2. واجبات المستثمر وشروط الاستفادة من المزايا

يجب أن يلتزم المستثمر حتى يستفيد من مزايا الاستثمار الواردة في القانون بإنجاز الاستثمار في الأجل المتفق عليه مسبقا بين المستثمر والوكالة التي تمثل الدولة وفي حالة عدم التزام المستثمر بما تعهد به أمام

---

[1] أنظر المرسوم 94-322 الصادر في 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بالتنازل عن الأراضي الموجودة في المناطق الخاصة لترقية الاستثمار. والمرسوم رقم 94-321 الصادر في 17 أكتوبر 1994 الذي حدد مناطق ترقية الاستثمار ومناطق التوسع الاقتصادي.

[2] KPMG, Audit, Investir en Algérie, 1998, pp. 67à70

[3] لمزيد من التفصيل حول هذه الإعفاءات راجع الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.

وكالة الاستثمار فيما يتعلق بطبيعة الاستثمار وآجال الإنجاز يحق للوكالة إلغاء المزايا الممنوحة دون المساس بالأحكام القانونية العامة للاستثمار.

للاستفادة من مزايا الاستثمار يتطلب الأمر حسب ما جاء في قانون الاستثمار لسنة 1993 من المؤسسات المستثمرة أن يكون لها حد أدنى من المساهمة المالية في رأسمال الشركة. فقد حدد القانون الحد الأدنى لرأس المال الخاص حسب المبلغ الإجمالي لرأس المال، فإذا كان الاستثمار أقل من 2 مليون دج تكون النسبة المطلوبة 15%، وإذا كان حجم الاستثمار ما بين 2 مليون و10 مليون دج فإن النسبة المطلوبة تكون 20%، وإذا تجاوز حجم الاستثمار 10 مليون دج فتكون النسبة 30%.

2 . 4 . الضمانات

يمنح القانون الجزائري ضمانات كبيرة للمستثمرين، ويفسح المجال للاستثمار بكل حرية كما نصت على ذلك المادة (4) من الأمر 01-03 التي تشير إلى أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات من الحماية و الضمانات المحددة في القانون[1].

و تتمثل أهم الضمانات في المساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المقيمين منهم وغير المقيمين(الأجانب) مع السماح للأجانب بتحويل الأرباح وفض النزاعات باللجوء للتحكيم الدولي.

2 . 4 . 1 . المساواة في المعاملة

يقدم قانون الاستثمار الجزائري كافة الضمانات للمستثمرين الأجانب والتي نجدها في أغلب قوانين الاستثمار للدول التي تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي، فيعامل المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية مكرّس دستوريا(1996). وقد ذكر قانون الاستثمار(الأمر 01-03)في المواد(14 -15-16) بأنّ الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما نصّ القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية. ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا

---

[1] المقصود بالأنشطة المقننة كل الأنشطة الخاضعة لقواعد تنظيمية خاصة. فالمؤسسة التجارية يجب عليها قانونا الحصول على رخصة أو اعتماد من طرف السلطات الإدارية المؤهلة قانونا، مثل مديرية السجل التجاري.
أما فيما يتعلق بحماية البيئة فيشير النص القانوني إلى مجموعة الأنشطة الإنتاجية التي لا تمس بالمبادئ العامة المحددة في القانون الخاص بحماية البيئة (القانون الإطار حول البيئة المعدل والمتمم في 5 فيفري 1983) ، وهذا ما يؤكد اهتمام السلطات الرسمية بقضايا حماية البيئة وصد باب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية التي تستهدف إعادة توطين صناعاتها الملوثة للبيئة في البلدان النامية نتيجة التشدد والصرامة في ضمان احترام المعايير البيئية في الدول الصناعية. وقد صادقت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي سنة 1992 وأنشأت مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة في 25 ديسمبر 1994.

القانون، ويهدف المشرّع من هذا الإجراء إضفاء الاستقرار المطلق لنظام الاستثمار. ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمله التعديلات الجديدة المدخلة على القانون إذا كانت التعديلات في صالحه. وتحقيقا لقدر أكبر من الأمان للمستثمر فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية (تأميم مثلا)، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تعويض عادل ومنصف للمستثمر. ويمكننا القول من خلال هذا الإجراء بأن التشريع الجزائري الخاص بتنظيم الاستثمار هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشريعا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية، كما كان عليه الحال في القوانين السابقة.

2 . 4 . 2 . إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي[1]

يعتبر اللجوء للتحكيم الدولي أحد الضمانات التي كان يطالب بها المستثمرون الأجانب منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي (1970)، وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم 09-93 الصادر في 25 أفريل 1993 تم السماح للدولة حين إبرام العقود الدولية إمكانية إدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي، كما أشارت المادة 17 من قانون الاستثمار لسنة 2001 بأن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينصّ على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قبل إصدارها لهذا النص القانوني كانت قد انضمّت إلى [اتفاقية نيويورك10 جوان 1958] المتعلقة بالاعتراف والالتزام بقواعد التحكيم الدولي، كما وقعت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا البلدان الأجنبية المبرمة بتاريخ 18 جوان 1965 وصادقت كذلك على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات[AMGI] في سبتمبر 1986 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1988[2].

2 . 4 . 3 . تحويل الأرباح

يسمح القانون الجزائري كما نصت على ذلك المادة (31) من الأمر 03-01 بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة، ولكنها محددة بشروط فهي لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومُسعّرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يتأكد قانونا من استيرادها، ويستطيع المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

---

[1] راجع القانون 18-88 الصادر في 18 جويلية 1988.

[2] راجع الأمر رقم 04-95 والأمر 05-95 الصادران بتاريخ 21 جانفي 1995 . والذي يعتبر القانون الأول حول التحكيم الدولي منذ الاستقلال.

شروط تحويل الأموال

على الرغم من السماح بتحويل الأموال إلى الخارج إلى أنه يخضع لبعض القيود والشروط، فالتحويل غير مرخص به في حالة الاستثمارات التقنية التي تتم دون مساهمة مالية بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل مثل عمليات الاستغلال المرتبطة بحقوق الملكية الصناعية وعقود الامتياز، كما أن التشريع لا يقدم ضمانات في حالة الاستثمارات العينية، ولا يشير قانون 2001 إلى الأشكال الأخرى لتحويل الأموال مثل المبالغ المخصصة لتسديد القروض أو تحويل الأجور، بينما يسمح فقط للأموال المحولة للجزائر بغرض الاستثمار بأن تدخل ضمن الوعاء الذي يحسب من خلاله المبلغ القابل للتحويل، وليس مجموع النفقات التي تم القيام بها قبل إنجاز الاستثمار.

لقد اعترض تنفيذ هذا البند على أرض الواقع العديد من المشاكل الناتجة عن عدم الوضوح في القانون السابق، فمن جهة أولى كان من الواجب التدقيق في تحديد الجزء من رأس المال القابل للتحويل (هل كل الأصول المستغلة في الإنتاج أو الأموال الخاصة المتمثلة في القيم المالية المملوكة للمؤسسة من رأسمال اجتماعي والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة)، ومن جهة أخرى فإن استيراد السلع بهدف إعادة بيعها على حالها لا تعطي الحق في تحويل الأرباح المحققة منها. و تُعبّر هذه الوضعية في حقيقة الأمر عن الإشكالية العامة الخاصة بتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال غير المحددة بوضوح كافي في تشريع الاستثمار، هذه الإشكالية تم تداركها من خلال تبني التعليمة رقم 03-05 بتاريخ 6 جوان 2005 المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، فقد حددّت هذه التعليمة كيفيات تحويل الأرباح والعوائد الحقيقية الصافية الناتجة عن عمليات التنازل وتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 03-01 .

فإذا كان التنظيم المتعلق بتحويل رؤوس الأموال (التنظيم رقم 03-2000) المحدد من طرف بنك الجزائر، يحدد أجلا لا يتجاوز شهرين بداية من تاريخ إيداع الملف الخاص بتحويل الأموال للخارج، فإن التنظيم (03-05) يُلزم البنوك والمؤسسات المعتمدة بالتنفيذ(إجابة الطلب) مباشرة دون أجل والقيام بتحويل العوائد والأرباح الناتجة عن عمليات التوقف عن الاستثمارات الأجنبية.

فبنك الجزائر وفقا للتنظيم الجديد يقوم فقط بمراقبة بعدية لعمليات التحويل التي قامت بها البنوك التجارية لصالح المستثمرين الأجانب. ويهدف تطبيق هذا التنظيم الجديد إلى وضع حد للتأخير الكبير في إنجاز عمليات تحويل رؤوس الأموال للخارج.

2 . 4 . 4 . الضمانات في إطار المعاهدات الثنائية

لقد وقعت الجزائر على أكثر من 25 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار[1] وعلى 12 اتفاقية تتعلق بعدم الازدواج الضريبي [1] ولقد تعززت هذه الاتفاقيات أكثر مع توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدم مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

[1] KMPG, Guide Investir en Algérie, 2006, pp. 35-36.

و تهدف هذه الاتفاقيات منح معاملة تفضيلية لاستثمارات مواطني أو شركات كلّ من الطرفين المتعاقدين وأن توفر لها الحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الأخر. وتستفيد عائدات الاستثمارات التي يعاد استثمارها بنفس الحماية والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأصلية.

يمنح مواطني وشركات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لن تكون أقل امتيازا من تلك التي تمنح لمواطنيه وشركاته أو مواطني وشركات دولة ثالثة، وهو ما يعني تمتع الدولة المتعاقد معها بصفة الدولة الأولى بالرعاية، وتتضمن هذه الاتفاقيات كذلك على حرية تحويل استثمارات الطرفين وعائداتهم طبقا للتشريعات الداخلية النافذة في بلديهما بعد دفع المستحقات الجبائية، وأن ينفذ ذلك التحويل بدون تأخير بالعملة الحرّة التي تمّ بها رأسمال الاستثمار الأصلي أو بأي عملة حرّة أخرى يتم الاتفاق عليها بين المستثمرين وبين الطرف المتعاقد المعني. ويكفل الطرف المضيف للمستثمر حرية التصرف في ملكية رأس المال سواء بالبيع كليا أو جزئيا أو بالتصفية أو بالتنازل أو بالهبة أو بأي وسيلة من وسائل انتقال الملكية الأخرى.

2 . 5 . مقارنة قانون الاستثمار لسنة 2001 بقانون 1993

من أجل الإحاطة أكبر بقانون الاستثمار الجزائري نقوم بمقارنة مضمون المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 المتعلق بالاستثمار، والذي يعتبر بمثابة أول قانون يعترف بحرية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويقدم العديد من الحوافز لأجل جذب الاستثمار الأجنبي، مع قانون الاستثمار الصادر سنة 2001 الذي أدرج العديد من التعديلات على القانون السابق والذي يعتبر اليوم هو القانون الأساسي الذي يحكم عمليات الاستثمار في الجزائر.

جدول (10) مقارنة بين قانون الاستثمار لسنة 1993 وقانون 2001

وجه المقارنة	المرسوم التشريعي لترقية الاستثمار 1993	الأمر 01-03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
التسمية	قانون ترقية الاستثمار	قانون تطوير الاستثمار
مجال التطبيق	الاستثمار الخاص في القطاعات غير المخصصة للدولة أو الشخصيات المعنوية العمومية.	غير مقيد
تعريف الاستثمار	تعريف غير دقيق يشمل الأنشطة الخاصة بخلق وتجديد وإعادة الهيكلة.	تعريف دقيق يشير للاستثمارات المنجزة في إطار التنازل أو استعمال الرخصة أو الخوصصة في ظل احترام البيئة.
حرية الاستثمار	تستثنى النشطات التي يحكمها تنظيم خاص	نفس الشيء
هيئات الاستثمار	- وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI - الشباك الوحيد المركزي بالجزائر العاصمة	- وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات - المجلس الوطني للاستثمار CNI - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI - الشباك الوحيد اللامكزي

[1] CNUCED, Base de données sur les Bilateral Investment Treaties, base de données FDI/ TNC in : http:// www.unctad.org/fdistatistics

إجراءات الاستثمار	- التصريح(لإنجاز الاستثمار) - الاعتماد الجبائي (منح الامتيازات)	نفس الشيئ دون تغيير
التصريح وطلب الاستفادة من الامتيازات	تقدم وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار إجابتها في مدة لا تتجاوز 60 يوما.	تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إجابتها في أجل لا يتجاوز 30 يوما.
الطعن	إمكانية تقديم طعن إداري	إمكانية تقديم طعن إداري وقضائي
نظام الحوافز	- النظام العام (التصريح) - الأنظمة الخاصة: المناطق الخاصة. + الاستثمار في المناطق الحرة.	- النظام العام (إنجاز كافة الاستثمارات) - النظام الاستثنائي غير التعاقدي في المناطق المراد تنميتها. - النظام الاستثنائي التعاقدي: يخضع للتفاوض بين المستثمر والوكالة ويتعلق بالاستثمارات ذات المنفعة الخاصة للاقتصاد.
النظام العام (الأجال)	لا يمكن أن تتجاوز مدة المزايا الممنوحة ثلاثة سنوات.	عدم تحديد أجل للمزايا الممنوحة.
حقوق التحويل	الإعفاء	الإعفاء
الرسم الثابت على التسجيل	معدل 5 ‰	معدل 2 ‰
الإعفاء من الرسم العقاري	من 5 إلى 10 سنوات	الإعفاء لمدة 10 سنوات
الضريبة على أرباح الشركات	الإعفاء من سنتين إلى 5 سنوات بعد هذه الفترة يتم تطبيق المعدل المخفض على الأرباح المعاد استثمارها والتي تندرج ضمن النظام الخاص.	حسب النظام الاستثنائي يستمر الإعفاء لمدة 10 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي والرسم على النشاط.
الضريبة على أرباح الشركات المُصدّرة	-الإعفاء من سنتين إلى 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط الصناعي و التجاري الموجه للتصدير. -حسب النظام الخاص يتم التخفيض بـــ 50% بعد 10 سنوات للمعدل المخفض للأرباح المعاد استثمارها.	تخضع للقانون العام
التكفل الكلي أو الجزئي بمساهمة أرباب العمل في صندوق الضمان الإجتماعي للعملاء الأجراء	**نعم**	
التكفل الجزئي أو الكلي بمصاريف الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار	**نعم**	**نعم**
التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية	**نعم**	
تخفيض أسعار الفائدة على القروض البنكية.	**نعم**	

Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève, 2004, pp.110-111

2 . 6 . هيئات الاستثمار

توجد عدة هيئات مكلفة بمتابعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، على مستوى الوزارات أو للمديريات التابعة لهذه الوزارات، ولكن لا توجد أي إدارة من هذه الإدارات متخصصة في متابعة الاستثمار الأجنبي على الرغم من الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا النوع من الاستثمار.

2 . 6 . 1 . وزارة المساهمة وترقية الاستثمار [1]: تتكفل هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة . لا تتوفر هذه الوزارة على هيكل خاص بمتابعة عمليات الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تتداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة في مجال الترقية.

مهام وزير المساهمة

-متابعة تسيير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على تثمين شركات القطاع العام.

-ترقية وتطوير الاستثمار وذلك من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث يشرف على متابعة جميع أعمالها.

- القيام بمهمة أمانة مجلس مساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار.

التنظيم الإداري للوزارة

تتشكل الوزارة من مديريات مركزية (أقسام) تتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- العلاقة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية: والتي يشرف عليها قسم العلاقات مع المؤسسات العمومية DREPE
- قسم ترقية الاستثمار DPI
- قسم الدراسات والتحليل DES يقوم بمتابعة أنشطة مجلس مساهمات الدولة.

بالإضافة لهذه الأقسام يوجد هيكل مركزي على مستوى الوزارة مكلف بمتابعة المشاركات الأقلية للدولة في الشركات المخوصصة DPMAS ومتابعة التزامات الأطراف التي عُهدت لها المؤسسات العمومية في إطار الخوصصة والشراكة.

2 . 6 . 2 . المجلس الوطني للاستثمار: يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع و تحديد إستراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين. ويقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الاستثنائي[2].

---

[1] لقد تعددت مسميات هذه الوزارة خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت عبارة عن وزارة منتدبة تابعة لرئاسة الحكومة تسمى الوزارة المنتدبة للمشاركة وترقية الاستثمار وأصبحت فيما بعد تسمى وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات والخوصصة، أصبحت تسمى حاليا وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

[2] يحدد المرسوم رقم 01-281 الصادر في 24 سبتمبر 2001 تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وطبيعة عمله.

من المهم الإشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل سلطة إدارية مستقلة، ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشرة للمستثمر، لكن توُّجه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الاستثمار، أي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على وجه التحديد. ويعتبر المجلس إحدى الهيئات المستحدثة في إطار قانون 2001 ويتشكل من ثمانية وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، ويقوم المجلس بضمان تطبيق التشريع الخاص بالاستثمار وله صلاحيات كبيرة في منح المزايا للمستثمرين، ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء تعديل في سير مجلس مساهمات الدولة(جوان 2006) تم بموجبه تعزيز صلاحيات وزير المساهمة الذي يتولى أمانة المجلس ويضبط أعمال الجلسات ومسؤول على تنفيذ قرارات المجلس. وهي نفس القرارات المطبقة على المجلس الوطني للاستثمار، مع إلحاق الوكالة الوطنية للاستثمار برئاسة الحكومة و ممارسة وزير المساهمة والاستثمارات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة. ولم تعد لجنة مراقبة عمليات الخوصصة تحت سلطة رئيس الحكومة بل ألحقت مهامها بالوزير المكلف بالمساهمات الذي هو في نفس الوقت أمين مجلس مساهمات الدولة.

2 . 6 . 3 . الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

الوكالة عبارة عن هيئة عمومية حلت محل الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار [APSI][1] و تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار، وتسمح هذه الوكالة بوجود ممثلين عن منظمات أرباب العمل والغرف التجارية والصناعية، وتتشكل الوكالة من مديريتين إحداهما خاصة بالاستثمار الأجنبي والأخرى تتكفل باتفاقيات الاستثمار. ومقارنة بالوكالة السابقة فإن صلاحياتANDI أوسع حيث تتمثل في عمليات الترقية واستقبال المستثمرين وتقديم التسهيلات الإدارية لهم ومنح المزايا ومراقبة مدى احترام المستثمر لالتزاماته خلال فترة السماح، وتسيير صندوق دعم الاستثمار والحافظة العقارية.

تحدد المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 6 رجب 1422 الموافق لـــ 24 سبتمبر2001 صلاحيات الوكالة [2] المتمثلة فيما يلي:

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها واستقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تُسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء لكل الالتزامات التي تعهدوا بها.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 94-319 (جريدة رسمية 67، 19 أكتوبر 1994) المتعلق بتحديد صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

[2] الجريدة الرسمية عدد 55 ، 26 سبتمبر2001

– تسيير صندوق الاستثمار.

– تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 26 من الأمر 01–03 الخاص بتطوير الاستثمار.

– إقامة الشباك الوحيد وتحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك معطيات اقتصادية (المادة 4) ووضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.

– تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

يمكننا القول بأن هذه المهام قد لا تنسجم ولا تتوافق فيما بينها، فمن الصعوبة أن تتكفل جهة واحدة بكل هذه العمليات.

– فوظيفة الترقية تتطلب لوحدها وضع إستراتيجية متطورة، فالعديد من البلدان المجاورة أنشأت وكالات متخصصة في ترقية الاستثمارات الأجنبية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

– تعتبر عمليات متابعة الاستثمارات وظيفة مستقلة تتطلب جهازا إداريا متكاملا ليقوم بكافة العمليات، فعدم احترام المستثمرين لالتزاماتهم ينتج عنه سحب المزايا الممنوحة لهم.

– إن أهم ما جاء به قانون 2001 هو إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي الذي تتجمع فيه كل الإدارات ذات العلاقة بملف الاستثمار، وله الصلاحيات في تقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. لكن نلاحظ أنه وبعد حوالي 5 سنوات من إصدار القانون لم يتم إقامة الشباك الوحيد في أغلب الولايات.

2 . 6 . 4 . الشباك الوحيد

قصد تسهيل إتمام الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المستثمرين تم استحداث هياكل لا مركزية جهوية على المستوى المحلي(الهدف هو إنشاء هيكل لا مركزي للوكالة على مستوى كل ولاية)[1]. وقد تم إقامة الشباك الوحيد اللامركزي كما هو معمول به في كثير من البلدان الأجنبية، ويضم هذا الشباك مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار وذلك قصد تبسيط وتخفيف إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، يضم الشباك الوحيد داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها ومكاتب إدارة الجمارك والضرائب وبنك الجزائر والسجل التجاري والأملاك الوطنية والتهيئة العمرانية والبيئة و التشغيل ومأمور المجلس الشعبي البلدي.

تحدد المادة 23 من الأمر 01–03 مهام الشباك الوحيد في القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتقديم الخدمات الإدارية إلى كل صاحب مشروع يودّ الاستفادة منها وينشأ على مستوى كل ولاية.

[1] إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2006 فإنّ الشباك الوحيد يوجد على مستوى 13 ولاية فقط، راجع:
http://www.andi.dz/gu/gud.htm

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء حافظة عقارية على مستوى الشباك الوحيد قصد الإشراف على عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار.

2 . 6 . 5 .صندوق دعم الاستثمار

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرق.

أهم ما يمكننا ملاحظته على هيئات الاستثمار في الجزائر

- وجود تداخل في مهام بعض هيئات متابعة الاستثمار.
- عدم التحديد وبوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- وجود نزاع في الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فعدم الفصل الدقيق بين مهام الهيئتين يكون منبعا لخلق تفسير مختلف وقد يكون متعارضا بين الجهتين، فعملية الاستثمار تفرض وجود مركز وحيد لاتخاذ القرارات يعمل بكل شفافية.
- وجود تنازع في المهام بين الوكالة والوزارة، فمهام الوكالة هي تقريبا نفس مهام المديرية العامة للاستثمار على مستوى الوزارة.
- إن تحديد الجهة الوصية على الوكالة هي مسألة مهمة، خاصة في حالة الاحتجاج على قراراتها من طرف المستثمر، فالوكالة تخضع لوصايتين في آن واحد، فالوصاية الأولى إدارية وهي رئيس الحكومة و الثانية هي وصاية عملية وهي الوزارة، ففي حالة رغبة المستثمر الطعن في قرارات الوكالة يجد نفسه أمام ثلاث جهات يمكن أن يتقدم للطعن أمامها، هي الطعن أمام القضاء أو الطعن الإداري الذي يكون لدى مصالح رئيس الحكومة أو لدى الوزارة.

شهد قانون الاستثمار الجزائري تحولا جذريا منذ سن القانون 12-93 الصادر في سنة 1993، إذ أنه و على عكس كل القوانين السابقة فقد حدد بوضوح حرية الاستثمار الخاص دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، وجاء قانون سنة 2001 ليؤكد ما جاء في القانون السابق. وقد تميز هذا القانون بإجراء تعديلات مستمرة عليه، كان آخرها في سنة 2006، وقد نصّ قانون الاستثمار على تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين، خاصة الأجانب منهم، وذلك بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار الوطني الخاص. والتساؤل الذي يمكننا طرحه في نهاية هذا المبحث هو: ما مدى فعالية تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الثالث: عرض وتقييم سياسة ترقية الاستثمار في الجزائر

نتناول في المبحث الأخير من هذا الفصل السياسة الوطنية لترقية الاستثمار وأثر تطبيق الحوافز على جذب الاستثمار الخاص. ونعتمد في هذا المبحث على المنهج التحليلي المقارن قصد معرفة وضعية الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى، واستخلاص النتائج من تجارب البلدان التي حققت نجاحا في سياساتها الوطنية لجذب الاستثمار، قصد ترشيد سياسة الحوافز المتبعة في الجزائر وجعلها أكثر فعالية.

3 . 1 . تحرير الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

الأنظمة القطاعية للاستثمار: باستثناء قطاع الطاقة والمناجم الذي يحكمه قانون خاص، فلا توجد قوانين خاصة بالاستثمار في القطاعات المختلفة، ولكن يوجد قانون واحد ينظم كل عمليات الاستثمار مع إخضاع بعض مجالات الاستثمار لشرط الحصول على رخصة مسبقة من الجهة المعنية مثل الاستثمار في الصناعة الصيدلانية والاتصالات والقطاع المالي والصيد...الخ.

3 . 1 . 1 . قطاع الطاقة والمناجم

- **تم إصدار سنة 2001** [1] القانون الخاص بالمناجم الذي يشجع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي وتستفيد الاستثمارات في هذا القطاع من عدة مزايا مثل:

- تخفيض حقوق الاستغلال بـــ 30% لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع المنجمي وبنسبة 50 % بالنسبة للمستثمرين الحاصلين على رخصة استغلال موارد منجمية تقليدية و أيضا تخفيض معدلات الضرائب لصالح العاملين في مناطق ذات صعوبات خاصة.
- **تم إصدار سنة 2002** القانون الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز الذي أسس لنظام الامتياز وسمح بالاستثمار الخاص في مجال إنتاج وتوزيع الطاقة.

3 . 1 . 2 .المزايا الجبائية الممنوحة لاستثمار في القطاع الفلاحي

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي الناتجة عن:

-زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

- النشاطات الفلاحية الممارسة في الأراضي الجديدة (تم استصلاحها) وفي المناطق الجبلية.

- تربية الأنعام لمدة 10 سنوات.

[1] قانون المناجم رقم 01-10 الصادر بتاريخ 3 جويلية 2001.

3 . 1 . 3. قطاع الصيد وتربية الأسماك

يستفيد قطاع الصيد من الدعم المباشر وغير المباشر، من خلال تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية المقدرة بـــ 5% على استيراد سفن الصيد وأدوات الصيد وتربية الأسماك. كما يمكن الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الدفع الجزافي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، مع تطبيق الرسم المخفض على القيمة المضافة المقدر بـــ7 % على بيع منتجات تربية الأسماك.

3. 1. 4 . قطاع السياحة والصناعات التقليدية

يستفيد المستثمرون في هذا القطاع من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات و تطبيق رسم القيمة المضافة المخفّض 7% والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تصل لـــ 10 سنوات لصالح المؤسسات السياحية المنشأة من طرف مستثمرين محليين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والسفر.

و في مجال تشجيع الاستثمار السياحي أصدرت الجزائر في 17 فيفري 2003 القانون رقم 01/03 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية .

3. 2. ترقية الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال متابعتنا للإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر لاحظنا وجود توجه عام لدى السلطات العمومية في تشجيع القطاع الخاص الوطني للاستثمار باستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو المشاريع الكبرى أو الشراكة عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية.

و يبرز اهتمام الحكومات الجزائرية بأهمية العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وزارة مستقلة تعنى بهذا المجال سنة 1999.

لقد أصدرت السلطات العمومية العديد من القوانين وأنشأت العديد من الهيئات التي تندرج في إطار النظام الوطني لترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (P.M.E)، ويعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] الإطار المرجعي العام الذي ينظم السياسية الوطنية لترقية الاستثمار في P.M.E، وتحديد تدابير مساعدتها وترقيتها وزيادة تنافسيتها.

يهدف هذا لقانون كما تبين المادة (11) منه إلى:

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛

[1] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، جريدة رسمية عدد 77، 15 ديسمبر 2001.

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية، قوامها تشجيع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها؛
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتطلب تحقيق كل هذه الأهداف الطموحة إنشاء المؤسسات والهيئات التي نصّ عليها القانون، والتي في حالة عدم وجودها أو عدم فعاليتها، تبقى هذه الأهداف مجرد شعارات غير ملموسة على أرض الواقع.

3. 2. 1. الإطار المؤسساتي والعملي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم يتطلب العمل على إيجاد الآليات التي تسمح لها بالاندماج في إطار النسيج الصناعي الوطني أو الأجنبي، وفي هذا الإطار تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ولهذا الغرض تم إنشاء مجلس وطني مكلف بالمناولة (sous-traitance) باعتبارها الأداة المفضلة لتحقيق الانسجام المطلوب، وتتمثل مهام المجلس الوطني للمناولة كما أوضحت ذلك المادة 20 من القانون السابق في النقاط التالية:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان المناولة.

ما نلاحظه على أرض الواقع أن نشاط المناولة ما يزال محدودا ولم يرق بعد لمستوى الآمال المعقودة عليه لتفعيل الأداء الاقتصادي العام.

و قصد التخفيف من مشكلة التمويل الذي يعترض المستثمرين الصغار وتسهيل موافقة البنوك على منح القروض لهم، تم إنشاء صندوق لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، كما يقوم المجلس بضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة هذه المؤسسات.

إن ما نلاحظه هو التأخر الكبير المسجل في تجسيد وتفعيل أداء الصندوق إذ تم الانتظار إلى غاية سنة 2004 حتى يتم وضع القانون الأساسي له[2].

وفي نفس السياق المتعلق بالتسهيلات المالية المقدمة للمستثمرين الصغار، فقد تم إصدار مرسوم جديد [3] يحدد مستوى تخفيض الفوائد البنكية، ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض تكاليف الاستثمار من جهة وإلى تشجيع الاستثمار في المناطق الجنوبية وولايات الهضاب من ناحية ثانية[4].

من بين المؤسسات الحديثة التي تم إنشاؤها لمرافقة ودعم المستثمرين الجدد في مجال المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، نذكر كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، إذ تهدف المشاتل حسب نص المادة 3 من القانون السالف الذكر[5] إلى تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة. وتتمثل مهام المشاتل في استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع، وتتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، أما مركز التسهيل[6] فهو عبارة عن هيئة تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة و كذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 74، 13 نوفمبر 2002 .

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04-143 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أفريل 2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، عدد 27، 28 أفريل 2004.

[3] راجع المرسوم التنفيذي 06-396 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد مستوى تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفيات منحه. الجريدة الرسمية، عدد 58، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2006 ، ص ص 3 – 5 .

[4] لقد تم تصنيف الولايات إلى ثلاثة مناطق: تضم المنطقة 1ولايات الجزائر، وهران، عنابة وتستفيد من تخفيض بـ 0.25 % ، تضم المنطقة 2: ولايات الهضاب العليا والجنوب وتستفيد من تخفيض بـ 1.5 % وتضم المنطقة 3: بقية الولايات ، وتستفيد من تخفيض بـ 1 %

[5] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، عدد 13، 26 فيفري 2003.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فيفري سنة 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13 الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

3 .3 . تشريعات الاستثمار: مقارنة وعرض بعض التجارب

3 .3 .1 . مقارنة قانون الاستثمار في البلدان المغاربية[1]

من أجل معرفة مدى مسايرة التشريع الجزائري للاستثمار مع تشريعات الدول الأخرى التي تهدف هي أيضا لجذب الاستثمار الأجنبي. نقارن فيما يلي بين كل من الجزائر والمغرب وتونس فيما يتعلق بالحوافز الجبائية والجمركية والمالية المقدمة في كل دولة.

جدول (11) مقارنة الإعفاءات الجبائية والجمركية بين الجزائر – المغرب – تونس

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب الأمر الصادر سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار	المغرب حسب مدونة الاستثمار الصادرة سنة 1995[2]	تونس حسب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 [3]
الرسم على القيمة المضافة	– حسب النظام العام يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. – حسب النظام الاستثنائي يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار مهما كانت مستوردة أو مشتراة من السوق المحلي.	الإعفاء أو التعويض في حالة، استيراد أو الحصول من السوق المحلي على سلع التجهيز، الآلات وأدوات الإنتاج.	حوافز تشجيعية مشتركة: الإعفاء إلى حدود 10 % على الواردات أو الحيازة المحلية لتجهيزات الإنتاج حسب القوائم. ماعدا السيارات السياحية . حوافز خاصة حسب القطاعات ذات الأولوية، التخفيض إلى معدل 10 % أو الإلغاء الكلي حسب كون التجهيزات مستوردة أو محصّل عليها محليا.
التقييم	يتميز القانون الجزائري بالإعفاء الكلي دون تمييز ، فهو يماثل القانون المغربي، بينما نجد أن القانون التونسي لا يقدم الإعفاء الكامل، ولكنه يعطي الأولوية حسب القطاعات الاقتصادية.		
حقوق التسجيل	الإعفاء من دفع حقوق التسجيل على جميع العمليات ذات العلاقة بالاستثمار (نظام عام أواستثنائي) تطبيق رسم ثابت على التسجيل بمعدل مخفّض يقدر بـــ 2 ‰ على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال، حسب النظام الاستثنائي.	–الإعفاء بالنسبة لعقود الحصول على عقارات الاستثمارات، مع ضمان التأكد من انجاز المشروع في أجل أقصاه 24 شهرا. – معدل 2,5% على عقود حيازة الأراضي للبناء. – معدل أقصى بـــ 0,50% على المساهمات الخاصة بتأسيس أو رفع رأسمال الشركات.	– الإعفاء أو التعويض لحقوق التسجيل على عقود تحويل الملكية، خاصة في القطاع الفلاحي والسياحي. – منح مزايا في شكل فرض رسم ثابت على عقود التسجيل الخاصة بالشركات أو التحويلات العقارية.

[1] نقتصر في هذه المقارنة على البلدان المغاربية الثلاث: تونس – الجزائر – المغرب .

[2] يتضمن القانون الإطار رقم 19-95 الذي يشكل ميثاق الاستثمار معظم الأحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب. وينظم هذا القانون، الذي اعتمده مجلس النواب في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1995، الإطار العام للاستثمار في المغرب، فضلاً عن سياسة حفز الاستثمار خلال العشر سنوات القادمة. ويتضمن هذا النص 25 مادة.

[3] يحدد قانون الاستثمار في تونس نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها التونسيون أو الأجانب سواء أن كانوا مقيمين أو غير مقيمين، أو مشاريع الاستثمار التي تنفذ بالشراكة وفقاً للإستراتيجية الرامية إلى تعجيل معدلات النمو وخلق فرص العمل(المادة1 من القانون) في القطاعات التالية: الزراعة والصيد البحري، الصناعات التحويلية،الأشغال العامة، السياحة، الصناعات الحرفية، النقل، التربية والتعليم والتكوين المهني، الصناعات الثقافية، الخدمات الموجهة للشباب ورعاية الطفولة، الصحة، حماية البيئة، الترويج العقاري، الأنشطة والخدمات الأخرى غير المالية.

التقييم	يقدم القانون الجزائري مزايا أكثر للمستثمرين مقارنة بالتشريع التونسي والمغربي مع تطبيق نسبة جد مخفضة تصل إلى 2 ‰ على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال.		
الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل	بعد التأكد من البداية الفعلية لاستغلال المشروع (النظام الاستثنائي) يستفيد المستثمر من إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من دفع الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاطات المهنية .	-الإعفاء الكلي من دفع الضريبة على أرباح الشركات تطبق على رقم الأعمال الخاص بالصادرات والمحقق بالعملة الصعبة لصالح الشركات المصدرة لمدة 5 سنوات الأولى ثم التخفيض إلى 50% فيما بعد لمدة 5 سنوات بالنسبة للشركات المقيمة في المناطق المحرومة باستثناء بعض الشركات. - تخفيض بـــ 50% لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات العاملة في الحرف والصناعات اليدوية.	الإعفاء من دفع الضرائب الخاصة بأرباح الشركات و بالدخل حسب طبيعة النشاط يمكن أن تصل إلى 100% بالنسبة للأرباح المحققة نتيجة عمليات التصدير لفترة تصل إلى 10 سنوات وبتخفيض 50 % فيما بعد
التقييم	يمنح القانون الجزائري أطول مدة إعفاء كلي تصل إلى 10 سنوات دون تمييز بين قطاعات النشاط، بينما نلاحظ أن هذه المدة تقدر بـــ 5 سنوات في المغرب ، مع الإشارة لامتياز خاص لصالح المؤسسات العاملة في قطاع الحرف والصناعات التقليدية، ويركز التشريع التونسي على إعطاء مزايا خاصة لصالح المؤسسات المصدرة، بينما يفتقد القانون الجزائري لهذا العنصر، على الرغم من الدعوات الرسمية لتشجيع التصدير.		
إعادة الاستثمار	ينص القانون العام على تخفيض بـــ 15 % على أرباح الشركات حسب بعض الشروط بدلا من 30 % [1]	/	تخفيض أو تنزيل مشترك لمجموع القيم المعاد استثمارها في حدود 35 % من الأرباح الصافية. منح تنزيلات خاصة حسب قطاعات النشاط.
التقييم	يقدم قانون الاستثمار الجزائري ميزة إضافية لتشجيع الشركات على إعادة استثمار أرباح الشركات تتمثل في تخفيض معدل الضريبة بـــ 15 %، بينما لا يدرج التشريع المغربي هذا الإجراء ويمنح القانون التونسي تخفيض للضرائب على الأرباح المعاد استثمارها، مع التركيز على منح الأولوية لقطاعات معينة.		
الرسوم والضرائب العقارية والمحلية	الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية لفترة 10 سنوات.	-الإعفاء بشروط على الأرباح العقارية. -الإعفاء خلال 5 سنوات على الرسم الحضري على البناءات الجديدة والإضافة في البناءات و آلات الإنتاج.	الإعفاء من عدة رسوم أخرى خاصة بالنسبة للمؤسسات المقيمة في المناطق المراد تنميتها و الاتجاه العام هو الحد من الإعفاء في الرسوم المحلية بهدف عدم الإضرار بميزانيات الجماعات المحلية.

[1] لقد عدّل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 (الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006) أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث تحدد الفقرة 1 الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 25% وتخضع الأرباح المعاد استثمارها إلى المعدل المخفض بنسبة 12,5 % . وتستفيد فوائض قيم التنازل عن الأسهم المحققة من طرف شركات الرأسمال الاستثماري غير المقيمة من تخفيض بنسبة 50 % من المبالغ الخاضعة للضريبة.

التقييم	يقدم القانون الجزائري الإعفاء الأهم مقارنة بما هو معمول به في كل من تونس والمغرب إذ تصل مدة الإعفاء في الجزائر إلى 10 سنوات دون أية شروط، بينما تفرض شروط للاستفادة من الإعفاء في المغرب وبمدة تقدر بـــ 5 سنوات وتنهج تونس مبدأ الإعفاءات الخاصة حسب مناطق تواجد المؤسسات.		
الرسوم الجمركية	تطبيق الرسم المخفض فيما يتعلق بالحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة المستعملة مباشرة في تحقيق الاستثمار.	رسم بين 2,5% و10% كحد أقصى على السلع التجهيزية والأدوات وقطع الغيار الضرورية لترقية وتطوير الاستثمار.	-الحوافز المشتركة يتم تخفيض المعدل إلى 10%. -الحوافز الخاصة حسب قطاعات النشاط يمكن أن تصل إلى الإعفاء أو التعويض بمعدل 10%، وإلى غاية تطبيق نظام المناطق الحرة بالنسبة للشركات المصدرة. هذه الإعفاءات تخص السلع والتجهيزات الضرورية لإنجاز الاستثمارات.
التقييم	بعد تعديل معدلات الرسوم الجمركية ، فيمكن أن نقول أن هناك تقاربا في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من السلع التجهيزية المستعملة مباشرة في الاستثمار. ولكن تعتبر معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الجزائر أعلى نسبيا من الرسوم المطبقة في تونس والمغرب، كما ينص القانون التونسي على إمكانية الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في المناطق الحرة والتي تخص الاستثمارات الموجهة للتصدير.يمكننا أن نشير في هذه النقطة إلى أن كل من تونس والمغرب أعضاء في منظمة التجارة العالمية بينما ما تزال الجزائر في مرحلة التفاوض من أجل الانضمام مستقبلا.		
-الحوافز المالية الخاصة بتكفّل الدولة بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار **-الإجراءات المحاسبية**	-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات أشغال الهياكل القاعدية الضرورية لإنجاز الاستثمار. - منح مزايا إضافية ليست تلقائية مع إمكانية ترحيل الخسائر وتمديد حساب الاهتلاك.	-تستفيد بعض المؤسسات التي تتوفر بعض المعايير من مشاركة الدولة في النفقات الخاصة بالحصول على الأراضي أو بمصاريف التكوين المهني للعاملين وبنفقات تهيئة المناطق الصناعية. - من الناحية المحاسبية يتم تخصيص مؤونة للاستثمار أو من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل حسب بعض الشروط، مع إتباع أسلوب الاهتلاك التنازلي.	-تقدم الدولة علاوات حسب طبيعة الاستثمار من أجل تمويل المشروع من حيث نفقات الدراسات ونفقات الهياكل القاعدية . - إتباع أسلوب الإهتلاك التنازلي في حساب أقساط الإهتلاك.
التقييم	يستفيد المستثمرون في الجزائر من تكفل الدولة التام بتهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار من توصيل الكهرباء والماء وتعبيد الطرق. وهو نفس الإجراء تقريبا الموجود في كل من تونس والمغرب التي تذكر إمكانية مساهمة الدولة في مصاريف تكوين العاملين أو التكفل بمصاريف إعداد الدراسات. لكن نلاحظ أن المشكلة في الجزائر تتمثل في عدم قيام السلطات المحلية في كثير من الأحيان بتهيئة المناطق المخصصة للاستثمار، وهو ما من شأنه تعطيل تحقق الاستثمارات.		

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على ما ورد في الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، العدد 47 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 22 أوت 2001 وعلى :

CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève,2004, pp106-110

من خلال المقارنة بين تشريعات الاستثمار في البلدان المغاربية الثلاث يتبين لنا بأن تشريع الاستثمار في الجزائر يتميز ببعض الخصوصيات نحددها في النقاط التالية:

- لا يفرض التشريع الجزائري شروط أو واجبات معينة على المستثمر الأجنبي حتى يستفيد من الامتيازات مثل اشتراط القيام بالتصدير أو توفير مناصب عمل محلية وتكوين العاملين المحليين و تحويل التكنولوجيا، ولكنه يعد المستثمر بامتيازات كبيرة في حالة كون استثماره يمثل قيمة إضافية للاقتصاد الوطني، ثم يتم منح المزايا عن طريق التفاوض المباشر بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- فيما يتعلق بالإعفاءات الجبائية نلاحظ وجود ازدواج في ذكر الإعفاءات الجبائية فهي مذكورة في النظام العام والنظام الاستثنائي (الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية...).
- يعتبر معدل الضريبة على أرباح الشركات المحدد بـــ 30 % والذي تم تخفيضه إلى 25 % فقط بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 متماشيا مع الاتجاه العام لدول المنطقة [30 % في تونس و35 % في المغرب]، غير أن نظام الإعفاءات في تونس مثلا يختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية.
- يذكر العديد من المستثمرين الأجانب أن الضرائب الأخرى مثل الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، فإذا كانت النسبة في الجزائر تتراوح بين 2,50% و 3 % فإن المتوسط في البلدان المجاورة بالنسبة للرسم على النشاط المهني يقدر بـــ 1%.
- النظام الجبائي الجزائري يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للاستثمار في نظر أغلبية المستثمرين، وذلك حسب الدراسات التي قام بها البنك الدولي والتي شملت حوالي 600 مؤسسة[1].فالنظام الجبائي الجزائري يتميز بوجود العديد من النقاط غير الواضحة مما يزيد من عدد التأويلات المختلفة للإدارات المختلفة للضرائب .

من أجل معرفة جدوى وفعالية تقديم الحوافز في جذب الاستثمار الخاص، نورد في العنصر الموالي تجارب بعض الدول وكيفية تعاملها مع المستثمرين الأجانب.

3 .3 .2 . بعض التجارب في تحفيز الاستثمار

بعد عرضنا لخصائص تشريعات الاستثمار في البلدان المغاربية، نتناول فيما يلي خصائص سياسات تحفيز الاستثمار في البلدان النامية ومقارنتها بالجزائر، كما أننا نركز على عرض تجربة بلدين أصبحا من بين البلدان الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة، وهما الصين وماليزيا.

يعتبر إقامة مناخ مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف غالبية الدول كعامل أساسي ضمن كل إستراتيجية وطنية تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتختلف الدول في وضع إستراتيجيتها الخاصة بحفز الاستثمار وتضع لذلك التشريعات المناسبة لهذه الإستراتيجية. وكمثال على ذلك نشير إلى أن تشريعات

[1]CNUCED., **Examen de la politique de l'investissement en Algérie**, op.cit, p.40

الاستثمار في بعض بلدان العالم، مثل التشريع الاندونيسي [1] تقرر بأن هناك خيرات طبيعية وفيرة في الدولة وأنه لا يمكن تحويل تلك الخيرات إلى قوة اقتصادية ملموسة وذلك بسبب عدم توفر رؤوس الأموال أو الخبرة أو التقنية اللازمة، كما تؤكد دول أخرى على المنافع المتبادلة بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار من عمليات الاستثمار ويأخذ التشريع من ذلك سببا من الأسباب الموجبة لإصداره أما في التشريع الجزائري فلا يوجد مثل هذا الربط المنطقي بين موجبات التشريع والمعطيات المحلية، والذي عادة ما يعبر عن إدراك الدولة لأهمية ذلك الربط ورغبتها في تحويله إلى سلوك إيجابي في التعامل مع المستثمر. وتربط بعض تشريعات الاستثمار في بعض الدول بين نسبة الإعفاءات الضريبية وحجم الصادرات التي يحققها المشروع الاستثماري، فكلما زاد حجم الصادرات زادت نسبة الإعفاء الضريبي و العكس بالعكس. أما التشريع الجزائري فقد قرر في هذا الشأن وغيره فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية نسبا معينة وثابتة تسري على كل المشاريع الاستثمارية دون أدنى تمييز بينها من حيث الإنتاج أو التصدير.

و تدعو بعض تشريعات الاستثمار صراحة إلى الاستثمار في المشاريع القائمة والمملوكة والتي تديرها الدولة (الخوصصة) في حين أن الجزائر تعرضت إلى هذا الموضوع من خلال تشريعات مستقلة، فيوجد تشريع خاص بتطوير الاستثمار وتشريع آخر يتعلق بعمليات الخوصصة.

و تنص بعض تشريعات الاستثمار في دول العالم على ضرورة أن تتسم الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعمليات الاستثمارية بالشفافية (بيرو) وأن تبتعد عن التعتيم وعدم اليقين، وأنه في الجزائر لا وجود لهذا النص.

و تتميز تشريعات الاستثمار في معظم دول العالم بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية الاستثمارية بالإضافة إلى تبنيها للوائح تنفيذية كما في تشريعات الاستثمار في كل من الميكسيك واليونان وأندونيسا، الأمر الذي يجعل القواعد التشريعية الموضوعية والإجرائية قواعد قائمة بذاتها لا تحتاج إلى أي تفسير أو اجتهاد في فهمها إلا في أضيق الحدود، أما تشريعات الاستثمار في الجزائر فقد جاءت مختصرة ومفتقرة إلى دقة التفاصيل مما يتيح الفرصة للإجتهاد الشخصي من قبل المسئولين المحليين (على مستوى الوكالة والشباك الوحيد) في تفسير وتطبيق أحكامها وإجراءاتها.

تشترك كثير من تشريعات الاستثمار في البلدان النامية على منح العديد من الحوافز المالية والجبائية و الإدارية لصالح المستثمرين دون أن تقوم بدراسة مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف التي تصبو لها. وفي هذا الإطار قام عدة باحثين بمحاولة دراسة العلاقة بين مستوى الحوافز المقدمة و الاستثمارات الوافدة ، إذ يعتبر (Hartman 1984) صاحب أول دراسة ميدانية تناولت أثر سياسة الحوافز الجبائية على جذب الاستثمار الأجنبي، ثم جاءت دراسات أخرى مثل دراسة (Boskin et Gale 1987)

[1] للمزيد من التفصيل حول تشريعات الاستثمار في البلدان الأجنبية يمكن مراجعة نشرية ضمان الاستثمار، أعداد مختلفة ، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، الكويت.

وأعمال Newlon 1987 لتؤكد نتائج الدراسات السابقة وتشير إلى عدم وجود استقرار في العلاقة بين تقديم الحوافز وجذب الاستثمار الأجنبي، وهو نفس ما أكدته الدراسات الحديثة التي قام بها (Grubert et Mutti 1991) وأيضا الدراسة التي أجراها (Hines et Rice 1994) التي لم تؤكد فعالية الحوافز في جذب الاستثمار[1].

و من أجل معرفة السياسات التي اتبعتها بعض البلدان في تقديم سياسة الحوافز نشير إلى التجربة الصينية والتجربة الماليزية.

أ – الصين

استطاعت الصين جذب الاستثمار الأجنبي بتركيزها في بادئ الأمر على تقديم الحوافز الجبائية، هذه الحوافز التي كانت فعالة في بداية مرحلة الإصلاحات والانفتاح مع بداية سنوات الثمانينات (1980) و ذلك لتعويض الضعف المسجل في الهياكل القاعدية، لكن تميزت السياسة المنتهجة بعد ذلك في التخلي تدريجيا على سياسة تقديم الحوافز[2]، فالدراسات الحديثة تؤكد على أن المستثمرين الأجانب يولون أهمية أكبر للنظام التشريعي الشامل ولا يركزون على الحوافز فقط، فالحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب يجب أن تكون ضمن السياق العام للنظام الجبائي الوطني القائم على العدالة والبساطة والشفافية والذي يشجع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، لذلك يجب العمل على تحقيق هذا النظام بدلا من تركيز الجهود على إلغاء الضرائب.

فالصين قد تنبهت لهذه المسألة وأصبحت لا تبالغ في تقديم الحوافز المالية بقدر ما تعمل على تسهيل قيام الاستثمار (من خلال تقليص آجال الموافقة على الاستثمار وتهيئة البنى التحتية .....) .

ب – ماليزيا

انتهجت الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية بالربط العريض بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقانة. فاستطاعت ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدراتها التنافسية[3].

يعكس تطور هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة، فبموجب قانون تشجيع الاستثمارات فإن الشركات يمكنها أيضا التمتع ببعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض المنتجات

---

1. OCDE., **Impôt sur les sociétés et investissement direct étranger, l'utilisation d'incitations fiscales** : étude de politique fiscale de l'ocde N° 4 , Paris 2001, p 54.

2 OCDE., **Examen de l'ocde des politiques de l'investissement, CHINE : progrès et enjeux de la réforme** , Paris, 2004, 263p , p. 17

3 عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عن موقع:
http://www.arab-api.org/course22/c22_first.htm , consulté le 10-06-2006.

المنصوص عليها في ذلك القانون، كما يتم إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على الشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة مثل الصناعات الموجهة للتصدير وكذا المنشآت صغيرة الحجم.

في سنة 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية، إذ تم إلغاء الحوافز غير الفعالة وتلك التي تتعارض مع اتفاقية التجارة العالمية. وفي سنة 1995 بدأ التقليل من منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية كثيفة التكنولوجية (الالكترونيات الحديثة، التقنيات البيولوجية، البرمجيات والصناعات الفضائية).

يتبين لنا بعد التعرض لهذه التجارب أن سياسة تقديم المزيد من الحوافز لم تعد هي السياسة الأكثر إتباعا من طرف الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي، وعليه قدمت العديد من الدراسات و التقارير عدة انتقادات لهذه السياسة نقدمها فيما يلي:

3 .4 .نقد وتقييم سياسة الحوافز مع الإشارة لحالة الجزائر

إذا كانت بعض سياسات الاستثمار في البلدان النامية تعتبر بأن الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي عاملا إيجابيا في تشجيع الاستثمار، إلا أنه لا توجد شواهد قاطعة وقوية بأن الحوافز المالية كالإعفاءات الجبائية والإعانات المالية تزيد الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، فهناك بلدان عديدة منحت حوافز مالية وتنازلات سخية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يتمخض عن ذلك زيادة مقابلة في الاستثمار المذكور[1]، لذلك فمن الخطأ الاعتماد على مثل هذه الإستراتيجية في جذب المستثمر الأجنبي، والتي لها تكاليف معتبرة على ميزانية الدولة. فإما أن المستثمر الأجنبي قد اتخذ قرارا بالاستثمار وفي هذه الحالة تكون الحوافز المالية المقدمة له بمثابة خسارة صافية لميزانية الدولة كان بالإمكان استخدامها في وجه آخر من أوجه الإنفاق العام، وإما أن الحوافز المالية هي العامل الأساسي والوحيد لجذب المستثمر الأجنبي وفي هذه الحالة كذلك فإن الدولة تقوم بدعم هذا المستثمر في غياب ما يؤكد مردودية استثماره و أن استمرارية هذا المشروع تتوقف على استمرارية الدعم الذي تقدمه الدولة، وفي هذا الصدد أثبتت جل الدراسات [2] أن المستثمر الحقيقي والجاد لا يتخذ قراره الاستثماري بناء على الحوافز المالية المقدمة له، والتي لا تحتل إلا أهمية ثانوية بالمقارنة بمدى تحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي و توفر فرص جيدة للاستثمار. هذا لا يعني إلغاء كل الحوافز المالية ولكن لا يجب أن تكون هي الأساس في استراتيجية جذب المستثمر الأجنبي، فتخفيض الضرائب على أرباح الشركات وتقديم التسهيلات المالية

---

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، ماي 1995، ص: 71

[2] Charles-Albert Michalet, ***Firmes multinationales et attractivité des territoires***, in : http://perso.cybercable.fr/RVD/Michalet.html (consulté le 12-05-2006)

في المراحل الأولية لانطلاق المشاريع تبقى مهمة وضرورية لتأمين بقاء الاستثمار، كما أنه من المستحسن توجيه الأرصدة المالية المخصصة للإعانات المالية نحو تحسين ظروف الاستثمار وإصلاح الجوانب الإدارية المرتبطة به والتي يكون لها التأثير الكبير على اتخاذ القرار الاستثماري.

لقد أكدّ تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1] إلى أن الرجوع إلى استخدام الحوافز الجبائية الخاصة غير منصوح بها، وهو ما يتماشى مع الدراسات السابقة ولكن الأفضل هو تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات مع توسيع الوعاء الضريبي. وترى نفس الدراسة الصادرة عن OCDE أنه في حالة ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية لا يمكن مواجهة ذلك عن طريق الحوافز الجبائية، ولكن يتطلب الأمر تعديل السياسات الهيكلية في قطاعات أخرى.

و تؤكد دراسات أخرى بأنه لا يجب الانشغال بموضوع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، لأن الاستثمار يتوقف على إمكانية تحقيق الربح الصافي وليس على أية إمكانية أخرى، وإعفاء المستثمرين من الضرائب يحرم خزينة الدولة من إيرادات هامة دون أن ينعكس بالضرورة على إمكانية جذب استثمارات جديدة. وفي هذا الصدد هناك نظريات كثيرة أشهرها نظرية معجل الاستثمار التي ترى أن تخفيض معدل الضرائب على الشركات يكون تأثيره قليلا وأحياناً غير مؤثر إطلاقاً على الاستثمار، لأن ناتج الاستثمار هو الأساس وليس الأرصدة المالية الداخلية المتاحة.

قد يكون لزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب على الدخول الشخصية للأفراد أثراً أكثر أهمية على الشركات المستثمرة من إعفائها أو تخفيض الضرائب على أرباحها، من خلال تأثير الإنفاق وضرائب دخل الأفراد على الطلب الكلي وبالتالي على الطاقة الإنتاجية، فأرباح المشاريع الاستثمارية لا تتوقف على الضرائب أو على معدل تخفيضها بل تتوقف على رأس المال، والطاقة الإنتاجية، والطلب على السلع المنتجة من قبل المستثمرين في السوق، وإمكانية تصدير المنتجات.

تبين لنا فيما سبق ذكره بأن الحوافز أيا كان نوعها، نادرا ما كانت العامل الحاسم في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل إنها لا تكون مؤثرة إلا في حالة تقديم المواقع المنافسة عرضا مماثلا إلى حد ما. أما في جميع الحالات الأخرى، فهناك خطر من أن تقتصر الحوافز على تقديم دعم مالي لأنشطة استثمار ستنفذها الشركات على أية حال[2]. ومن ناحية أخرى، لوحظ أن لجوء البلدان النامية إلى الحوافز مسألة مشروعة، وأنه يبدو ضروريا طالما استمرت البلدان المتقدمة في التوسع في استخدامها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تباينت الآراء بشأن فعالية الحوافز، وعليه يجب على البلدان أن تضع في اعتبارها عند وضع سياسات حفز الاستثمار المفاضلة بين منافع الحوافز المتوقعة وكلفتها على نحو دقيق، وشدد الخبراء بصفة خاصة

---

[1] OCDE., **Impôt sur les sociétés et investissement direct étranger, l'utilisation d'incitations fiscales**, op.cit., p. 27.

[2] ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد، جنيف، 5-7 تشرين الثاني، نوفمبر 2001.

على أنه من أجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المجتذب في جزء منه بتوفير حوافز استثمارية، يجب على البلدان المضيفة أن تولي عناية أكبر إلى تعزيز القدرات المحلية [1]، فبدون الحد الأدنى من القدرات الاستيعابية في البلدان المضيفة، يكون نطاق الآثار الخارجية الإيجابية والصلات بالمشاريع المحلية نطاقا محدودا. وفي هذا الإطار، أشار بعض الخبراء إلى أنه بإمكان البلدان أن تنظر في عرض حوافز للاستثمارات على نحو تمييزي، دون تمييز بين الشركات الأجنبية والمحلية، وجعل الحوافز جزءا من السياسة الصناعية العامة.

و من أهم التدابير العامة المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر ما يتمثل في النظام الضريبي، فالمستثمرون سيعرضون عن الاستثمار إذا كانت المعدلات الضريبية غير تنافسية. وهذا يمثل، على نحو متزايد، مشكلة بالنسبة للمستثمرين عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها نحو أنشطة تصديرية المنحى يجب أن تكون فيها المنتجات قادرة على المنافسة عالميا. ولقد كان هناك بالفعل اتجاه نحو خفض مستويات الضرائب المفروضة على الشركات عموما ولكن من خلال اعتماد ترتيبات ضريبية محددة أيضا. ونتيجة لذلك، يطبق العديد من البلدان معدلات ضريبية عامة عالية تقترن بحوافز ضريبية محددة بالنسبة للمجالات ذات الأولوية تشتمل على إدخال تغييرات متكررة على النظام الضريبي ويبدو أن بعض الحوافز تعتبر مفرطة السخاء أو غير واضحة أو معرضة للتغيير، مما يثير شكوكا حول مدى استدامتها و كفايتها. ومثل هذا النهج المزدوج يرسل إشارات متضاربة ويمكن أن يفضي إلى استخدام واسع النطاق للحوافز، مما يسبب تشوهات وحواجز إدارية إضافية بالنسبة للمستثمرين. إلا أنه أيا كان أثر الحوافز الضريبية، تنبغي ملاحظة أن الحوافز المالية المحددة يمكن أن تكون متعارضة مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات والتدابير التعويضية وذلك عندما تؤثر هذه الحوافز على التجارة، على الرغم من أن هناك استثناءات تنطبق على أقل البلدان نموا بالإضافة إلى بعض البلدان الأخرى.

نستنتج من هذه الدراسات أن الانتقاد الموجه لبعض سياسات الاستثمار في البلدان النامية لا يتمثل في تقديمها لحوافز معينة للمستثمرين من أجل جذبهم، فهذه مسألة طبيعية، بل ومحبذة في بعض الأحيان، ولكن الانتقاد يوجه للبلدان التي تعتمد سياستها لجذب الاستثمار على المبالغة في تقديم الحوافز دون معرفة أثر فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وعليه يجب ترشيد سياسة الحوافز و العمل على ضمان انسجامها مع السياسة العامة لترقية وتحفيز الاستثمار في الدولة.

[1] الأنكتاد، تقرير اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصاديات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي، جنيف، 2002.

3. 4. 1 . ترشيد سياسة الحوافز لجذب الاستثمار

أثبتت العديد من الدراسات الميدانية بأن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي يجب أن تكون سياسة انتقائية تسعى لجذب الاستثمارات التي لها قدرة المساهمة في تطوير النسيج الصناعي المحلي ونشر التكنولوجيات الحديثة وتطوير كفاءة الأفراد وتحسين تكوينهم، فمن غير المجدي تقديم المزايا المتعلقة بالإعفاءات الجبائية المختلفة التي من شأنها زيادة المنافسة السلبية بين البلدان المضيفة على حساب المنافع الحقيقية لهذه الاستثمارات وانعكاساتها الإيجابية على التنمية [1].

نرى مما سبق بأن هناك ضرورة للتمييز بين المشاريع أثناء منح الحوافز والتسهيلات، بحيث تشكل هذه الحوافز والتسهيلات جزءاً من خطة عامة لدعم بعض الاستثمارات وعرقلة البعض الآخر وفقاً لأهمية هذه الاستثمارات للاقتصاد الوطني ولتحديث قطاعاته، لذلك فإن الإعفاءات الضريبية يجب أن تكون انتقائية حتى تكون ذات جدوى، بحيث تطال أولاً وبدرجة أكبر الصناعات التحويلية التي تستخدم المواد الأولية المحلية، والتكنولوجيا العالمية، وتوفر فرص أكبر للعمل، والمعدة للتصدير وذات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ثم تتوالى الإعفاءات تحديداً حتى نصل إلى قطاعات وأنشطة تكون الإعفاءات فيها قليلة جداً.

فالتحدي الذي تواجهه البلدان النامية الراغبة في استخدام سياسة الحوافز في الجهود التي تبذلها لتعزيز الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير، يتمثل في الموازنة بين الفوائد والتكاليف التي ينطوي عليها الأمر، فعندما تستخدم الحوافز بصورة فعالة، فهي تُكمل عادة سلسلة من التدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز جوانب مثل مستوى المهارات والتكنولوجيا والهياكل الأساسية. ولكن توفير الحوافز للتعويض عن جوانب النقص الرئيسية لا يعتبر دائما إستراتيجية حكيمة لأنه يزيد خطر إنفاق الأموال العامة على مشاريع لا توفر العوامل الخارجية اللازمة لتبرير تلك الحوافز أصلا. وثمة خطر أكبر في أن يغادر المستثمرون البلد فور توقف الحوافز إن لم تبذل جهود لتحسين البيئة التجارية وجعلها في صلب الاقتصاد المحلي، يجب بالتالي ألا تستخدم الإعانات كتدبير منعزل بل كجزء من مجموعة سياسات أوسع [2].

ما يمكن ملاحظته في الأخير أن نظام الحوافز القائم في الجزائر والمتمثل في منح الكثير من الإعفاءات الجبائية لا يمكن أن يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين وتطوير حجم الاستثمار وذلك لسببين على الأقل هما :

---

[1] B.Courault, P. Trouvé, **Les dynamiques de PME Approches internationales**, PUF, Paris 2000, p.195.

[2] الانكتاد، قضايا السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار والتنمية، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، TD/B/COM/2/44، 21 نوفمبر 2002

- إن هذا النظام يخلق نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين الذين يستفيدون من هذه الحوافز وغيرهم وهذا ما يشوه المنافسة الحرة ويخلق العديد من الإختلالات في السوق.
- من الملاحظ أن الذي يهم بالنسبة لمستثمر معين ليس الحوافز الجبائية ولكن مدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي الاستثمار ويسمح بتقليص أجال تنفيذ المشاريع، وبالتالي فإن تهيئة و تحسين هذا المحيط تبقى هي أولوية كل إصلاح يرمي لتطوير الاستثمار.

إنّ ما نلاحظه على التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار هو تميزه ببعض النقائص نذكر منها ما يلي:

– ما زالت بعض مواد القانون غير قاطعة وتشترط موافقات استثنائية من المجلس الوطني للاستثمار على معظم القضايا، مما يسمح بإمكانية الاجتهاد في تفسير المواد.

– إنّ منح حوافز إضافية للاستثمارات التي تقام في الولايات الجنوبية وولايات الهضاب العليا ليس مجدياً في ظروف انعدام البنية التحتية في تلك المناطق، ولذلك ما يزال تمركز معظم المشاريع الاستثمارية في الولايات الكبرى في الشمال[1].

ترتكز السياسة الوطنية لترقية الاستثمار في الجزائر على تقديم العديد من الحوافز، وهذه السياسة تعتبر في نظرنا، كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات الميدانية في الدول النامية، أنها سياسة غير كافية وقد تكون غير فعالة من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. وفيما يتعلق بتوجيه الاستثمار نحو قطاعات أو مجالات معينة مثل السياحة والمناجم والصيد البحري، فنرى ضرورة إجراء دراسات أكثر تعمقا لاختيار القطاعات التي نمتلك فيها مزايا تنافسية مقارنة بالدول الأخرى، ثم القيام بعد ذلك بوضع سياسة حوافز انتقائية تسمح ببروز هذه القطاعات الإستراتيجية وبتطويرها.

[1] سنتطرق لتوزيع الاستثمار حسب المناطق المختلفة في الفصل الخامس من الرسالة.

خاتمة الفصل

يتطلب إيجاد مناخ ملائم ومحفز للاستثمار توفير العديد من العوامل والشروط ذات الطبيعة المختلفة، فبعض هذه العوامل ذا طابع سياسي واجتماعي وعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية تتعلق بخصائص ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد، والبعض الأخر يتعلق بالضمانات والحوافز القانونية المتضمنة في تشريعات الاستثمار كما تعرضنا له ضمن هذا الفصل.

و على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، نرى تقديم بعض الاقتراحات العملية قصد جعل سياسة منح الحوافز فعالة، نوجزها فيما يلي:

– ضرورة أن تمنح المزايا والحوافز والتسهيلات على مراحل، تتزامن مع بدء تنفيذ المشروع وتشغيله وحتى بداية تصديره، حتى لا تكون المزايا والتسهيلات منفذاً للكسب والتهريب، وحتى ترتبط مع نجاح المشروع وانسجامه مع الأهداف التي حددها القانون.

– من الضروري تقليص المدة الفاصلة بين صدور قانون ما وإصدار النصوص التطبيقية المتعلقة به، إذ تم ملاحظة عدم أو تأخر تطبيق الكثير من القوانين بسبب غياب النصوص التطبيقية المفسرة والمحددة لإجراءات تطبيق القانون.

– في حالة وجود خلاف في كيفية تطبيق القانون يعطى الحق الوحيد للوكالة في الفصل والتأويل، وقبل ذلك يجب مراجعة النصوص من أجل توضيحها ورفع كل لبس محتمل أثناء التطبيق.

– يجب أن تحدد شروط منح الامتيازات بموجب القانون وأن لا تترك بيد الجهات الإدارية أي الوكالة، وهذا قصد إضفاء قدر أكبر من الشفافية في المعاملة بين جميع المستثمرين، لذلك فإن الأمر يتطلب أن تكون صياغة القوانين دقيقة وواضحة منعا لكل لبس يمكن إثارته أثناء التطبيق.

– يجب أن تكون التشريعات متناسقة فيما بينها لتقليص حجم التحكيم وتقليص عدد التعديلات المدخلة على القانون.

– إن تقديم الحوافز لمؤسسات لا تستطيع تحقيق أرباح ليس له معنى، فالمؤسسات الصغيرة على سبيل الذكر لن تستطيع تحقيق الأرباح في سنوات نشاطها الأولى، ولذلك يجب التركيز على السياسات التي تعمل على مرافقتها من أجل تخطي صعوبات مرحلة انطلاق المشروع وضمان بقائه.

– في الأخير نؤكد على أهمية العمل من أجل ضمان استقرار قوانين الاستثمار وشفافيتها، فمعايير المعاملة العادلة والمنصفة في القانون الدولي للاستثمارات، طبقا للاتفاقيات متعددة الأطراف حول الاستثمار التي وضعت في طار OCDE 1998، تشير إلى أن أنظمة الاستثمار العادلة والشفافة والتي من الممكن التوقع بها تسمح بإقامة نظام قانوني جيد ومتوازن [1].

[1] OCDE., **Droit international de l'investissement : un domaine en mouvement, complément aux perspectives de l'investissement international**, Paris, 2005, p. 8, p. 89

الفصل الرابع

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

مقدمة الفصل

تسعى كافة الدول، النامية منها والمتقدمة، إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية آملة في مساهمة هذه الاستثمارات في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل جديدة وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وتقوم هذه الدول بتوفير الشروط المشجعة لقدوم هذه الاستثمارات من تقديم مختلف الحوافز المالية والتسهيلات الإدارية والضمانات القانونية، وهو ما يعرف بمناخ الاستثمار الجيد. والسلطات الجزائرية هي أيضا واعية بأهمية تحسين مناخ الاستثمار وتهيئته لتحسين قدرتها التنافسية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، فهل تمكنت من تحقيق هذا الهدف أو لا ؟

سنحاول في هذا الفصل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر؟ وما هي آثاره على تحقيق النمو الاقتصادي؟
- هل تتوفر الجزائر على بيئة اقتصادية مستقرة وعلى هياكل قاعدية جيدة ؟
- كيف ينظر المستثمرون الأجانب والمؤسسات الدولية المختلفة لمناخ الاستثمار في الجزائر؟
- ما هو وضع الجزائر مقارنة بالبلدان المجاورة فيما يتعلق بقدرتها التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي؟

و قصد الإجابة على هذه الأسئلة فإننا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، نتعرض في المبحث الأول إلى واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتطوره عقب وضع قانون الاستثمار لسنة 1993 إلى غاية سنة 2006، والتعرف على كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وحسب أهم البلدان المستثمرة في الجزائر. المبحث الثاني نحاول فيه تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالاستناد لعدد من المؤشرات الكمية المتعلقة أساسا بعناصر التوازنات الاقتصادية الكلية من معدلات النمو والتضخم وتوازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وهو ما يعكسه المؤشر المركب لمكونات مناخ الاستثمار الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كما نشير في هذا المبحث لمستوى خدمات البنية التحتية لما لها من تأثير مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي. ونظرا لأهمية دور المؤسسات في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار أصبحت كل الدراسات الدولية ذات العلاقة بمناخ الاستثمار تولي أهمية خاصة لمستوى جودة المؤسسات ولظروف تأسيس الأعمال في مختلف الدول، وقصد إسقاط هذه الدراسات على الواقع الجزائري نتناول في البحث الثالث أهم المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار في الجزائر مع مقارنتها ببعض البلدان المجاورة أو البلدان النامية لتحديد مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي، والتوصل إلى معرفة أهم عوائق الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر

يعد مستوى وحجم الاستثمار الوارد إلى أي بلد المؤشر الأول الذي يعكس طبيعة المناخ الاستثماري في هذه الدولة أو تلك، فالبلد الذي يتلقى حجما كبيرا من الاستثمارات الأجنبية يعتبر دليلا على أن مناخ الاستثمار في هذا البلد ملائم ومشجع للاستثمار الأجنبي، والعكس كذلك صحيح فالدولة التي تتميز بضعف حجم الاستثمار الأجنبي فيها مقارنة بالبلدان المماثلة لها من حيث الإمكانيات الاقتصادية والوضعية الجغرافية تدل على أن مناخ الاستثمار غير ملائم وظروف توطين الاستثمار الأجنبي التي تتطلبها الشركات الأجنبية غير متوفرة فيها. سنحاول في هذا المبحث معرفة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآثاره على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال معرفة كيفية تطوره وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر والقطاعات التي تتركز فيها.

1.1 تطور الاستثمار الأجنبي بالجزائر 1993-2005

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، لذلك يمكن أن ندرج بعض الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومقارنتها ببعض البلدان الأخرى فيما يلي:

الجدول (16) تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب (1980-2005)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	1980	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الجزائر	348,67	40	80	30	0,01	0,01	0,01	270
تونس	246,4771	88,3	171,6	411,9	656,2	540,2	322,6	279,6
المغرب	89,42	165	317	424	491	551	332	322

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065	633,8	881,9	1081
تونس	365,3	668,1	367,9	778,8	486,4	821,3	583,9	638,9	782
المغرب	1188	333,127	849,535	426,517	2824,55	480,690	2314,46	853,110	2933

Source : UNCTAD, Datas bases ; www.unctad.org 2OO6

ملاحظة: من خلال إطلاعنا على الاحصائيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاحظنا وجود بعض الاختلافات في قيم بعض الإحصائيات حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة أو الصادرة وذلك باختلاف التقارير السنوية. ويعود السبب في ذلك للتصحيحات التي تدخلها الدول المعنية على المعطيات التي تصدرها الأونكتداد.

الشكل (10) : تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1980-2005

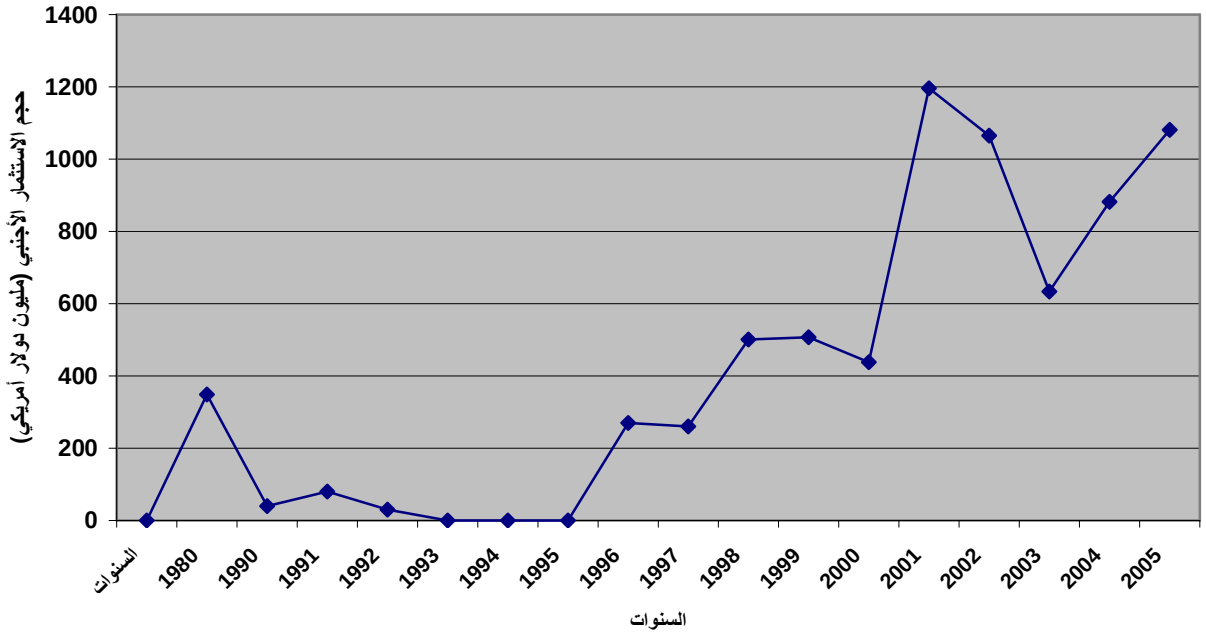

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الأنكتاد (تقارير الاستثمار الدولي)

يظهر لنا الشكل السابق أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة رغم أنها أقل مما حققته كل من تونس والمغرب خلال السنوات السابقة، ولكنها تقترب من بقية دول البحر الأبيض المتوسط[1].

قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 (راجع الفصل الثاني: نظام الاستثمار في الجزائر) بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي وقدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم وغير المقيمين، لكن ومن خلال ملاحظة النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي نجد أن النتائج لم تكن متناسبة مع الآمال التي كانت منتظرة. لقد عرف تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر ثلاثة فترات أساسية:

- **الفترة الأولى من سنة 1993 إلى سنة 1995** : تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي. وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الأثر السلبي على قدوم الاستثمار الأجنبي، ففي ظل عدم الاستقرار الاقتصادي

[1]Voir : Bulletin N°5, Octobre 2003 du réseau Euro-Méditerrannéen des Agences de promotion des investissements.

وارتفاع درجات المخاطرة، فلا يمكن انتظار قدوم الاستثمار الأجنبي حتى ولو تم تقديم أفضل الحوافز المالية والإعفاءات الجبائية (فالقانون الجيد لا يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي).

▪ **الفترة الثانية 1996-2000:** تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمار الأجنبي للجزائر وتراوحت قيمته بين 260 و507 مليون دولار توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات. وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى، كما أنها بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الموجه للمغرب مثلا سنة 1997 أربعة أضعاف ما توجه للجزائر في نفس السنة.

▪ **الفترة الثالثة 2001- 2005:**

تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوز عتبة المليار دولار سنوات 2001، 2002 و2005، ويشير تقريرCNUCED حول الاستثمار في العالم [1] أن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 ويرجع التقرير أسباب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى ما يلي:

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية والبريطانية.
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

إن الحكم الأولي بتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر يعتبر حكما خاطئا حيث أن كل الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق مناصب العمل وأنه قليل التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تمثل سوى 0,2 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999 – 2001. كما يظهر ذلك الجدول الموالي:

[1] **Rapport sur l'investissement 2004**, CNUCED, Genève. P. 45.

الجدول رقم (17) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 1999 –2001

البلد	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر %من الناتج الداخلي الخام	IDE خارج قطاع المحروقات % من الناتج الداخلي الخام
الجزائر	1,3	0,2
المغرب	2,9	2,8
تونس	2,5	1,5
إسرائيل	1,7	1,7
تركيا	0,9	0,9
ماليزيا	1,8	1,5
البرتغال	3,3	3,3

Source : FMI : consultation au titre de l'article 5 et divers sources officielle des pays cités.

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يمكننا القول بأن الاستثمارات الواردة للجزائر تعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائري وظلت محصورة في عدد محدود من القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل قطاعات الصيدلة والاتصالات والحديد والصلب والكمياء، وإن كان مستوى الاستثمارات الأجنبية قد عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة (2001، 2002، 2004، 2005) فإن ذلك جاء نتيجة لرفع احتكار الدولة لقطاع الاتصالات والذي جذب لوحده أكثر من 1,5 مليار دولار (بيع الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وبيع الرخصة الثانية لشركة الوطنية الكويتية) . فالمشكلة تبقى دوما هي عدم تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي.

1 . 2 . آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو

لا يمثل الاستثمار الأجنبي إلا نسبة ضعيفة من الناتج الداخلي الخام، ففي سنة 2000 بلغت نسبة 6,5 % بينما وفي نفس السنة بلغت في المتوسط بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا حوالي 15 % وقد بلغت في بعض البلدان الإفريقية نسبة 25 % [1]. ويرجع السبب بالنسبة للجزائر إلى انفتاحها المتأخر على الاستثمار الأجنبي، وتظهر هذه النسبة المساهمة المتواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، وتكشف في الوقت ذاته على طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة سابقا (اقتصاد موجه مركزيا)، فإذا كانت بعض القطاعات الاقتصادية تشهد في الآونة الأخيرة سيطرة بعض الشركات الأجنبية (الاتصالات، الصلب، المنظفات) لكنها تبقى حالات خاصة وهامشية مقارنة بما تملكه الجزائر من إمكانيات.

منذ فتح الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي فقد بقي معدل الاستثمار الخام كنسبة من PIB مستقرا نسبيا ويدور حول نسبة 25 % حتى سنة 1999 حيث تم تسجيل بعض التراجع، ومن جهة ثانية فقد سجل معدل الادخار ارتفاعا نسبيا حيث انتقل من 27 % سنوات التسعينات إلى 44 % سنة 2000 وبقى في

[1] ما يجب ملاحظته أن هذا المؤشر قد لا يظهر حقيقة الواقع الاقتصادي لبعض البلدان، حيث يضع بعض البلدان في مقدمة الترتيب نظرا للمستوى المنخفض لـــ PIB (مثال أنغولا).

حدود هذا المعدل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. أما فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأسمال الإجمالي الثابت FBCF تبقى ضعيفة إذ بلغت سنة 2000 نسبة % 3,8 لكنها شهدت تحسنا نسبيا سنة 2002 لتصل إلى 8,1 % لتتراجع إلى حدود 4 % خلال 2003 و2004، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(18) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الإجمالي الثابتFBCF

البلد	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	*2003	*2004
الجزائر	0,00	0,00	0,00	2,31	2,35	4,04	4,27	3,79	8,59	8,13	4,0	4,5
إفريقيا الشمالية	6,23	5,92	3,02	3,36	5,95	5,77	7,08	6,03	11,55	7,09	–	–
إفريقيا	5,99	6,87	5,56	5,26	9,71	7,97	11,76	8,80	19,42	8,89	–	–
المغرب*	متوسط الفترة 1985 – 1995								37,4	5,9	22,5	7,5
	3,9											
أنغولا*	متوسط الفترة 1985 – 1995								65,5	45,1	82,6	42,6
	30,5											
الدول النامية*	متوسط الفترة 1985 – 1995								12,9	9,5	8,8	10,5
	4,6											

Source : CNUCED, base de données FDI/TNC (www.unctad.org/fdistatistics).2003
* **UNCTAD, World Investment Report 2005, www.unctad.org/fdistatistics**

يتبين من الجدول أعلاه بأن الاستثمار الأجنبي لا يمثل بالنسبة للجزائر مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات، فالدولة ما تزال تعتمد على معدل الادخار الوطني الذي يعتبر مرتفعا نسبيا، وهذا ما يظهره الجدول والشكل الموالبين:

جدول (19) تطور معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الجزائر

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الادخار الاجمالي كنسبة مئوية من PIB %	27,74	26,56	28,11	31,42	32,22	27,08	31,36	44,08	35,20
تكوين رأسمال الثابت الإجمالي كنسبة % PIB	27,01	28,40	29,14	24,65	24,65	26,61	26,04	22,49	23,20

Source : Banque mondial, indicateurs sur le développement dans le monde 2003.

الشكل (11) تطور معدل الادخار والاستثمار في الجزائر

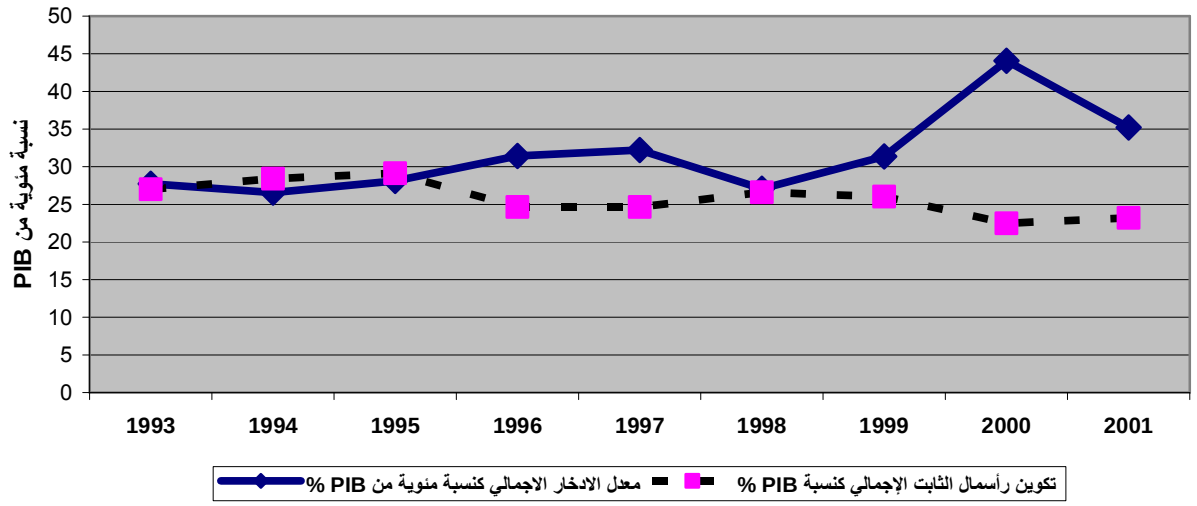

1 . 3. توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

من خلال متابعتنا لمختلف المصادر ذات العلاقة بالاستثمار وجدنا أنها تفتقد للمصداقية وللدقة في كثير من الأحيان، فالمصادر الثلاثة الموجودة لا تتوفر على إحصائيات مكتملة وغير مصنفة وجزئية، فإحصائيات بنك الجزائر تخص تدفق IDE بالحجم وحسب بلد المصدر دون تحديد القطاع، وإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تشير إلى نوايا الاستثمار حسب قطاعات النشاط ولا تشير إلى الاستثمارات المنجزة فعلا (لا توجد متابعة ولا يوجد أي معيار لقياس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر).

أما إحصائيات الجمارك تركز فقط على التدفقات السلعية بينما عمليات الإندماج والتملك لا تظهرها الإحصائيات الجمركية [1].

من المهم الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتميز بتركزه الشديد في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية (المحروقات، الاتصالات....).

1 . 3. 1 . نوايا الاستثمار الأجنبي في الجزائر

قبل الإشارة للمشاريع الاستثمارية المنجزة فعليا وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية، نشير إلى وجود فارق كبير بين نوايا الاستثمار المعلنة من طرف المستثمرين والتي تعلن عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(سابقا كانت وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI هي المكلفة بالمتابعة) وبين الاستثمارات التي يتم تنفيذها فعلا، وهذا ما يؤكد عدم وجود متابعة ورصد منتظم للمشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهو ما يشير إلى غياب نظام معلومات اقتصادي كفيل بتوفير المعلومات

[1] إحصائيات الجمارك لا تشير إلى عمليات الخوصصة وفتح رأس مال الشركات الوطنية للاستثمار الأجنبي على الرغم من أهمية بعض هذه العملية مثل الشراكة التي تمت مع كل من :ISPAT الشركة الهندية للحديد والصلب مع مركب الحجار و شركة HENKEL الألمانية مع شركة إناد للمنظفات .

الموثوق بصحتها لمتخذي القرار الاقتصادي على المستوى الرسمي (الهيئات والمؤسسات المكلفة بمتابعة وتطوير الاستثمار) أو للمستثمرين الذين يهدفون معرفة السوق وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة، فغياب قواعد بيانات حول المستثمرين والاستثمارات لا يسمح بقياس الأثر الفعلي لهذه المشاريع على الاقتصاد الوطني، وخاصة الخسارة الناتجة عن عدم تجسيد المشاريع المسجلة لدى الوكالة. فما بين سنة 1993 وسنة 2003 تم التصريح بـــ 55000 مشروع حسب تقديرات الوزارة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار تبلغ قيمتها أكثر من 42 مليار دولار، غير أن ما تحقق فعلا لا يتجاوز 2 مليار دولار (500 مليون دولار حتى سنة 2001)، كما أن المشاريع في إطار الشراكة لم تمثل سوى 5 % من مجموع الالتزامات. وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن مناخ الاستثمار لم يكن ملائما و محفزا على تطور الاستثمار الوطني والأجنبي. ويمكننا توضيح ذلك من خلال التعرف على طبيعة نوايا الاستثمار المعلنة لدى اللجنة المكلفة بمتابعة الاستثمار ثم تحليل وجهة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية.

والجدول الموالي يعرض نوايا الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1997-1999)

جدول رقم (20) توزيع نوايا الإستثمار الأجنبي حسب قطاعات النشاط للفترة 1997-1999

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل المستحدثة	المبلغ الإجمالي للمشاريع الوحدة (ألف دينار جزائري)
الفلاحة والصيد البحري	922	28992	60657
الصناعة	9489	347061	811528
البناء والأشغال العمومية	6522	318342	543038
النقل والإتصالات	6365	121974	254433
التجارة	205	8859	14615
السياحة	1049	41590	169020
الصحة	413	9471	24355
الخدمات	2687	131160	156701
المجموع	***27652***	**1007449**	**2034347**

المصدر: التقرير السنوي رقم 19 حول الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، 2000، ص 225-226 .

تظهر الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الحجم الكبير للاستثمارات الأجنبية التي عبّرت عن اهتمامها بالاستثمار في الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ وخلال فترة ثلاث سنوات فقط تم تسجيل أكثر من 27000 مشروع استثماري من المحتمل أن يوفر أكثر من مليون منصب عمل وبقيمة تتجاوز 25 مليار دولار. أما فيما يخص الجزء المحقق فعلا من هذه النوايا فهو قليل جدا، ولم يتجاوز مستوى 7 % من إجمالي ما تم التصريح به [1].

و نتناول فيما يلي دراسة تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر.

[1] جريدة الخبـــر - **7 بالمائة فقط من الوعود الإستثمارية تنجز في الجزائر** ، 18 ماي 2004 ص02

1 . 3. 2. توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية (1993-2005)

يمكننا تتبع وتحليل كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر على القطاعات الاقتصادية وذلك بتقسيم الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين تمتدان منذ إصدار قانون الاستثمار سنة 1993 إلى غاية تعديله سنة 2001، ثم من هذا التاريخ إلى سنة 2005.

1 .3. 2 .1 . الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة 1993-2000: وهي تمثل الفترة بين إصدار قانون الاستثمار سنة 1993 وإلى غاية تعديل القانون سنة 2001 لقد تم خلال الفترة تسجيل 397 مشروع إستثماري بقيمة إجمالية تقدر بـــ 164 مليار دج وبتوفير 47300 منصب عمل كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (21) تطور المشاريع الاستثمارية في إطار الشراكة المصرح بها خلال الفترة 13-11-1993 إلى 31-12-2000.

*الوحدة مليون دج

السنوات	عدد المشاريع	%	مناصب العمل	%	مبلغ الاستثمار*	%
1994	61	15	8747	18	9036	5
1995	17	04	2550	05	19870	12
1996	49	12	6070	13	16810	10
1997	59	15	6378	13	21317	13
1998	51	13	5902	12	18902	11
1999	60	15	5957	13	26699	16
2000	100	25	11696	25	51826	32
المجموع	**397**	**100**	**47300**	**100**	**164460**	**100**

Source : Agence de promotion et de suivi des investissements division du guichet unique, bilan des projets d'investissements du 13-12 –1993 au 31-12-2000.

لقد توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، التي كانت في الغالب عمليات شراكة مع مستثمرين وطنين من القطاعين العام والخاص، بين عدد من القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (22) توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات الاقتصادية الفترة 13-11-1993 إلى 31-12-2000

القطاعات الاقتصادية	العدد	%	مناصب العمل	%	التكلفة الإجمالية مليون دج	%
الفلاحة	16	4	3925	8	9832	6
الصناعة	233	59	28550	60	86470	53
البناء والأشغال العمومية	38	10	6787	14	10110	6
السياحة	15	4	2257	5	8091	5
الخدمات	75	19	5324	11	48119	29
الصحة	2	1	114	0	545	0
التجارة	18	5	343	1	1293	1
المجموع	397	100	47300	100	164.460	100

Source : Agence de promotion et de suivi des investissements division du guichet unique, bilan des projets d'investissements du 13-12 –1993 au 31-12-2000.

الشكل (12)

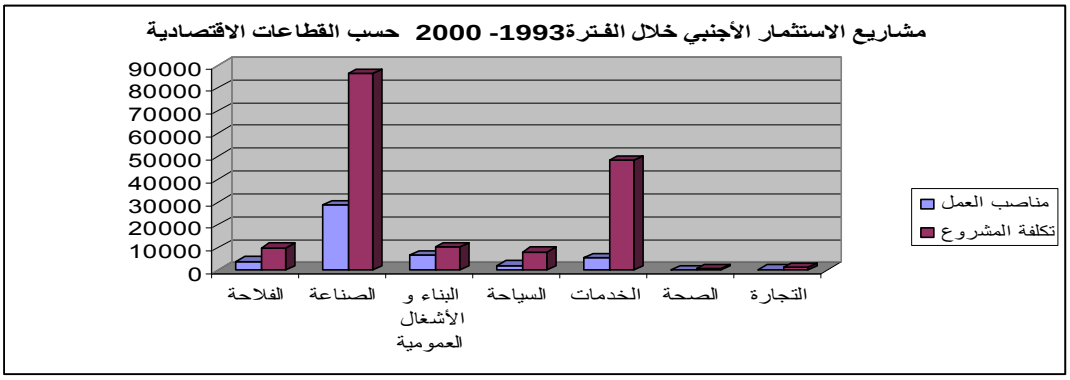

يشير الجدول السابق إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي الفعلي المنجز خلال الفترة (1993–2000)،أي الفترة التي أعقبت إصدار قانون الاستثمار في سنة 1993، قد بلغ 397 مشروع استثماري وهو عدد بعيد جدا عن نوايا الاستثمار المعلنة لدى لجنة ترقية ودعم الاستثمار APSI حيث تلقت هذه اللجنة خلال الفترة 1997–1999 حوالي 27652 مشروع استثماري، وهو ما يؤكد أن أغلب المستثمرين الأجانب الذي يتجهون للجنة ترقية الاستثمار لم يجسدوا مشاريعهم.(عدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار: البيروقراطية، صعوبة الحصول على العقار، النظام المصرفي.....).

أما عن كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي على مختلف القطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع المحروقات)، فإن القطاع الصناعي قد احتل صدارة القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار، إذ تم تسجيل 233 مشروع استثماري وهو ما يمثل 60 % من إجمالي مناصب العمل المنجزة التي تم توفيرها ويمثل 53 % من إجمالي قيمة المشاريع المنجزة.

يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي الذي تجاوز قيمة 48 مليون دج وهو ما يمثل 29 % من إجمالي الاستثمارات، غير أننا نشير إلى أن هذا الحجم لا يتناسب مع تطور الاستثمار العالمي في هذا القطاع ، ويعود السبب في ذلك إلى تخلف النظام المالي والمصرفي وعدم فتح بعض الفروع الإستراتيجية في القطاع للاستثمار الأجنبي (الاتصالات إلا بعد سنة 2000). يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الثاني من حيث عدد مناصب العمل المحققة، والقطاع الثالث من حيث قيمة المشاريع المنجزة، ويرتقب أن ترتفع حصة هذا القطاع إذا تم تجسيد مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي يستهدف بناء مليوني سكن. وتمثل القطاعات الثلاث السالفة الذكر ما يقارب 88 % من إجمالي الاستثمارات المنجزة.

1 .3. 2 .2 . الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة 2001- 2005

مما لا شك فيه أن قطاع المحروقات ما يزال يوفر لحد الآن أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي خاصة مع الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال السنوات الأخيرة، لكن يجب التأكيد على أهمية تحديد وتعريف القطاعات الاقتصادية التي لها إمكانيات فعلية لجذب الاستثمار الأجنبي والتي تعتبر قطاعات إستراتيجية لتحقيق التنمية، والتي يجب أن تحظى بالأولوية من طرف السلطات العمومية، فتنويع الاقتصاد الوطني أصبح اليوم العامل الرئيسي لتحسين التنافسية الاقتصادية للجزائر، وتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي يجب أن يعمل على تثمين الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية التي يمكن للجزائر أن تحقق فيها مزايا تنافسية.

يشير الواقع الميداني، حسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة ما بين 2001 و2003، إلى أن الجزائر بعيدة خارج قطاع المحروقات من قدراتها الفعلية، حيث تراوحت قيمة الاستثمارات الأجنبية ما بين 1.2 و1.1 مليار دولار وهي قيمة محدودة ومتمركزة في قطاعات محددة في طليعتها الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث جنت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطاع بفضل بيع رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار، ليأتي بعدها قطاع الصيدلة والأدوية بحوالي 400 مليون دولار، وتسعى السلطات العمومية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي تجنيد أكثر من 15 مليار دولار خلال ست سنوات إلى تعويض بعض النقائص في غياب البدائل المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن تأثير هذا المخطط يظل محدودا إذا استندنا إلى حصيلة المرحلة الأولى من مخطط الإنعاش الاقتصادي أين لوحظ تسجيل تراجع في مستويات النمو الصناعي في معظم القطاعات التي كان يفترض أن تنال الحصة الأكبر في هذا المخطط وفي مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية.

خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 والسداسي الأول لسنة 2004 تم اعتماد (خارج قطاع المحروقات) 243 مشروع استثماري أجنبي منها 114 مشروع ضمن شراكة و129مشروع بأموال أجنبية خالصة، بلغت قيمتها الإجمالية 3 ملايير دولار وأدت إلى خلق 26715 منصب شغل مباشر[1].

و نعرض فيما يلي أهم الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال سنة 2003 مع الإشارة إلى كيفية توزعها على القطاعات الاقتصادية.

[1] الهاشمي جعبوب ، وزير الصناعة وإعادة الهيكلة ، *جريدة الصباح* ،العدد : 219 ، الأربعاء 6 أكتوبر 2004.

جدول (23) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزعه على القطاعات الاقتصادية لسنة 2003

القطاعات	المبلغ ب مليون دج	عدد مناصب العمل
خدمات الأشغال العمومية البترولية	353	5
صناعة الحديد، الميكانيك ، والكهرباء	146	240
البناء والأشغال العمومية	3 726	3 672
الكمياء، المطاط والبلاستيك	610	64
الصناعة الغذائية	307	102
صناعة النسيج والتفصيل	271	93
صناعة الفلين والورق	311	142
صناعات متنوعة	2 090	408
النقل والإتصالات	79	35
السياحة	129	279
خدمات مقدمة لمؤسسات	244	245
المجموع	8 266	5 285

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، سنة 2003

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن قطاع البناء والأشغال العمومية أصبح يحتل الصدارة بـــ 4079 مشروع استثماري وهو ما يمثل 49 % من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة خلال السنة، وأصبح القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثانية بـــ 3753 مشروع، وهو ما يعني أن كل من القطاع الصناعي والبناء والأشغال العمومية تمثلان أكثر من 90 % من الاستثمارات الأجنبية الكلية. بينما بقيت الاستثمارات المسجلة في قطاعات السياحة هامشية ولا تساهم في توفير مناصب العمل رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات كبيرة غير مستغلة في هذا القطاع.

في سنة 2004 تم التصريح لدى الوكالة بـــ 105 مشروع يعتمد على التمويل الخارجي بمبلغ يصل إلى 154,590 مليار دج ويتوقع توفير 6731 منصب عمل [1] ، بينما يقدر عدد المشاريع التي تندرج في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر بـــ 62 مشروع بقيمة تبلغ 128,615 مليار دج و43 مشروع استثمار أجنبي مشترك بمبلغ يقدر بـــ 27,975 مليار دج .أما في سنة 2005 فقد تم تسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 84 مشروع أجنبي منها 35 مشروع استثمار أجنبي مشترك و49 مشروع أجنبي مباشر مملوك بالكامل للمستثمرين الأجانب وهو عدد يقل عن ما تم التصريح به لدى الوكالة خلال سنة 2004 ولكن بقيمة أكبر تبلغ 154,590 مليار دج، يتوقع أن تشغل 8656 عامل. أما عن كيفية توزع هذه الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية نجد أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد

[1] تصريح السيد بغدادي مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، جريدة الخبر اليومية، الصادرة بتاريخ 9 أفريل 2006 . تتعلق هذه المشاريع بنوايا مقدمة للوكالة ، ولا تعتبر مشاريع فعلية بعد.

المشاريع المسجلة التي يبلغ عددها 54 مشروع بقيمة تتجاوز 32 مليار دينار، ولكن نجد قطاع البناء و الأشغال العمومية يوفر عددا أكبر من حيث مناصب العمل المتوقعة بـــ 3413 عامل وبعدد 12 مشروع فقط وبتكلفة تصل إلى 3,36 مليار دينار ، أما من حيث قيمة الاستثمارات فنسجل أن مشروعا واحدا في قطاع الاتصالات يبلغ قيمته 74,076 مليار دج وهو ما يمثل 65,60 % من القيمة الإجمالية للمشاريع المسجلة ويتوقع أن يشغل 954 عامل . بقية القطاعات الأخرى لم تسجل عددا كبيرا من المشاريع، فقطاع الفلاحة سجل 4 مشاريع فقط بقيمة تصل إلى 938 مليون دينار وبتشغيل 294 عامل و حسب هذه الإحصائيات يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي لا يمثل إلا جزءا بسيطا من الاستثمار الكلي، ويبقى الاستثمار الخاص الوطني هو المعول عليه لتحقيق تنمية اقتصادية ورفع مستويات النمو، ففي سنة 2005 لم يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إلا 2 % فقط من إجمالي عدد المشاريع المسجلة و6% من عدد مناصب العمل المتوقعة ، ولكن ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر والمشترك بـــ 22 % من رأس المال المستثمر[1] ونتوصل في الأخير للقول بأن تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة سيعمل على تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي معا.

1 . 3 .3 . توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة للاستثمار

من أجل تحليل الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر حسب البلدان المصدرة، نورد الجدول الموالي الذي يوضح حجم الاستثمار الوارد للجزائر خلال الفترة 1998-2001.

[1] Rapport sur l'investissement 2005, www.pme-art.dz/bulletin_2005 (Source: ANDI 2005), 28 Avril 2006

الجدول (24) التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلدان المصدرة خلال الفترة 1998-2001
الوحدة: مليون دولار

الدولة أو المنطقة	1998	1999	2000	2001	المجموع
الدول المتقدمة	565,8	270,8	416,2	793,2	2446
الاتحاد الأوروبي	286,2	177,2	186,2	428,4	1078
النمسا	1,2	0,4	2,7	5,1	9,4
بلجيكا	14,6	0,6	4,5	12,4	32,1
فرنسا	76,7	137,5	49,5	80,4	344,1
ألمانيا	20,1	7,8	66,5	37,8	132,2
إيطاليا	92,8	11,8	9,3	34,4	148,3
هولندا	2,8	0,6	1,3	71,9	76,6
اسبانيا	16,2	16,4	35,6	152,9	221,1
السويد	25,1	0,1	0,5	1,1	26,8
المملكة المتحدة	36	2,0	14,2	23,3	75,5
أمريكا الشمالية	262,5	90,8	208,9	356,0	918,2
الولايات المتحدة الأمريكية	256,9	89,9	205,7	354,4	906,9
كندا	5,7	0,9	3,2	1,6	11,4
اليابان	16,6	2,8	21,1	8,8	49,3
مصر	0,1	0,0	0,1	363,0	363,2
تونس	0,3	0,1	3,6	0,3	4,3
البحرين	-	-	8,1	13,0	21,2
البرازيل	0,1	0,9	1,7	-	2,7
الصين	0,4	1,8	12,2	-	14,4
كوريا الجنوبية	2,7	0,1	0,1	0,1	3

Source :UNCTAD,Wid contry pofile Algeria in :
www.unctad.org/wid_cp_dz
Avril 2006

1 .3. 3. 1 . الاستثمارات الأمريكية: من خلال الجدول السابق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998 – 2001 بحجم استثمارات تصل قيمته إلى حوالي 907 مليون دولار. المتعاملون الاقتصاديون الخواص الأمريكيون يبدون اهتماما كبيرا خصوصا بقطاع المحروقات ونلاحظ عودة كبرى الشركات النفطية للاستثمار في الجزائر مثل شركة أناداركو التي تبلغ مشاريعها الاستثمارية في الجزائر قيمة 4,5 مليار دولار، كما تعتزم شركة " إكسون موبيل" القيام باستثمارات مهمة خلال الفترة 2006–2008 وبلغت استثمارات الشركة البترولية أميرداهاس 900 مليون دولار سنة 2000[1]. وهناك عدة قطاعات أخرى بدأت بعض الشركات الأمريكية التعامل فيها كالكيمياء والصيدلة (Pfeizer) وتحلية مياه البحر(Ponics)، إلا أنّ هذه الاستثمارات تبقى ضعيفة بالمقارنة مع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار. نشير إلى أن الولايات المتحدة

[1] Le quotidien d'Oran (journal national) du 11-01-2006 .

صادقت على اتفاقية تجارية مع الجزائر تسهل من خلالها إجراءات الدخول للسوق الأمريكي وهذا ما قد يساعد قيام مؤسسات جديدة موجهة للتصدير.

1. 3. 3 .2 الاستثمارات الفرنسية

تبقى الاستثمارات الفرنسية في المغرب العربي ضعيفة حيث لا تمثل إلا 0,3 % فقط من الاستثمار الأجنبي لفرنسا، وتعتبر الجزائر الأقل استفادة من الاستثمارات الفرنسية مقارنة بكل من تونس والمغرب. فعدد المؤسسات الفرنسية المتعاملة مع السوق الجزائري يتجاوز 2600 شركة أغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة، منها 188 مؤسسة فقط مقيمة في الجزائر في مقابل 2000 مؤسسة فرنسية مقيمة في تونس، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الفرنسي نحو الجزائر خلال الفترة (1998-2001) 344 مليون دولار وبذلك كانت فرنسا في المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية (قطاع المحروقات) ومصر(الاتصالات)، وسجلت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 40 مليون دولار سنة 2004 مقابل 25 مليون دولار سنة 2003 والذي يجعل الجزائر في المرتبة 40 من البلدان التي تتجه لها الاستثمارات الفرنسية وقد كانت في المرتبة 50 سنة 2003 [1]. وهذا ما يؤكد أنه وعلى الرغم من أهمية العلاقات التجارية بين البلدين فإن نظرة رجال الأعمال الفرنسيين للجزائر مازالت عبارة عن سوق لبيع منتجاتهم دون السعي نحو ربط علاقات اقتصادية حقيقة أساسها الإنتاج والمساهمة في تأهيل المؤسسات الوطنية عن طريق الشراكة. وتقتصر الاستثمارات الفرنسية في الجزائر بالإضافة إلى قطاع المحروقات على الاستثمارات في الخدمات المالية والاستشارة ومكاتب الخبرة (KMPG)، وفي هذا المجال أنشأت العديد من البنوك الفرنسية فروعا لها بالجزائر، لكن الهدف الأول لإنشاء هذه الفروع هو تقديم خدماتها المالية لصالح زبائنها من الشركات الفرنسية المقيمة في الجزائر، كما تتميز هذه البنوك بانتشارها الجغرافي المحدود (قلة عدد الوكالات)، فمثلا بنك " سوسيتي جنرال" كان أول بنك أوروبي تحصل على الاعتماد سنة 1999 لفتح فرع له في الجزائر لم يقم إلا بفتح ثلاث وكالات بنكية، لهذا السبب لم يكن لإنشاء هذه البنوك الأثر الإيجابي المنتظر في تحسين وتطوير القطاع المصرفي الوطني. فالبنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر وُجدت لخدمة ومرافقة المستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر. ومن مميزات الاستثمارات الفرنسية في الجزائر هو تنوعها، إذ قامت الشركات الفرنسية ببعض الاستثمارات المشتركة في الصناعة الصيدلانية والمنظفات وتوزيع السيارات، وتستهدف هذه الاستثمارات السوق المحلي وليس القيام بالتصدير [2]، ومن أهم هذه القطاعات التي شهدت نموا كبيرا للاستثمارات الفرنسية، نجد قطاع الصناعات الغذائية، فشركة DANONE بعد شراكتها مع شركة " جرجرة" أصبحت تحتل المرتبة الأولى

---

1 www.missioneconomique.org/ les relations économiques bilatérales , 1 Juin 2005

2 Nourredine Abdi, **« L'année d'une Algérie malade de l'or noir »**, Le Débat stratégique, N° 70, Novembre 2003 .

على مستوى القطاع وتوظف أكثر من 900 عامل جزائري وعدد محدود من العمال الأجانب المكلفين بالإدارة والتسويق والمالية، وتعتبر شركة CANASTEL للمشروبات الغازية من أكبر الاستثمارات الفرنسية في الجزائر فهي توظف 800 عامل ويبلغ الحجم الإجمالي لاستثماراتها 100 مليون دولار. وقد عبرت الشركات الفرنسية على اهتمامها بخوصصة الشركات الوطنية الكبرى مثل قطاع تسيير المياه (دخول شركة La Lyonnaise des eaux) وتوزيع الكهرباء، والنقل. ونشير في الأخير إلى أنه قد تم التوقيع في شهر ديسمبر 2002 على اتفاقية مع فرنسا يتم بموجبها تحويل جزء من المديونية الخارجية الجزائرية إلى استثمارات بقيمة 60,9 مليون أورو سنة 2002 و 288 مليون أورو سنة 2004[1].

1. 3 .3 .3 الاستثمارات الإسبانية

احتلت أسبانيا المرتبة الرابعة في الاستثمار في الجزائر بمبلغ يتجاوز 220 مليون دولار في قطاعات متعددة مثل الطاقة (Gas natutal،Repsol, Cepsa) والأشغال العمومية وصناعة الأسمدة وتحلية مياه البحر، ويبلغ عدد الشركات الأسبانية العاملة في الجزائر 110 شركة[2]، كما تم الاتفاق مع الحكومة الأسبانية على تحويل 70 مليون أورو من المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية .

1. 3 .3 .4 الاستثمارات الإيطالية

بلغت الاستثمارات الإيطالية في الجزائر أكثر من 148 مليون دولار مما جعلها في المرتبة الخامسة وهذا على الرغم من اعتبارها الشريك الثاني للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ عدد الشركات الإيطالية العاملة في الجزائر83 شركة[3]. ويمثل قطاع المحروقات وخاصة الغاز أهم مجال تتواجد فيها هذه الشركات (تم اكتشاف في مارس 2006 أكبر حقل غازي في الصحراء من طرف شركة إيطالية)، وأما في بقية القطاعات الأخرى فتبقى مساهمة الشركات الإيطالية ضعيفة فهي تساهم في إنجاز الطريق السريع شرق – غرب وفي الصناعات الغذائية والصيدلانية مع الاهتمام بعمليات الخوصصة.

1. 3 .3 .5 الاستثمارات الألمانية

على الرغم من العلاقات الاقتصادية التقليدية بين الجزائر وألمـــانيا في عدة قطاعات صناعية (قطاع الميكانيك) فإن حجم الاستثمار الألماني يعتبر ضعيفا في الجزائر مقارنة بالحجم الكبير للاستثمارات الألمانية في الخارج، فقد بلغت الاستثمارات الألمانية في الجزائر خلال الفترة (1998–2001) حوالي 132 مليون دولار.ومن أهم مشاريع الشراكة التي تمت في الجزائر نذكر الشركة الألمانية الكبرى (Henkel) الصانع الألماني للمنظفات ، الذي دخل بالأغلبية في رأس مال مصنعين من بينهما الفرع

---

[1] Abdeatif BENACHENHOU, **Les nouveaux investisseurs**. Ed. Alpha désign. Alger 2OO6. p.30.

[2] حسب ما جاءت به الغرفة التجارية الجزائرية الاسبانية، أنظر جريدة :La Tribune 26 Mars 2006

[3] Voir : le quotidien national, Liberté du 13-04-2006

القديم للمؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة (ENAD) بنسبة 100%، والذي يشتغل به حوالي 1300 عامل، وتعتبر مجموعة(Messer) الألمانية المختصة في الغازات الصناعية من أهم المؤسسات الألمانية التي تعمل على إقامة شراكة في مجال الإنتاج مع كل من مؤسسة سوناطراك والمؤسسة الوطنية للغازات الصناعية. وتعتزم شركة " سيمنس Siemens المشاركة في تجهيز مشروع ميترو العاصمة وتطوير شبكة السكك الحديدية، وقد بلغ رقم أعمال هذه الشركة 260 مليون أورو سنة 2005، بعدما كان 123 مليون أورو سنة 2003 و تشغل الشركة في نهاية سنة 2005 حوالي 550 عامل بعدما كانت تشغل 180 عاملا سنة 2003.

1. 3 .3. 6 .الاستثمارات العربية

شهدت الاستثمارات العربية خلال السنوات الأخيرة نموا كبيرا وفي عدة قطاعات اقتصادية، كان من أهمها قطاع الخدمات، حيث كان بيع الرخصة الأولى لاستغلال الهاتف النقال من نصيب الشركة المصرية " أوراسكوم " بمبلغ يفوق 700 مليون دولار وتحصلت الشركة الكويتية " الوطنية " على الرخصة الثانية لاستغلال الهاتف النقال بمبلغ 437 مليون دولار. والجدول الموالي يبين تطور الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 1995- 2005.

جدول (25) الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1995-2005

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
حجم IDE	3,5	-	-	122	85,8	347,5	350,0	54,6	80,4	263,3	260,6	1567,6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2005، مؤسسة ضمان الاستثمار العربية، الكويت، 2006، ص،117.

1. 3 . 3 . 6. 1. الاستثمارات المصرية (مثال عن شركة أوراسكوم)

تعتبر مصر في السنوات الأخيرة المستثمر الأول في الجزائر خارج المحروقات، ولكن ما يميز هذه الاستثمارات أنها في الغالب لشركة واحدة هي "**أوراسكوم**" التي بدأت في تنويع استثماراتها، فلها الآن بالإضافة إلى قطاع الاتصالات استثمارات مهمة في قطاع صناعة الاسمنت.

تعتبر الاستثمارات التي تقوم بها الشركة المصرية من بين أهم الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة خارج قطاع المحروقات وأكثرها مساهمة في خلق مناصب عمل جديدة، فبعد الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها شركة أوراسكوم في مجال الاتصالات تحسن معدل الكثافة الهاتفية في الجزائر و أصبح من بين الأعلى في المنطقة بعد تونس و لكن أفضل من المغرب و مصر.

لقد بلغت استثمارات شركة أوراسكوم المصرية في الجزائر من سنة 2001 حتى سنة 2005 ما قيمته 150,886 مليار دج وسمحت بخلق 2390 منصب عمل دائم[1]. وقدرت أرباح الشركة بـــ 100مليون دولار سنة 2003 و 230 مليون دولار سنة 2004 و 300 مليون دولار سنة 2005، وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ الشركة المصرية وعلى خلاف الشركات الغربية (الأوروبية والأمريكية) قامت بإعادة استثمار جزء من أرباحها نظرا للتطور الكبير الذي يعرفه سوق الاتصالات في الجزائر ولشدة المنافسة، كما قامت الشركة بالاستثمار في تكوين العاملين حيث خصصت له 10% من الكتلة الأجرية واستفاد العاملون في الشركة من عدة مزايا اجتماعية.

وما يبرز أهمية الاستثمارات التي تقوم بها شركة أوراسكوم في الجزائر هو تنويع استثماراتها، إذ نسجل دخولها بقوة في مجال صناعة الإسمنت، هذا القطاع الذي يتميز بارتفاع حجم الطلب، إذ يقدر الطلب الوطني للإسمنت حاليا بـــ 13 مليون طن سنويا ويتوقع أن يصل إلى 17 مليون طن سنة 2010. لقد تحقق استثمار الشركة المصرية في مجال صناعة الإسمنت من خلال إنشاء مصنع جديد بمدينة المسيلة تقدر طاقته الإنتاجية بـــ 4 مليون طن سنويا و يسمح بتشغيل 1000 عامل. وقدرت القيمة المالية لهذا الاستثمار بـــ 550 مليون دولار و بلغ رقم أعماله 15 مليار دج، وبذلك أصبحت الشركة تحتل الريادة في الصناعة الجزائرية للإسمنت بعد ثلاث سنوات فقط، إذ ساهمت هذه الشركة بتقليص حجم الاستيراد والمساهمة في التصدير، ففي سنة 2005 بلغت صادراتها 36 ألف طن من الاسمنت الأبيض نحو تونس، ليبيا و إيطاليا.

1. 3 . 3 . 6. 2. الاستثمارات الخليجية

تأتي بلدان الخليج العربي في المرتبة الثانية من حيث الاستثمار العربي في الجزائر وتعمل خاصة في قطاع الخدمات، فشركة الوطنية الكويتية بلغت استثماراتها 800 مليون دولار في مجال الاتصالات. وقد تم تسجيل بعض المشاريع الاستثمارية من الإمارات العربية والسعودية في قطاع السياحة (24000 سرير بزرالدة وبومرداس) وفي صناعة الأسمدة الفلاحية (3 مشاريع بـــ 500 مليون دولار لكل مشروع) [2].

1. 3. 3 . 6. 3. الاستثمارات المغاربية

تبقى الاستثمارات المغاربية في الجزائر جد محدودة، و تعود الأسباب إلى كون هذه البلدان (ماعدا ليبيا) هي نفسها في حاجة إلى استخدام ادخارها الوطني لتنمية اقتصادها، فقدراتها التكنولوجية محدودة بالنظر لحاجات الجزائر، ما عدا في بعض المجالات كالصناعات الاستهلاكية و الخدمات المالية.

[1] A. BENACHENHOU, op.cit., p.53.
[2] Journal EL Watan 9 Avril 2006

وتعد الجماهرية الليبية البلد المغاربي الأول المستثمر في الجزائر، إذ قام بتحويل ديونه على المؤسسات الجزائرية إلى استثمارات بلغت قيمتها 345 مليون دولار، واقترحت ليبيا إنشاء ثلاثة فنادق "شيراتون" في كل من الجزائر، وهران وحاسي مسعود[1]. هذا فيما يتعلق بليبيا، أما فيما يتعلق بتونس فقد تم إنشاء بعض المؤسسات الخاصة بالترقية العقارية في ولايات شرق البلاد، وتم تأسيس شركة تونسية للبيع الإيجاري (Leasing)، مع احتمال دخول شركة تونسية أخرى في مجال الصناعات الغذائية بالشراكة مع "دانون". لذلك تبدو حصيلة الاستثمار التونسي في الجزائر ضعيفة، و يعود السبب إلى عدم وجود ثقة كبيرة بين مستثمري البلدين نظرا للتجارب الفاشلة سابقا للشركات العمومية المختلطة. وفيما يخص المغرب فلم يتم تسجيل أية استثمارات مهمة ما عدا إنشاء فرع لبنك الوفاء الذي أعرب عن رغبته في فتح بنك له في الجزائر بمبلغ استثماري يقدر بـــ 100 مليون أورو.

1. 3 .3 . 7. الاستثمارات الآسيوية

تعتبر الاستثمارات الأسيوية في الجزائر جد محدودة بالنظر لحجم الاستثمار الأجنبي الصادر عن بعض الدول الأسيوية بإتجاه مختلف مناطق العالم، فاليابان ليس لها استثمارات كبيرة في الجزائر، وتتركز في قطاع المحروقات والأشغال العمومية (المشاركة في إنجاز الطريق السريع شرق غرب)، وما ينطبق على اليابان ينطبق كذلك على الصين، وبدرجة أقل ماليزيا، اللتين دخلتا في السنوات الأخيرة للجزائر للاستثمار في المجال البترولي والمساهمة في مجال البناء والأشغال العمومية. و في مجال البنية التحتية قررت مجموعة Portek السنغافورية استثمار 25 مليون دولار لتهيئة ميناء بجاية والذي ستعمل الشركة على إدارته أيضا. أما في المجال الصناعي فتعد الاستثمارات الهندية الأهم في الجزائر وذلك بعد قيام شركة "إسبات" في نوفمبر 2001 بشراء 70 % من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، وقد التزمت الشركة الهندية باستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات، مع التزام الدولة الجزائرية بالمديونية السابقة للشركة الوطنية و المقدرة بـــ 600 مليون دولار وتمّ الاتفاق على تجميد أسعار الطاقة و الكهرباء لمدة 10 سنوات مع تحمل خزينة الدولة للفارق في الأسعار في حال ارتفاعها، و مع ضمان حماية مؤقتة للسوق الجزائري من المنافسة الأجنبية. ووفقا لهذه المعطيات نجد أنّ الاستثمار الأجنبي الذي قامت به شركة إسبات الهندية تحقق بفضل التسهيلات والضمانات الكبيرة التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي، ولقد تمكنت الشركة من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 بـــ 70 % مقارنة بسنة 2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، وتمكنت الشركة كذلك من زيادة حجم مبيعاتها في السوق الوطني إذ أصبحت تقدر بـــ 80 ألف طن شهريا بعدما كانت في حدود 33 ألف طن ، و ارتفعت الصادرات لحدود 10000 طن شهريا نحو المغرب و تونس.

[1] A. BENACHENHOU, op.cit., p 177.

نظرا للمعطيات السابقة الذكر والخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، فإننا نعتقد أنه يتوجب تشجيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية (العربية أو الإفرقية والآسوية) وتشجيع قيام شراكة حقيقة متكافئة تأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية كشرط وحيد وأساسي لقيام الاستثمار، دون أية اعتبارات سياسية. ويبقى على السلطات الجزائرية القيام بالترويج الجيد للفرص الاستثمارية واستهداف المستثمرين المحتملين وإقناعهم بجدوى الاستثمار في الجزائر.

يعتبر العديد من الاقتصاديين أن تأخر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لا يعود إلى تدني مستوى الاستثمار المحقق، حيث أنها سجلت إحدى أعلى مستويات الاستثمار في العالم خلال الفترة 1970–2000 إذ قدر معدل الاستثمار بـــ 32 % من الناتج الداخلي الخام مقارنة بمتوسط معدل الاستثمار الدولي الذي كان في حدود 21 % [1] ، كما أن المشكل لا يرجع إلى نقص الاستثمار في رأس المال البشري إذ أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له بأن الاستثمار في رأس المال البشري قد عرف نفس المستوى الذي عرفه الاستثمار المادي[2] ، فإذا كان رأس المال البشري والمادي كلاهما عرفا نموا أكبر من الإنتاج المحقق، فالتفسير الذي يمكن تقديمه هو أن الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت سلبية، بتعبير آخر فالمشكل يتمثل في الاختيارات الاقتصادية وكيفية تنفيذ الاستثمارات.
فإذا أردنا التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف أمام تحسن وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر يمكن تشخيص العناصر الثلاثة التالية:

- الاستقرار والتفتح الاقتصادي (التوازنات الاقتصادية الكلية).
- مدى توفر الهياكل القاعدية ذات النوعية.
- مدى تواجد مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار ودور هذه المؤسسات في تسهيل الاستثمار.

و هذا ما سنتعرض له في المبحثين المواليين.

[1] William C Byrd , Algérie : « contre performances économiques et fragilité institutionnelle », in Conférences méditerranées, N° 45 printemps 2003 , p. 4 .
[2] Algérie contry repport 03/69 Mars 2003 in : http//www.imf.org/external/contry/dza/index

المبحث الثاني

تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية

وجدنا عند تطرقنا سابقا لمحددات الاستثمار بأن توفر البيئة الاقتصادية المستقرة تعتبر العامل الأهم في تحديد قرار الاستثمار، ولأجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بادرت السلطات الحكومية منذ بداية التسعينات وخاصة بعد المصادقة على برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي) بالعمل على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، المتمثلة أساسا في التحكم في معدلات التضخم والتخفيف من العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان الحساب الجاري وتقليص حجم المديونية الخارجية، سنحاول فيما يلي الإجابة على التساؤل التالي: هل تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما هو انعكاس ذلك على مناخ الاستثمار؟

2 . 1 . تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر

من أجل تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر، سنركز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

2 . 1 . 1 . النمو الاقتصادي

غالبا ما يحول الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر وربما يعكس هذا التطور الإيجابي لمعدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الجزائر إلى تطبيقها في السنوات الماضية (منذ سنة 1990) وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتسجيل معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار.

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات معدلات سلبية، فقد ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6,9 % وأصبح سنتي 2004 و2005 في حدود 5,3 % . غير أن هذا المعدل يعتبر غير

كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما زالت في مستويات مرتفعة وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات العشر المقبلة[1].

2 . 1 . 2 . معدل التضخم: استقرار السياسة النقدية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاقا بعيدة المدى.

وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على انه يشير إلى استقرار اقتصادي. وكما هو معروف لدى الاقتصاديين فان إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات مالية ونقدية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة، نذكر منها على الخصوص:

أ. **زيادة الإيرادات العامة:** تزيد الحكومة إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح. أما الضرائب الأخرى (الرسم على القيمة المضافة) فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضا انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار. وهي السياسة التي اتبعتها الجزائر في بداية التسعينات، إذ تم تعديل القانون الجبائي سنة 1992 وتم وضع ضرائب جديدة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة. ويعتبر عدد كبير من المستثمرين الوطنيين والأجانب أن النظام الضريبي في الجزائر لا يشجع قيام الاستثمار، على الرغم من الحوافز الكبيرة التي يتضمنها قانون الاستثمار.

ب . **تخفيض النفقات العمومية:** قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي. وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة

[1] KPMG, **Guide: investir en Algérié**. 2006. p. 20.

أن السياسات المالية في الجزائر تفتقر إلى المرونة الكافية نظرا لاعتمادها الكبير والمستمر على مصدر وحيد للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات[1]، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها في حالة تسجيل تراجع كبير للأسعار العالمية للبترول، وبعد سنة 1986 سعت الحكومات الجزائرية لضبط النفقات من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري مع ترك الإنفاق الجاري عند مستوياته السابقة، وذلك لتخفيف اثر انخفاض أسعار النفط على مجمل الإيرادات، من جانب، وعدم النمو في الإيرادات الضريبية بالصورة المتوقعة، من جانب أخر. وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي سجلته نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي وتواضع تراكم رأس المال الثابت، فان اللجوء إلى خفض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة يمثل اتجاها خطيرا، وهذا ما تم تداركه من طرف السلطات الحكومية وتجسد هذا مع وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو المحدد للفترة 2005-2009 والذي خصص مبلغ 55 مليار دولار موجهة لتحسين البنية التحتية والتنمية البشرية. ومن أجل ضمان تحقيق نتائج إيجابية من تنفيذ برنامج دعم النمو نرى ضرورة المتابعة الصارمة لتنفيذ هذه المشاريع وعدم خروجها عن إطارها الأصلي، وإلا ستكون النتيجة جد سلبية على المدى المتوسط والبعيد، خاصة إذا حدثت هزات مفاجئة في الأسواق العالمية للنفط.

ج. السياسة النقدية: قد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقا لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها فيما يلي [2] :

1- يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، وهو ما حصل في الجزائر عند البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي، فتحرير الأسعار أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة على القروض وهو ما أثر على تكاليف المستثمرين خاصة الصغار منهم.

2- يؤدي انخفاض الطلب على السلع والخدمات إلى تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي حيث:

- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخول والعمالة فيها كما يترتب على اثر

[1] تمثل صادرات المحروقات 97 % من الإيرادات من العملة الصعبة وأكثر من 60 % من إيرادات الميزانية .
[2] صندوق النقد العربي "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002**"، الكويت 2003، ص 15.

المضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخول في الصناعات الأخرى. ولكن شرط تحقق هذه النتيجة غير متوفر لحد الآن في الصناعة الجزائرية التي تتميز بتراجع مستويات الإنتاجية فيها وغير مؤهلة للمنافسة في الأسواق العالمية.

– قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعيه لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم.

تطور معدل التضخم في الجزائر

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وأيضا قيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، ففي الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنة 1990 و1991 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا[1]، ووصل معدل التضخم سنة1994 إلى 39 %، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك وكلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة ما بين 1994 و1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % سنة 1996 وإلى 6 % سنة 1997 وفي خلال السنوات الأخيرة تقلص معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح بين 6 % سنة 2000 ومعدل 2,5 % سنة 2005، وهو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة. وهو ما يمكن أن نعتبره عاملا إيجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

2 . 1 . 3 . سياسة التوازن الخارجي

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج

[1]Evolution du taux d'inflation en Algérie. In site : www .missioneconomique.org (25-10-2004) ; MINIFI-DREE

المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وانه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله. وكما هو معروف فان هنالك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وان إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتمادا حرجا على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات[1]. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية، وهو الإجراء الذي اتخذته الجزائر لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض لم يحسن مناخ الاستثمار، بل حدث العكس، حيث أن ارتفاع معدلات الصرف الأجنبي أضعفت الثقة في العملة الوطنية وما تبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات. ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي المقابل فلم يؤد انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وضعف قدرته التنافسية، كما أدت تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري (بسبب سياسة التخفيض وليس نتيجة لظروف الأسواق المالية) في بداية التسعينات إلى صعوبة قيام المستثمرين بإجراء دراسات جدوى دقيقه، وهذا ما قد يعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعه، مما يفسد المناخ الاستثماري.

لكن بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 شهدت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، وهو ما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد أن كان في حدود شهر إستيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 38 شهر إستيراد في نهاية سنة 2006 بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي[2]. كما تجدر الإشارة أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 6 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2006 بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994.

2 . 1 . 4 . الانفتاح الاقتصادي على الخارج

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تفتحا معتبرا على الاقتصاد العالمي وتجسد هذا التفتح في التخلي عن احتكار التجارة الخارجية وفسح المجال أمام القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي للاستثمار، ومع توقيع اتفاق

---

[1] خلف علي الربيعي،« **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في البلدان العربية** » ، مجلة العلوم الانسانية، مجلة الكترونية : http://www.uluminsania.net/a133.htm ديسمبر 2005.

[2] Statistiques de la Banque d'Algérie. Janvier 2007

الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتطور مسار التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة تم تقليص العديد من القيود على التجارة الخارجية وتخفيض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات.

2 . 2 . المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

يعتبر الاقتصاد المستقر أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي من الاقتصاديات التي تعرف تقلبات كبيرة وصعوبات في التحكم في التوازنات الكلية للاقتصاد (التحكم في معدل التضخم، العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات). ومن أجل تحليل البيئة الاقتصادية للاستثمار في الجزائر سنستخدم المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.

قامت مؤسسة ضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية[1]. وذلك من أجل قياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبية للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

و قد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية ومجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسة المعاملات الخارجية. أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها مباشرة ولكن بدأ بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب.

و المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب الخاص بالبيئة الاقتصادية المستقرة هي:

1. مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
2. مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 1999**، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1999، ص،38.

3. مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ويعرّف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية) [1]. والجدول الموالي يعرض أهم المؤشرات الخاصة بالبيئة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2001-2005.

الجدول (26) المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2001- 2005)

نوع المؤشر	قيمة المؤشر سنة 2001	درجة المؤشر سنة 2001	قيمة المؤشر سنة 2002	التغير في المؤشر 2002	درجة المؤشر 2002	التغير في المؤشر سنة 2003	التغير في المؤشر سنة 2004	درجة المؤشر 2003	درجة المؤشر 2004	قيمة المؤشر سنة 2004	قيمة المؤشر سنة 2005	درجة المؤشر سنة 2005
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4,05	+ 1	2,4	-4,0	3	+ 0,5	+ 1,13	0	- 1	- 6,9	- 14,2	+ 3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	13,70	+ 2	- 10,1	-9,9	3	- 15,7	-11,40	3	3	-13,10	-21,30	+3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	4,2	0	4,8	0,6	0	0,4	+0,97	0	0	3,6	1,6	1

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للمعطيات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية للسنوات: 2002، 2003،2004،2005.

ملاحظة:

يتم حساب درجة المؤشر حسب تغير قيمة كل مؤشر فرعي من المؤشرات الثلاث المكونة لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار، وعليه فإن درجة المؤشر تحدد وفقا للجدول الموالي:

[1] مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999، يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص ص21-22.

جدول (27) درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار

مؤشر سياسة التوازن الداخلي	انخفاض العجز بأكثر من 3,5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من2,5 إلى 3,5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2,5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
	3+	2+	1+	0	1 −	2 −	3 −
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2إلى أقل من 4نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2,5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
	3 +	2 +	1 +	0	1 −	2 −	3 −
مؤشر السياسة النقدية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 %	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 %	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 %	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 %			
	3 +	2 +	1 +	0			

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006.

❖ درجة المؤشر الخاص بمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام درجة المؤشر المركب على النحو التالي:

- ❖ أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
- ❖ من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.
- ❖ من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (26) يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة الخاصة بالتوازن الداخلي والخارجي ومؤشر السياسة النقدية، أي:

سنة 2001: [(1+2+0)/3] =1 تحسن في مناخ الاستثمار.

سنة 2002 : [(3+3+0)/3] = 2 تحسن كبير في مناخ الاستثمار

سنة 2003: [(0+3+0)/3] = 1 تحسن مناخ الاستثمار

سنة 2004: [(− 1+3+0)/3] = 0,67 أي عدم تحسن مناخ الاستثمار

سنة 2005: [(3+3+1)/3] = 2,33 تحسن كبير لمناخ الاستثمار.

و إذا أردنا حساب متوسط متوسطات السنوات الخمس 2001– 2005 لوجدنا درجة مناخ الاستثمار على النحو الآتي:

[(1+ 2 + 1 +0,67 +2,33)/3)] = 1,2 وهو ما يعني تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاستناد إلى مكونات السياسة الاقتصادية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

2 . 3 . البنية التحتية

سبق وأن أشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما توطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي، وأن تتوفر الدولة على مصادر الطاقة بأسعار مناسبة وتنافسية .

2 . 3 . 1 . شبكة المواصلات البرية

تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا بـــ 107324 كلم[1] إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، ونظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية فإن تكلفة النقل والتوزيع تعتبر مرتفعة نسبيا، ويبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع – شرق،غرب– الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005 سوى 160 كلم [2].

تعتبر شبكة النقل بالسكك الحديدية جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة منذ الحقبة الاستعمارية، وعلى الرغم من أن الشبكة تبلغ 4500 كلم، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبر هذه الشبكة وهو الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وزيادة حجم التلوث البيئي، وبالمقارنة مع الدول المجاورة يبقى على الجزائر العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ.

2. 3. 2 . النقل الجوي والبحري

تتوفر الجزائر على 35 مطار منها 13 مطار تتوفر فيه المواصفات الدولية، غير أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الجزائر هي احتكار شركة الخطوط الجوية الجزائرية للنقل الجوي بالنسبة للخطوط

[1] KPMG, Guide : Investir en Algérie, Alger, 2006. pp. 17- 21.

[2] قامت الحكومة بعرض مناقصة دولية سنة 2006 لإنجاز الطريق السريع وتم اختيار الشركات الأجنبية المكلفة بالإنجاز على أن تنتهي الأشغال نهاية سنة 2009.

الداخلية (خاصة بعد حل شركة الخليفة للطيران) وتقادم أسطول الشركة الوطنية مما جعلها عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد للزبائن على الرغم من ارتفاع أسعار التذاكر، أما بالنسبة للخطوط الدولية فقد تميزت في ظل مرحلة عدم الاستقرار الأمني (خلال الفترة 1992–2000) بمغادرة أغلب الشركات الأجنبية مما زاد من العجز المسجل في ربط الجزائر بأهم البلدان الأوروبية والعربية، وهو ما انعكس على تراجع عدد الأجانب الوافدين للجزائر من رجال أعمال وسياح. نلاحظ أنه ومع التحسن المسجل في الوضع الأمني بدأت الشركات الأجنبية للنقل الجوي بالعودة للجزائر (مثلا شركة الخطوط الجوية الفرنسية لها ثلاث رحلات يومية بين باريس والجزائر العاصمة) وهو ما قد يسمح بتحسين مستوى ربط الجزائر ببقية بلدان العالم وتسهيل مهمة أصحاب الأعمال في التعامل مع السوق الجزائري.

إن ما ينطبق على النقل الجوي ينطبق كذلك على النقل البحري، فالشركة الوطنية CNAN[1] أصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات الشركات الوطنية والأجنبية فيما يتعلق بحركة التجارة الخارجية (الصادرات وخاصة بالنسبة للواردات) فكثيرا ما تتعطل ويتأخر وصول البضائع (مواد أولية أو تجهيزات إنتاجية) مما يؤثر سلبا على سيرورة العمليات الإنتاجية وزيادة تكاليفها.

2 . 3 . 3. تكنولوجيات الإعلام والاتصال

من أهم مميزات العولمة هو الثورة التي أحدثتها التكنولوجيات الحديثة للاتصالات التي بفضلها أصبح العالم يمثل قرية صغيرة يمكن الاتصال بأي فرد فيها بسهولة وبتكلفة زهيدة، كما ساهم انتشار استخدام الأنترنيت في تسهيل مهام الشركات ذات الفروع المتعددة في التنسيق بين مختلف أنشطتها والتحكم الجيد في إدارة مواردها، ويعتبر مستوى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الأجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما. وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات، فيبلغ عدد مستعملي الأنترنيت في الجزائر 800000 مستعمل في نهاية 2005، كما أن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ولا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية.

أما بالنسبة لشبكة الإتصالات الهاتفية فقد شهدت الشبكة تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية (منذ سنة 2003) نتيجة لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي(تواجد أربعة متعاملين في الهاتف النقال) إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 12 مليون مشترك في سنة 2005 مقارنة بـــ 600000 مشترك فقط سنة 2001 كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3,6 مليون مشترك سنة 2004 بعدما كان في حدود2,6 مليون سنة 2002، وبذلك فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5,28% سنة

[1]) تم فتح رأسمال الشركة الوطنية للنقل البحري تحضيرا لخوصصتها قبل نهاية سنة 2006

2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر.

رغم كل هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 بلدا في تكنولوجيات الإعلام والاتصال بمؤشر سلبي يقدر بـــ (– 0,72 نقطة) [1] و الجدول الموالي يبرز مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب.

جدول (28): ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل من الجزائر، تونس والمغرب

البلدان	هاتف ثابت لكل 100 نسمة	هاتف نقال لكل 100 نسمة	عدد مستخدمي الأنترنيت بالآلاف	نسبة استخدام الأنترنيت %	عدد موردي خدمات الأنترنيت	عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف
الجزائر	9,74	41,58	845	2,61	944	290
تونس	12,51	56,55	835	8,40	373	472
المغرب	4,26	39,37	3500	11,71	4118	620

المصدر: إحصائيات الإتحاد الدولي للاتصالات، ماي 2006، راجع: www.itu.int

نشير في الأخير إلى أهمية المشاريع المنجزة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى 2004 والذي استهدف النهوض بالقطاع الفلاحي ودعم إنشاء البنية التحتية من الطرق والموارد المائية وتحسين مستويات المعيشة والتنمية المحلية والموارد البشرية، كما أنه تم وضع برنامج ثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009) والذي خصص له مبلغ يقدر بـــ 55 مليار دولار لمواصلة تنفيذ البرنامج السابق، ولكن يبقى الرهان الذي يجب رفعه هو المقدرة على تجسيد كل البرامج المسطرة وفي الآجال المحددة قصد تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لقيام مشاريع إنتاجية تساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادية وتوفير مناصب عمل جديدة.

إن سيرورة الانتقال من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق فرض على الحكومات الجزائرية مع بداية 1990 انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية (هذه السياسة سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وسمحت أيضا بتحرير الاقتصاد)، وحسب المؤسسات الدولية فقد تحسن الأداء الاقتصادي وتحقق نمو في الناتج الداخلي الخام.

إن كل هذه النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تنعكس على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر، وهو ما يؤكد أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية إذا كان يعتبر شرطا ضروريا ومسبقا لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي، فإنه لا يعتبر إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في كثير من

[1] Le Quotidien national : Le Jeune independent, 13 Avril 2006

الأحيان، ويشترط توفير مناخ محفز للأنشطة الإبداعية والإنتاجية وليس الأنشطة الطفيلية أو الريعية، ومن هنا يتوجب القيام بإصلاحات عميقة ومؤسساتية من أجل خلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للاستثمار. نلاحظ أيضا تأخرا في تطبيق إصلاحات الجيل الثاني (الهيكلية) مثل برامج الخوصصة وإصلاح البنوك والنظام الجبائي وتطوير وتحسين نظام الحكم وترقية أنظمة وقواعد المنافسة، فكل هذه الإصلاحات تعتبر ضرورية من أجل تحسين مناخ الاستثمار.

وفي ظل غياب مؤسسات فعالة لترقية الاستثمار فتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يكفي للنهوض بالتنمية، لذلك يجب الاهتمام بالجوانب الأخرى المتعلقة أساسا بالبنية المؤسسية للاستثمار، والتي نتطرق لها عند عرض المؤشرات النوعية لتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر في المبحث الموالي.

المبحث الثالث

مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي باعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار و ترجحه فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدّرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا...

ويستند في إعداد المؤشرات المختلفة إلى دراسات وتقارير البنك الدولي ومؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة فرايزر ونتائج الاستبيانات التي توزع على عينة مختارة من القطاع الخاص ورجال الأعمال والمحامين بالنسبة للمؤشرات الأخرى كدرجة الفساد.

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية. ومن أجل المقارنة نعرض في مختلف الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة مع التركيز على وضعية الجزائر وتحليل وشرح هذه المؤشرات .

3 .1 . مؤشرات التنافسية

تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الأعمال، وتمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكّنها الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما. ونتعرض هنا لمؤشرين هما مؤشر التنافسية العالمي و مؤشر التنافسية العربي.

3 .1 .1. مؤشر التنافسية العالمي: قام بوضع هذا المؤشر منتدى دافوس الدولي لقياس القدرة التنافسية للدول آخذا بعين الاعتبار تحليل البيئة الكلية والبيئة الجزئية للأعمال ويتكون من مؤشرين هما:

3 .1.1.1 مؤشر النمو للتنافسية: هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي ويتكون من تسعة مؤشرات تم اختيارها لما لها من نتيجة أكيدة في دفع الإنتاجية والتنافسية قدما في حال اجتماعها معا وهي: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، مؤشر البنية التحتية، مؤشر الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي، مؤشر التعليم العالي والتكوين، مؤشر فعالية السوق، مؤشر تعقيدات بيئة الأعمال ومؤشر الإبتكار.

3 .1 . 1 . 2 مؤشر الأعمال للتنافسية : هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة الاقتصادية من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين هما : مؤشر عمليات وإستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة) والمؤشر الفرعي الثاني يشير لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

3 .1 . 2 المؤشر المركب للتنافسية العربية

يعتبر هذا المؤشر مؤشرا مركبًا يتكون من مؤشرين فرعيين هما (مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة) ويندرج تحت كل منها مؤشرات تحت فرعية يدخل فيه 65 مكونًا تشكل المؤشر الإجمالي . كما هو موضحا بالشكل الموالي:

شكل (13) المؤشر المركب الإجمالي للتنافسية

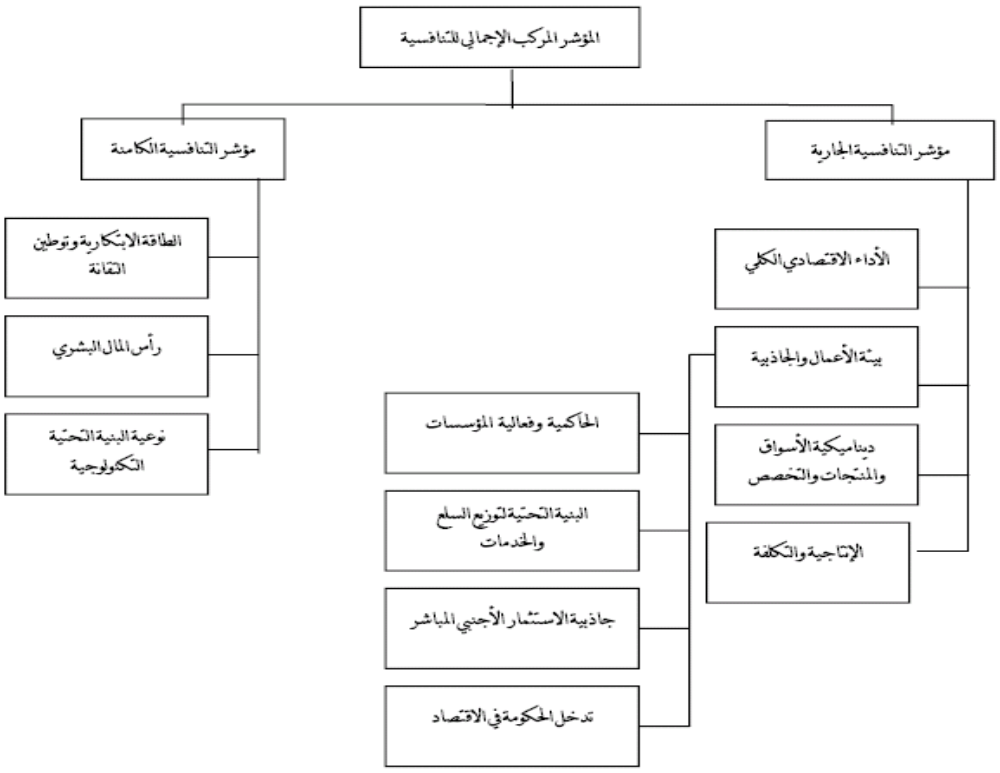

المصدر : الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص:4

3 .1 .2 .1 . مؤشر التنافسية الجارية يتكون من (4) مؤشرات تحت فرعية تشمل:

أ . مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي : يتكون من متوسط (7) متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تخفيض العملة.

ب . مؤشر بيئة الأعمال: يشمل متوسط (4) مؤشرات تحت فرعية:

المكون الأول : مؤشر البنية التحتية الأساسية لنقل وتوزيع السلع: يتكون من15 متغيرًا تشمل عدد الموانئ وطاقاتها السنوية، نسبة الطرق المعبدة، سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف، طاقة الشحن الجوي، طاقة نقل المسافرين جويًا، رحلات الطيران، طول السكك الحديدية وطاقاتها في نقل المسافرين، حصة المركبات التجارية للفرد، واستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد.

المكون الثاني : مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد: يتكون من (4) متغيرات تشمل نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي، حصة استثمار القطاع العام لإجمالي الاستثمار، نسبة الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي.

المكون الثالث : مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات : يتكون من (3) متغيرات تشمل الفساد الإداري، احترام القانون والنظام، البيروقراطية.

المكون الرابع :مؤشر جاذبية الاستثمار: يتكون من (8) متغيرات تشكل حجم الأسواق المالية (الرسملة)، سيولة الأسواق المالية، نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، جاذبية الاستثمار، مؤشر الجدارة الائتمانية، نسبة استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي، نسبة إيرادات الضرائب للناتج المحلي الإجمالي.

ج. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص : يتكون من (11) متغيرًا هي نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، سرعة التكامل التجاري، معدل نمو الصادرات الناجم عن الطلب العالمي، معدل نمو الصادرات الناجم عن حصة السوق، متوسط التعريفة الجمركية ونسبة السلع المصنفة المصدرة.

د. مؤشر الإنتاجية والتكلفة :يتكون من (9) متغيرات هي معدل الضريبة، حصة الصناعات التحويلية، معدل نمو الصناعات التحويلية، إنتاجية العمل في القطاع التحويلي، معدل الأجور، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، الإنتاجية الكلية للعوامل، وأسعار الفائدة على الإقراض.

3 .1 .2 .2 مؤشر التنافسية الكامنة يتكون من (3) مؤشرات تحت فرعية تشمل:

أ. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة : يتكون من متوسط (4) متغيرات تشمل نسبة الخريجين في العلوم والتقانة، نسبة الاستثمار الخارجي من إجمالي الاستثمار، نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، نسبة الصادرات ذات التقانة العالية.

ب. مؤشر رأس المال البشري : يتكون من متوسط (5) متغيرات تشمل معدل التمدرس في المرحلة الجامعية، معدل التمدرس في المرحلة الثانوية، معدل توقع الحياة، معدل انخفاض الأمية، معدل الإنفاق على التعليم.

ج. مؤشر نوعية البيئة التحتية الثقافية : يتكون من متوسط (4) متغيرات تشمل الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهاتف الثابت لكل ألف شخص.

3 .2 . وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية وتقدير بيئة أداء الأعمال

3. 2. 1. وضعية الجزائر في مؤشرات التنافسية

يوضح الجدول الموالي الوضعية التنافسية التي تحتلها الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي والعربي

جدول (29) الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

البلد	مؤشر التنافسية العالمي 2004 (104دولة)، 2005 (117دولة)،2006 (125 دولة)				مؤشر التنافسية العربية 2003			المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية 2004		
	النمو		الأعمال		التنافسية الجارية	التنافسية الكامنة	إحمالي التنافسية	نقاط القوة مجموع الأصول	نقاط الضعف مجموع الخصوم	نسبة نقاط القوة من إجمالي المتغيرات
الجزائر	الرتبة	(2004)71 (2005)82 (2006)76	الرتبة	(2004)89 (2005)95 (2006)85	0,43	0,30	0,37	17	29	37 %
تونس	الرتبة	(2004)42 (2005)37 (2006)30	الرتبة	(2004)32 (2005)35 (2006)26	0,49	0,34	0,42	18	11	62,5 %
المغرب	الرتبة	(2004)56 (2005)76 (2006)70	الرتبة	(2004)46 (2005)71 (2006)76	0,48	0,25	0,37	17	19	47 %

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على البيانات الواردة في:المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية سنة 2003 و تقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية: 2003– 2004–2005– 2006 وبيانات البنك الدولي.

تشير البيانات وتقارير التنافسية الدولية إلى أن الجزائر كغيرها من الدول العربية قد حققت أداء أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة ورغم ذلك فإن هنالك نقاط ضعف في مجال التنافسية الجارية لجهة بيئة الأعمال وديناميكية الأسواق وتبين البيانات الواردة في تقرير التنافسية العالمي أن تعزيز التنافسية يتطلب **تطوير بنية مؤسسية فعالة** تتصدر أوليات واضعي السياسات في الدول النامية، وهي بدورها تستند إلى توفر قواعد بيانات ومعلومات محدّثة وموثوق بها وفق المقاييس الدولية مع الاهتمام

بأنشطة التمويل والضمان والترويج للاستثمار وتنمية الصادرات. وهو ما ينطبق على وضعية الجزائر التي ما تزال تفتقر إلى بنية تحتية جيدة للاتصالات والمواصلات وتتميز بضعف في أنشطة البحث والتطوير وغيرها من الأنشطة التي تسمح بتحقيق درجات عالية للتنافسية، ممّا انعكس سلبا على جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي، وهو ما أكدته دراسات أخرى مثل دراسة حديثة لـــ J.Blanke سنة 2004 حول الجاذبية تؤكد الأعمال السابقة، إذ أكدت الدراسة على الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، وهي المحيط الاقتصادي الكلي، نوعية المؤسسات العمومية (مستوى الفساد، إحترام العقود، القانون، الجهود التكنولوجية في NTIC، مستوى التجديد والابتكار....). وأظهرت هذه الدراسة ضعف جاذبية الجزائر وكافة بلدان المغرب العربي، إذ تتمثل المشكلة الأساسية في تخلف الجهود التكنولوجية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول(30): نمو التنافسية الاقتصادية للجزائر مقارنة ببعض البلدان

البلد	مستوى نمو التنافسية	IEE*	IIP	IT	PIB en (PPA)
الجزائر	**74**	**51**	**66**	**96**	**5,536**
المغرب	**61**	**43**	**68**	**71**	**3,767**
تونس	**38**	**32**	**32**	**57**	**6,579**
الشيلي	**28**	**35**	**19**	**31**	**9,561**
ماليزيا	**29**	**27**	**34**	**20**	**8,922**
تايلاندا	**32**	**26**	**37**	**39**	**6,788**
إسرائيل	**20**	**44**	**15**	**9**	**19,382**

Source : J. Blanke et al (2004), cité in : Ayachi Fethi , op.cit., p. 165.

(*) IEE مؤشر المحيط الاقتصادي الكلي، IIP مؤشر المؤسسات العمومية، IT مؤشر المستوى التكنولوجي، PIB الناتج الداخلي الخام المعدل بالقدرة الشرائية للدولار الجاري، PPA تعادل القوة الشرئية.

فعلى الرغم من تسجيل الجزائر لعدد من النقاط الإيجابية (نقاط قوة) فإنها تبقى أقل بكثير من نقاط الضعف، وهو ما يستدعي القيام بإصلاحات هيكلية تستهدف تعزيز نقاط القوة واستغلالها عند الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

كما تم ملاحظته سابقا فإن ضعف جاذبية الجزائر وكافة البلدان المغاربية يمكن تفسيره بالتوجهات الإستراتيجية الجديدة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة (الضغط على الأسعار)، إذ أصبحت هذه الشركات تتجه أكثر نحو البلدان الأكثر كفاءة في أنظمتها الإنتاجية مثل الصين أو البلدان الغنية تكنولوجيا وتتوفر على موارد بشرية مؤهلة.

فلكي تنتقل الجزائر بوضعها الاقتصادي من مرحلة اقتصاد الموارد إلى مرحلة اقتصاد الكفاءة حسب "بورتر" يتوجب على الدولة القيام بدور مهم من أجل دعم وتقوية نظامها الإنتاجي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات الإبداعية وتشجيع القطاع الخاص، وتشجيع البحث العلمي من خلال ربط الجامعة بالصناعة مع التوجه نحو قطاع الخدمات.

3 . 2 .2 .المؤشر الثاني :تقدير بيئة أداء الأعمال في الجزائر

يختص هذا المؤشر بتبيان أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال لترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون في التنفيذ وبساطة الإجراءات وتقليص عددها لتسريع المعاملات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب، مع الحرص على خلق تفهم وخبرة ومقدرة لدى القائمين على تنفيذ هذه الإجراءات التي يجب أن تراعي اعتبارات الأمن والمصلحة العامة والصحة والبيئة.

ويهدف البنك الدولي من إطلاق هذه القاعدة والمؤشرات المرتبطة بها إلى توفير **أساس للمقارنة** بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدول في أداء الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئية تشريعية وقانونية مواتية لأداء الأعمال وتأثير ذلك على تعزيز دور القطاع الخاص في جهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة لمحاربة البطالة والفقر خاصة في مجموعة دول الاقتصاديات الناهضة والنامية، ومن جهة أخرى تساهم هذه الآلية في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والباحثين، وتتكون القاعدة من عدة مؤشرات فرعية أهمها: إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، توافر معلومات الائتمان، إنفاذ العقود، قوانين العمل، إفلاس الشركة.

3 . 2 .2. 1. ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر

لقد أشارت الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1]. وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يعتبر من واجب الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها والعمل على تخفيض تكلفتها، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال، ندرج الجداول الموالية:

[1] John Lintjer, "**Creating the Enabling environment for quality investment**", in: Global Forum on international investment for development, OCDE, 2003. p. 39.

3 . 2 .2. 1.1. مؤشرات خاصة بأنشطة الأعمال

جدول(31) مؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال 2003

	مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود(1)	مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الإئتمان(2)	مؤشر حماية حقوق الدائن (3)	مؤشر قانون العمل (4)	مؤشر غايات الإعسار (5)	مؤشر سلطة المحكمة (6)
الجزائر	72	00	1	46	45	33
تونس	60	48	00	57	50	67
المغرب	69	33	1	51	36	100
كوريا	50	00	3	51	91	76
ماليزيا	41	59	2	25	52	33
تركيا	38	44	2	55	51	67

(1) مؤشر التعقيدات الاجرائية لإنفاذ العقود: من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة كلما دل على ارتفاع درجة التعقيدات الاجرائية.

(2) مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الإئتمان: من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على فعالية أكبر في توفير المعلومات الائتمانية والتجارية.

(3) مؤشر حماية حقوق الدائن: من صفر إلى 4 بحيث يشير الصفر إلى ضعف مطلق في حماية حقوق المقترضين ويشير رصيد 4 إلى توفر ضمان كامل لحماية حقوقهم.

(4) مؤشر قانون العمل من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على وجود تنظيم أكثر تعقيدا في سوق العمل ذي تأثير سلبي.

(5) مؤشر غايات الإعسار: من صفر إلى 100% بحيث أن صفر يعني نظام إفلاس غير فعال أبدا و100 كفاءة تامة في تنظيم محكم في عمليات الإفلاس.

(6) مؤشر سلطة المحكمة: من صفر إلى 100% بحيث أن صفر يعني تفاعلا أقل من قبل المحكمة في قضايا الإفلاس أو التصفية والرصيد 100 يعني تفاعل مطلق.

وضعية الجزائر

نستنتج من استقرائنا للبيانات الواردة في الجدول السابق أن وضعية الجزائر متأخرة في كل المؤشرات، فهي تتميز بدرجة تعقيد عالية في إنفاذ العقود (الدرجة 72 من 100)، كما أنها تفتقد تماما لسجل رسمي لمعلومات الائتمان (الدرجة صفر) وإلى ضعف في حماية حقوق الدائن (الدرجة 1 من 4)، ويعتبر تنظيم قانون العمل معقد نسبيا (46 من 100) على الرغم من أنه أفضل من التنظيم السائد في البلدان المجاورة، مع عدم فعالية نظام الإفلاس المعمول به حاليا والذي يتطلب إصلاح القانون التجاري لإضفاء نوع من المرونة، وأخيرا فإن تفاعل المحاكم مع قضايا الإفلاس يعتبر ضعيفا في الجزائر (الدرجة 33) مقارنة بالمغرب مثلا الذي سجل أعلى درجة (100) مما يعني تفاعل مطلق للمحاكم مع قضايا الإفلاس. يمكن القول أن الجزائر بحاجة إلى مزيد من الوعي والإسراع في معالجة قضايا الإعسار وما ينجم عنها من إفلاس أو تصفية، من منطلق إعادة الأموال إلى السوق عوضا عن تجميدها في قضايا عالقة تحتاج لمدد طويلة لحلها. كما أن عدم وجود سجلات ائتمان ذات معلومات وافية عن أحوال المقترضين والدائنين أو سجلات الرهن لتسجيل الضمانات يعتبر نقطة ضعف لا بد من تداركها، خاصة أن غياب مثل هذه الآليات

يسبب مشكلة للمستثمر الأجنبي الذي سيشكو من عدم توافر الآلية لاسترداد حقوقه في حال العجز عن السداد من المقترض لضمان حقوق الدائنين.

3 . 2 .2. 1. 2. المؤشرات الخاصة بظروف تأسيس الشركات

تهدف هذه المؤشرات التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على ظروف عمل الشركات في البلدان المضيفة وإجراءات الـــتأسيس، كما أنها تستهدف تحديد التكاليف الناجمة عن الإجراءات البيروقراطية وعدم مرونة سوق العمل وصعوبات الحصول على التمويل. ونعرض فيما يلي أهم هذه المؤشرات مع التركيز على وضعية الجزائر ومقارنتها ببلدان أخرى:

جدول (32) ترتيب الجزائر في تقدير بيئة الأعمال (2004 – 2005– 2006)

المؤشر	انطلاق الأعمال	الحصول على التراخيص	توظيف وتسريح العمال	تسجيل الملكية	الحصول على القروض	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة مع بلدان الجوار	تنفيذ العقود	تصفية الأعمال	بيئة أداء الأعمال
الترتيب سنة 2004	109	100	96	138	138	97	149	84	131	46	128
سنة 2005	119	117	92	152	143	58	171	102	61	51	123
سنة 2006	120	117	93	152	117	60	169	109	61	41	116

Source : Explore Economies, in www.worldbank.org/doingbusiness.2006-2007

يبين الجدول السابق أن الجزائر احتلت مراتب متخلفة في المؤشرات المتعلقة بممارسات أنشطة الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 128 والمرتبة 116. وتتميز هذه البيئة خاصة بتعقيد إجراءات التأسيس وتسجيل الملكية وصعوبة الحصول على القروض وتنفيذ العقود، وهو ما سنتعرض له بشيء من التوضيح في العناصر الموالية.

أ. إجراءات التأسيس

يشير الجدول الموالي (33) بأن ظروف تأسيس الشركات في الجزائر ما تزال غير مشجعة فعدد الإجراءات اللازمة للتأسيس هو 14 إجراء بينما كان العدد في كل من تونس والمغرب 9 و5 على التوالي، وفي نفس الوقت فإن المدة التي تتطلبها عملية التأسيس قد تصل إلى 24 يوما بينما كانت المدة في المغرب 11 يوما فقط، بعدما كانت ضعف المدة اللازمة في الجزائر سنة 2002 مما يعني التحسين الكبير الذي أدخل على إجراءات التأسيس في هذا البلد. وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني للفرد في الجزائر فإنها تعتبر من حيث الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد

أقل تكلفة من الدول الأخرى، وهذا ما يقد يشجع قيام مشروعات صغيرة ومتوسطة . ويبقى المشكل الكبير في الجزائر هو طول المدة الخاصة بإنفاذ العقود وإرتفاع تكلفتها التي تصل إلى 12,6 % من الناتج الداخلي الخام للفرد.

الجدول (33) مراحل إنشاء الشركات في الجزائر

الرقم	طبيعة الإجراءات	المدة (أيام)	التكلفة بالدولار $
01	وضع اسم للشركة والتأكد من عدم تسجيل الاسم سابقا	1	3,89
02	وضع رأس المال الاجتماعي في البنك	1	00
03	تسجيل عقود تأسيس الشركة لدى مكتب توثيق	7	369,03
04	الحصول على صحيفة السوابق العدلية وعقود ازدياد المؤسسين للشركة	2	1,88
05	إشهار تأسيس الشركة في الصحف	3	16,32
06	تسجيل الشركة لدى المركز الوطني للإحصاء (السجل التجاري)	2	125,65
07	دفع حقوق الطابع	1	50,21
08	فتح الحساب البنكي للشركة	1	00
09	التسجيل لدى مصلحة الضرائب	2	00
10	التسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي	1	00
11	التسجيل لدى صندوق التأمين الاجتماعي لغير الأجراء	1	00
12	التسجيل لدى صندوق التأمين على البطالة	1	00
13	وضع ختم للشركة	2	10,04
14	ختم السلطات القضائية على الدفاتر المحاسبية للشركة	1	00
	المجموع	24	577,02

Source : Strating a Business in Algeria 2OO6 , The world bank group, in:
www.worldbank.org/doing.business

ب. إنفاذ العقود وتكلفة الإنجاز

الجدول (34) مؤشر التأسيس القانوني للأعمال وإنفاذ العقود

البلد		عدد الإجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني للفرد			الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد		
	الترتيب العالمي 2006	2003	2004	2006	2003	2004	2006	2003	2004	2006	2003	2004	2006
الجزائر	120	18	14	14	29	26	24	31,9	27,3	21,5	73,0	65,5	46
تونس	59	10	9	10	46	14	11	16,4	11,0	9,3	351,7	327,3	28,3
المغرب	47	11	5	6	36	11	12	19,1	12,3	12,7	762,5	718,6	66,7

البلد		مؤشر إنفاذ العقود سنة 2003 و سنة 2006						
		عدد إجراءات إنفاذ العقود		المدة الزمنية يوم عمل		تكلفة إنفاذ العقود % للفرد PIB		مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود
	الترتيب العالمي سنة 2006	سنة 2003	سنة 2006*	2003	2006	2003	2006	سنة 2003
الجزائر	**61**	20	49	387	397	12,6	10,3	72
تونس	**40**	14	21	–	481	4,1	17,3	60
المغرب	**127**	17	42	192	615	9,1	16,5	69

المصدر: موقع البنك الدولي:

http// : rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/EntryRegulations.aspx (Janvier2004)
http// : rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/contractEnforcement.aspx
(Janvier2004)

* نشرية ضمان الاستثمار العربية، الفصل الثالث، سنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 16.

يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر العالمي فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال هو في وضعية متأخرة كثيرا إذا ما قارناه بكل من تونس والمغرب(الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و47 لكل من تونس والمغرب)، ويعود السبب أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي. أما فيما يتعلق بمؤشر إنفاذ العقود فتعتبر وضعية الجزائر مقبولة نسبيا إذا ما قورنت بالدول المجاورة، ولكنها متخلفة عن الدول النامية الأخرى في آسيا أو في دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ج . مؤشرات إجراءات التسجيل وتصفية المشروع وحماية المستثمر

جدول (35) مقارنة الجزائر ببعض البلدان المغاربية في تقييم ممارسة الأعمال

الدول	مؤشر النشاط (سنة 2004)				تسجيل الملكية سنة 2006				حماية المستثمر 2006		تصفية المشروع 2006			
	عدد الإجراءات	المدة الأيام	التكلفة %الدخل الفردي	الحد الأدنى لرأس المال% الدخل الفردي	عدد الإجراءات	الترتيب سنة 2006	المدة (أيام)	التكلفة % قيمة الأصل	الترتيب العالمي	درجة الحماية *	المدة سنة	التكلفة % من قيمة المشروع	التعريف	معلومات استعادة رأس المال
الجزائر	18	29	31,9	73,0	15	152	51	7,5	60	5,3	2,5	7	41	37,1
تونس	10	46	16,4	351,7	5	71	57	6,1	151	3,3	1,3	7	29	50,1
المغرب	11	36	19,1	762,5	4	45	46	4,4	118	4,3	1,8	18	61	34,8
OCDE	6	25	8,0	44,1	4	–	34	4,9	-	5,6	6,8	6,8	6	72,1

Source :Doing Business, world Bank, International Finance corporation, 2OO4, 2005, 2006.

- تتراوح درجة المؤشر من الصفر التي تعني غياب كلي لحماية حقوق المستثمر إلى الدرجة 10 التي تعني حماية مطلقة لحقوق المستثمر.

الجدول (35 تابع) مقارنة الجزائر ببعض البلدان المغاربية في تقييم ممارسة الأعمال

البلد	مؤشر البيئة الإجرائية *		مؤشر سيادة القانون *		مؤشر تسجيل العقار سنة 2004 **		
	2002	2004	2002	2004	عدد الإجراءات	المدة الزمنية يوم عمل	تكلفة نقل الملكية% من قيمة العقار
الجزائر	29,6	17,7	31,6	27,5	16	52	9,0
تونس	53,6	44,8	61,2	58,0	5	57	6,1
المغرب	54,6	42,4	57,1	51,7	3	82	6,1

* تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و100 ، القيمة الأعلى تعكس وضعا أفضل

** كلما قل عدد الإجراءات والمدة الزمنية وكلفة نقل الملكية دل ذلك على بيئة أكثر ملاءمة للأعمال.

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2002 ، ص 168، تقرير سنة 2004، ص 179، قاعدة بيانات البنك الدولي

http://rru.worldbank.org/DoingBusiness/creditMarkets.aspx(19/1/2006)

يشير الجدول (35) إلى أن البيئة القانونية المحيطة بتأسيس الأعمال ما تزال غير متجاوبة مع الحاجيات المستعجلة لرجال الأعمال من تسهيل الإجراءات الإدارية وسيادة القانون، كما يشير الجدول إلى صعوبات كبيرة تتعلق بإجراءات تسجيل الملكية التي يصل عددها إلى 15 إجراء بينما لا تتجاوز 5 إجراءات في كل من تونس والمغرب، وقد تحسن مستوى حماية حقوق المستثمرين خاصة الأجانب منهم في الجزائر إذ أنه بعد أن كان مستوى الحماية ضعيفا سنة 2003 حيث كانت الجزائر في الدرجة الثانية بينما كانت تونس في الدرجة 6، ففي سنة 2006 أصبحت الجزائر توفر نفس مستوى الحماية الذي توفره بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأفضل من تونس والمغرب. و تعتبر تصفية المشروع في الجزائر غير مكلفة إذا قارنها بالدول الأخرى إذ أنها في حدود7 % من قيمة المشروع مثل ما هي عليه في تونس، غير أن المشكل بالنسبة للجزائر يتمثل في ضعف المعلومات الخاصة باستعادة رأس المال وهو ما يطيل المدة بالنسبة للمستثمرين. وتؤكد العديد من الدراسات بأن العقار يعتبر من بين أكبر العوائق التي تعترض المستثمرين في الجزائر بسبب ندرته من جهة وغلائه من جهة ثانية (سنقوم بالتعرض لمشكلة العقار بشيء من التفصيل في الفصل الموالي).

د. العلاقة مع البنوك

تؤكد عدة دراسات ميدانية ومقابلات مع المستثمرين الأجانب والوطنيين على أن العائق الأول الذي يعترضهم عند رغبتهم الاستثمار في الجزائر هو البنوك، التي تتميز بثقل الإجراءات الإدارية لدراسة الملفات ولنقص المعلومات العامة للائتمان (كما يشير إليها الجدول الموالي). ونظرا لأهمية معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار والبنوك سنقوم بدراستها بكيفية أكثر تفصيلا في الفصل الخامس من الرسالة.

جدول (36) مقارنة الجزائر ببعض البلدان المغاربية في تقييم معاملة البنوك

الدول	الحصول على الائتمان			
	تكلفة الضمانات % من الدخل الفردي	مؤشر توفر الضمانات	مؤشر توفر معلومات الائتمان	توافر المعلومات العامة للائتمان
الجزائر	0,4	3	0	0
تونس	22,4	4	2	93
المغرب	62,2	2	2	6
OCDE	5,2	6,3	5,0	76,2

Source :Doing Business, world Bank, International Finance corporation, 2OO4

3 . 2 .2. 1. 3 . مؤشر قوانين العمل

يرصد المؤشر مدى مرونة تعيين وفصل العمال من خلال مجموعة القوانين والمؤسسات التي تحمي مصالح العمال وتنظم سوق العمل. ويندرج في هذا المكون ثلاثة مؤشرات فرعية (مرونة التوظيف وظروف العمل ومرونة الفصل من العمل) وتكوّن معا مؤشرا مركبا لقانون العمل .ويسجل الرصد لكل منها قيمة ما بين (صفر) إلى (% 100) بحيث كلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على وجود تنظيم أكثر تعقيدا لسوق العمل وقد يسبب ذلك آثارا سلبية إن كان غير مرن.

جدول (37) مؤشرات قاعدة البنك الدولي لقوانين العمل بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب

المؤشر البلد	صعوبة التوظيف (1)		صرامة ساعات العمل (2)		صعوبة الفصل من العمل (3)		المؤشر المركب لصرامة التوظيف(4)		تكلفة الفصل عدد أسابيع أجر(5)		الحقوق القانونية (6)	التريب سنة
السنوات	**2004**	**2006**	**2004**	**2006**	**2004**	**2006**	**2004**	**2006**	**2004**	**2006**	**2004**	**2006**
الجزائر	**56**	**44**	**60**	**60**	**50**	**30**	**55**	**45**	**17**	**17**	**3**	**93**
تونس	**61**	**17**	**00**	**40**	**100**	**80**	**54**	**46**	**29**	**17,3**	**4**	**92**
المغرب	**100**	**100**	**40**	**40**	**70**	**50**	**70**	**63**	**17**	**85,1**	**2**	**156**

المؤشرات (1)،(2)،(3) تتراوح ما بين الصفر و100، القيمة الأعلى تدل على بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال
المؤشر (4) هو معدل المؤشرات:1، 2، 3
المؤشر (5) يشير لعدد الأسابيع من العمل التي يتلقاها العامل عند تسريحه، كلما زاد عدد الأسابيع ارتفعت تكلفة الفصل.
المؤشر (6) يتراوح بين الصفر و10، القيمة الأعلى تعكس وضعا أفضل في بيئة أداء الأعمال
المؤشر (7) يتراوح بين الصف و6، القيمة الأعلى تعكس وضعا أفضل في بيئة أداء الأعمال
المؤشر (8) يتراوح بين الصفر و7، القيمة الأعلى تدل على وضع أفضل في الإفصاح عن المعلومات وتعكس بيئة أكثر ملاءمة لأداء الأعمال

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، سنة 2004، 2005، 2006 نقلا عن البنك الدولي.

وضعية الجزائر

بالرجوع للبيانات الواردة في الجدولين أعلاه يمكننا التأكيد على البيئة المعقدة للأعمال في الجزائر خاصة ما تعلق منها بغياب المعلومات الخاصة بالائتمان وضعف درجات الإفصاح وتدني مستوى الحقوق الممنوحة للمستثمرين عند وجود نزاعات تجارية، ولكن سوق العمل في الجزائر يعتبر مرن نسبيا إذ أنه لا يفرض الكثير من القيود على توظيف أو تسريح العاملين.

3 .3 . مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول (38) ترتيب الجزائر– تونس–المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر / البلد	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر الإستدامة البيئية 144 دولة		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر IDE الوارد 140 دولة سنة 2002		المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة 70 دولة سنة 2002	القدرة على الإبداع 117 دولة *	
	2002 155 دولة	2006 161 دولة	2002	2004	2002 162 دولة	2006 177 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات		1995	2001
الجزائر	94	119	70	96	106	103	111	96	54	89	81
تونس	86	99	61	55	97	89	67	74	35	80	72
المغرب	86	97	73	105	123	124	101	90	49	86	86

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2002 ، ص 168، تقرير سنة 2004، ص 179، قاعدة بيانات البنك الدولي، * نشرية ضمان الاستثمار، الفصل الأول 2005 ، الصفحة17.
http://rru.worldbank.org/DoingBusiness/creditMarkets.aspx(19/1/2006)

3 .3 .1 مؤشر الحرية الاقتصادية: تم إعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية) – وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) – حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد – السياسة النقدية (مؤشر التضخم) تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر – وضع القطاع المصرفي والتمويل –مستوى الأجور والأسعار – حقوق الملكية الفردية – التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية –أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي:

- (1 – 1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة
- (2 –2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- (3 – 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية

- (4 – 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

درجة المؤشر في الجزائر

جدول (39) مؤشر الحرية الاقتصادية (1995–2006)

الدولة	الترتيب من 161 دولة سنة 2005	مؤشر الحرية الاقتصادية*				
		1995	2000	2004	2005	2006
الجزائر	119	3,50	3,45	3,31	3,49	3,46
تونس	99	2,70	3,00	2,94	3,14	3,14
المغرب	97	2,85	2,75	2,93	3,14	3,18

*كلما اقترب المؤشر من الواحد كلما كان أفضل

المصدر: نشرية ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد2004/1 ، العدد 2006/3 السنة الرابعة والعشرون،نقلا عن: www.heritage.org

و صندوق النقد العربي، نقلا عن كتاب الحرية الاقتصادية معهد هيرتغ ، 2005

تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995 –2006 بين 3.30 و3.50 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة واحتلت بذلك المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع سنة 2006 إلى الرتبة 119 على خلاف كل من تونس والمغرب التي توجد ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95 وتوجدان في مرتبة تتراوح بين 66 و85. مع ملاحظة أنّ قيمة المؤشر لسنة 2006 يظهر تراجع مستوى الحرية الاقتصادية في تونس والمغرب.

3 .3 .2 مؤشر الاستدامة البيئية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية : قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية – الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي – مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية – وضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية – مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة و الحفاظ عليها .

وفقا لهذا المؤشر الذي كانت قيمته 49.4 احتلت الجزائر المرتبة 70 سنة 2002 وهي بذلك في موقع متوسط، لكنها تراجعت سنة 2004 إلى المرتبة 96، إذ أن قيمة المؤشر تراوحت بين 73.9 بالنسبة لفنلندا التي احتلت المرتبة الأولى ودولة الكويت التي كان رصيد المؤشر فيها يقدر 23.9 واحتلت بذلك المرتبة 142.

3 .3 . 3. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد[1]: تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد. ويستند المؤشر إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي.

دليل المؤشر: وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب IDE. ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير [2].

و من مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

– مجموعة الدول السباقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة.

– مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض. وتشمل هذه المجموعة 28 دولة من بينها تونس.

– مجموعة الدول ما دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع. وتشمل 30 دولة.

– مجموعة الدول متدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا ***وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر*** والمغرب وتشمل 40 دولة. لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988–1990 يقدر بـــ صفر (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة

---

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص 119 .

[2] Jean Louis Mucchielli, **Multinationales globales et mondialisation**, Ed du seuil, Paris, 1998, p. 180.

1998–2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988–1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998 –2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب الجزائر 96 من 140 بلد شمله المؤشر [1].

3 .3 .4. مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

–طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.

–المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و100 %.

–مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50 %.

وضع الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7 % سنة 2000 والذي جعلها في المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006، في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد.

3 .3 .5 .مؤشر القدرة على الإبداع

صدر مؤشر القدرة على الإبداع عن "الأنكتاد" UNCTAD ويتكون من مؤشرين فرعيين منحا أوزانا متساوية.

–مؤشر الأنشطة التقنية: يقيس الأنشطة الإبداعية استنادا إلى ثلاثة عناصر تضم الإنفاق على البحث والتطوير، عدد براءات الاختراع المسجلة وعدد المطبوعات العلمية المنشورة.

–مؤشر رأس المال البشري: يقيس مدى توفر المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى ثلاثة عناصر تضم نسبة الأمية ونسبة المسجلين في المرحلة الثانوية ونسبة المسجلين في التعليم العالي.

تعتبر وضعية الجزائر حسب هذا المؤشر ضعيفة مقارنة بوضعية متوسطة لكل من تونس والمغرب إذ كان وضعها سنة 2005 في المرتبة 81 من 117 بلدا ويرجع السبب أساسا في تخلف مؤشر الأنشطة

[1]UNCTAD, **World investment Report 2005** , Annex tables : A.I.13,in: www.unctad.org/fdistatistics

التقنية حيث تعتبر الجزائر من بين أكثر البلدان تخلفا من حيث عدد براءات الاختراع المسجلة ومن حيث عدد المطبوعات العلمية المنشورة وهو ما يؤكده المؤشر الموالي.

3. 3 .6 . مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني

يصدر مؤشر الاستعداد التقني والمعرفي عن وحدة الدراسات لصحيفة "الاقتصادي اللندنية" The Economist وهي مؤسسة بحثية وصحفية معروفة عالمياً، وتصدر عنها العديد من التقارير الدولية والإقليمية[1].

يعتبر مؤشر الاستعداد التقني أحد أهم إصدارات تلك المؤسسة وهدفه قياس مدى استعداد الدولة للمشاركة في عالم المعرفة والتكنولوجيا، وهو مؤشر حديث يصدر منذ عام 2000 يبلغ عدد الدول الداخلة في المؤشر 64 دولة، ويدخل في المؤشر3 دول من منطقة الشرق الأوسط وهي مصر و السعودية وإسرائيل ودولة واحدة من المغرب العربي هي الجزائر. ويعتمد المؤشر في قياس الاستعداد التقني والمعرفي على ستة محددات أساسية:

1. **البنية الأساسية للتكنولوجيا والاتصال:** يستحوذ هذا المؤشر على 25% من قيمة المؤشر.
2. **بيئة الأعمال (20%):** يقيس المؤشر مدى جاذبية بيئة الأعمال في القطر على مدى الخمسة أعوام القادمة.
3. **استخدام الأفراد والأعمال (20%):** يقيم مؤشر الاستعداد التقني مدى انتشار الأعمال عبر الوسائل الإلكترونية في كل دولة، وكذلك حجم الدعم والاستثمار الذي قامت به الدولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
4. **البنية الاجتماعية والثقافية للقطر (15%):** يستحوذ هذا المؤشر على 15% من قيمة المؤشر يضع المؤشر في اعتباره مستوى الأمية في البلد المعني، والمهارات التقنية والفنية لقوى العمل.
5. **البيئة القانونية والسياسية (15%):** يلعب الإطار القانوني العام للدولة والتشريعات القانونية المحددة الحاكمة لاستخدام الإنترنيت دوراً كبيراً وحاسماً في تطوير بيئة الأعمال عبر الوسائط الإلكترونية.
6. **دعم الخدمات التقنية (5%):** تعمل الخدمات الوسيطة على مساعدة أي نشاط أو صناعة من أجل العمل بكفاءة . أما فيما يتعلق بالأعمال عبر الوسائل الإلكترونية، فإنها تشمل الاستشارات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

بالنسبة للجزائر فقد كانت وضعيتها سنة2004 هي أسوأ الدول العربية تمثيلاً في المؤشر، فقد احتلت مؤخرة المؤشر(61) ضمن الدول الثلاث الأخيرة. كذلك فقد شهد أداء الجزائر تراجعاً مستمراً منذ عام

[1] كريم نعمة النوري،**آفاق العولمة في البلدان النامية**، دار الإصدار البلغارية: تسينوف ، 2005، ص، 45.

2001، فبعد أن كانت في المرتبة 54 عام 2001 تراجعت إلى المرتبة 61 عام 2004، أما بالنسبة للنقاط فقد تراجعت نقاطها تراجعاً كبيراً حيث انخفضت من 3,16 عام 2001 م إلى 2,63 عام 2004.

ولهذا فعلى الجزائر العمل على تطوير التشريعات والقواعد المنظمة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي وقبل كل شيء الإصلاح في منظومة البحث والتعليم كشروط مسبقة لتحقيق التطور التكنولوجي.

3 .3 .7 . المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الاقتصاديات الناهضة. يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: وتشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية .

وضع الجزائر: تحصلت الجزائر على 1063 نقطة واحتلت بذلك المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر من بين بلدان المؤخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

3 .3 .8. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

جدول (40)مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2006)

البلد	المؤشر المركب للمخاطر القطرية					مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية					مؤشر أنستيتيسيونال أنفستور للتقويم القطري					مؤشر الكوفاس		
	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002	2003	2006
	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	الترتيب		
الجزائر	87	63,8	85	65,8	77,3	86	40,79	88	41,21	41,8	84	31,5	81	33,4	47,5	B	B	A4
تونس	56	71,0	57	73,5	72,2	57	57,17	49	53,7	55,78	49	53,7	54	50,7	57,2	A4	A4	A4
المغرب	53	72,8	49	75,3	73	62	53,76	62	53,76	51,71	58	48,2	59	46,1	51,8	A4	A4	A4

ت : ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة).

ر : رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر.

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مصادر مختلفة، البنك الدولي، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002 -2004-2006

يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته

المالية وسدادها. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % و مؤشر تقويم المخاطر المالية 25 %.

دليل المؤشر: من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

تقييم وضعية الجزائر: تحسن ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في نهاية سنة 2006 مقارنة بنهاية سنة 2001 إذ بعد أن كانت قيمة المؤشر في نهاية سنة 2001 في حدود 61.5 نقطة وفي المرتبة 85 أي أنها تتميز بدرجة مخاطرة معتدلة ففي سنة 2004 حدث تحسن في ترتيبها حيث أصبحت في المرتبة 80 وبـــ 75,5 نقطة وأصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة وهي نفس المجموعة التي تنتمي لها كل من تونس والمغرب.

و تشير المؤشرات الدولية الأخرى لتحليل المخاطرة إلى حدوث تحسن طفيف في درجة المخاطرة بالنسبة للجزائر لكنها تبقى أكثر مخاطرة مقارنة بكل من تونس والمغرب إذ تحتل الجزائر المرتبة مابين 80 و 88 بينما تتراوح مرتبة تونس والمغرب مابين 49 و62 .

و نظرا لدرجة الارتباط الكبير بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي وخاصة فرنسا التي تعتبر أول مصدر للجزائر وثاني زبون، فإننا نشير إلى مؤشر المؤسسة الفرنسية لضمان الصادرات " الكوفاس" والتي يرجع لها الكثير من المستثمرين قبل اتخاذ قرار الاستثمار مع الجزائر.

3 .3 . 8 . 1 .مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية COFACE ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية. ويغطي المؤشر 141 دولة، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

وصنف دليل المؤشر إلى:

درجة الاستثمار A وتنقسم إلى أربعة مستويات:

(A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

(A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.

(A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

(A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

(B): يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا

(C): قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

(D): ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

وضعية الجزائر: منذ سنوات والجزائر مصنفة حسب هذا المؤشر في درجة المضاربة (B)مما يعني أنها ذات مخاطرة مرتفعة نسبيا وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينات، ولكن في سنة 2005 أصبحت الجزائر ولأول مرة منذ وُضع المؤشر تنتمي إلى الدرجة A4 ويعود السبب الأساسي لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 78 مليار دولار في نهاية سنة2006.

3 .3 .9. مؤشر العولمة

صدر هذا المؤشر عن معهد " كوف " KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية و يعنى هذا المؤشر بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية).

- **مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي 34 %**

حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي، دخول الرعايا الأجانب، عوائق على الإيرادات، معدل التعريفة الجمركية، نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات، قيود على الحساب الرأسمالي.

- **مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عنصرا) الوزن النسبي: 37 %**

حجم المكالمات الهاتفية مع العالم الخارجي، نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي، الحصة من السياحة الدولية، كلفة المكالمات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، نسبة الأجانب من إجمالي السكان، عدد خطوط الهاتف الثابت، عدد مزودي خدمات الأنترنيت، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد مشتركي خدمة الكيبل، عدد الصحف اليومية، نسبة الاستماع للإذاعة.

- **مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر)الوزن النسبي: 29 %**

عدد السفارات في القطر، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

ويوضح الجدول الموالي وضعية الجزائر باستخدام مؤشرات العولمة.

جدول (41) مؤشر العولمة

الدولة	مؤشر العولمة الكلي			العولمة الاقتصادية		العولمة الاجتماعية		العولمة السياسية	
	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد
الجزائر	8	83	1,97	6	3,26	10	0,43	4	2,46
تونس	7	82	1,98	8	3,06	7	0,58	3	2,51
المغرب	9	82	1,87	7	3,14	9	0,52	5	2,12
و.م الأمريكية	-	1	5,41						
السويد	-	2	4,99						
التشاد	-	121	0,99						
افريقيا الوسطى	-	122 الأخيرة	0,83						

دليل المؤشر: منحت الدرجات التي تم قياسها تدرجا قياسيا من صفر إلى 10 هي القيمة الأعلى وصفر هي القيمة الأدنى، وتدل القيمة الأعلى على درجة عولمة أكبر.

المصدر: نشرية ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، الفصل الأول 2006 ، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص17.

إذا نظرنا إلى وضعية الجزائر في هذا المؤشر لوجدنا أنها ما تزال بعيدة عن مصاف البلدان الأكثر اندماجا في العولمة بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فقد احتلت المرتبة 83 عالميا من بين 122 دولة وجاءت في المرتبة الثامنة عربيا، ويرجع السبب الأساسي إلى تراجع مؤشر العولمة الاجتماعية حيث كان رصيدها يقدر بـــ 0,43 نقطة وهذا يعكس تخلف منظومة الاتصالات والخدمات (السياحة) ، أما من حيث المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية فإن وضعية الجزائر عربيا تعتبر مقبولة نسبيا وهذا نتيجة للإصلاحات التي تم القيام على مستوى السياسة التجارية الخارجية (إلغاء احتكار الدولة، تسهيل إجراءات الصرف التجاري، تقليص الرسوم الجمركية...)، ولكن ما تزال وضعية الجزائر على مستوى المؤشر الكلي للعولمة غير جيدة، وهو ما يعني أنها دولة أقل جذبا للاستثمار الأجنبي.

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة ولا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أنه من الواجب التأكيد على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بصدقيتها ودقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقي في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. والعنصر الموالي يعرض بعض هذه المؤشرات في عدد من الدول المختارة قصد التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لها.

3 .4 . مؤشرات الحاكمية والتقدم في الإصلاح ومحاربة الفساد

3 .4 .1 . تقييم التقدم في الإصلاح الهيكلي بالجزائر

تعتبر الإصلاحات الهيكلية أو ما تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات مقارنة بالإصلاحات التي تمت سابقا في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي يستهدف استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. فالإصلاح الهيكلي يستهدف تحويل البنيان الاقتصادي من وضع تسيطر فيه الدولة على النشاط الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد الوطني وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لممارسة الأعمال بكل حرية وبكل شفافية وفي ظل سيادة حرية المنافسة التي يجب أن تضمنها الدولة. وقامت الجزائر خلال السنوات السابقة (منذ سنة 1993) بعدة إجراءات في هذا المجال وهو ما تعكسه البيانات الواردة في الجدول الموالي حيث أن التقدم في إصلاح النظام التجاري قد سجل درجة 69 من 100 وهي نتيجة تبرز حجم الإجراءات التي تم القيام بها والتي جاءت في سياق تفاوض الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية،إلا أن وضعية النظام التجاري الجزائري ما تزال في وضعية جد متأخرة (الدرجة 5) مما يعني ضرورة مواصلة العمل وبسرعة في طريق الإصلاحات الشاملة. ويمكننا التأكيد على نفس النتيجة بالنسبة لوضعية إصلاح أنظمة الحكم وإصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال والتي تبقى متخلفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المرتبة 26 في إصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بأنشطة الأعمال مقارنة بالدرجة 79 في تونس و62 في المغرب).

الجدول الموالي يبين مستوى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول أو المناطق.

جدول (42)التقدم في الإصلاح الهيكلي (2000-2004)

الدول أو المنطقة	الإصلاح التجاري		إصلاح أنشطة قطاع الأعمال و إصلاح اللوائح التنظيمية		إصلاح إدارة الحكم	
	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح
الجزائر	5	66	26	54	32	61
تونس	1	49	79	74	35	6
المغرب	0	49	62	62	40	42
جنوب آسيا	25	43	49	48	35	55
OCDE	93	67	89	73	88	65

المصدر: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005، آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية، البنك الدولي، 2005، ص 8 على موقع الأنترنيت:

www.worldbank.org/MNSED%20Arabic%20overview.pdf (Mars 2006)

لقد تباينت فترات التحليل بناء على المؤشر، فبالنسبة لكل مؤشر تعكس الحالة الراهنة الوضع الحالي للبلد المعني في الترتيب العالمي للدول على أساس ذلك المؤشر المركب، بحيث تشير القيمة 100 إلى بلد لديه أفضل السياسات، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد لديه أشد السياسات إرهاقا وتقييدا. ويعكس تقدم الإصلاح مقدار التحسن في تصنيف البلد بين عامي 2000 و2004 أو خلال الفترة المتاحة، حيث تشير القيمة 100 إلى بلد حقق أفضل تحسن في التصنيف، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد أخفق إخفاقا شديدا.

3 .4 .2 . مؤشرات الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد

تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة(Wheer et Mody 1992) على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تنعدم فيها ممارسات الفساد وتعمل وفقا لسلطة القانون، ومن بين الدراسات المهمة في هذا الجانب نشير للدراسة المهمة التي قام بها (Wei 1997) والتي حاول فيها دراسة العلاقة بين IDE و عمل المؤسسات وتوصل إلى أن انتشار الفساد يمثل عائقا أمام IDE وهو ما توصل له Daude 2001 [1].

و لقد أشار Kaufman1999 إلى أهمية توفر الاستقرار السياسي وغياب الجريمة وفعالية الحكومة وسلطة القانون، وأكد على أن العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي تؤثر كذلك على الاستثمار المحلي، فوجود مؤسسات فعالة من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وخلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي[2].

وتشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية وجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم وتحقيق التنمية في البلدان النامية، فكلما تميزت السياسات العامة بجودة مؤسساتها العامة وبقدر كبير في الحريات السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد وتوسيع المشاركة السياسية كلما انعكس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية وساعد على تحسين صورة البلد لجذب الاستثمار الأجنبي[3].

وفي هذا الإطار نشير لأهم المؤشرات التي تقيس مستوى المؤسسات.

3 . 4 .2 .1 . مؤشرات معهد البنك الدولي للإدارة الرشيدة

يصدر معهد البنك الدولي كل سنتين مؤشرات عن الإدارة الرشيدة في عدد من الدول، وتستند بيانات هذه المؤشرات إلى عدد كبير من المتغيرات التي تقيس نطاقا واسعا من العناصر المرتبطة بالإدارة الرشيدة والتي تم استقاؤها من أكثر من 25 مصدرا مستقلا تابعا لمنظمات عالمية مختلفة ومسوحات قطرية، إذ اتبع المعهد نظاما إحصائيا محددا لإقامة متوسط مثـــقـــل خاص بكل دولة وبأوزان تتناسب مع أهمية المصدر الذي يزود البيانات.

و قصد معرفة موقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحاكمية[4] نورد في الجدول الموالي ترتيبها في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مع مقارنتها بعدد من البلدان المجاورة والبلدان المتقدمة لتحديد الوضعية التي تحتلها الجزائر في الترتيب العالمي.

---

[1] دراسات مختلفة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى المؤسسات تم نشرها في إصدارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

[2] Agnès Bénassy-Quéré,Maylis Coupet,Thierry Mayer, **Institutional Determinants of Foreign Direct Investment**, April CEPII, No de Papier 05/2005.

[3] Voir : Rapport sur l'investissement dans le monde 2005, www.unctad.org/fdi/report

[4]) نشير إلى أن المصطلح الأنجليزي Good governance يقابله في اللغة العربية عدة مصطلحات منها : الحاكمية، والإدارة الجيدة والإدارة الرشيدة والإدارة السليمة .

جدول (43) مؤشرات الإدارة الرشيدة

المؤشر / الدولة	المشاركة السياسية والمساءلة			الاستقرار السياسي			مؤشر فعالية الحكومية		
	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم
الجزائر	19,7	23,8	ضعيف	7,6	8,3	ضعيف جدا	28,9	36,5	متوسط
تونس	22,7	17,5	ضعيف	54,6	51,9	جيد	73,6	69,7	جيد
المغرب	40,4	32,5	متوسط	38,9	39,8	متوسط	62,2	56,3	جيد

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2004، المرجع السابق، ص ص 118-120

- **دليل المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) و100% (النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة) أعلى من 75 % وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25 % وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف، أقل من 10 % وضع مقارن ضعيف جدا.**

وضعية الجزائر

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية وأنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظات التي يمكننا وضعها على هذه البيانات والتي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسميا لتحسين هذه الصورة، فإننا يمكن التأكيد على أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على إحجام عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة.

3. 4. 2. 2. مؤشرات محاربة االفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني. وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات، فقد تحصلت الجزائر وفقا لهذا المؤشرسنة 2004 على 41,9 نقطة متقدمة على وضعيتها سنة 2002 لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من 20 نقطة .

و تتراوح قيمة مؤشر الشفافية الدولية بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية. وبعد إطّلاعنا علىالعديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية كتقرير منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد قد وضع الجزائر في المرتبة 32 بينما نجد أن كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث كانتا في المرتبتين 79و 70 على التوالي.

و في سنة 2004 وحسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية احتلت الجزائر المرتبة 97 بينما كانت كل من تونس والمغرب في وضع أحسن، المرتبتين 39 و77 على التوالي[1]، و تحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2006 على 3.1 نقطة من 10، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005 (2.8 نقطة) وسنة 2003(2.6 نقطة)، وسمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من (10/3)، على الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، فقد احتلت المرتبة 164/84 وتعتبر مرتبة متأخرة إذ أنها تقاسمت هذه المرتبة مع كل من مدغشقر وموريطانيا وبنما ورومانيا. كما أن الملاحظة التي أشارت إليها منظمة الشفافية الدولية من خلال فرعها بالجزائر[2] هو أن أهم الشركاء التجاريين للجزائر لم يكونوا ضمن البلدان الأقل فسادا في العالم، فقد جاءت ألمانيا في المرتبة(16) وفرنسا(18) والولايات المتحدة (20) وأسبانيا (23) وايطاليا(45) والصين(70)، ولم تتعامل الجزائر مع أقل الدول فسادا . إلا أننا نرى أنّ طبيعة العلاقات التاريخية والجغرافية والهيكل السلعي للتجارة الخارجية هو الذي جعل من البلدان الأولى أهم شركاء للجزائر، وليس لأنها دول ينتشر فيها الفساد[3].

ولمعرفة وجهة نظر المجتمع الدولي عن مستوى الفساد في الجزائر ندرج الجدول الموالي الذي يأخذ بمؤشري الشفافية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ومؤشر محاربة الفساد الصادر عن البنك الدولي.

---

[1] نشير إلى تقرير البنك الدولي للفساد يرتب الدول من الأعلى فسادا إلى الأدنى فسادا، إذا أن البلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو الأكثر فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو الأقل فسادا. أما إذا تم استخدام مؤشر الشفافية الدولية فإن الترتيب يكون من الأعلى شفافية إلى الأقل شفافية، فالبلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو أكثر البلدان شفافية وأقلها فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو البلد الأقل شفافية والأكثر فسادا.

[2] Mokrane Aït ouarabi, « ***La grande corruption se perpétue en Algérie***, », El watan, 7 novembre 2006.

[3] لمزيد من التفصيل حول موضوع الفساد، أنظر مقال:
ناجي بن حسين، " **الفساد: أسبابه، آثاره و استراتيجيات مكافحته- إشارة لحالة الجزائر**-"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 2006/4، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص: 11-34.

جدول (44) مؤشر الشفافية ومحاربة الفساد

الدولة	ترتيب الشفافية الدولية من 164 دولة		مؤشر محاربة الفساد*	
السنوات	2004	2006	**2002**	**2004**
الجزائر	97	84	31,1	41,9
تونس	39	51	70,4	64,5
المغرب	77	70	56,1	56,7

* يتراوح المؤشر بين صفر و100 ، وكلما ارتفع رصيد المؤشر كلما دلّ على محاربة الفساد وبالتالي وجود شفافية أكبر

المصدر: نشرية ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد2004/1 نقلا عن: www.heritage.org

من خلال استعراض هذه المؤشرات يتضح لنا تواجد الجزائر في درجة متأخرة مقارنة بكثير من الدول المجاورة، فقد أصبح ينظر إليها بأنها بلد يتميز بعدم الاستقرار السياسي وبتفشي الفساد وبعدم استجابة الأنظمة الإدارية لتطلعات المستثمرين الذين يشكون البيروقراطية الإدارية وعدم الثقة في النظام القضائي وفي تسوية النزاعات المحتملة. فبالنسبة لفعالية نظام الحكم مثلا فقد تحصلت الجزائر على درجة متأخرة مقارنة بالدول المجاورة، وهو الأمر الذي يؤكد ضعف مستوى الخدمات العامة وارتفاع درجة البيروقراطية الإدارية وضعف كفاءة موظفي الإدارة العمومية وعدم استقلالية الوظيفة العمومية عن الضغوطات السياسية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مصداقية وشرعية الحكومة.

كما أشارت أغلب المؤشرات النوعية الأخرى إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وسلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار. وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

خاتمة الفصل الرابع

إن مكونات المناخ الاستثماري متعددة، وبعضها يمكن ملاحظته مباشرة كما هو الحال بالنسبة للتأكد من مدى توافر البنية الأساسية المادية أو مدى وجود قوانين للأسواق المالية أو لحقوق الملكية. ولكن هناك عناصر أخرى – كما هو الحال بالنسبة للفساد مثلاً - لا يمكن التحقق منها إلا بطرق غير مباشرة، أحياناً عن طريق استبيانات تطرح على المستثمرين وأحياناً تستشف بعدد من المظاهر وثيقة الصلة بها. و لذلك فإن أي حديث عن" مناخ الاستثمار " لا يخلو من عنصر شخصي وتقديري[1]. ومن هنا يمكن أن تختلف التقديرات الصادرة من مختلف المصادر حول عناصر مناخ الاستثمار بين مصدر وآخر، حيث أن هذا التقدير يتوقف – في كثير من الأحوال – على الانطباعات التي تستقر في أوساط الأعمال ودوائر الاستثمار.

ولكن خطورة موضوع" الانطباع العام " لا تقتصر على أن بعض عناصر" المناخ الاستثماري " لا تخلو من عنصر شخصي وتقديري ولا تستند بالضرورة إلى معايير موضوعية، وإنما تكمن الخطورة في أننا – في عصر المعلومات – نجد أن ما يشاع عن أوضاع " المناخ الاستثماري " في دولة ما، ما يلبث أن ينتشر في جميع الأوساط المالية والاستثمارية ويمثل بالتالي شبه عقيدة بينهم دون حاجة إلى مزيد من التمحيص والتأكد، فالبيانات والمقارنات التي تصدرها هيئات متعددة – وعدد كبير منها يتمتع بالمصداقية– تنشر بجميع وسائل الإعلام من صحف ونشرات وحالياً الإنترنت، وفي كثير من الأحوال تتقارب تقديرات مختلف هذه الهيئات مما يقوي الشعور لدى الأوساط المالية والاستثمارية بصحة هذه التقديرات، ومن المعروف أن جمهور المستثمرين يتأثر سلوكهم بسلوك المستثمرين الآخرين، حتى أطلق على هذا الأمر "سلوك القطيع " لدى المستثمرين. حقاً إن الشركات الكبرى لا تكتفي عند تقدير الفرص الاستثمارية في دولة ما بالاعتماد على ما ينشر بل تقوم عادة بإجراء دراساتها الميدانية الخاصة وتعتمد على تجربتها الذاتية ولكن ذلك لا يمنع من أن الغالبية من صغار ومتوسطي المستثمرين يستقون معلوماتهم من ما ينشر في الصحافة المالية والاقتصادية ويتأثرون بالضرورة بالتقييمات التي تصدر عن الهيئات المختلفة.

ولا تقتصر خطورة" الانطباع العام " في تقدير طبيعة مناخ الاستثمار على التأثير في سلوك المستثمرين بل أنه يصبح نوعاً من التنبؤات التي تحقق نفسها ويؤدي في كثير من الأحيان إلى نوع من الحلقة الخبيثة في حالة ما إذا كان هذا الانطباع سلبياً، حيث يؤدي ذلك عادة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية – وغالباً الاستثمارات الوطنية أيضاً – وبالتالي إلى تقهقر الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، مع عدم وجود حافز قوي للإصلاح والاستجابة لاحتياجات المستثمرين لعدم وجودهم أصلاً أو لضعف نفوذهم . وعلى العكس، فإن

---

[1] حازم الببلاوي،« **المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي »** ، صندوق النقد العربي،أبو ظبي 2005،ص : 186

الأمر يمكن أن يؤدي إلى نوع من الحلقة الحميدة إذا كان" الانطباع "السائد عن مناخ الاستثمار إيجابياً، حيث يدعو ذلك إلى زيادة الاستثمارات – وطنية وأجنبية – وبالتالي زيادة القوة الاقتصادية للمستثمرين وبالتالي تأثيرهم السياسي وقدرتهم على الضغط لإحداث الإصلاحات المناسبة في المناخ العام للاستثمار.

وترجع أهمية الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه" الانطباعات "في تكوين سلوك المستثمرين، إلى ضرورة التنبه إلى التعامل معها بجدية، وأنه ليس من المجدي كثيراً إثارة الجدل حول سلامة التقديرات المختلفة التي تصدرها مختلف الهيئات عن مناخ الاستثمار في دولة ما، –خاصة إذا كان هناك توافقاً عاماً – فالادعاء بأن هذه التقديرات لا تقوم على أسس سليمة – وقد يكون ذلك صحيحاً في بعض الأحوال – إلا أنه لن يؤثر كثيراً على عموم المستثمرين ، والأولى معالجة أشكال القصور وزيادة الوعي وإزالة أسباب سوء الفهم، إذا وجد، والعمل على تحسين هذه الصورة أو ذلك الانطباع لدى المستثمرين.

النتيجة التي يمكننا الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ما يزال غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي، فعلى الرغم من تسجيل تحسن نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه يتميز بتركزه في عدد محدود من القطاعات وأن أغلب المشاريع المعلنة لدى الجهات المكلفة بمتابعة الاستثمار لم يتم تجسيدها، ولا يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي وفي توفير مناصب عمل جديدة. ووجدنا بأنه على الرغم من تحقيق الجزائر لأهم التوازنات الاقتصادية الكلية فإن ذلك لم ينعكس إيجابا على تحسين مناخ الاستثمار، ويبقى المشكل الأساسي في تدهور البيئة المؤسسية وهو ما تبين لنا عند عرض المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار التي أكدت على ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي، ويتطلب الأمر من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إزالة كافة العقبات التي تعترض المستثمرين المحليين أو الأجانب، والعمل على حل المشكلات التالية:

- تشويه صورتها خاصة في الخارج لدى المستثمرين الأجانب (عدم اتضاح الرؤية حول سياسة ترقية الاستثمار بسبب غياب المعلومات النوعية حول تدفقات واتجاهات IDE على القطاعات وحسب البلدان المستثمرة.
- كذلك نقص التنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بترقية الاستثمار.
- طول وثقل الإجراءات الإدارية.
- خطر مالي مرتفع نسبيا(إفلاس البنوك الخاصة).
- تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- صعوبات الحصول على العقار الصناعي.
- التأخر الكبير في تهيئة البنية التحتية للاستثمار (الاتصالات، الماء، الكهرباء...).

الفصل الخامس

تقييم مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل

يُعدّ الاستثمار العامل الاقتصادي الأول الذي ترتكز عليه التنمية الاقتصادية نظرا لمساهمته في خلق الثروة واستغلال الموارد الاقتصادية المعطّلة (رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية). لقد تبين لنا من خلال الفصل السابق أن مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر غير ملائم لمتطلبات توطن الاستثمارات الأجنبية (ما عدا في بعض القطاعات)، ومن الأسباب التي أدت لهذه الوضعية هي الانطباع العام لدى المستثمرين الأجانب بأن المستثمر الخاص الجزائري لا يستثمر بما فيه الكفاية في الجزائر، بل إن البعض منهم يقوم بالاستثمار في بلدان أخرى.

سنحاول خلال هذا الفصل التركيز على الاستثمار الخاص الوطني ومحاولة التعرف على طبيعة الظروف المحيطة به، ويأتي اهتمامنا بالاستثمار الخاص الوطني من قناعتنا بأنه يعتبر العنصر الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه الإستراتيجية الوطنية للتنمية، فمهما كان حجم الاستثمار الأجنبي المنتظر قدومه، فلن يستطيع تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية، بل قد لا تعنيه إلا بالقدر الذي يمّكنه من استغلال المزايا التنافسية المتوفرة، فالاستثمار الأجنبي لا يمكن إلا أن يكون مكملا للاستثمار الوطني وليس بديلا عنه.

إن نظرتنا الأولى لطبيعة الاستثمار الخاص في الجزائر تبين لنا سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أغلب المشاريع الاستثمارية المنجزة، هذه المؤسسات(PME) التي أصبحت بمثابة المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. سنسعى من وراء هذا الفصل تقييم مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر، وتحديد طبيعة العوامل التي تعيق نشاط المؤسسات الاقتصادية.

نسعى في هذا الفصل الإجابة على التساؤلات التالية:

- لماذا تسعى الحكومات لتشجيع الاستثمار في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة؟
- ما هو واقع الاستثمار الخاص في الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى مساهمة المشاريع المنجزة في التنمية الاقتصادية (النمو، الشغل، الحد من الفقر)؟
- كيف تؤثر عناصر المحيط الاقتصادي والاجتماعي والإداري على الاستثمار الخاص في الجزائر؟

للإجابة على هذه الأسئلة، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنتعرض في المبحث الأول لأهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة المزايا التي يحققها هذا النوع من المؤسسات، وانعكاساتها الإيجابية على البنيان الاقتصادي والاجتماعي. ونتناول في المبحث الثاني تقييم واقع الاستثمار الخاص في الجزائر، من خلال قيامنا بتحليل الاستثمار الخاص، باختلاف أنواعه، إذ سنحاول معرفة كيفية توزيع المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية، وحسب طبيعة القطاعات الاقتصادية، ومناطق تركز المؤسسات الجديدة، ومدى مساهمتها في توفير مناصب العمل، كما أننا سنركز على نشاط المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل الأداة المعتمدة في تطوير الاستثمار الوطني.

أما المبحث الثالث من هذا الفصل سنحاول فيه تحديد أهم عوائق الاستثمار الخاص في الجزائر وقياس مناخ الاستثمار، وقد ارتأينا الاعتماد في هذا الجانب من البحث على بعض الدراسات الميدانية التي أجريت مع رؤساء المؤسسات الاقتصادية، قصد معرفة طبيعة المشاكل اليومية التي تواجههم أثناء القيام بأعمالهم، بداية من مرحلة تفكيرهم القيام بمشروع استثماري ومرورا بجميع المراحل اللاحقة، المتعلقة بتجسيد المشروع من إيجاد المكان المناسب والتمويل الضروري وتوظيف العمالة...الخ. فتحديد مناخ الأعمال من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم، تمثل الوسيلة الأفضل لمعرفة معوقات الاستثمار في الجزائر، وتلكم هي غايتنا في هذا الفصل.

المبحث الأول

مزايا الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المشاريع الإنتاجية الصغيرة حجر الأساس في بناء الصروح الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة، حيث أن المصانع الكبيرة والشركات التجارية الضخمة جاءت من مشغل صغير أو من متجر متواضع فالمشاريع الصغيرة الفردية هي نواة المنافسة في النظرية الاقتصادية الجزئية. وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحالية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثل العنصر الأساسي للاندماج والتنوع الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها يمكن أن تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية والمساهمة في توفير مناصب العمل وترقية الصادرات خارج المحروقات.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآثار الإيجابية لتطويرها على التنمية الاقتصادية في ظل التحديات المستقبلية التي تواجهها الجزائر، والتي تفرض عليها تنويع استثماراتها وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي.

1 . 1 . مـــــاهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في نهاية عصر الاقتصاد الموجَّه والشركات الحكومية الضخمة المملوكة للدول، باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 98% [1] من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وباتت مسؤولة عن نسبة تصل إلى نصف الإنتاج القومي لهذه الدول، بينما توفر هذه المشروعات حوالي 40% إلى 80% من مجموع فرص العمل. ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة قد أديا إلى خلق تحديات جديدة أمام هذه المشروعات، وخاصة في الدول النامية.

ليس من السهل تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة إذ لا يوجد اتفاق على تعريف موحد لهذه المؤسسات، غير أن هناك عدة اجتهادات في هذا الاتجاه تعتمد على عدد من المعايير المختلفة مثل حجم العمالة ورأس المال المستثمر والإنتاج والمبيعات والتكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع وحجم المخزون ومعدل دورانه، ومهما كان المعيار فهو قابل للجدل ويختلف من مؤسسة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى، فقد تبدو مؤسسة صناعية كبيرة بالنسبة لمنافسيها، وتكون صغيرة من حيث الموجودات والمبيعات بالنسبة لمؤسسة في صناعة من نوع آخر، وفي بعض الأحيان قد تكون المؤسسة صغيرة من حيث نسبة العمالة فيها، وكبيرة في موجوداتها ومبيعاتها والعكس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير قياس الحجم بالمفهوم النقدي (مثل المبيعات وقيمة الموجودات) يجب إعادة تقييمها في أوقات التضخم، كما أن التعريفات الكمية تهمل الخصائص المميزة والنوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

1 OCDE, **perspectives de l'ocde sur les PME et l'entrepreneuriat**, Paris, 2005. p.15.

وفي هذا الصدد ندرج البعض من هذه التعاريف، فقد عرّفت هيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية Small Business Administration المنشآت الصغيرة بالاعتماد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به، ففي المنشآت الصناعية يتوقف ذلك على عدد العاملين فيها وفي المنشآت الخدمية تستخدم قيمة المبيعات لتمييز المنشآت الصغيرة عن الكبيرة [1]، وقد عرّف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة، أما في الجزائر فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حدد بدقة تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة[2].

لقد اعتمد المشرّع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجمع بين المعيار العددي (عدد العمال) وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود ما بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لاسيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير الدعم والمساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

" نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 2 دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار." والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة .

الجدول (45) المعايير الكمية لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبالغ : مليون دج

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01	20	01	10
مؤسسة صغيرة	10	49	20	200	10	100
مؤسسة متوسطة	50	250	200	2	100	500

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77، الصادر بتاريخ 15 -12-2001، ص ص 5، 6

1 .2 . خـــــصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن حسم الصراع على القمة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين يكون لمن يستطيع الوصول إلى السوق الأسرع والأرخص وتحقيق التنظيم الأفضل وأن يقود في مجال التطوير وأن يهتم بالتمويل الاجتماعي للتنشئة الاجتماعية. وإذا نظرنا لهذه المتطلبات نجد أنها تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة

---

1 وليد زكرياء صيام،" ***فرص نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة***" ، الملتقى العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية ، جامعة سكيكدة ، 13-14 ماي 2001 ، نقلا عن ستيفن أ موسكوف ومارك ج سيمكن ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، مفاهيم تطبيقات ، كتاب مترجم ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1989 .

2 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـــ 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ، ص ص 4 -9

تستطيع أن تحقق الكثير منها[1]، يتضح لنا من التعاريف السابقة أن المؤسسات الصغيرة تتميز بالعديد من الخصائص أهمها:

- الملكية الفردية أو العائلية، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروعا يتماشى وقدراته ومهاراته التنظيمية والإدارية.
- انخفاض حجم رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، الأمر الذي ينسجم مع رغبة بعض المستثمرين الذين يملكون مدخرات قليلة ويرغبون في الإشراف المباشر على استثماراتهم دون اللجوء إلى المشاركة مع آخرين.
- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
- إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة تستخدم تقنية إنتاجية أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية وبالتالي تملك القدرة على امتصاص العمالة لاسيما وأن انخفاض تعقيد التقنية فيها يجعل التدريب على استخدامها أكثر يسرا، ويسمح بارتفاع مستوى المهارة للعمالة المشتغلة فيها نظرا للتخصص الدقيق.
- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، ففي اليابان يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات[2].
- تتميز هذه المؤسسات بقدرتها الكبيرة على التكيف مع تغيرات المحيط الذي تتعامل معه، مما يجعلها أكثر استعداداً للتواؤم والتوافق مع هذا الوضع الجديد والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، لذلك فقد باتت فرصة المشروعات الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.
- انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لمدة طويلة غير أن هذا قد يخلف مشكلة وهي عدم الاستفادة من وفورات الإنتاج بأحجام كبيرة[3].
- استقلالية الإدارة، بحيث يكون صاحب المؤسسة هو مديرها.
- تكون محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها.
- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها.

---

1 ليستر ثرو ، **الصراع على القمة** ، كتاب مترجم إلى اللغة العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 .
2الأيسيسكو (المنظمة العربية الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة)، حاضنات الأعمال، مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، المملكة المغربية. www.essesco.org/p.df
3 وليد زكراء صيام ، المرجع السابق ، ص 9 .

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج.
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة، كما يمكّن من استقرار اليد العاملة بها جرّاء تمركز القرار في يد صاحب المؤسسة والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات الصغيرة المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل النمو[1].

يختلف الهدف من إنشاء المؤسسات الصغيرة باختلاف الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها، وهنا يمكننا التمييز بين نوعين من المؤسسات، فالنوع الأول منها يهدف إلى القيام بنشاط إضافي يسمح لمالكيها بتأمين أنفسهم في مواجهة بعض المشاكل التي قد تواجههم في الحياة العملية كالتسريح من العمل أو التقاعد، وهذا النوع من المؤسسات عادة ما توجه أرباحها لتغطية النفقات الاستهلاكية دون الاهتمام بتوسيع المؤسسة. ويوجد نوع آخر من هذه المؤسسات وهي ذات الكفاءة والتكوين العالي التي تستخدم اليد العاملة المؤهلة والوسائل التقنية العالية وهي غالبا ما تهدف إلى التوسع والتطور بشكل كبير[2].
و سنحاول في المبحث الموالي تحديد مدى تحقق هذه الخصائص على المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

1 .3 .الآثـــار الإيجابـــية لتـــنـــمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد انصب اهتمام معظم الدول النامية – لاسيما النفطية منها – على المؤسسات الكبيرة وأغفلت أهمية المؤسسات الصغيرة على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة قادرة على المساهمة وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول، وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم المحاور الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم نظرا لأنها تعتبر من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. وتساهم المشروعات الصغيرة

1 كليفورد بومباك ترجمة رائد السمرة ، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، مركز الكتاب الأردني ، عمان ، 1989 ، ص 4 .
2Michel Emil FERNANDEZ , **La création d'entreprise en Afrique** , éd. Aupelf , Paris 1996. p .56 .

في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، بالإضافة إلى انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط. وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه الطبقات، وعليه فالمؤسسات الصغيرة قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم. ونذكر فيما يلي أهم الآثار الإيجابية لتنمية المؤسسات الصغيرة :

- **عدالة التنمية الاقتصادية** إن من أهم أهداف الخطط التنموية هو تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المؤسسات الصغيرة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع[1]. وتستطيع هذه المؤسسات أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام. وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها.
- **خلق فرص عمل جديدة:** تساهم المؤسسات الصغيرة مساهمة كبيرة في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعاملين عديمي الخبرة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة[2]، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.
- **تنمية الصادرات** قد يبدو للوهلة الأولى أن حديثنا يبتعد قليلا عن الواقع، فكيف للمؤسسات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها، إن ذلك يتحقق بقيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر وذلك من خلال قيامها بدور المشاريع المغذية للمشاريع الكبيرة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

---

1 الإيسيسكو، المرجع السابق.

2عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، **إدارة المؤسسات الصغيرة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2002 ، ص25.

- **خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها** فالمؤسسات الصغيرة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، وهي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة.
- تقبل هذه المؤسسات على أنشطة لا تقبل عليها المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في إدخال أنشطة جديدة إلى السوق، وتشجع هذه المؤسسات خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة التي لا تغري الصناعات الأكبر بالتعامل معها[1].
- **المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية** إن المؤسسات الكبيرة والصغيرة مترابطة وغير مستقلة في نشاطها حيث أن المؤسسات الكبيرة لا تنمو ولا تحقق أي نجاح ولا تزدهر إذا لم توجد هناك مؤسسات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها.أي أن العلاقة التي تربط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة علاقة اعتمادية تبادلية واستمرارية ونجاح كل منها يتوقف على استمرارية ونجاح الأخرى.
- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية** باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات أخرى تخص طبيعة العلاقات القائمة بين هذه المؤسسات ومتعامليها ومن أهم هذه المميزات ما يلي[2]:

1. 4 . مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العملاء وهو ما يسمح بظهور نوع من العلاقة المباشرة بين المؤسسة وعملائها.

المعرفة المباشرة بالسوق: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نوعا ما، والمعرفة الشخصية بالعملاء، يجعل من الممكن التعرف على رغباتهم واحتياجاتهم التفضيلية، وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة كيفية تطويرها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات والرغبات.

قوة العلاقات بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، كما تستفيد المؤسسة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة، الذين يشكلون فريق ترويج لمنتجات المؤسسة.

---

1 جان سبسنرهل ، ترجمة صليب بطرس ، **منشآت الأعمال الصغيرة : اتجاهات في الاقتصاد الكلي** ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص 41 .

2 توفيق عبد الرحيم يوسف ، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 26 .

المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلة عددهم، وهو ما يسمح بالإشراف المباشر عليهم من صاحب المؤسسة، وتوجيه الاتصالات مباشرة، وغالبا ما تكون هذه العلاقات غير رسمية وهو ما يسهل من عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

مرونة الإدارة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح مقيدة تحكم عملية اتخاذ القرارات بل ترجع إلى خبرة صاحب المؤسسة، كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار ورسمية العلاقات وتدرجها، مما يجعل اتخاذ القرار أطول نسبيا [1].

وبالإضافة إلى هذه الخصائص ذات الآثار الإيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجد خصائص أخرى ذات آثار سلبية وتشكل قيودا على هذه المؤسسات وأبرزها:

- محدودية الموارد وعدم القدرة على الحصول عليها، خاصة ما يتعلق بالموارد المالية نظرا لصعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية، ويعود السبب في ذلك أن المؤسسات التمويلية تعتبر بأن القروض الموجهة لـــ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذات درجة عالية من الخطورة نظرا لنقص الضمانات التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات، على العكس من الشركات الكبيرة.
- عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل كلفة مما يعني أن منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى كلفة نسبياً ممّا يؤثر على مدى تنافسيتها.
- الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات، وعادة ما يتم اتخاذ القرارات دون تحليل ودراسة كافية وهو ما يؤثر على نوعية القرارات والنتائج المحققة[2]، كما أن نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا لا يسمح لها بمراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.

أخيرا يجدر بنا أن نتساءل عن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعن خصائصها ومدى تحقيقها للمزايا التي سبق لنا ذكرها، وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

---

1 نفس المرجع .

2 إسماعيل عمر السيد ، **الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم وحالات تطبيقية** ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،1993 ، ص 81 .

المبحث الثاني

تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر

تعمل السلطات العمومية في الجزائر منذ أن باشرت الإصلاحات الاقتصادية على تحرير المبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتمثل التوجه العام لهذه السياسة في تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تعتبر الفاعل الرئيسي الذي تقوم عليه الإستراتيجية الوطنية للتنمية. وسعيا منا لمعرفة مدى تحقق أهداف هذه السياسة نتطرق في هذا المبحث لتحليل واقع إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر، من خلال معرفة حجم الاستثمارات المنجزة ومعرفة القطاعات الأكثر استقطابا لهذه الاستثمارات، كما أننا سنركز أكثر على الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تمثل النصيب الأكبر من الاستثمار الوطني الخاص.

2. 1. تطور تصريحات الاستثمار الوطني الخاص (1993 – 2006)

نعتمد في هذا الجانب من تحليلنا لواقع الاستثمار الخاص الوطني على الإحصائيات التي استقيناها مما نشرته الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار، نذكر منها تحديدا الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI. ونشير قبل دراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة بتطور المشاريع الاستثمارية إلى أنها تعبر عن تصريحات الاستثمار المودعة لدى الوكالة المكلفة بترقية وبتطوير الاستثمار ولا تعبر عن الاستثمارات المنجزة فعلا، وهذا في حد ذاته يمثل نقصا واضحا في منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني للاستثمار، التي لا تُمكننا من معرفة حجم الاستثمارات المنجزة فعلا.
و نورد في الجدول الموالي أهم الإحصائيات الخاصة بتصريحات الاستثمار منذ إصدار قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 إلى غاية نهاية سنة 2006.

الجدول (46) التطور السنوي لأهم المؤشرات المتعلقة بتصريحات الاستثمار
من سنة 1993 إلى سنة 2006 لدى APSI-ANDI

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل المتوقعة	القيمة مليار دج	عدد مناصب العمل لكل مشروع	متوسط التكلفة للمشروع مليون دج
1993/1994	694	59 606	114	86	164
1995	834	73 818	219	89	263
1996	2 075	127 849	178	62	86
1997	4 989	266 761	438	53	88
1998	9 144	388 702	912	43	100
1999	12 372	351 986	685	28	55
2000	13 105	336 169	798	26	61
2001	5 018	113 983	279	23	56
2002	3 109	96 545	369	31	119
2003	7 211	115 739	490	16	68
2004	3484	74173	386.403	21	111
2005	2255	78952	511.529	35	227
2006	*6975	123583	707.730	18	101
مجموع	71265	2.207.866	6087.66	30.98	85.42

Source: CNES : les services du délégué à la planification – tableau de bord de l'économie– CNES, audition conjoncture 2éme semestre 2003 au siége du CNES, pour la période 1993-2002 ANDI, cité par les rapports statistiques diffusé par le ministère des PME et de l'artisanat pour les années 2003à 2006

* تشمل تصريحات الاستثمار كل من الاستثمار الوطني والأجنبي.(تم التصريح بـــ 100 مشروع استثمار أجنبي أو مشترك سنة 2006).

و من أجل معرفة أهم المراحل التي عرفها تطور المشاريع الاستثمارية نقوم بوضع المنحنى الموالي الذي يظهر تطور المشاريع الاستثمارية التي تقدم بها المستثمرون لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993 والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001.

شكل (14) تطور عدد المشاريع المودعة لدى الوكالة خلال الفترة 1993- 2006

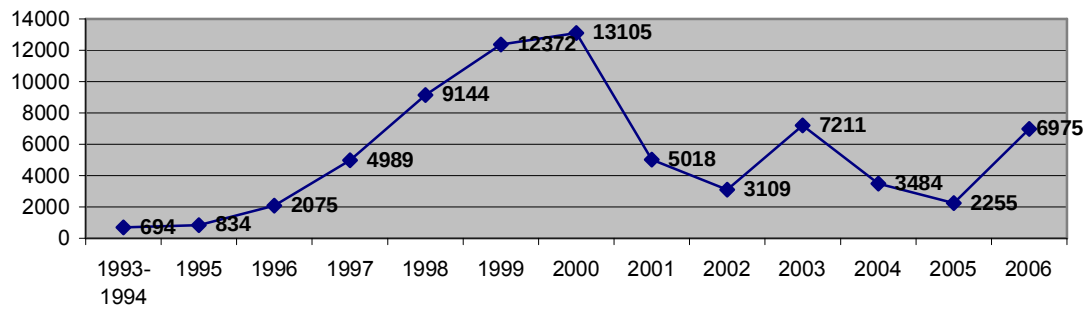

لقد تم تسجيل ما بين سنتي 1993 و2006 أكثر من 6087 مليار دج كالتزامات استثمار تم التصريح بها لدى وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ويمثل هذا المبلغ أكثر من 71200 مشروع استثماري، ومن المحتمل أن يساهم في خلق أكثر من 2,2 مليون منصب عمل. تبين الإحصائيات المتوفرة لدينا (أنظر الشكل السابق) أن وتيرة تقديم المشاريع الاستثمارية لم تعرف استقرارا، فقد عرفت مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 و تميزت بارتفاع كبير في عدد التصريحات المقدمة للوكالة، إذ انتقلت التصريحات من 694 تصريح في نهاية سنة 1994 إلى أن بلغت 13105 تصريح سنة 2000 وبقيمة إجمالية تقدر بـــ 798 مليار دج ، وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 1998 بمبلغ يقدر بـــ 912 مليار دج .و امتدت المرحلة الثانية من سنة 2001 إلى 2005 (أي بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار سنة 2001)، شهدت هذه المرحلة تراجعا في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة، إذ وصلت إلى 2255 مشروع فقط سنة 2005، لكنها ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى 6975 مشروع، مع ملاحظة ارتفاع في تكلفة المشاريع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط تكلفة المشروع سنة 2005 إلى 227 مليار دج أي أربع أضعاف ما كان عليه الأمر سنة 1999.

2 .1 . 1 . المشاريع المسجلة لدى اللجنة الولائية لترقية الاستثمار[1] CALPI

بعد تأسيس وكالة ترقية ودعم الاستثمار وفي انتظار إنشاء مكاتبها الولائية تم تشكيل لجان ولائية للمساعدة وتسهيل الحصول على العقار، ومن شأن هذه اللجان[2] الإجابة على انشغالات المستثمرين و خاصة ما تعلق منها بالعقار . منذ إنشاء هذه اللجان سنة 1994 وإلى غاية 30 سبتمبر 1999 كانت حصيلة الاستثمارات التي تم تسجيلها لدى CALPI حسب قطاعات النشاط كما يلي:

جدول (47) حصيلة الاستثمارات المسجلة لدى CALPI (1994-1999)

القطاعات	المشاريع		المبالغ بـــ ألاف دج		مناصب العمل المتوقعة		المساحة م2	
	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصناعة	4.599	35	240.282.315	48	123.830	40	15.407.992	5
الفلاحة	994	8	29.278.311	6	23.609	8	246.201.763	81
السياحة وص تقليدية	1.070	8	81.799.600	16	33.552	11	7.791.439	2,5
البناء وأش ع	1.880	14,5	82.922.748	16	60.751	19	13.719.626	4,5
تجارةاخدمات	1.610	12,5	18.104.162	4	22.842	7	2.197.245	1
خدمات	2.867	22	52.799.038	10	46.055	15	19.304.051	6
المجموع	13.020	100	505.186.176.	100	310.639	100	304.622.116	100

Source :CNES, Pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002,p.209 in : www.cnes.dz/

1 Comités d'Assistance, de Localisation et de Promotion des Investissements
2Instruction interministérielle N°28, relative aux modalités d'assurance et de facilitation en matière d'attribution de terrains aux investisseurs.

أغلب المشاريع هي عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، أما مشاريع التوسيع وتجديد الاستثمارات فعددها محدود، كما تجدر الإشارة إلى أن عددا قليلا من الملفات المودعة لدى اللجنة طلبت الاستفادة من المزايا التي تعرضها APSI.

لقد تركزت أغلب المشاريع الصناعية المسجلة لدى APSI خلال الفترة 1998–2000 في الفروع التالية:

– الصناعات الغذائية بـــ 44 %، والصناعات الكيماوية والبلاستيك 12% ، صناعة الحديد والصلب 14% ، صناعة الخشب والورق 10%، صناعة مواد البناء 7%،الصناعات النسيجية 7%، صناعة الجلود 2%، وبقية الصناعات الأخرى 4%.

2 .1 . 2 . التحليل حسب القطاعات الاقتصادية

من أجل معرفة كيفية توجه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، نقوم بإدراج الجدول الموالي الذي يظهر لنا نصيب كل قطاع من تصريحات الاستثمار المقدمة لدى ANDI.

الجدول (48) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	2003		2004		2005		2006				
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة مليون دج	العدد	%	القيمة مليون دج	%	عدد الأجراء
الفلاحة	443	14872	293	14872	145	5973	180	2,58	19012	2,69	3766
البناء والأشغال العمومية	682	57062	696	57062	406	44263	730	10,47	95057	13,43	4466
الصناعة	1252	222872	1272	222879	711	167093	703	10,07	195836	27,67	28540
الصحة	68	5263	–	5263	62	4871	80	1,15	17180	2,43	2671
النقل	4331	110019	830	110019	721	38854	5001	71,70	103318	14,60	36356
السياحة	79	14680	–	14680	34	4530	53	0,76	36491	5,16	5021
الخدمات	350	65684	–	65684	170	13194	167	2,39	22925	3,23	7024
التجارة والأعمال العقارية	–	–	–	–	2	37514	9	0,13	39442	5,57	14883
الاتصالات	–	–	–	–	4	195237	1	0,01	7	0,01	26
المياه، الطاقة، المحروقات، المناجم							51	0,73	178460	25,31	3660
المجموع	7211	490459	3484	490459	2255	511529	6975	100	707730	100	123583

المصدر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن

Bulletin d'information statistique, Ministère des PME, ANDI (2001-2006)

نشير إلى أن مجموع التصريحات بالاستثمار يضم أيضا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المشترك، ولكن 97 % من هذه الاستثمارات تتعلق باستثمارات خاصة وطنية.

فقد بلغت تصريحات الاستثمار الأجنبي سنة 2004 مثلا، 62 مشروع استثمار أجنبي و43 مشروع استثمار مشترك بين القطاعين الوطني والأجنبي مما يمثل 3% من مجموع التصريحات الكلية، وقد بلغت تصريحات الاستثمار الأجنبي سنة 2005، 35 مشروع استثمار أجنبي و49 مشروع استثمار مشترك، وبلغ عدد تصريحات الاستثمار الوطني 6875 مشروع سنة 2006 بتكلفة مالية تقدر بـــ

454,206 مليار دج بينما تم تسجيل 44 مشروع استثمار مشترك و56 مشروع استثمار أجنبي بقيمة مالية تقدر بـــ 253,524 مليار دج، وهي تمثل 1,42 % من إجمالي عدد التصريحات المقدمة وتمثل 36 % من قيمة التصريحات المقدمة للوكالة. أي أن تكلفة المشاريع الأجنبية أكبر من تكلفة المشاريع الوطنية، وهذا ما يؤكد التوجه العام للاستثمار الوطني نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجه الاستثمار الأجنبي نحو المشروعات المتوسطة والكبيرة.

من أجل معرفة أهمية كل قطاع من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية المقترحة ومن حيث مساهمتها في خلق مناصب عمل جديدة نقوم بعرض الأشكال الموالية:

شكل (15) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى ANDI على القطاعات الاقتصادية حسب قيمتها (2003 - 2006)

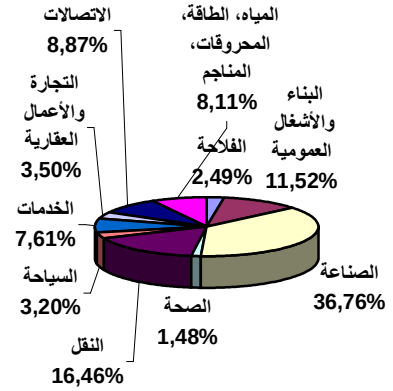

شكل (16) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2003 -2006)

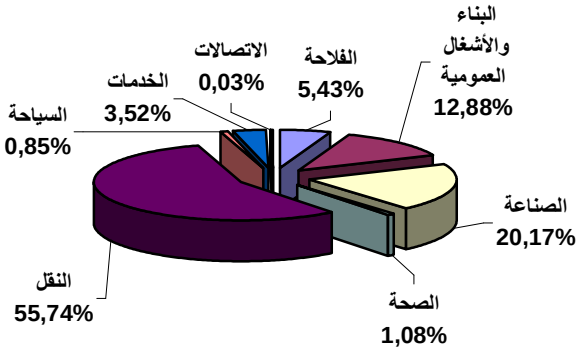

الشكل (17) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب عدد الأجراء في القطاعات الاقتصادية – المشاريع المصرح بها لدى ANDI سنة 2006 –

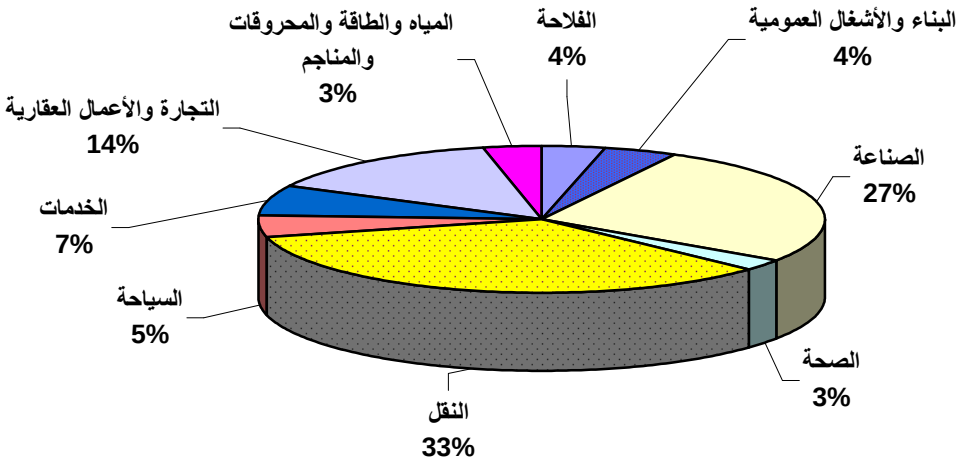

إذا رجعنا للبيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن أغلب المشاريع توجهت إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي النقل والصناعة والبناء والأشغال العمومية، فمن حيث عدد المشاريع المسجلة خلال الأربع سنوات الأخيرة نجد أن قطاع النقل احتل المرتبة الأولى بـــ 10883 مشروع أي أكثر من 55% من إجمالي المشاريع المسجلة، وجاء القطاع الصناعي في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المسجلة التي مثلت حوالي 20 % من التصريحات المقدمة لدى الوكالة، ولكن يجدر بنا الإشارة إلى أن القطاع الصناعي يحتل الريادة من حيث قيمة المشاريع(36%) –إذا استثنينا قطاع الاتصالات سنة 2005– ومن حيث مناصب العمل التي من المتوقع تشغيلها في القطاع والتي يتوقع أن تصل إلى 30 %من إجمالي عدد العاملين، بينما لا يعمل في قطاع النقل إلا 13% من العاملين. (سنة 2006 احتل قطاع النقل المرتبة الأولى من حيث عدد مناصب العمل المتوقع تحقيقها والتي تمثل 33 % من إجمالي مناصب العمل المتوقع تحقيقها).

يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشروعات المسجلة، لكنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث التشغيل (19%)، ومن حيث قيمة المشاريع المسجلة في القطاع يحتل القطاع التجاري المرتبة الموالية من حيث قيمة الاستثمارات ومن حيث مدى مساهمته في التشغيل (حوالي 20%). نلاحظ أن القطاع الفلاحي لا يحتل مكانة متقدمة في مشاريع الاستثمار، فأغلب المشاريع هي مشاريع صغيرة لا تساهم في تقليص البطالة إذ لا يتجاوز عدد العاملين في القطاع حسب تصريحات أصحاب المشاريع 3 %.

بقية القطاعات الأخرى لم تسجل فيها مشاريع كبيرة وبقيت عبارة عن تصريحات فردية بالاستثمار لا تعبر عن وجود رغبة كبيرة لدى المستثمرين للاستثمار في هذه القطاعات، فمثلا القطاع السياحي سجلنا فيه 3 % فقط من القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المعتمدة خلال الفترة 2003–2006، ولم يساهم إلا بحوالي 5% من مناصب العمل المتوقعة.

2 . 1 . 3 . توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق

تظهر الإحصائيات الخاصة بالاستثمار تركز المشاريع حول المناطق الحضرية الكبرى (ولايات الشمال) إذ أن حوالي 93 % من الاستثمارات أنجزت في ولايات الجزائر، وهران، عنابة، البليدة وقسنطينة ويرجع السبب في ذلك إلى توفر الهياكل القاعدية في هذه الولايات وقربها من مختلف الإدارات العمومية خاصة في الجزائر العاصمة التي تضم لوحدها 21 % من إجمالي عدد المشاريع.

2 . 1 . 4 . التوزيع حسب مناصب العمل المتوقعة

إذا نظرنا إلى هذه المشاريع من زاوية عدد مناصب العمل المتوقع توفيرها، فإن أغلب المشاريع هي عبارة عن مشاريع صغيرة أو متوسطة أي أن عدد مناصب العمل يتراوح ما بين 10 و200 عامل.و هذا

يعني بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بحوالي 59 % من إجمالي مناصب العمل المحتملة وأن المشاريع المصغرة تساهم بحوالي 40 % من مناصب العمل. بينما لا تساهم المشاريع الكبيرة خلال الفترة 1993-2000 إلا بحوالي 1 % فقط من مناصب العمل المتوقعة.

جدول رقم (49)

هيكل المشاريع الاستثمارية حسب عدد مناصب العمل المصرح بها ما بين 1993 - 2000

الفئة \ عدد العمال	%
1-10	40
10 - 20	27
20 - 50	23
50 - 100	7
100 - 200	2
200-500	1
أكثر من 500	0
المجموع	100

Source : rapport du CNES sur les PME en Algérie, op.cit, p.208

تبين لنا من خلال استعراضنا لأهم المشاريع الاستثمارية المقترحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأن 98% من الاستثمار الخاص الوطني هو عبارة عن مشاريع صغيرة و متوسطة، وقصد الإحاطة بهذا النوع من الاستثمار، نركز في الجزء الباقي من هذا المبحث على واقع الاستثمار في مجال المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2 . 2 . تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد الاستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تطورا مهما منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار للقطاع الخاص، ولكن ارتفعت وتيرة إنشاء المؤسسات أكثر منذ إنشاء وزارة خاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 1994.

و من أجل التعرف على حجم وتطور PME في الجزائر ندرج الجدول الموالي:

جدول (50) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1991 - 2006)

السنوات	1991	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تطور م ص وم	22382	159507	179893	188564	189552	207949	225449	245842	269806

Source :CNES, Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, Juin 2002, p.203, pour les années 1991-2000 (CNAS)
Ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat, cité pas la CNAS, pour les années 2001-2006

يتبين لنا من الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بأكثر من 12 مرة فيما بين سنتي 1991 و2006، إذ انتقل عددها من 22382 مؤسسة إلى أكثر من 269 ألف مؤسسة يعمل بها أكثر من 977 ألف عامل. تميزت سنة 2006 لوحدها بإنشاء 24352 مؤسسة، و على الرغم من أهمية القطاع الخاص الذي يمثل أغلبية المؤسسات المنشأة إلا أنّ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العمومية(كمتوسط لكل مؤسسة) هي أكبر في التشغيل إذ نلاحظ أن المؤسسات PME الخاصة يعمل بها في المتوسط 3 عمال في كل مؤسسة، أما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فيعمل بها في المتوسط 9 عمال.

ما نلاحظه أيضا على هذه المؤسسات أن أغلبها 94 % عبارة عن مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال)، كما أنّ أكثر من 97 % من هذه المؤسسات هي مؤسسات خاصة، وعلى الرغم من هذا العدد المهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه يعتبر عددا صغيرا إذا ما قارناه بمعدل تواجد هذا النوع من المؤسسات في البلدان الأخرى. ففي خلال الفترة 1999 –2004 كان معدل إنشاء PME في الجزائر يقدر بـــمؤسسة واحدة لكل 200 نسمة، بينما كان المعدل في فرنسا هو مؤسسة لكل 25 فرد [1]. ورغبة منا في توضيح ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر ندرج الجدول الموالي:

الجدول (51) مقارنة الجزائر ببعض البلدان فيما يتعلق بديناميكية إنشاء PME

البلدان	الجزائر		فرنسا	أسبانيا
السنة	1999	2006	2000	2000
عدد المؤسسات الصغيرة لكل 100000 ساكن	265	927	4036	6737
خلق وإنشاء مؤسسات جديدة صافية لكل 100000 ساكن في السنة	31.2	74	440	880

المصدر : من إعدادنا اعتمادا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالجزائر و بالاعتماد على دراسة A. Bouyacoub حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بفرنسا وإسبانيا.

على الرغم من العدد المسجل سنة 2006 والذي يعني تضاعف عدد PME بأربعة أضعاف عما كان عليه سنة 1999، غير أنه يبقى أقل بكثير من المعدل المسجل في الدول المتقدمة. ففي فرنسا مثلا يقدر بـــ 4036 مؤسسة لكل 100 ألف شخص سنة 2000 ، وفي إسبانيا بلغ المعدل 6737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 100000 ساكن. [2]

لقد تباين هذا المعدل بين الولايات المختلفة، ففي حين بلغ هذا المعدل سنة 2006 أعلى مستوى له في ولاية تيبازة التي كان المعدل فيها يقدر بـــ1808 مؤسسة لكل 100 ألف ساكن فقد بلغ المعدل في الجزائر العاصمة 1283 مؤسسة لكل 100 ألف ساكن، وبلغ المعدل في ولاية غرداية 1521 مؤسسة لكل100ألف ساكن. فإنه كان في بعض الولايات، كولايتي أم البواقي والمدية، منخفضا جدا إذ أنه كان في حدود 500 مؤسسة فقط لكل 100 ألف ساكن.

1 Ahmed Koudri, « *Démographie entrepreneuriale et vitalité économique* » in : Abedou A, Bouyakoub A, Lallement M, Madoui M, **De la gouvernance des PME –PMI Regards croisés France – Algérie**, L'Harmattan, 2006, p.107

2 Ahmed Bouyacoub, « *les PME en Algérie dynamisme et les limites institutionnelle* », in : Abedou A, Bouyakoub A, Lallement M, Madoui M, **De la gouvernance des PME –PMI Regards croisés France – Algérie**, L'Harmattan, 2006, p. 119.

و من حيث الديناميكية في خلق مؤسسات جديدة صافية [1] فقد سجلت نموا بـــ 125 % خلال هذه الفترة، وهذا يعني أنّ المقاولين الجزائريين خلقوا حوالي 74 مؤسسة PME لكل 100000 نسمة سنة 2006أي أنها تبقى أقل ديناميكية إذا ما تم مقارنتها بأسبانيا التي سجلت 880 أو بفرنسا التي سجلت 440.

2 .2 .1 . التحليل حسب قطاعات النشاط

من أجل معرفة طبيعة المشاريع التي تتركز فيها الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ندرج الجدول الموالي الذي يقدم الإحصائيات الخاصة بتوزيع المشاريع الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية منذ سنة 2001 إلى سنة 2006.

الجدول (52) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط للفترة (2001-2006)

قطاعات النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة والصيد البحري	5489	2243	2477	2748	2947	3186
المياه والطاقة	45	51	56	60	64	74
المحروقات	427	435	467	505	522	531
خدمات الأشغال البترولية	122	112	130	148	164	188
المناجم والمحاجر	491	475	510	549	600	657
الحديد والصلب	6474	6452	6754	7126	7516	7906
مواد البناء	5808	5559	5766	5949	6138	6369
البناء والأشغال العمومية	54562	57255	65799	72869	80716	90702
كمياء – مطاط – بلاستيك	1488	1439	1614	1727	1850	1967
الصناعة الغذائية	12353	12354	13058	13673	14474	15270
صناعة النسيج	3682	3515	3624	3734	3881	4019
صناعة الجلد	1337	1330	1384	1459	1523	1558
صناعة الخشب والفلين والورق	8054	7934	8401	9000	9612	10300
صناعة مختلفة	2748	2799	2912	3061	3191	3297
النقل والمواصلات	17061	17388	18771	20294	22119	24252
التجارة	30728	31568	34681	37954	42183	46461
الفندقة والاطعام	12266	12410	13230	14103	15099	16230
خدمات للمؤسسات	8221	8729	9876	10843	12143	14134
خدمات للعائلات	14983	15132	15927	16933	18148	19438
مؤسسات مالية	572	616	669	718	770	853
أعمال عقارية	453	482	541	591	657	755
خدمات للمرافق الجماعية	1200	1220	1302	1405	1516	1659
المجموع	188564	189552	207949	225449	245842	269806

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقلا عن صندوق الضمان الاجتماعي

يتبين لنا من خلال الشكل الموالي (18) أن قطاع البناء والأشغال العمومية احتل المرتبة الأولى، إذ أن 33 % من المشاريع الاستثمارية في سنة 2006 أنجزت في هذا القطاع، ويعود السبب في ذلك إلى حجم المشاريع الكبيرة المسجلة في قطاع الأشغال العمومية والسكن (مشروع 2 مليون سكن، الطريق السريع،

1 نقصد بإنشاء مؤسسات جديدة صافية الفرق بين(إنشاء مؤسسات جديدة + إعادة بعث مؤسسات قديمة) – شطب مؤسسات قائمة.

وبقية المشاريع الكبرى التي رصدت لها السلطات العمومية مبالغ مالية معتبرة)، وقد ساهم هذا القطاع من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية إليه في تشغيل 31 % من إجمالي عدد العاملين في PME، يأتي قطاع التجارة، من حيث عدد المؤسسات وعدد العاملين فيه، في المرتبة الثانية إذ يمثل حوالي 17 % من عدد المؤسسات و12% من عدد العاملين، ويعمل في مجال التجارة بمختلف أنواعها حوالي 42 ألف شركة معظمها عبارة عن مؤسسات مصغرة تأخذ الشكل القانوني لشركة الشخص الوحيد EURL أو شركة تضامن SARL. يحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة من حيث عدد المؤسسات حيث يمثل حوالي 9% من إجمالي عدد المؤسسات إلا أنه لا يساهم من حيث التشغيل إلا بحوالي 5 % من إجمالي عدد العاملين، على خلاف قطاع الصناعات الغذائية الذي شهد تطورا مهما خلال السنوات الماضية وأصبح يمثل حاليا أكثر من 6% من إجمالي عدد المؤسسات ويشغل أكثر من 7% من إجمالي عدد العاملين.

الشكل (18) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم القطاعات الاقتصادية في سنتي 2005 و 2006

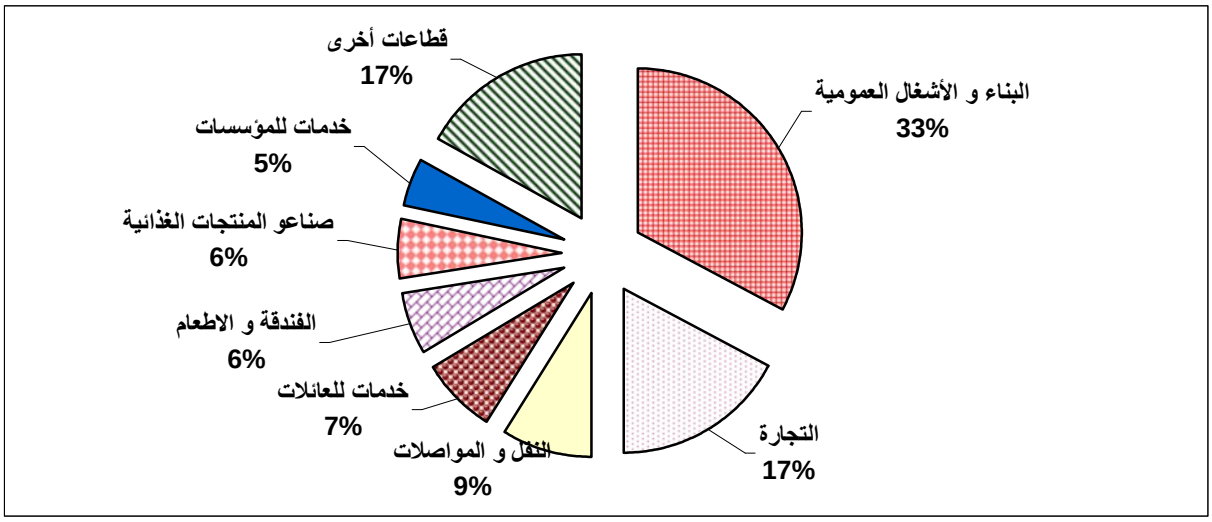

شكل (19)

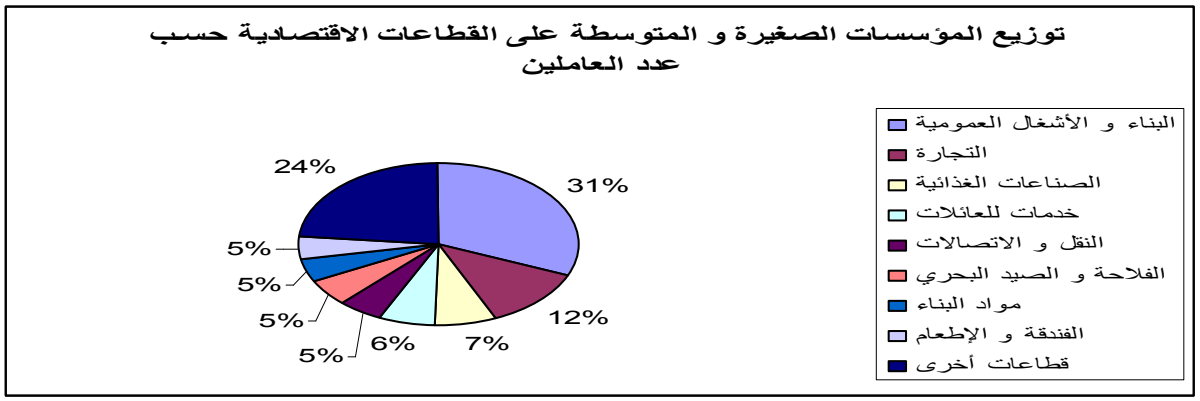

و إذا أردنا معرفة طبيعة الأنشطة الرئيسية ضمن هذه القطاعات الاقتصادية نجد مثلا أن:

– قطاع الصناعات الغذائية يتشكل من خمسة أنشطة رئيسية هي: المخابز 27,5 % ،المطاحن 13,5% صناعة وتحويل الحليب 12,8 % وحوالي 7 % لأنشطة تعليب وتغليف المنتجات الغذائية و المشروبات الغازية، هذه الأنشطة تمثل لوحدها 69 % من المشاريع المصرح بها في القطاع.

– يضم قطاع مواد البناء 24 % مواد البناء المختلفة و18 % صناعة البلاط والخزف الصحي.

– قطاع البناء والأشغال العمومية فتشير الإحصائيات إلى أن 92 % تمثل أشغال البناء والأشغال العمومية.

– يتوزع قطاع الخدمات على مكاتب الدراسات والاستشارة التي تمثل 18 % و16 % محطات الخدمات و7 % تأجير السيارات و6 % تنظيف الملابس.

– قطاع النقل: 65 % نقل المسافرين، 25 % نقل البضائع و10 % نقل مشترك.

– قطاعات صناعة الحديد والميكانيك والإلكترونيك تتشكل أساسا من أنشطة التركيب وتجميع التجهيزات الإلكترونية ، الأدوات الكهرومنزلية والإلكترونية تمثل 53 % .

– القطاع السياحي يتشكل من الفنادق 38 %، 24 % من فنادق الطريق وأماكن الاستراحة وتمثل المركبات السياحية 15 % وتمثل المطاعم والمقاهي حوالي 14 %.

– قطاع النسيج يتكون من 58 % من مشاريع تفصيل الملابس.

– قطاع الصناعات الجلدية: 73 % صناعة الأحذية و12 % فقط تحويل الجلود.

– قطاع الصناعات المتنوعة يمثل 29 % من صناعة الحلي والمجوهرات و25 % للأنشطة السمعية البصرية و11 % مخابر التصوير الفوتوغرافي.

2 . 2 . 2 . التركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول الموالي (53) إلى أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركز جغرافيا بالولايات الشمالية للوطن، وبالمدن الكبرى في هذه الولايات على وجه التحديد.و هذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (53) التركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001- 2006)

الولايات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	22273	23001	25331	27640	30257	32872
وهران	13406	13500	14474	15223	16227	17255
تيزي وزو	9350	9911	10950	12003	13170	14434
بجاية	6895	7265	7947	8979	10167	11312
سطيف	6697	7276	8120	8914	9968	11088
بومرداس	5744	6244	6769	7479	8258	9090
تيبازة	-	5347	6261	7143	8111	9149
البليدة	6003	5909	6549	7243	7838	8511
قسنطينة	5687	5765	6361	6859	7499	8439
الشلف	5825	5812	6280	6280	6882	7316
عنابة	5099	5314	5823	6218	6660	7233
سكيكدة	-	4426	4398	4843	5217	5754
معسكر	-	4265	4522	4700	4933	5151
تلمسان	-	4049	4540	4078	4509	5033
بقية الولايات	101585	81486	89624	97847	106146	117169
المجموع	188564	189552	207949	225449	245842	269806

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقارير إحصائية للسنوات 2001-2006

إن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية التي كانت إحدى نقاط القوة في ظل النظام الاقتصادي السابق، ذلك أن من الأهداف الإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو دورها الفعال في تهيئة الإقليم وإحداث التوازن الجهوي الاجتماعي والاقتصادي. فالتوزيع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل 12 ولاية من ولايات الشمال ترتكز فيها أكثر من 40 % من إجمالي المؤسسات الموجودة على التراب الوطني. وهذا ما يعني أن التطور الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يسمح بتغيير شكل النسيج الاقتصادي السابق، والقائم على تركز النشاط الصناعي والتجاري في الحواضر والمدن الكبرى، وافتقار البلديات الداخلية للوطن لأنشطة اقتصادية تسمح لها بتحقيق تنمية محلية تضمن الاستقرار الاجتماعي لسكان تلك المناطق وتقلص من معدلات البطالة والفقر المنتشرة بمعدلات أكبر في هذه الجهات.

2 . 2 . 3 . الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية

يعتبر الاستثمار في الصناعة التقليدية وثيق الارتباط بالتنمية المحلية، إذا أنه يعتمد أكثر على الموارد المحلية طبيعية كانت أو بشرية، وقصد تنمية هذا القطاع المهم تم إلحاقه منذ سنة 1994 بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدما كان في السابق تابعا لوزارة السياحة.

من أجل معرفة حجم هذا القطاع نورد الجدول الموالي الذي يلخص تطور عدد الحرفيين خلال السنوات الأخيرة وذلك حسب الأنشطة الرئيسية في هذا القطاع.

جدول (54) التطور العددي للحرفيين 2001- 2006

نوعية النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	35105	38346	43435	45126	50139	52336
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	21498	23901	26151	30140	32574	38500
الصناعة التقليدية الفنية	8074	9276	10264	11466	13359	15386
المجموع	64677	71523	79850	86732	96072	106222

Source: ministère des petites et moyennes entreprises, in: http://www.pmeart-dz.org/fr/statistiques.php

سنرى لاحقا عند استعراض المشاريع المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بأن العديد من أصحاب الحرف يرغبون في إقامة مشاريعهم الخاصة في إطار القرض المصغر أو إقامة مؤسسات مصغرة.

2 . 3 . المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

لقد تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في نهاية سنة 1996 وأصبحت عملية بداية من السداسي الثاني لسنة 1997 وذلك قصد دعم ومرافقة الشباب في تأسيس مشاريعهم الخاصة في إطار المؤسسات المصغرة. وتتواجد الوكالة حاليا على مستوى 53 فرع على المستوى الوطني.

و من أجل معرفة حجم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنوك والمعتمدة من طرف الوكالة ندرج البيان الموالي:

شكل (20) تطور عدد المشاريع المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997-2006

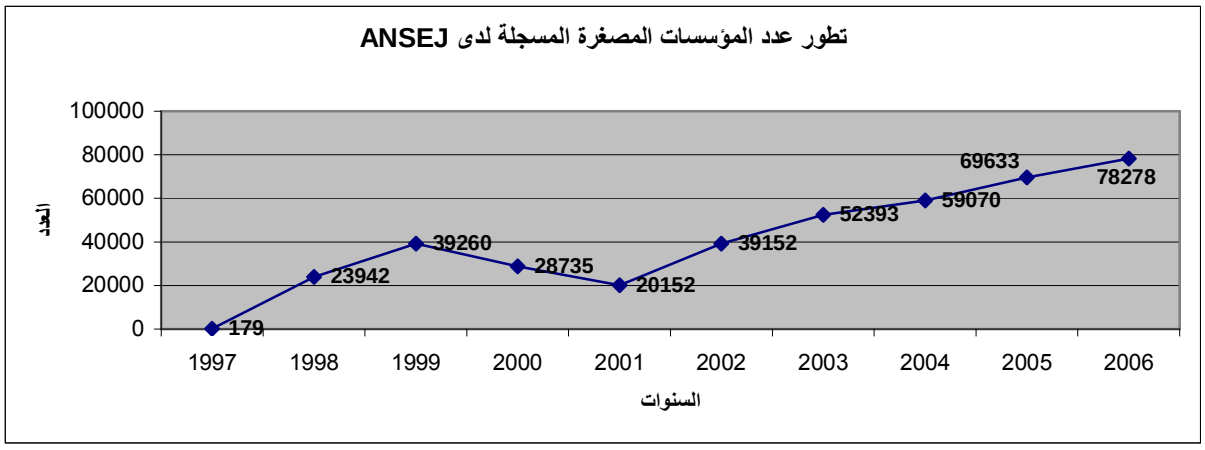

نلاحظ من خلال الشكل السابق تراجع عدد المؤسسات المسجلة لدى ANSEJ فيما بين سنتي 2000 و 2001 الأمر الذي دفع السلطات العمومية لإصدار إجراءات جديدة تمثلت في توسيع مجال التمويل لأنشطة جديدة كانت غير معنية بالتمويل في ظل الإطار التنظيمي السابق ورفع سقف الاستثمارات إلى 10 مليون دج بدلا من 4 مليون دج التي كانت سابقا، كما تم تخفيض نسبة مساهمة الشباب في المشاريع

إذا أصبحت تقدر بـــ 5 % من قيمة المشروع بالنسبة للمشاريع التي تكون قيمتها الإجمالية أقل أو تساوي 2 مليون دج، وتكون المساهمة الشخصية تساوي 10 % في حال كون القيمة الإجمالية للاستثمار تتراوح بين 2 مليون و10 مليون دج .

و من ضمن الإجراءات الأخرى المتخذة بالإضافة إلى بعض الإعفاءات الجبائية هو الاتفاق مع بعض السلطات المحلية على تكليف بعض المؤسسات المعتمدة في إطار الوكالة بتقديم بعض الخدمات العمومية مثل جمع القمامة العمومية وصيانة الإنارة العمومية وتهيئة المساحات الخضراء وتهيئة وتجديد البنايات القديمة. كما تم الاتفاق مع بعض المؤسسات الاقتصادية على خلق مؤسسات مصغرة للمقاولة من الباطن، مثل الاتفاقية المبرمة مع شركة سونلغاز. وقد ساهمت هذه الإجراءات في زيادة وتيرة خلق المؤسسات.

بالإضافة للوكالة (ANSEJ)التي تهتم بفئة الشباب، فقد تم وضع حيز التنفيذ إجراء جديد يساعد على خلق الأنشطة الموجهة للبطالين الذين يبلغون سن 35 إلى 50 سنة يتمثل في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) وفي نفس الإطار تم إعادة تنظيم إجراء القرض المصغر من خلال إنشاء مؤسسة متخصصة ومستقلة تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

2 . 3 . 1.تحليل الاستثمار المتعلق بالمؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر المشروعات المصغرة من أكثر أنواع المشروعات الاستثمارية تماشيا مع هدف تقليص البطالة، وأقلها تعقيدا من حيث شروط الإنشاء، خاصة بعدما تم استحداث عدة هيئات لمرافقة ودعم المنشئين (المبادرين) في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية. نعرض من خلال الجدول الموالي بعض الإحصائيات عن توزيع المشروعات المصغرة المعتمدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول (55) وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط بتاريخ 31-12-2006

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل المتوقعة	متوسط عدد العاملين	تكلفة الاستثمار مليون دج	التكلفة المتوسطة لمؤسسة مصغرة مليون دج	التكلفة المتوسطة لمنصب العمل مليون دج
نقل المسافرين	**12023**	**15,36**	**30095**	**2,50**	**21131**	**1,75**	**0,702**
نقل البضائع	**10832**	**13,84**	**22226**	**2,05**	**22105**	**2,04**	**0,994**
الخدمات	**22857**	**29,20**	**63084**	**2,75**	**41379**	**1,81**	**0,655**
الفلاحة	**9731**	**12,43**	**25059**	**2,57**	**19038**	**1,95**	**0,759**
الصناعة التقليدية	**11852**	**15,14**	**41897**	**3,53**	**23529**	**1,98**	**0,561**
الصناعة	**4152**	**5,30**	**15060**	**3,62**	**11930**	**2,87**	**0,792**
البناء والأشغال العمومية والسكن	**3141**	**4,01**	**12677**	**4,03**	**7785**	**2,47**	**0,614**
مهن حرة	**1955**	**2,50**	**4869**	**2,49**	**2528**	**1,29**	**0,519**
الصيانة	**1232**	**1,57**	**3396**	**2,75**	**1899**	**1,54**	**0,559**
الري	**219**	**0,28**	**953**	**4,35**	**1107**	**5,05**	**1,161**
الصيد	**284**	**0,36**	**1307**	**4,60**	**1260**	**4,36**	**0,964**
المجموع	**78278**	**100**	**220623**	**2,81**	**153689**	**1,96**	**0,696**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ: www.ansej.org.dz/Ansej_en_bref.htme -

حسب آخر الإحصائيات المتوفرة لدينا(أنظر الشكل الموالي) فقد تركزت أهم المشاريع في قطاع النقل (المسافرين والبضائع) الذي يمثل حوالي 30 % من إجمالي المشاريع الممولة، ويتوقع أن يشغل 52321 عامل، ثم يليه قطاع الخدمات الذي يمثل 29 % من إجمالي المشاريع الممولة ويتوقع أن يشغل 63084 عامل ، و يمثل هذان القطاعان حوالي 60% من المشاريع و52% من مناصب العمل المتوقعة. تأتي الصناعة التقليدية في المرتبة الثالثة، ثم يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الرابعة بـــ 9731 مشروع، وعلى الرغم من أن هذا القطاع الذي حضي بأكبر عدد من الموافقات من طرف الوكالة، حيث كانت الملفات التي وافقت عليها الوكالة في هذا القطاع تقدر بـــ 68867 مشروع يتوقع أن تشغل 183916 عامل أي ما نسبته 24,25% من إجمالي مناصب العمل المتوقعة، لكن الملاحظ أنّ 13,24% فقط من المشاريع الفلاحية تم الموافقة على تمويلها.

إذا أردنا تحليل هذه الاستثمارات من حيث متوسط تكلفة الاستثمار لكل مشروع فإننا نجد بأنّ هذه التكلفة تباينت من قطاع لآخر، فقد سجلت أعلى تكلفة في قطاعي الري والصيد البحري حيث قدرت التكلفة المتوسطة للمشروع في القطاعين بـــ 5,05 مليون دج و4,36 مليون دج على التوالي، وقد جاء القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بـــمتوسط تكلفة يصل إلى 2,87 مليون دج ، بقية القطاعات كانت تكلفة إنجاز المشروع فيها تتراوح بين 1,29 مليون دج و2,87 مليون دج.

و إجمالا فإن المؤسسات المصغرة تضم في المتوسط 3 عمال في كل مؤسسة الأمر الذي يجعل تكلفة إنشاء منصب عمل مرتفعة نسبيا إذ تتراوح بين 519 ألف دينار في مجال المهن الحرة و1,16 مليون دج في قطاع الري. والشكل الموالي يبين توزيع المؤسسات المصغرة على القطاعات الاقتصادية.

الشكل(21): توزيع المؤسسات المصغرة حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية سنة 2006

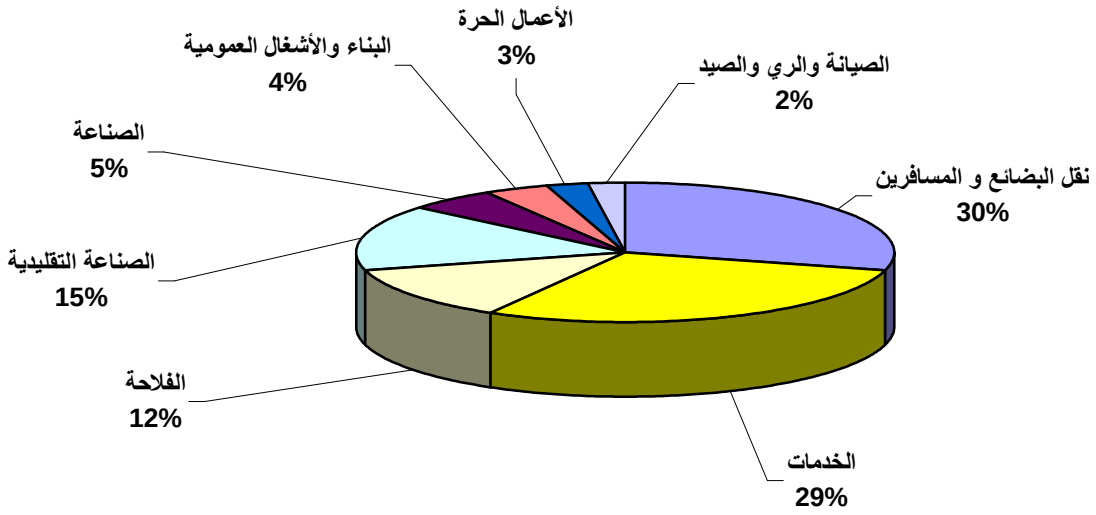

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ 2006

2. 3 .2 . إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

يعاني أصحاب المشاريع المصغرة من صعوبات كبيرة للحصول على التمويل إذ أنّ عدد الملفات التي حضت بالموافقة من طرف ANSEJ يفوق بكثير عدد الملفات التي تم تمويلها، فإذا كان العدد الإجمالي للمشاريع الممولة يقدر بـــ 78278 مشروع في نهاية سنة 2006، فإن الملفات الموافق عليها من طرف الوكالة يقدر بـــ 302568 مشروع، كان يتوقع أن تشغل 837023 عامل، في حين بلغ عدد العاملين المتوقعين ضمن المشاريع الممولة 220623 عامل أي ما نسبته 26 % فقط من العدد المتوقع تحقيقه، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن المشكل الأكبر الذي يعترض تجسيد المشاريع الاستثمارية يتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، مما انجرّ عنه خسارة عدة مناصب شغل كان بالإمكان توفيرها لو تجسدت أغلب المشاريع المقترحة. ونوضح من خلال الشكل الموالي نسبة موافقة البنوك على المشاريع التي اعتمدتها وكالة دعم وتشغيل الشباب.

شكل رقم (22)

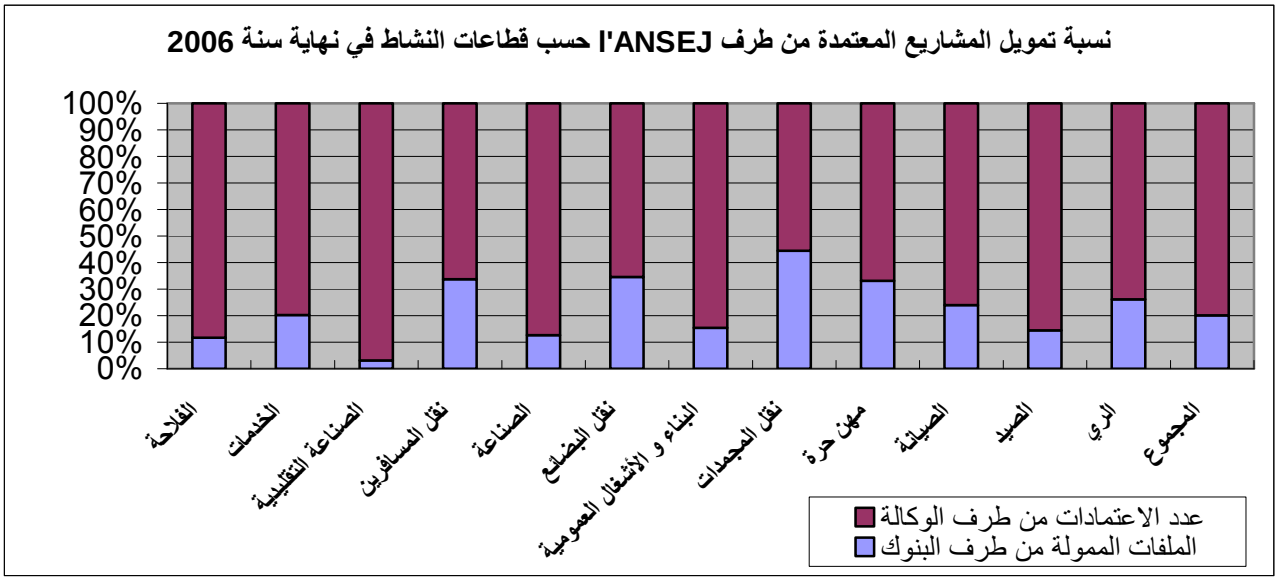

من خلال ما هو مبين في الشكل السابق فإن 25 % فقط من المشاريع التي وافقت عليها الوكالة تم تمويلها من طرف البنوك، ولم تحظ بعض القطاعات إلا بتمويل ضعيف جدا مثل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الذي تم تمويل 14,50 % فقط من مشاريعه، إلا أن المشاريع الخاصة بالنقل تم تمويل أكثر من نصفها، وهو السبب في ارتفاع عدد هذا النوع من المشاريع خاصة منذ سنة 2000. بينما كان قطاع الصناعة التقليدية هو أقل القطاعات حضا في الحصول على التمويل، إذ لم يتم تمويل سوى 3,22% من المشاريع المقترحة.

يعود سبب رفض البنوك تمويل العديد من المؤسسات المصغرة إلى عدم توفر أغلب الملفات المقدمة لها على الوثائق المتعلقة بمخططات الأعمال (Business plan) وإلى عدم توفر أغلب أصحاب المشاريع (الشباب) للمؤهلات التسييرية (عدم معرفتهم بالتسويق) والفنية، بالإضافة لعدم تمكنهم من توفير الضمانات المطلوبة من البنوك، فهم في الغالب لا يملكون وثائق إثبات الملكية الخاصة بالعقارات التي يقيمون عليها مشاريعهم، هذا في حالة تمكنهم من إيجاد العقار عن طريق التأجير.

لقد تبين لنا من خلال ما استعرضناه في هذا المبحث أن تطور الاستثمار الخاص الوطني لم يعرف استقرارا خلال فترة الدراسة (1990-2006)، ويعود السبب في رأينا إلى عدم جودة مناخ الاستثمار في الجزائر وعدم استجابته لمتطلبات قيام استثمار خاص. وعلى الرغم من وجود سياسة حكومية هدفها تشجيع وترقية الاستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فإن النتائج لم تصل حتى الآن لمستوى الإجراءات المتخذة (إنشاء أجهزة لدعم ومرافقة المستثمرين، تقديم الدعم المالي لصغار المستثمرين..)، فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وديناميكية تطورها في الجزائر تعد ضعيفة إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية. كل هذه النتائج تؤكد على أن مسار تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر تعترضه العديد من العوائق والقيود التي يجب علينا معرفتها وتحليل أثارها من أجل وضع إستراتيجية تسمح بتحقيق الأهداف الوطنية في هذا المجال، ذلك ما سنتناوله في البحث الموالي من الرسالة.

المبحث الثالث

معوقات الاستثمار الخاص في الجزائر

نتناول خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أهم العوائق التي تعترض قيام الاستثمار الخاص في الجزائر، إذ يسمح لنا التعرف على هذه العوائق قياس مدى جودة مناخ الاستثمار الجزائري، ونعتمد في دراستنا هذه على التحقيقات الميدانية والمقابلات التي تمت مع عدد من المستثمرين ورؤساء المؤسسات الاقتصادية. و كما أشرنا له في الفصل الرابع من الرسالة، يعتبر الانطباع العام للمستثمرين الحاليين ونظرتهم لواقع المناخ الاستثماري الذي ينشطون فيه مؤشرا مهما يدلنا على طبيعة المعوقات الميدانية التي يتلقونها يوميا منذ تفكيرهم في إقامة المشروع الاستثماري إلى غاية التجسيد الفعلي للمشروع، وكذلك المعوقات التي ترتبط بنشاط المشروع بعد إقامته، في إطار نشاطه الاستغلالي أو الاستثماري المستقبلي.

و نهدف من خلال هذا المبحث تحليل أهم معوقات الاستثمار، وأثرها على واقع المؤسسات الاقتصادية في إطار علاقاتها العملية مع مختلف عناصر المحيط الإداري والاقتصادي الذي تتواجد فيه.

3 .1 . قياس مناخ الاستثمار في الجزائر

تكمن أهمية القيام بقياس مناخ الاستثمار من خلال التحقيقات الميدانية في كونها تدل المستثمرين المحتملين على طبيعة المعوقات المتوقعة في المستقبل، ففي حالة فشل المشاريع الاستثمارية القائمة، يكون هناك احتمال قوي عن عزوف المستثمرين المحتملين على المغامرة والاستثمار في ظل زيادة درجة عدم تأكيد المحيط وارتفاع درجة المخاطرة، وقد تتحقق النتيجة المعاكسة في حالة نجاح المستثمرين الأوائل، ورضاهم عن ظروف الاستثمار المتحققة، الأمر الذي يشجع غيرهم من المستثمرين على القدوم للاستثمار ويسمح بمضاعفته.

نعتمد في هذه الدراسة على ثلاثة مصادر رئيسية، أولها التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية، المصدر الثاني يكمن في مؤشر مناخ الأعمال الذي تم وضعه من طرف منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2003، ويُعبّر هذا المؤشر عن رأي رؤساء المؤسسات في الجزائر (الوطنيين) عن مدى تقديرهم للوضع الاقتصادي العام الذي يعملون فيه، أما المصدر الثالث والذي يعتبر الأهم هو الدراسة التي تمت بإشراف البنك الدولي سنة 2002 حول مناخ الاستثمار في الجزائر[1]، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم

1 تجدر الإشارة إلى أنه كانت لي فرصة الالتقاء مع ممثلي المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية (CNEAP) الذين أنجزوا الدراسة تحت إشراف البنك الدولي. وقد شاركت في اللقاء التحضيري مع الفريق المكلف بإجراء المقابلات مع عدد من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية قسنطينة، وأجريت مقابلات مع بعض رؤساء المؤسسات الاقتصادية خلال شهر جويلية 2002. (أنظر الملحق الخاص بالاستبيان وقائمة المؤسسات المستجوبة على مستوى ولاية قسنطينة).

على نفس المعايير والمؤشرات التي وضعها خبراء البنك الدولي (59 متغير) في تقييمهم لمناخ الاستثمار في أكثر من 58 دولة، والتي شملت حوالي 28000 مؤسسة أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى سنة 2005.

3 .1. 1. تقييم محيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدراسة التي أنجزتها وزارة PME

لقد تمثل التحقيق الذي تم القيام به تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية سبر آراء مع رؤساء المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بظروف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمت الدراسة في ولايات تلمسان، البليدة، عنابة، سطيف، المسيلة، غرداية، تيزي وزو، مستغانم، ورقلة، وهران، باتنة، الجزائر، إذ شملت 120 مؤسسة في ولاية الجزائر و80 مؤسسة في الولايات الأخرى.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى كشف أهم القيود أو العوائق التي تعترض الاستثمار في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي نستطيع تصنيفها في أربعة مجموعات رئيسية مبينة كما يلي[1]:

1. **العوائق الإدارية**

- تعدد الوثائق المطلوبة لإنشاء المؤسسة
- ثقل الإجراءات الإدارية مما يؤثر سلبا على مصالح المتعاملين الاقتصادية
- صعوبة الحصول على السجل التجاري

2. **العوائق البنكية**

- آجال طويلة لدراسة الملفات البنكية
- صعوبة الحصول على القروض البنكية

3. **العقار الصناعي**

- صعوبة الحصول على قطعة أرض أو عقار لإقامة المشروع
- صعوبة الحصول على عقود الملكية الأمر الذي يؤثر سلبيا على نشاط المؤسسة

4. **عوائق أخرى**

- ارتفاع مبالغ الرسوم واشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ولغير الأجراء.
- سلم أسعار الكهرباء المرتفع بالنسبة للنشاطات الصناعية.
- انقطاع متكرر للتيار الكهربائي في بعض المناطق.

[1] http://www.pmeart-dz.org/fr/bulletin2001.php

3 .1 .2. تقدير مناخ الأعمال حسب منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر

قام منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية[1] بوضع مؤشر عام لقياس مدى تطور النشاط الاقتصادي ومناخ الأعمال الذي يعملون فيه، ويتميز هذا المؤشر [Baromètre] بكونه وُضع حسب المعايير العالمية، إذ يسمح بتقديم معلومات موضوعية حول الظرف الاقتصادي الوطني في الميدان الصناعي، ويسمح بمقارنة مباشرة مع أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر بدأ العمل به في أفريل 2003 ويتم وضعه شهريا من خلال إجابة رؤساء المؤسسات على 21 سؤال ذات طبيعة نوعية لتحديد الاتجاه العام لمناخ الأعمال ومدى ثقة مسئولي المؤسسات في مستقبل نشاطهم الصناعي، ونتائج المؤشر عبارة عن رصد حول الآراء مُعبّر عنها بنسبة مئوية من عدد المستجوبين.

و لمعرفة الاتجاه العام لرأي رؤساء المؤسسات الاقتصادية في المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر، قمنا بإعداد الشكل الموالي الذي يبين بوضوح تطور مؤشر المناخ الاقتصادي ومؤشر الثقة الصناعي خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل 2003 تاريخ وضع أول مؤشر إلى غاية شهر ديسمبر2006.

الشكل (23) تطور مؤشر المناخ الاقتصادي ومؤشر الثقة الصناعي (أفريل 2003- ديسمبر 2006)

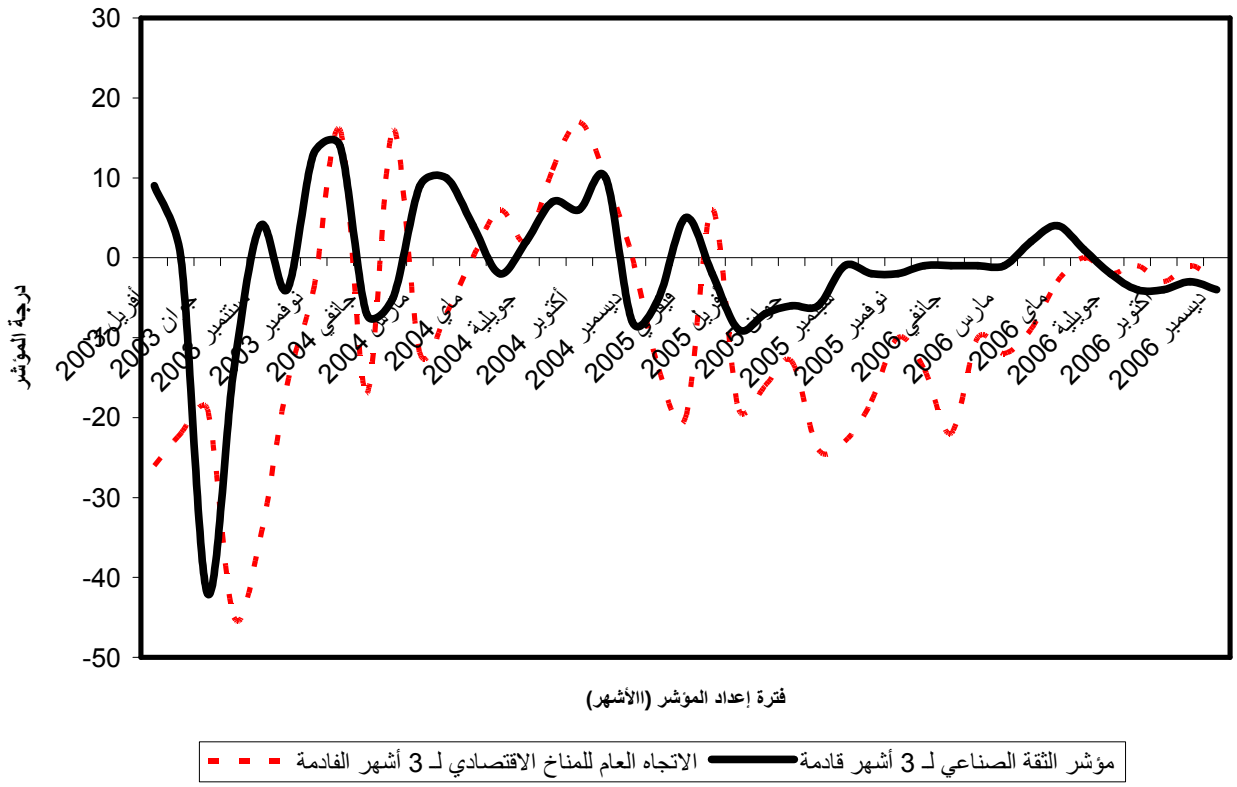

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معطيات نشرية رؤساء المؤسسات الاقتصادية

Bulletin du forum des chefs d'entreprises, Baromètre économique, du n° 24 (juin 2003) au n° 66 (Février 2007).

1 يضم منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية عددا مهما لرؤساء أهم المؤسسات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص، بلغ عدد أعضائه عند التأسيس سنة 2001، 68 رئيس مؤسسة بلغ رأسمالها 100 مليار دج، وبتشغيل 30000 عامل.

3 .1. 2. 1. مؤشر الاتجاه العام للمناخ الاقتصادي (ثلاثة أشهر قادمة)

من خلال الشكل السابق يتبين لنا بأن الاتجاه العام للمناخ الاقتصادي كان على العموم سلبيا طيلة فترة إعداد المؤشر، وهذا ما يعني أن أغلب رؤساء المؤسسات في الجزائر يعتقدون بأن المناخ العام للأعمال ما يزال غير محفز ولا يشجعهم على الاستثمار في المستقبل. إن أول تحقيق قام به المنتدى (FCE) في شهر أفريل 2003 أشار إلى تقدير سلبي يقدر بـــ (– 26) وهو ما يعني أن عدد رؤساء المؤسسات الذي عبّروا عن عدم تفاؤلهم لتحسن مناخ الاستثمار للفترة المقبلة (3 أشهر) يفوق عدد الذين أبدوا تفاؤلا باحتمال تحسن أو استقرار الوضع عما هو عليه بـــ 26 %. وقد سجل المؤشر تراجعا كبيرا في شهر جويلية 2003، إذ أنه كان عند مؤشر سلبي يساوي (– 45)، وإذا قمنا بجمع قيمة المؤشر لمدة 41 شهر سنجدها قيمة سالبة تصل إلى (– 356).

3 .1. 2. 2 . مؤشر الثقة الصناعي (ثلاثة أشهر قادمة)

يعتبر مؤشر الثقة الصناعي الذي وضعه المنتدى أكثر دقة من مؤشر المناخ الاقتصادي، إذ أنه لا يقوم على تقديرات شخصية كالمؤشر السابق، ولكنه يستند إلى المعطيات الخاصة بإنتاج المؤسسات الاقتصادية، ويقاس هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: [1]

مؤشر الثقة الصناعي = متوسط (الإنتاج المتوقع + مجموع الطلبيات – مخزون المنتجات تامة الصنع)

تظهر النتائج المعروضة على الشكل السابق أن قيمة هذا المؤشر لم تختلف كثيرا من حيث الاتجاه العام عن مؤشر المناخ الاقتصادي، حيث سجل على العموم قيما سالبة، وقد كان المجموع الحسابي لقيمة المؤشر عن الفترة الكاملة (41 شهر) يقدر بـــ (–59). ونلاحظ أن مؤشر الثقة الصناعي سجل تحسنا طفيفا خلال السداسي الأول من سنة 2006 بسبب تحسن في مبيعات المؤسسات الاقتصادية نظرا لكون معدل التضخم ظل مستقرا ولم يشهد ارتفاعا، مع توقع تحسن الإنتاج الصناعي في بعض القطاعات التي شهدت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة مثل الصناعات الغذائية وقطاع البناء ومواد البناء والصناعات الإلكترومنزلية ، ولكن قيمة المؤشر تراجعت في السداسي الثاني لسنة 2006.

3 .1. 2. 3 . عوائق الاستثمار حسب آراء رؤساء المؤسسات الاقتصادية

من أجل معرفة أهم القيود التي تعترض نشاط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، من وجهة نظر رؤساء المؤسسات الاقتصادية، نقوم بوضع الشكل الموالي الذي يوضح أن عوائق الاستثمار تتمحور حول أربعة مجموعات من العوائق هي:

1Bulletin du forum des chefs d'entreprises, n° 24, Juin 2003, in : http://www.fce-dz.org/pdf/lettre/24.pdf

الشكل (24) أهم عوائق ممارسة الأعمال حسب رؤساء المؤسسات الاقتصادية

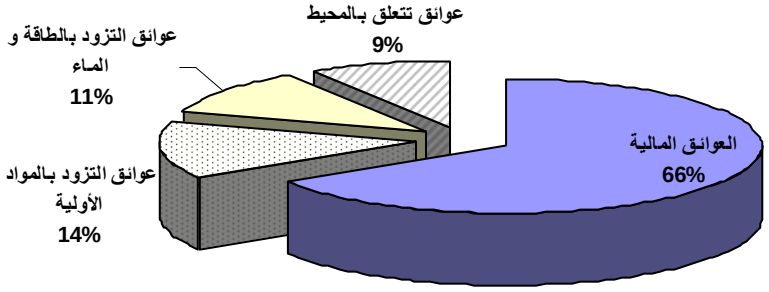

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على نشريات منتدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية

- من خلال الشكل السابق نجد أن العوائق المالية هي أكبر العوائق التي تعرض لها رؤساء المؤسسات في أجوبتهم، إذ أن 66 %منهم اعتبر أنها تمثل المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم العادي أو الاستثماري، وتتنوع المشكلات المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، فـــحوالي 19% منهم عبّر عن وجود مشكلات مالية تتمثل في صعوبة تغطية الذمم المستحقة لهم نتيجة لمعاملاتهم التجارية، فالبنوك لا تقدم دعما كافيا من خلال الأوراق التجارية والمالية قصيرة الأجل التي تسمح للمؤسسات بتمويل رأس المال العامل، العائق الثاني يتمثل في صعوبات تواجههم في الحصول على القروض بنسبة 18 % من المستجوبين، وأشار 16 % إلى أن تكاليف تسديد القروض مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الرغم من أنها قد شهدت تخفيضا كبيرا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه الوضع في بداية التسعينات [1]، النوع الرابع من العوائق المالية يتمثل في ارتفاع تكاليف الاستغلال (13% من الأجوبة) ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية واشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي، كما أن تخفيض سعر صرف الدينار أدى لارتفاع أسعار السلع المستوردة (قد يكون ذلك عاملا مشجعا للتصدير في حالة مرونة الجهاز الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية).
- العائق الثاني الذي أشار له رؤساء المؤسسات يتمثل في صعوبات تواجهها مؤسساتهم للتزود بالمواد الأولية (14 % من العينة) ويرجع السبب أساسا في التأخر المسجل على مستوى الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، ووجود ندرة في بعض المواد الأولية وارتفاع أسعارها.
- العائق الثالث يتمثل في الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي أو التزود بالمياه (11% من الأجوبة) مما يتسبب لهم في خسائر كبيرة نتيجة لتعطل الإنتاج وتراجع المبيعات.

1 كانت أسعار الفائدة البنكية سنة 1994 تقدر بـــ 18,5% ثم أصبحت سنة 2001 8,5 % وأصبحت تتراوح ما بين 5,5 % و6 % سنة 2005، حسب بنك الجزائر.

- المجموعة الرابعة من العوائق تتعلق بمشكلات ترتبط بالمحيط العام لنشاط المؤسسات(9 % من مجموع الأجوبة) مثل ارتفاع أسعار العقار[1] وتفشي المنافسة غير المشروعة وارتفاع تكاليف النقل والتوزيع وأسعار الطاقة والماء، واتساع ظاهرة الفساد التي تؤثر سلبيا على تشويه صورة المناخ العام للأعمال في الجزائر.

3 .1. 3. دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر

تمثلت الدراسة التي قام بها البنك الدولي في اختيار عينة من 562 مؤسسة عمومية وخاصة من بين 18354 مؤسسة تحصل عليها فريق البنك الدولي من الديوان الوطني للإحصاء، وكانت أغلب هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة (95 % من المؤسسات كان عدد عمالها أقل من 10 عمال)، وتوزعت هذه المؤسسات على عشر قطاعات اقتصادية تبعا لمدى مساهمتها في التشغيل، مع عدم إدراج مؤسسات قطاع المحروقات والقطاع التجاري الصرف، وقد وقع الاختيار على تسعة ولايات تتوزع جغرافيا على أهم مناطق التركز الصناعي، فقد تم اختيار ثلاث ولايات من منطقة الوسط (الجزائر، البليدة وبومرداس)، ولايتين من ولايات الغرب (وهران وتلمسان) وولايتين من ولايات الشرق (قسنطينة وعنابة) وولايتين من الجنوب هما غرداية وورقلة. وامتدت الدراسة من جوان 2002 إلى فيفري 2003.

3 .1 .3 .1 هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة[2] إلى معرفة مدى تأثير مناخ الاستثمار على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن الناحية المنهجية فقد تم إعداد استبيان (انظر الملحق رقم: 01) وجه للمؤسسات المعنية بالتحقيق وتم فيه تبويب عناصر المناخ الاستثماري حسب عدد من المؤشرات الرئيسية، كما هو موضح بالشكل الموالي:

شكل (25) مؤشرات مناخ الاستثمار حسب التحقيق مع المؤسسات في الجزائر

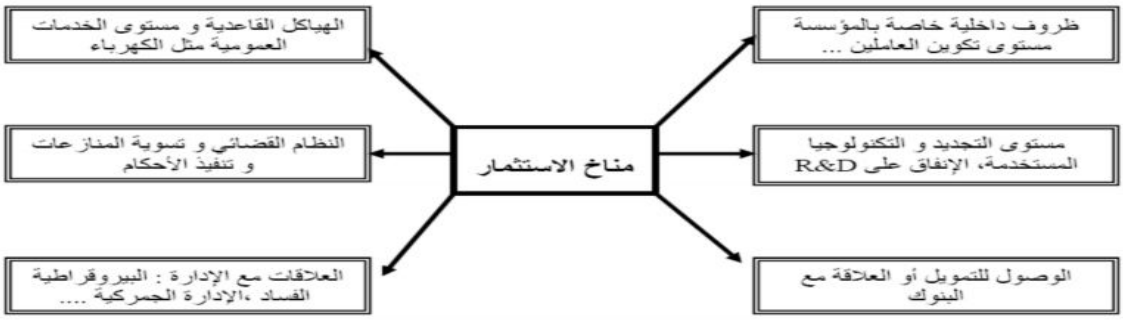

المصدر: من إعدادنا بناء على مضمون دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر

---

1 نشير إلى أن مشكلة الحصول على العقار تمثل عائقا جوهريا في نظر المستثمرين الجدد والذين يرغبون في زيادة استثماراتهم، ولذلك فإن إدراج هذا المؤشر ضمن مجموعة العوامل الأخرى يشير إلى أن رؤساء المؤسسات في أجوبتهم على استبيان المناخ الاقتصادي كانوا يركزون فقط على العوائق التي تتعلق بمناخ الأعمال، أي بنشاطهم اليومي، ولم يركزوا على صعوبات الاستثمار عند الرغبة في تأسيس مؤسسات جديدة.

2World bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment** , June 2003,89 p, in : http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf (Septembre 2006).

3 .1 .3 .2 .نتائج الدراسة وأهميتها

لقد توصلت هذه الدراسة إلى كشف العديد من العوائق التي تعترض المستثمرين في الجزائر، وقد أكدت النتائج العامة للدراستين السابقتين (وزارة FCE –PME)، إذ تمثلت أهم العوائق في صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار ومستوى تأهيل الموارد البشرية وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد.

الشكل الموالي يوضح أهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية:

الشكل (26)

أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي

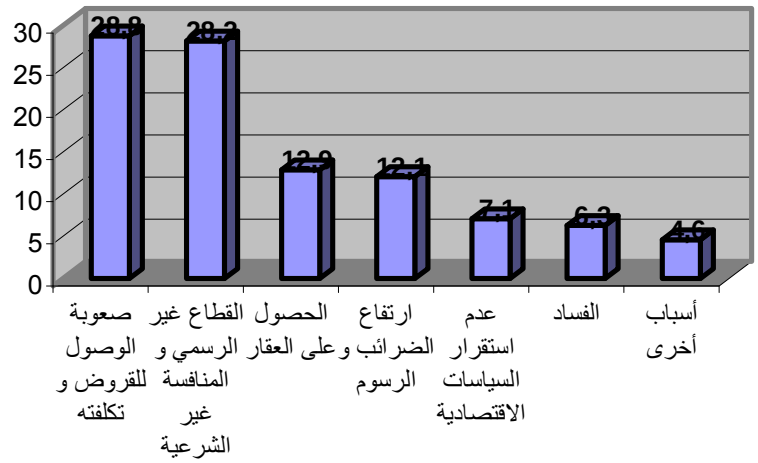

Source: Algeria Investment Climate Survey (2003), p. 9

تكمن أهمية دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر في أنها قدمت لنا نتائج تفصيلية سمحت لنا بمعرفة كيفية تأثير كل عائق من العوائق السالفة الذكر على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة، فالتأثير لم يكن متماثلا، بل إنه اختلف بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وبين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص، وبين المؤسسات الحديثة النشأة والمؤسسات القديمة.

و من أجل التعرف، بعمق أكبر، على طبيعة هذه العوائق سنقوم بتحليلها حسب المؤشرات الرئيسية التي وضعها البنك الدولي، والتي تُعبر عن المنوال العام لتحقيقات مناخ الاستثمار.

3. 2 . أهم عوائق الاستثمار في الجزائر

3 .2 .1. علاقة المؤسسات بالإدارات ومستوى تأدية الخدمات العمومية

أظهرت التحقيقات التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المقابلات التي تمت مع رؤساء المؤسسات أن العديد من المؤسسات تشتكي من ضعف الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية (الكهرباء والماء والغاز والهاتف...الخ)، وهذا ما جعل ترتيب الجزائر وفقا لـــ 42 مؤشر يتعلق بالهياكل

القاعدية متأخرا ويدل على مستوى خدمات متدنية، ففي المتوسط فإن ترتيب الجزائر كان 2,8 على 4 بالنسبة لبلدان إفريقيا الشمالية.

و في هذا الصدد يشتكي العديد من المستثمرين من ظاهرة البيروقراطية الإدارية التي يقصد بها الإجراءات الروتينية التي يمر بها المشروع الاستثماري عند القيام به، وهو ما يكلف المستثمر الكثير من الوقت والجهد أثناء التنقل بين المؤسسات والدوائر المختلفة للحصول على ترخيص لإنشاء المشروع. ونشير فيما يلي إلى أهم هذه القيود والعوائق التي تعترض نشاط المؤسسة.

- بالنسبة لمشكلة التزود بالكهرباء فقد عبّر 11,4 % من المؤسسات على أن الربط بشبكة الكهرباء يعتبر من بين العوائق الرئيسية التي تعترض نشاط المؤسسة، إذ أنها تنتظر في الغالب حوالي 95 يوم من أجل ربطها بشبكة الكهرباء، كما أنها تشتكي من الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي التي تقدر في المتوسط بـــ 31 يوم في السنة مما يكلفها خسارة تقدر بحوالي 5,3% من رقم أعمالها. تجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة لا تواجه جميع المؤسسات بنفس الحدة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر تأثرا بهذا المشكل، فإذا كانت المؤسسات الكبيرة تنتظر حوالي 46,5 يوما من أجل ربطها بالتيار الكهربائي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتظر ضعف هذه المدة أي أنها تنتظر 101,4 يوم، وإذا كان التيار الكهربائي ينقطع عن المؤسسات الكبيرة حوالي 7 أيام في السنة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينقطع عنها التيار الكهربائي لمدة تناهز 12,7 يوم في السنة[1]. كل هذه المشاكل تضطر المؤسسات لتحمُّل تكاليف إضافية، فمثلا نجد أن 15 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و50% من المؤسسات الكبيرة تمتلك مولدات كهربائية تستخدمها في حال انقطاع التيار الكهربائي عليها.
- إشكالية التزود بالماء، إذ تعاني المؤسسات من الانقطاع المستمر للماء، وقليل منها من له وفرة في الماء وتتزود بالماء 24سا/24سا، وتصل مدة الانقطاع في المتوسط إلى 18 يوما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة و36 يوما في السنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. الأمر الذي اضطر 25.2 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و50% من المؤسسات الكبيرة إلى حيازة خزان للماء تستعمله تجنبا لـــتأثير فقدان الماء عبر شبكة التوزيع الرسمية.
- تعاني المؤسسات خاصة في السنوات الماضية من مشكلة الحصول على خط هاتفي (ثابت) فتنتظر المؤسسات في المتوسط 174,3 يوم للحصول على خط هاتفي.
- تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسجيل الشركة والحصول على رخصة البناء والربط بشبكة الكهرباء والغاز والماء والحصول على خط هاتفي والاحتجاج لدى المصالح المعنية في حال وجود أعطال، فمثلا

[1] world bank, **Investment Climate Surveys Draft Country Profile Algeria,** 2002 SURVEY ,p.5; in : http://www.enterprisesurveys.org/Documents/EnterpriseSurveys/Reports/Algeria-2002.pdf (16 Octobre 2006).

تنتظر المؤسسات الصغيرة مدة 125 يوم للحصول على رخصة البناء وتصل المدة إلى 60 يوم بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. كل هذه المشاكل اليومية التي تواجه مسئولي المؤسسات تشغلهم عن الاهتمام بمسائل أهم كتحسين نوعية الإنتاج والقيام بدراسات السوق ووضع الخطط الإستراتيجية لتوسيع نشاط المؤسسة. ففي المتوسط يخصص مدراء المؤسسات حوالي 90 يوما في السنة من أجل تسوية المشكلات الإدارية المرتبطة بالمحيط.

3 .2. 2 . العوائق المالية: تعتبر العوائق المالية المشكلة الرئيسية التي تؤثر على نشاط المؤسسات القائمة، وتعيق إقامة مؤسسات جديدة، وفي هذا الإطار نقوم بتحليل طبيعة العوائق المالية حسب أنواع المؤسسات المختلفة.

3. 2 .2 .1 .العوائق المالية: المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة

تعاني جميع المؤسسات الاقتصادية من صعوبة حصولها على التمويل البنكي لمشاريعها المختلفة، إلا أننا نلاحظ بأن مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة لها حظ أكبر في الاستفادة من القروض مقارنة بالمؤسسات العمومية، إذ أن 35.7 % من المؤسسات العمومية عبرت عن وجود صعوبة في الحصول على القروض، بينما نجد أن 19.1 % من المؤسسات الخاصة الكبيرة واجهتها صعوبات في الحصول على القروض.

و على الرغم من كون حجم القروض الذي استفادت منه مؤسسات القطاع العام كانت أكبر من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، إلا أن الإحصائيات المالية تظهر نموا سريعا خلال السنوات الأخيرة للقروض الموجهة للقطاع الخاص، فقد قدرت سنة 1998 بـــ 19 % لتصبح سنة 2005 في حدود 45,6 % من إجمالي القروض وذلك بمعدل زيادة يساوي 140 % للفترة 1999-2005 والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص [1].

جدول (56) توزيع القروض البنكية بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة 1998-2005

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	*2004	* 2005
القطاع العام %	81	80,8	70,6	68,7	56,5	57,4	60	54,4
القطاع الخاص %	19	19,2	29,4	31,3	43,5	42,6	40	45,6

Source : Banque d'Algérie pour les années 1998 à 2003 et
*Mourad Medelci (Ministre des finances), El watan 30 octobre 2006,

لقد بلغت القروض المقدمة للفروع الاقتصادية في نهاية سنة 2005 ،1645 مليار دج وارتفعت بـــ 220 مليار دج أي بمعدل 15.5 % عن سنة 2004 وموّلت مؤسسات القطاع العام بمبلغ 895 مليار دج أي

1 Coordinateurs Femise, **Profil pays Algérie 2006**, Institut de La Méditerranée, France Economic Research Forum, Janvier 2006, p.42, in: http://www.femise.org/PDF/cp/cp-algerie-0601.pdf (10 Juin 2006).

بزيادة تقدر بـــ 4.5 % مقارنة بسنة 2004، وبلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، 750 مليار دج سنة 2005 أي بزيادة قدرها قدرها 32 % عن السنة السابقة.

و فيما يتعلق بنوعية القروض المقدمة للمؤسسات، فنجد بأن البنوك موّلت 11 % من رأس المال العامل و23 % من استثمارات المؤسسات العمومية، بينما كان تمويل المؤسسات الخاصة الكبيرة(أكثر من 100 عامل) 16 % من رأسمالها العامل و34 % من استثماراتها. أما فيما يخص التسهيلات البنكية لتغطية العجز في السيولة فنجد أن 37 % من المؤسسات العمومية قامت بالسحب على المكشوف و 69 % من المؤسسات الخاصة الكبيرة استفادت من ذلك. وهذا يعني وجود توجه عام لدى البنوك للعمل وفق القواعد التجارية، وعدم الخضوع لوصاية خارجية تجبرها التعامل بخصوصية مع مؤسسات القطاع العام.

3 .2 .2 . 2 .العوائق المالية: المؤسسات الجديدة والمؤسسات القديمة

تظهر عملية سبر الآراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بأن المؤسسات الحديثة النشأة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة، وهذا ما أكده 25.8% من رؤساء المؤسسات الحديثة مقارنة بـــ 16.8 % من رؤساء المؤسسات القديمة الذين أشاروا لوجود صعوبات تعترضهم للحصول على التمويل البنكي، وفي هذا الصدد استفادت 44 % من المؤسسات القديمة من السحب على المكشوف، بينما كانت استفادة المؤسسات الحديثة تقدر بـــ 31% . ونلاحظ نفس التوجه لدى البنوك في توزيع القروض القصيرة أو طويلة الأجل فـــ 14 % من المؤسسات القديمة استفادت من قروض قصيرة الأجل و18 % منها استفاد من قروض طويلة الأجل لتمويل استثماراتها، بينما كانت النسبة أقل عند المؤسسات الحديثة، فقدرت نسبة الاستفادة بـــ 8% و13 % على التوالي[1].

العائق الآخر الذي يعترض المؤسسات الحديثة هو طول المدة التي تأخذها البنوك قبل موافقتها على منحها للقروض، إذ تتراوح ما بين 6 أشهر و9.8 شهر، وتعتبر مدة أطول من المدة التي تتطلبها معالجة ملفات القروض لصالح المؤسسات القديمة (من 3.7 إلى 7.9 شهر). ويتمثل مبرر البنوك في ذلك كون الكثير من أصحاب المؤسسات الجديدة يجهلون القواعد البنكية في تقديم القروض، فيقدمون ملفات غير كاملة (الوثائق المحاسبية الخاصة بالشركة، الضمانات ...)، مما يجعل مدة دراسة الملفات تأخذ وقتا طويلا، وقد تكون إجابة البنك بالرفض في كثير من الأحيان[2].

---

[1] Pilot Algeria Investment Climate Assessment, op.cit, p.13.

[2] نشير إلى انه تم القيام بدراسة مناخ الأعمال سنة 1992 من خلال عملية سبر أراء مع رؤساء 300 مؤسسة مصغرة، و توصلت الدراسة إلى نفس النتائج، مما يعني عدم تحسن ظروف الاستثمار، خاصة الجانب المتعلق بالتمويل، للإطلاع على محتوى الدراسة أنظر:

H. Benissad, **Micro-entreprises et cadre institutionnel en Algérie**, OCDE, Paris, document de travail, N°85, Mars 1993,79p

3. 2. 2 .3 .عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر

تعتبر المعوقات المالية أهم وأعقد المعوقات التي يتعرض لها المستثمرون، وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة، لأن الجانب التمويلي يمثل الأساس لنشوء المؤسسات الصغيرة ونجاحها، لذلك تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجهها، إن لم تكن بالفعل مشكلتها الرئيسية وأساس مشكلتها الأخرى (غير التمويلية)، فنلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية عامة والقطاع المصرفي خاصة، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا وإيجاد سياسات وإجراءات تلائم الطرفين وتجعل من عملية الإقراض والإقتراض عملية مربحة لكلا الطرفين كما تعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة محفوفة بالمخاطر لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وبأن تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا والمرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين. وهذا ما وقفنا عليه حين تطرقنا للفجوة الكبيرة بين عدد المؤسسات المصغرة التي حصلت على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولم يتم تمويلها من قبل البنوك.

فإذا كانت 72 % من المؤسسات لم تتحصل على قروض بنكية وتنتظر مدة 22 شهر حتى يمكنها الاستفادة من قرض، فالوضعية أكثر تعقيدا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فـــ 81 % منها لم يتحصل على قروض بنكية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وبقيت هذه المؤسسات تنتظر وقتا أطول قبل أن تستـــفيد من قرض، إذ قدرت المدة اللازمة للحصول على قرض بنكي بعد تقديم الملف المستوفي جميع الشروط للبنك فترة تتراوح ما بين 5 و10 أشهر (حسب طبيعة القرض استغلالي أو استثماري)، أما المؤسسات الكبيرة فتنتظر مدة أقل تتراوح مابين 3.9 شهر و6.3 شهر.

و هذا ما دفع حوالي 70 % من المستثمرين للاعتماد على التمويل الذاتي بدلا من اللجوء للتمويل البنكي. والجدول الموالي يوضح هيكل تمويل المؤسسات حسب حجمها.

الجدول (57) هيكل تمويل المؤسسات الاقتصادية المختلفة

مصادر التمويل	تمويل ذاتي	قروض بنكية	قروض تجارية	عائلية أو أصدقاء	أخرى
العينة ككل	70.6%	18.1%	4.5%	3%	-
من 5 إلى 19 عامل	74.8	15.7	1	4.5	4
أكثر من 100 عامل في مؤسسات عمومية	64.1	23.6	5	–	7.3
أكثر من 100 عامل في مؤسسات خاصة	47.6	46.1	4.5	1.8	–

Source : A, Benachenou, **Les nouveaux investisseurs**, Alpha design, Alger 2006, p.59

يتبين من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من المؤسسات تقوم بتمويل استثماراتها اعتمادا على أموالها الخاصة، فـــ 75 % من المؤسسات الصغيرة تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل استثماراتها، في حين

نجد أن 47,6 % من المؤسسات الكبيرة تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل استثماراتها، وهذا ما يبين بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة أكبر في الحصول على التمويل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وتعتمد 15 % إلى 23 % فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية لتمويل استثماراتها، في حين نجد أن 46 % من المؤسسات الكبيرة تعتمد على البنوك في تمويل أنشطتها.

إن اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي يكون بمعدل 25 % بالنسبة للاستغلال و30 % يوجه للاستثمار، وهذه المعدلات تعتبر ضعيفة بسبب ضعف مستوى التعامل البنكي في الجزائر نظرا لوجود الاقتصاد غير الرسمي ولكون العديد من المؤسسات الخاصة تتميز بطابع الملكية العائلية، الأمر الذي سمح لـــحوالي 8.5% من المؤسسات الصغيرة أن تستند في تمويلها للعائلة أو للمتعاملين في الاقتصاد الموازي.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات كبيرة في تسيير خزينتها (التمويل قصير الأجل) نتيجة لطبيعة المعاملات التجارية التي تتم مع الزبائن على الحساب، الأمر الذي يزيد من تكاليف الاستغلال، علما بأن البنوك موّلت حوالي 7 % فقط من احتياجات رأس المال العامل لصالح PME في مقابل تمويل 13% لصالح المؤسسات الكبيرة، وسمحت لـــ 23 % فقط من PME من القيام بالسحب على المكشوف مقارنة بـــ 69% بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الخاصة. وفيما يتعلق بتمويل الاستثمارات فنجد أن 13% من PME قامت البنوك بتمويل استثماراتها مقارنة بتمويل استثمارات 29 % بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وهذا ما جعل نسبة كبيرة من PME (94 %) لا تسعى إلى توسيع نشاطها.

من أهم العوائق المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة هي ارتفاع أسعار الفائدة ونقص الأموال الخاصة ونقص السيولة المالية وصغر المبالغ المقترضة [1]، كما تعاني هذه المؤسسات عندما تتقدم لطلب القروض من شدة الضمانات التي تطلبها البنوك، والتي تكون عادة عبارة عن رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية، ولذلك فقد قامت 90 % من المؤسسات التي تحصلت على قروض استثمارية و 77 % من المؤسسات التي تحصلت على قروض استغلالية برهن عقارتها من أجل الحصول على القروض، وتتجاوز قيمة الرهن المقدم للبنوك في المتوسط 173 % من قيمة القرض المقدم لها[2]. و إضافة للتكلفة المرتفعة لقيمة الرهن، فإن العديد من المؤسسات لا يملك وثائق إثبات الملكية على العقارات التي يحوزها، مما يجعل عملية التمويل متعذرة، وهذا ما يؤكد العلاقة العضوية بين العائق المالي والعائق المتعلق بالعقار الذي يواجه المستثمرين في الجزائر.

---

[1] CNES, **Pour une politique de développement de la PME en Algérie**, 2002, p. 236 in : www.cnes.dz/

2 Investment Climate Surveys Draft Country Profile Algeria 2002 SURVEY, op.cit, p.6

3 .2 .3 . مشكلة العقار الصناعي

يعتبر العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر إذ أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن 37 % من المؤسسات تبحث عن العقار من أجل القيام بالاستثمار، وأنّ 13 % منها ترى أنه يعتبر العائق الأول الذي يواجهها، و20% من المؤسسات تنتظر أكثر من 4 سنوات للحصول على العقار[1].

من خلال متابعتنا لملف العقار في الجزائر، تبين لنا أن المشكلة الحقيقة تكمن في أسلوب التسيير وطريقة التنظيم المعتمدة في إدارة الملكية العقارية، أكثر من أن تكون مشكلة ندرة العقار. و يمكننا إثبات ذلك من خلال التركيز على ثلاثة عناصر أساسية هي الحجم الكبير للعقارات غير المستغلة وعدم تسوية الوضع القانوني لنسبة كبيرة من العقارات، وعدم الاستقرار في تسيير المناطق الصناعية.

تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية(2334 هكتار) و60 % من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات (4496 هكتار)، وهذا يعني أن 30 % من المساحة الكلية (22 ألف هكتار) المتوفرة غير مستغلة[2]، بالإضافة لهذه الأراضي غير المستغلة يوجد أيضا عقارات أخرى لدى المؤسسات المحلّة، أو المشاريع المتوقفة التي تتوفر على مساحات جد مهمة غير مستغلة أيضا، إذ تصل إلى 529 هكتار منها 387 هكتار في المناطق الصناعية و142 هكتار في مناطق النشاطات[3]. و أشارت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي التابع للمؤسسات العمومية يقدر بـــ 180 مليون م^2 بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2. إذن الأزمة ليست في نقص العقار ولكن في ضعف التسيير المتميز بتعدد الإجراءات الإدارية والنصوص القانونية والمصالح الإدارية المسؤولة، الأمر الذي أدى لعدم الشفافية في التسيير وارتباط ملف العقار بالفساد، كما أن تحديد الأسعار بطريقة إدارية بعيدة تماما عن أسعار السوق ساهم في زيادة حجم المضاربة في العقار، الأمر الذي أدى لعدم تمكن المستثمرين الفعليين من الحصول على العقار الصناعي بأسعار معقولة، وقد كان لضعف مؤسسات الدولة في إحكام الرقابة على كيفيات منح الأراضي، الأثر الكبير على حرمان المستثمرين الجادين من الحصول على العقار. فقد أكدت الوقائع الميدانية، كما بينت ذلك الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية CNEAP، حول

1 Pilot Algeria Investment Climate Assessment , op.cit, p.17

2 CNES, Note de conjoncture du premier semestre 2006 Juillet 2006, p.11 in *www.cnes.dz/*

3 CNES, **La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique**, 24ème session plénière,pp.60 à 64 , 129 p, 22 Mai 2004. in : *www.cnes.dz/*

العقار بأن 85 % من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة مع ANDI وعدد كبير منهم لم يطور استثماره، ومنهم من حوّل العقار عن الغرض الأساسي الذي منح له من أجله.

المشكل الثاني الذي يعاني منه المستثمرون بعد مشكلة عدم الحصول على العقار هو مشكل عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات التي بحوزتهم، فعدم امتلاكهم لعقود الملكية سيحرمهم من الحصول على التمويل البنكي(عدم توفر الضمان). ومن أجل إيجاد حل لهذه المسألة المعقدة تدخلت السلطات العمومية في إطار برامج ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعي لتسوية الوضع القانوني للعديد من الأراضي، إذ انتقلت التسوية القانونية للعقارات من 25 % سنة 1999 إلى 52 % سنة 2003، ويعود سبب التأخر في تسوية الكثير من القضايا العالقة إلى تداخل الصلاحيات بين مديرية أملاك الدولة و دواوين الترقية العقارية، وإلى عدم وضوح المسؤوليات فيما يتعلق بتعيين الأطراف المعنية بمنح الأراضي وكتابة عقود ملكيتها .

تتعلق المشكلة الثالثة بتسيير المناطق الصناعية، وتجدر الإشارة قبل ذلك إلى عدم وجود جرد دقيق للأراضي أو العقارات المبنية المتاحة، والتي يمكن عرضها على المستثمرين لإقامة مشاريعهم، فلا توجد قاعدة بيانات وطنية (لدى الشباك الموحد المكلف بالاستثمار مثلا) يمكن استغلالها في ضمان التسيير الأمثل لملف العقار، وينتج عن ذلك عدم تطابق الإحصائيات المقدمة التي تختلف باختلاف المصادر.
فحسب تقديرات مؤسسات تسيير المساهمات (SGP) سنة 2003 فقد بلغ عدد المناطق الصناعية و مناطق النشاطات 67 و546 على التوالي بمساحة 14403 هكتار و8314 هكتار، وحسب وزارة الصناعة فإن عددها هو72 و449 على التوالي سنة 1999، أما حسب الوكالة العقارية فتبلغ 70 منطقة صناعية و482 منطقة نشاطات [1].
و تبرز المشكلة العقارية من خلال الملاحظات التالية:
– الطبيعة الإدارية للمؤسسات المسيرة ونقص الوسائل المتاحة لها، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار المسيريين القائمين عليها.
–تأخر الهياكل المكلفة بتهيئة المناطق وتحضير العقود التوثيقية.
– غياب التسيير العقلاني للعقار (معدل استغلال ضعيف وتحويله عن الغرض الأصلي الذي منح لأجله).
– تجميد إنشاء مناطق صناعية جديدة.
– تعدد المتدخلين الإداريين وغياب المتابعة والرقابة.

1CNES, La configuration du foncier en Algérie, op.cit, pp. 59 à 61

– ضعف نوعية الأعمال المنجزة في تهيئة المناطق (عدم تعبيد الطرق، عدم توصيل الكهرباء و الماء...) الأمر الذي لا يسمح للمؤسسات المستثمرة الانطلاق في النشاط.

– مشكلة تسيير الأملاك المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمناطق النشاطات التي تفتقر الجهات المسؤولة على إدارتها(الجماعات المحلية) للإمكانيات وللموارد المالية.

و من أجل الحد من هذه المشاكل قامت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 بتعديلات متتالية على نظام تسيير الملف العقاري، إذ أصبح الإطار الجديد لتنظيم العقار يتمحور حول النقاط التالية: [1]

–إنشاء أربعة شركات لتسيير المساهمات (شرق، وسط، غرب، جنوب).

–إنشاء 48 شركة للتسيير العقاري (شركة تسيير عقاري على مستوى كل ولاية).

–التسيير الاقتصادي للعقار الموجه للاستثمار مع تبني مبدأ الامتياز، أي العزم على تحرير أسعار العقار.

–تسيير مركزي للوعاء العقاري الذي يتم عبر الشباك الوحيد على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يتوقف نجاح هذا الإطار الجديد على تدعيمه بالقوانين التنظيمية الخاصة بـــ:

- تحديد طريقة تحويل الأصول العقارية المتبقية Actifs résiduels.
- طريقة معالجة الأصول الفائضة.
- طريقة تسيير الأصول الموكلة إلى شركات تسيير المساهمات وشركات تسيير المناطق الصناعية.

يبدو من الضروري تحديد هذه المسائل بوضوح من أجل إنجاح سيرورة الإنتقال من نظام قائم على الريع إلى نظام جديد يُرجى له التوجه نحو التخصيص العقلاني للموارد، أي نظام يضع حدا لتبذير الموارد (استخدام العقارات في غير محلها) ويحد من عدم الشفافية والفساد في طريقة تسييرها.

3 .2 .4 . الفساد

يعتبر الفساد أحد العوائق الرئيسية التي أشارت لها الدراسة المنجزة، مع العلم بأن عدد رؤساء المؤسسات الذين وافقوا الإجابة على هذه الإشكالية كان قليلا (حوالي 24 % فقط من العينة)، لقد ذكر 34,3 % من رؤساء المؤسسات بأن الفساد يمثل عائقا رئيسيا، وأنهم ينفقون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى للاستفادة من بعض الخدمات. فمثلا يقوم بعض مسئولي المؤسسات الخاصة بتقديم رشاوي لبعض الموظفين في الإدارات العمومية قصد تأمين بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم، فمن أجل الحصول على رخصة البناء قد يقوم صاحب المؤسسة بدفع ما قيمته 540 $ أي ما يمثل 32.9 % من الناتج الداخلي للفرد، وقصد الإسراع في الحصول على الكهرباء قد يدفع مبلغ 30$ وقد يصل مبلغ

1Ibid, p.63.

الرشوة إلى 210 $ من أجل الحصول على الهاتف.[1] وقد اعترف 12 % من المستجوبين (أغلبهم أصحاب مؤسسات صغيرة) في التحقيق بأنهم دفعوا رشاوى لموظفين عموميين للحصول على بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم، وأن 19 % منهم أشار إلى أنه قد يوافق على تقديم رشوة للحصول على صفقة عمومية، إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لكسبها. وتعتبر مؤسسات القطاع الخاص هي المتضرر الأكبر من ظاهرة الفساد مقارنة بمؤسسات القطاع العام، ويؤثر الفساد أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (5.4%) منه في المؤسسات الكبيرة (1.1%)، ويدعم هذه النتائج المتعلقة بتفشي ظاهرة الرشوة نظرة المجتمع الدولي من خلال المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضعف الشفافية و ازدياد حجم الفساد في الجزائر مما جعلها ضمن مجموعة الدول المتأخرة في محاربة الفساد، وقد سبق لنا وأثرنا هذه النقطة في الفصل الرابع من الرسالة.

3 .2 .5 . القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة

يعتبر تفشي الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة، إذ أنه يهدد بقاء المؤسسات الملتزمة باحترام قواعد المنافسة المحددة قانونا، وفي هذا الإطار رأى 28,6 % من رؤساء المؤسسات بأن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر من بين العوائق الكبيرة التي تعترضهم أثناء تسويق منتجاتهم، خاصة إذا علمنا بأن 60 % من المؤسسات المأخوذة في العينة تسوق منتجاتها للسوق المحلي، و39,2 % منها تقوم بالبيع في مناطق أخرى من الوطن و0,8 % فقط من تقوم بالتصدير، وهذا يعني أن المؤسسات الجزائرية (أغلبها مؤسسات صغيرة) تعمل في سوق ضيق (محلي) يتميز بشدة المنافسة، وأن وجود مؤسسات أو أفراد يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي يهدد المؤسسات الاقتصادية الرسمية.

و من حيث درجة تأثير المنافسة غير الشرعية والاقتصاد غير الرسمي على المؤسسات الاقتصادية فإننا نلاحظ بأن المؤسسات القديمة أكثر تضررا بهذه الظاهرة، إذ عبرت 24.5 % من هذه المؤسسات على أن تفشي هذا النشاط يؤثر عليها سلبا، في حين نجد أن النسبة كانت في حدود 15.9 % في المؤسسات الجديدة. وتبدو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تأثرا بهذه الظاهرة لما تتمتع به من مرونة كبيرة في التعامل للحد من هذه الظاهرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ذكر28.6% من رؤسائها عن التأثير السلبي للاقتصاد غير الرسمي على نشاطهم، بينما عبّر19.2 % من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنّ تفشي هذه الظاهرة يؤثر سلبا على مركزهم التنافسي في السوق.

يمثل العمل غير الرسمي في الجزائر سنة 2003 حسب تقديرات الحكومة أكثر من 1,349 مليون شخص أي ما يعادل إجمالي عدد العاملين في القطاع الفلاحي (17,2 % من إجمالي عدد العاملين) أو 21,9 %

[1] Pilot Algeria Investment Climate Assessment , op.cit, p. 24

من العاملين خارج القطاع الفلاحي ، ويشهد القطاع غير الرسمي نموا سنويا يقدر بـــ 8 % وهو ضعف نمو العمل في القطاع الرسمي[1].

على الرغم من حجم هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي المحتمل على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر يعتبر حسب تقديرات البنك الدولي أقل مما هو عليه في الدول المجاورة، فخلال الفترة (1999–2000) قدّر البنك الدولي حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بـــ 34,1 % من الناتج الداخلي الخام، بينما كان في تونس 38,4 % وفي المغرب 36,4% وفي مصر 35,1 % [2] . وتتمثل أهم ممارسات المنافسة غير الشرعية في منافسة القطاع غير الرسمي ومنافسة الواردات من السلع الاستهلاكية والتي تتهرب من دفع الرسوم الجمركية ونمو (ظهور) محتكرين جدد (من القطاع الخاص) للاستيراد والذين حلوا محل الاحتكارات العمومية السابقة، مما يعني استبدال الاحتكار العام الذي كان في صالح الطبقات الوسطى ولصالح الاقتصاد الوطني باحتكار خاص لتحقيق أرباح احتكارية.

3. 2. 6 . التهرب الضريبي وحدة الضغط الجبائي

حسب دراسة البنك العالمي فإن معدل الضرائب يحتل في الجزائر المرتبة الرابعة من ضمن 18 عامل مقيد أو معيق للاستثمار، الأمر الذي يقلص من جاذبية معدل الضغط الجبائي في الجزائر الذي اعتبر بالنسبة للفترة 1992–2002 بأنه أخفض المعدلات في منطقة جنوب المتوسط بمعدل يساوي 13,6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 18,2% في تركيا، 20% في تونس، 23,9% في المغرب.

و في هذا الصدد أشارت 50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في التحقيق بأن معدلات الضرائب المفروضة عليها تمثل عائقا كبيرا لها، بينما أشارت 20 % فقط من المؤسسات الكبيرة إلى هذا الرأي[3]. وهذا ما قد يؤدي لانتشار ظاهرة التهرب الجبائي التي تعد من أخطر الظواهر المعيقة للتنمية الاقتصادية، فهي تحرم خزينة الدولة من إيرادات معتبرة، كان بالإمكان توظيفها في مجالات الإنفاق العام خدمة للنمو والتنمية الاقتصادية و البشرية، وتعد هذه الظاهرة متفشية في الجزائر، ونرى أن السبب لا يعود لكون معدلات الضرائب مرتفعة، بما أنها أقل مما عليه في الدول المجاورة (تونس والمغرب)[4]، ولكن المشكلة الرئيسية في نظر أغلب المؤسسات تتمثل

1CNES, Rapport, **Le secteur informel : illusions et réalités**, commission des relations de travail2004, p.18. in www.cnes.dz/

2 Friedrich Schneider, ***Size and measurement of the informal economy in 110 country around the world in***: World bank July 2002, in : http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/informal_economy.pdf (20-11-2006)

3. Taline Koranchelian Gabriel Sensenbrenner, ***L'Algérie : questions choisies***, Fonds monétaire international Mars 2006, Rapport du FMI No. 06/101, p.40, in : http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/fra/cr06101f.pdf

4 لقد قامت الجزائر بتخفيض بعض معدلات الضرائب، فمثلا كانت الضريبة على أرباح الشركات سنة 1992 في حدود 42% لتصبح سنة 2001 في حدود 30% وقد تم تخفيضها إلى 25 % سنة 2006، كما أن مبلغ الدفع الجزافي الذي كان محددا قبل سنة 2000 بـــ 6 % ليصبح سنة 2005 في حدود 1 % ثم تم إلغاؤه سنة 2006.

في القرارات المجحفة للإدارة الجبائية، فـــ 39 % من المؤسسات تعتبر ذلك من أهم المشاكل، ويعود السبب في ذلك لعدم وضوح القوانين المتعلقة بالنصوص الجبائية مما يسمح لبعض الموظفين في مصلحة الضرائب بتأويل بعض النصوص في غير صالح المؤسسات، ويشجع بعضهم على البحث عن سبل غير قانونية لعدم دفع الضريبة (الغش الضريبي). فحسب العديد من المستثمرين فإن النظام الجبائي في الجزائر يكتنفه الغموض مما يعرضه إلى كثرة التأويلات من طرف الإدارة الجبائية ومما يزيد من النزاعات بين المؤسسات والإدارة.

3 .2 .7 . الجهاز القضائي (القضاء التجاري)

لقد ذكر 56 % من المؤسسات التي شملها التحقيق بأن النظام القضائي يتأخر في معالجة القضايا المطروحة عليه، وهو ما أكده 69 % من رؤساء المؤسسات الذين كانت لهم قضايا أمام المحاكم، وأشار ممثلو المؤسسات المستجوبة إلى عجز النظام القضائي عن تنفيذ الأحكام التي يصدرها، مما يعطلهم عن ممارسة أعمالهم العادية والانشغال بتسوية قضايا النزاعات القانونية، فقد تصل المدة التي يخصصها هؤلاء لتسوية هذه القضايا إلى 13,6 أسبوع في السنة، خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. وتصل مدة تنفيذ العقود في الجزائر إلى 407 يوم بينما تصل في تونس إلى27 يوم وفي المغرب إلى 240 يوم. و تتمثل الإشكالية الأكبر في تنفيذ الأحكام، فمدة الإحالة على الإفلاس في الجزائر هي 3,5 سنوات وفي تونس 1,3 سنة والمغرب 1,8 سنة، ومن بين الإشكاليات المطروحة أيضا بالنسبة للقضاء هو كثرة الملفات المطروحة أمام المحاكم مما يؤدي إلى طول آجال حل النزاعات، وعدم تخصص أغلب القضاة في المسائل التجارية والمالية[1].

على الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للقضاء، فقد عبّرت أغلب المؤسسات عن ثقتها في الاحتكام للعدالة لفض النزاعات (خاصة المؤسسات الكبيرة)، وأن الدولة تفرض احترام حقوق الملكية.

3 .2 .8 . الجمارك وإدارة عمليات التجارة الخارجية

تعاني العديد من المؤسسات من التأخر في تسوية عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)، فـــ 36% من المؤسسات ترى بأن الإطار العام الذي يحكم عمليات التجارة الخارجية (الحصول على العملة الصعبة، الإجراءات الجمركية) يمثل قيدا على نشاطها. وتشتكي العديد من المؤسسات من بطء الإجراءات الجمركية عند تصدير أو استيراد السلع، فتصل المدة اللازمة في المتوسط لإخراج البضائع من الميناء إلى 22 يوما[2] من أجل الاستيراد بسبب تأخر الإجراءات الجمركية، ووجود ضعف في طاقة استيعاب الموانئ (40 % من السلع تمر عبر ميناء العاصمة) مما جعل المدة المتوسطة لتفريغ الباخرة تصل

1 ***Le droit des affaires et le développement du secteur privé en Algérie,*** Département Finances, secteur privé et infrastructure Région Moyen Orient et Afrique du Nord, Banque mondiale, 27 Avril 2005, in : http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/finalreport.pdf

2 Investment Climate Surveys, Draft Country Profile Algeria, op.cit, p.11

إلى 7 أيام، وتبقى السلع في الميناء 10 أيام قبل التمكن من تصديرها، في حين لا تتجاوز المدة ثلاثة أيام في المغرب. كل هذه الظروف لا تخدم المؤسسات الموجهة للتصدير، وتعرقل تفتح الاقتصاد الوطني على السوق العالمي.

3 .2 .9 . العوائق المتعلقة بخصائص سوق العمل

يعتبر العنصر البشري المؤهل أحد أهم العناصر التي تساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد السوق، وفي هذا الإطار عبرّت العديد من المؤسسات والمستثمرين على وجود عدة عوائق تعترضهم لها علاقة بالعنصر البشري، فحوالي 12 % من المؤسسات ترى أن قانون العمل الجزائري يمثل عائقا لها، ويكون ذلك أشد في حالة المؤسسات الكبيرة عنه في المؤسسات الصغيرة، ويرى 80 % من أصحاب المؤسسات أن اليد العاملة غير مؤهلة بما فيه الكفاية، ويرى 25 % منهم بأن مستوى تكوين العمال يمثل عائقا لها لتحسين إنتاجيتها، وبالتالي يصبح من الضروري لها إعادة تكوين العاملين عند توظيفهم مما يشكل عبئا إضافيا لها، فـــ 70 % من المؤسسات الكبيرة تعمل على إخضاع عمالها للتكوين، بينما تقوم 24% من المؤسسات الصغيرة بتكوين عمالها، وتقوم 51 % من المؤسسات المتوسطة بتكوين عمالها.

على الرغم من كون تكلفة اليد العاملة غير مرتفعة نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة، فإن المؤسسات المستثمرة لا تستفيد من هذه الميزة نظرا لضعف معدل إنتاجية اليد العاملة، فالأجر الخام في الجزائر يساوي 40 % تقريبا متوسط الأجر الخام في البلدان المنافسة، غير أن PIB في الساعة يمثل 25% فقط من المستوى المسجل في البلدان المنافسة[1].

3 .2 .10 . المعوقات الداخلية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى كل العوائق التي ذكرنها سابقا والتي تؤثر على تطور المؤسسات الاقتصادية عامة و المؤسسات الصغيرة على وجه التحديد، فإنه توجد معوقات أخرى تتعلق بخصائص المؤسسات الصغيرة في حد ذاتها والمتمثلة في ضعف الجوانب الإدارية والإنتاجية والتسويقية والرقابية والقانونية. نذكر منها ما يلي:

- انخفاض مستوى الإنتاجية فيها من جهة وارتفاع تكاليفها الإنتاجية من جهة أخرى مما يحد من قدرتها على منافسة المشاريع الكبيرة.
- تدني المهارات الفنية والإدارية والتسويقية لدى العاملين في المشاريع الصغيرة.

1 Taline Koranchelian Gabriel Sensenbrenner, op.cit, p. 40.

- تتميز معظم المؤسسات الصغيرة بعدم وجود تنظيم واضح وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة لهذه المؤسسات كما أنها تطبق المركزية في التنظيم ، إضافة إلى اتساع قاعدة الإشراف الإداري .
- تواجه المؤسسات الصغيرة مشكلات تسويقية حادة تختلف باختلاف طبيعة نشاط المشروع، وتتعلق خاصة بنقص الخبرة بالتسويق وأسسه، فقليل من المؤسسات الصغيرة لها خطة تسويقية أو مخطط إشهار[1].
- قلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المشاريع الصغيرة ومجالات عملها وأنشطتها وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار. فوجود نظام معلومات دقيق يوفر للمستثمر الكثير من الوقت والجهد والسلطة للقيام بالاستثمار، خاصة في الوقت الذي يشهد العالم فيه ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم دفع عجلة الاستثمار والنمو بصورة عامة. وتشير الوضعية إلى أن المستثمر في الجزائر يعاني من عدم توفر المعلومات أو النقص فيها وعدم توفرها بصورة كاملة، والمشكلة الأكيدة والأوضح هي عدم دقة و صحة المعلومات المعطاة في أغلب الأحيان (تضارب المعلومات مع اختلاف المصادر).

يرتبط مناخ الاستثمار الجيد بتوفر جميع العناصر والشروط التي تسمح للمشروعات الاقتصادية بالعمل في ظروف طبيعية، متحملة مخاطر الأعمال وتقلبات ظروف المنافسة السوقية، إلا أن وجود عوامل خارجية ترتبط بمتغيرات المحيط، ذات الطابع الإداري أو التشريعي أو التنظيمي، سيكون لها التأثير الأكبر على مستقبل نشاط المؤسسات الاقتصادية. لقد تبين لنا من خلال هذا المبحث أن كل الدراسات والتحقيقات التي أجريت في إطار تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر تشترك في وصف الوضع الحالي بأنه غير محفز لقيام الاستثمار المنتج، فالمستثمرون الجدد وحتى المؤسسات القائمة تشتكي من وجود العديد من العوائق التي تمنعها من تطوير أعمالها، وتتحمل العديد من الأعباء (التكاليف، الوقت، الجهد...) من أجل التغلب عليها أو على الأقل التقليل من تأثيراتها، ويكون كل ذلك على حساب الأهداف الأساسية للمؤسسة، مثل توسيع النشاط وتطوير وتحسين الإنتاج قصد مواجهة المنافسة التي تفرضها الظروف الحالية لاقتصاد السوق.

لذلك نرى أنه من الأولوية الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة لأجل تخفيف العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص في الجزائر، وتسمح بإيجاد مناخ استثماري جيد، يسمح برفع وتيرة الاستثمار، ويؤدي إلى تحسين معدلات النمو، مع ما يرتبط بذلك من آثار إيجابية على تحسين مستويات الدخل وتقليص البطالة.

---

1 Radhi MEDDEB, « La PME Maghrébine : positionnement et stratégie », in : *Colloque international : La PME Maghrébine face à la mondialisation*, Tunis, 22 Avril 1999 , in : http://www.comete.com.tn/fr/pub/Publications-PDF/23.%20Col_PME.pdf (Septembre 2005).

خاتمة الفصل

يُظهر تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها العديد من النتائج و يكشف الكثير من العوامل التي تؤثر على نشاط المؤسسات الاقتصادية وعلى تطورها. لقد تبين لنا بأن القطاع الخاص في الجزائر أصبح يحتل مكانة متقدمة في أغلب القطاعات الاقتصادية، وأن هناك توجه عام لدى السلطات العمومية في إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ليقوم بدور رئيسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن خلال معرفتنا لتطور الاستثمار الخاص في الجزائر وجدنا بأن هناك زيادة كبيرة في إنشاء المؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة منها، ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النوع من المؤسسات، فإن الملاحظ بالنسبة لوضعية الجزائر أن ديناميكية إنشاء هذه المؤسسات تعد ضعيفة إذا ما قارنها بالنمو الكبير الذي تشهده الدول الأخرى في تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وإجابة على السؤال الذي تقدمنا بطرحه في مقدمة هذا الفصل، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تساهم بما فيه الكفاية في التنمية الاقتصادية، فأغلب المؤسسات المنشأة هي مؤسسات فردية، وأن متوسط عدد العاملين في المؤسسات الخاصة يقل عن متوسط العاملين في المؤسسات العمومية بثلاثة أضعاف، كما تتميز هذه المؤسسات بتركزها في بعض القطاعات ذات الأثر المحدود على إيجاد ديناميكية صناعية وطنية متكاملة، فهي تفضل المشاريع الخدمية والأنشطة التجارية بدلا من الاستثمار في المشروعات ذات الكثافة التكنولوجية والقيمة المضافة العالية. ويعتبر التوزيع الجغرافي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عاملا إضافيا يدلنا على مدى تركز الاستثمار الخاص في الولايات الكبرى الشمالية، مما يعني عدم تحقيق إحدى الغايات الأساسية لتطوير هذه المؤسسات والمتمثلة في تحقيق تنمية محلية متوازنة.

نظرا للعوائق التي تعترض الاستثمار الخاص عموما، والاستثمار في المشاريع الصغيرة على وجه التحديد، فإن واقع الاستثمار الجزائري ما يزال يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره وانتعاشه. و يرجع سبب ضعف الاستثمار إلى عدد من العوامل أهمها، ثقل الإجراءات الإدارية وتشعب مراكز القرار وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار والتعقيد المرتبط بإجراءات الحصول على التمويل والعقار الصناعي ونقص الشفافية في التسيير، أي بتعبير أدق إلى ضعف المؤسسات (Institutions) بالمفهوم الواسع، الذي يعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات.

قد يعتقد البعض أن توفر الإطار التشريعي يكفي لترقية الاستثمار، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك فقد قامت الحكومات الجزائرية، كما تطرقنا له في الفصل الثاني من هذه الرسالة، منذ سنة 1993 بإدخال عدة تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار كان آخرها سنة 2006 من خلال تعديل الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ولكن ما تزال العوائق التي تعترض الاستثمار كثيرة ومتنوعة، ولذلك

نرى أنّ تحسين مناخ الاستثمار يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية وجهاز مصرفي متطور وتشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية. ولن يتحقق ذلك إلا بوضع إستراتيجية شاملة تقوم على تحديد نقاط القوة المتوفرة من أجل تعزيزها وتطويرها، وتحديد نقاط الضعف قصد التغلب عليها، كما يتطلب تطوير مناخ الاستثمار تصحيح نظرة المستثمرين الوطنيين والأجانب لظروف إقامة مشاريعهم، ويتم ذلك من خلال القيام بالترويج الصحيح للفرص الاستثمارية المتاحة وتوفير كافة المعلومات الضرورية من أجل تسهيل عمليات التواصل الدائم بين المستثمرين ومكونات المحيط المختلفة. كل هذه العناصر وغيرها ستكون ضمن الفصل الموالي.

الفصل السادس

ترقية الاستثمار في الجزائر

مقدمة الفصل السادس

يقصد بتحسين مناخ الاستثمار تهيئة كل الظروف المواتية لقيام المشاريع الاستثمارية بأنشطتها دون أن تعترضها العوائق الإدارية أو المؤسساتية. وكما رأينا في خلال الفصول السابقة من الرسالة بأن مناخ الاستثمار في الجزائر ما يزال غير ملائم ومشجع لجذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ولا يسمح بتطور الاستثمار الخاص الوطني.

و من أجل تحسين هذا المناخ يتوجب العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بالحد من العوائق المختلفة التي تطرقنا لها في الفصل السابق، ووضع إستراتيجية وطنية لترقية الاستثمار في الجزائر، هذه الإستراتيجية يجب أن تقوم، من جهة أولى، على أساس تحديد نقاط الضعف المميزة لمناخ الاستثمار من أجل تداركها و نقاط القوة من أجل تعزيزها واستغلالها، وتقوم من جهة ثانية على معرفة الفرص والتحديات التي تنتج عن المحيط الذي تتعامل فيه المؤسسات الاقتصادية.

سنحاول خلال هذا الفصل الإجابة على السؤال الموالي: ما هي الإستراتيجية الممكن إتباعها قصد ترقية الاستثمار في الجزائر؟

يحمل هذا السؤال العديد من العناصر التي يتوجب علينا تناولها بالدراسة والتحليل نذكر منها على الخصوص مسألة جاذبية(Attractivité) الجزائر للاستثمار الأجنبي، وفي هذا الصدد جدير بنا أن نحدد طبيعة القواعد والأسس التي يجب القيام بها لتحسين جاذبية الجزائر في ظل التنافس بين الاقتصاديات المجاورة على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات الاقتصادية (التنويع). هذا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، أما فيما يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، فنرى ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالاستثمار في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

و من الناحية المنهجية ستكون دراستنا في هذا الفصل مرتكزة على ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول تحليل مضمون الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية المزمع تطبيقها في الجزائر ودراسة العناصر الإستراتيجية لترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم هذه العناصر في إعادة تأهيل هذه المؤسسات قصد تمكينها من مجابهة المنافسة التي يفرضها انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، وتطوير علاقات الشراكة والتعاون ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أولى والشركات الكبيرة الوطنية والأجنبية من جهة ثانية، قصد خلق نسيج صناعي متكامل تزدهر فيه الأنشطة الإنتاجية الصغيرة وتشجع الشركات الأجنبية على القدوم للاستثمار الذي يحمل معه التكنولوجيات الجديدة ويسمح بتطوير أنشطة البحث والتطوير، أما العنصر الثالث لهذه الإستراتيجية فيتمثل في ضرورة وجود مرافقة ودعم للمستثمرين الصغار، ذلك هو الدور الذي تقوم به حاضنات المؤسسات التي تسمح ببروز الأنشطة الاستثمارية المُجدِدة ذات القيمة المضافة العالية.

يستدعي التنافس الكبير بين الاقتصاديات النامية على جذب الاستثمار الأجنبي تحسين مناخ الاستثمار والقضاء على العناصر المعيقة لتطور الأنشطة الاقتصادية، لكن تحقيق ذلك ليس بالمسألة البسيطة، بل إنها قضية معقدة بسبب درجة تعقيد الظروف المحيطة بالعملية الاستثمارية، كما أن تحسين الجاذبية يتطلب القيام بالترويج الجيد من أجل بناء صورة جيدة عن ظروف الاستثمار في البلد. سيكون المبحث الثاني مخصصا لتناول القواعد والسياسات الممكن إتباعها من أجل القيام بأفضل ترويج، مستندين في ذلك على القواعد المتعارف عليها في مجال التسويق (Marketing)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج المراد تسويقه في هذه الحالة والذي يختلف عن المنتجات العادية، فتسويق المكان أو الإقليم (البلد) ليس كتسويق السلع أو الخدمات.

المبحث الثالث من الفصل سنركز فيه على دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) باعتبارها الجهة المنوط بها القيام بأنشطة الترويج للاستثمار واستقبال ومرافقة المستثمرين في أعمالهم، فهل تمكنت هذه الوكالة من القيام بمهامها أم لا؟ ، فإذا كان الجواب بالنفي وذلك ما نفترضه في بداية هذا الفصل، سنحاول معرفة الأسباب التي تعيق قيام الوكالة بأعمالها. وقصد معرفة مكامن النقص في أنشطة الوكالة فسنقوم بإجراء مقارنة بين أنشطتها وأنشطة الوكالة التونسية لترقية الاستثمار مرتكزين بالخصوص على نظام المعلومات المعتمد في الوكالتين وطبيعة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

أخيرا سنحاول وضع لوحة قيادة خاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر مبرزين فيها أهم المؤشرات التي يجب مراجعتها دوريا لمعرفة مدى تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار في الجزائر، لأنها تعتبر بمثابة الأداة التي يجب أن يعتمد عليها المشرفون على تطوير مناخ الاستثمار من أجل تصحيح السياسات ومعالجة المشكلات التي تعترض قيام مناخ استثمار مناسب ومحفز.

المبحث الأول

نحو إستراتيجية جديدة لترقية الاستثمار في الجزائر

تهدف جميع الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضع لذلك البرامج والسياسات والاستراتيجيات، وتشترك جميعها في إيلاء الاستثمار الأولوية باعتباره يمثل القاطرة التي تدفع سيرورة التنمية. سنحاول في خلال هذا المبحث معرفة الخطوط العريضة للإستراتيجية الجزائرية للتنمية الاقتصادية ولترقية الاستثمار، كما سنحاول الإجابة على بعض التساؤلات الجوهرية مثل:

- ما مدى امتلاك الجزائر لقدرات حقيقية لتطوير الاستثمار؟
- هل تمتلك الجزائر لإستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية ؟ وفي حالة الإيجاب فما هي شروط نجاح هذه الإستراتيجية؟
- ما طبيعة التحديات المستقبلية التي تواجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي الخيارات الإستراتيجية والآليات العملية لتطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1 . 1. تشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر

لقد أصبح لزاما على السلطات العمومية في الجزائر العمل وبسرعة لبناء إستراتيجية جديدة لترقية الاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي)، وتقوم هذه الإستراتيجية حسب ما توصلنا إليه في إطار هذه الرسالة على تهيئة مناخ الاستثمار الملائم لقيام المشاريع الاستثمارية الجديدة، وخاصة من خلال اختيار بعض القطاعات الإرتكازية، وقبل وضع أي إستراتيجية يجب تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص (SWOT)[1] المتعلقة بقدرات الاستثمار في الجزائر. ونقصد بالعناصر الإستراتيجية كل العناصر التي من الممكن التأثير عليها أو محاولة تفاديها من أجل تحقيق مزايا إستراتيجية أو تنافسية، ونتمكن من تحديد هذه العناصر بعد القيام بتشخيص دقيق لعناصر المحيط من أجل معرفة(SWOT) وسط المحيط الديناميكي الذي نتعامل فيه. والجدول الموالي يوضح أهم هذه العناصر المتعلقة بالقدرات الاستثمارية للجزائر:

[1] Strength, Weaknesses, Opportunities, Threats

جدول (58) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بقدرات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
– استعادة التوازنات الكلية للمجاميع الاقتصادية – تقييم إيجابي من طرف المؤسسات المالية الدولية للاصلاحات المنجزة. – وجودة إرادة للإصلاح لدى السلطات المعنية – حجم السوق المحلي (32 مليون مستهلك) – توفر قوة عمل شابة – القرب الجغرافي من الأسواق العالمية في أوربا وافريقيا – تطور تدريجي نحو الاندماج في التكتلات الجهوية والعالمية (الاتحاد المغربي، منظمة التجارة العالمية) – توفر الموارد الطبيعية ووجود سياسة لتثمنيها. – توفر مصادر الطاقة بأسعار معتدلة – تكلفة منخفضة لليد العاملة مع مرونة سوق العمل.	– تأخر في إنجاز البنية التحتية – تأخر في تجسيد الإصلاحات من الجيل الثاني – تأخر معتبر في إصلاح القطاع المالي والمصرفي – صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل – وجود قطاع غير رسمي معتبر – تأخر النظام القضائي في تسوية المنازعات – صعوبة الحصول على العقار الصناعي – ضعف وتشوه صورة الاستثمار في الجزائر وضعف الاتصال – غياب المعلومات النوعية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط وحسب البلد المصدر – عدم توفر الخبرة في استهداف الاستثمارات نحو القطاعات الخالقة للقيمة
الفرص	**التهديدات**
– قطاع المحروقات والطاقة – الهياكل والبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (رقمنة البنوك...) – المناجم – الصناعات الغذائية – خوصصة قطاع الخدمات (الاتصالات السلكية واللاسلكية) – السياحة – الالكترونيك – الحضيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله – الصيد – الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية – منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي	– تأخر في عملية تحرير الاقتصاد وخوصصته – تميز الإدارة بالبيروقراطية في معالجة الملفات – التأخر المسجل في إعادة تأهيل الإدارة العمومية – ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال الشيئ الذي يعطل تطور القطاع – هجرة الأدمغة – إعادة تأهيل السياسات الوطنية في مقابل الالتزامات الدولية المفروضة على الجزائر – غياب التنسيق بين مختلف السياسات الوطنية – تداخل بعض مهام ووظائف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالاستثمار – عمل غير تنافسي لبعض الأسواق

Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérié, Genève 2004, p. 67

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أنّ الجزائر كغيرها من البلدان تتوفر على العديد من الخصائص المتنوعة والمختلفة التي قد تمثل عناصر قوة لتطوير الاستثمار وزيادة حجمه أو تمثل عناصر تضعف مستوى الاستثمار.

ومن بين نقاط القوة التي يمكن التذكير بها نجد حجم السوق مقارنة ببعض الدول المجاورة على مستوى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأن اليد العاملة غير مكلفة مع عدم ارتفاع أسعار الطاقة، ووجود سياسة حكومية لجذب الاستثمار الأجنبي والقرب الجغرافي والثقافي من أوروبا.

أما بالنسبة لنقاط الضعف فيمكن الإشارة إلى عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي في خلال عقد التسعينيات 1990 الأمر الذي أدى لصعوبة وجود عاملين أو مستثمرين أجانب في الجزائر، بالإضافة

لذلك نذكر عدم وضوح السياسات العمومية والقيود الإدارية وضعف مستوى الحاكمية ونقص العمالة المؤهلة، وعدم فعالية النظام البنكي. لقد ساهمت كل هذه العناصر في تشويه صورة الاستثمار في الجزائر، وأدت إلى حجب بقية المزايا التي تتمتع بها الجزائر في جذب الاستثمار.

فمن أجل وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية مرتكزها الأول تطوير الاستثمار المنتج مهما كانت طبيعته (عمومي أو خاص، وطني أو أجنبي) يتوجب تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر المحيطة بالعملية الاستثمارية.

يتطلب وضع إستراتيجية ناجحة وفعالة استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة في المحيط الاقتصادي، هذه الفرص إن لم يتم استغلالها جيدا قد تتحول إلى تهديدات ومخاطر، فالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قد يمثل تهديدا لبعض المؤسسات غير القادرة على إعادة تأهيل وضعيتها بما يتماشى ومتطلبات المنافسة، ولكنها قد تمثل فرصة للمؤسسات القادرة على التصدير. وتكلفة اليد العاملة المنخفضة في الجزائر مقارنة بنظيراتها في الدول المجاورة تمثل نقطة قوة بالنسبة للجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف لتدنية تكاليف الإنتاج، لكنه يُشترط لتحقيق ذلك تمتع هذه اليد العاملة بالتأهيل المناسب، فعدم تأهيل وتكوين العاملين يمثل جانب الضعف فيما يتعلق بخصائص الموارد البشرية.

لذلك يمكننا القول أنه لا توجد عوامل تمثل حصيلة إيجابية (نقاط القوة، الفرص) بصفة مطلقة، كما لا توجد عناصر أخرى (نقاط الضعف، عوامل التهديد) تمثل عناصر سلبية بشكل مطلق، ولكن توجد عناصر يمكن أن تتحول إلى عناصر قوة أو عناصر ضعف حسب مستوى تعاملنا معها. لذلك يتعين على الأعوان الاقتصاديين كل حسب موقعه تحديد العناصر الإرتكازية لوضع إستراتيجية جديدة هدفها إستغلال عناصر القوة والفرص من أجل تحقيق الامتياز.

أخذا بعين الاعتبار جميع العناصر السابقة اقترحت وزارة المساهمة وترقية الاستثمار خلال الملتقى المنعقد يومي 26 و27 فيفري 2007 الملامح الرئيسة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر، وكان الهدف من هذا اللقاء تقديم ومناقشة الآراء بين الخبراء الاقتصاديين حول سبل إقامة نسيج صناعي جديد يسمح بتنويع الأنشطة الإنتاجية والخروج من التبعية للصادرات النفطية.

فما هي مقومات هذه الإستراتيجية الجديدة؟ وهل تمتلك مقومات النجاح؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عليه في العنصر الموالي.

1 .2. الإستراتيجية المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر

تستهدف الإستراتيجية الجديدة تطوير صناعة وطنية موجهة نحو التصدير وتشجيع الصناعات لإحلال الواردات، وتقترح هذه الإستراتيجية دعم بعض القطاعات أو الفروع الإنتاجية لامتلاكها مزايا تنافسية مقارنة من أجل جعلها أكثر تنافسية والعمل على اندماجها في السوق الجهوي والعالمي.

1. 2. 1. مضمون الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر

يشمل المجال الذي تغطيه هذه الإستراتيجية النسيج الصناعي القائم حاليا ويشمل أيضا مجالات الاستثمار المستقبلية (القطاع العام والقطاع الخاص)، والفروع التي لم يتم ذكرها في الإستراتيجية لا يعني ذلك تهميشها بل للمستثمرين الحق في الاستثمار في القطاع الذي يريدون وتبقى استفادتهم من الحوافز الموجودة في قانون الاستثمار مضمونة[1].

تستند الإستراتيجية الصناعية الجديدة على العديد من المحاور يمكن إجمالها في النقاط الست التالية: [2]

1. اختيار الفروع ذات الأولوية: نرى بأنّ إقتراح مثل هذه الإستراتيجية يعتبر خطوة في الطريق الصحيح، إذ أنه يجب تحديد الأولويات في كل برامج الإصلاح المقترحة، وفي هذا الصدد أكدّ وزير المساهمة وترقية الاستثمار على أنّ وزارته حددت القطاعات ذات الأولوية والتي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

الصناعات الغذائية، الميكانيك وصناعة السيارات، الإلكترونيك والكهرباء، البيتروكيمياء ،الصيدلة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصيد البحري، السياحة.

2. الإنتشار الجغرافي Le déploiement spatial

تقوم الإستراتيجية على توجيه الاستثمار نحو المناطق التي تتوفر على البنية التحتية والقاعدة الأساسية لإقامة الاستثمار في القطاعات المذكورة آنفا، وتتوزع هذه الاستثمارات حول ثلاثة أنواع من المناطق سيتم إنشاؤها مستقبلا:

- الأقطاب التنافسية Les pôles de compétitivité وتضم الأنشطة المتنوعة والمختلفة وتقع في ولايات: الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، بومرداس، تيزي وزو، غرداية، ومنطقة حاسي الرمل.
- الأقطاب التكنولوجية (Technopoles) وتوجد في ولاية سيدي بلعباس ويتم تخصيصها لتطوير الاستثمار في فرع الصناعات الإلكترونيكية وفي ولاية بجاية من أجل تطوير الاستثمار في الصناعات الغذائية ومن أجل جعلها قاعدة للتصدير وفي المدينة الجديدة سيدي عبد الله التي يتم تخصيصها للاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- المناطق الخاصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران، والتي تتركز فيها بعض الصناعات الخاصة بالمجال البيتروكيماوي والصيدلي.

كما يمكن أن تتخصص بعض المناطق في أنشطة أخرى كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية. لقد رحب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بهذه

---

[1] El Watan Economie du 5 au 11 Février 2007, Nouvelle stratégie industrielle, P.7

[2] Amel Blidi, « La stratégie industrielle en six points », El watan du 5 mars 2007 .

الفكرة ورأى أنه إذا تم تأسيس هذه المناطق بكيفية متجانسة فسيتم إيجاد الحلول الفعلية لمشكل العقار الصناعي.

3. الذكاء الاقتصادي: تقوم هذه السياسة على دعم المنظومة الإحصائية والمعلوماتية وتطويرها في المؤسسات المختلفة، الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين.
4. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحويل التكنولوجيا وتوفير مناصب عمل جديدة.
5. إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم إنشاء المؤسسات المالية الحديثة مثل مؤسسات رأس المال المخاطر وصناديق الضمان وبنوك الاستثمار ومؤسسات البيع الإيجاري.
6. تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

من المنتظر بدأ تنفيذ الإستراتيجية الجديدة في نهاية سنة 2007 على أن تطبق بصفة تدريجية على مدى زمني يتراوح مابين 10 و15 سنة، وتعتبر هذه الإستراتيجية مكملة للبرنامج الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) كما تم تحديده في إطار القانون الصادر سنة 2001 حول تهيئة التنمية المستديمة للإقليم والذي ركز أيضا على تطوير التكنولوجيات الحديثة والتقريب بين مؤسسات التعليم والتكوين ومراكز البحث من جهة أولى والمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية [1].

ويتطلب الأمر من أجل تجسيد هذه الاستراتيجية تسخير موارد مالية كبيرة لتهيئة المناخ الملائم لإعادة تأهيل الصناعات القائمة وتشجيع قيام استثمارات جديدة مع اعتماد سياسة تدخلية من الحكومة في المجال النقدي والمالي (سعر الفائدة وسعر الصرف مشجع للاستثمار وسياسة جبائية تقوم على تقليص الضغط الجبائي) هدفها رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات. وتعمل هذه السياسة بالموازاة مع السياسة المتبعة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع PME لأنها تساهم في توفير مناصب الشغل وتساهم في التنمية .

1. 2. 2. الانتقادات الموجهة لإستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

لم تحقق الإستراتيجية الصناعية التي اقترحتها الحكومة الإجماع بين كافة المتعاملين الاقتصاديين، إذ عبّر كل من ممثلي العمال (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) وبعض ممثلي أرباب العمل عن عدم موافقتهما على كل ما تقدمت بعرضه الحكومة. وتمثل الانتقاد الأول في عدم توسيع الحكومة لاستشاراتها مع هذه الأطراف قبل إعدادها للإستراتيجية حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا الصدد أشار رئيس منتدى رؤساء المؤسسات "رضا حمياني" إلى أنه باستثناء النفط والغاز فالسياحة والزراعة هما القطاعان الأكثر جدارة بالتركيز لضمان تنمية الصناعة في البلاد.

[1] Mahmoud Mamart, « L'Algérie veut ses pôles de compétitivité, territoire en quête d'avantages compétitifs », EL Watan du 11-12-2006.

ويعتقد أن المسألة لا تتعلق فقط "بعملية الإنتاج وإنما بضمان الجودة حتى نكون قادرين على التنافس الذي أتى به انفتاح الأسواق ."[1]

وحسب ممثلي النقابة فإن وثيقة الإستراتيجية الصناعية تحمل العديد من النقائص لأنها لا تُثمن القدرات الوطنية ولأنها تفتقد للموضوعية في التشخيص وفي الإحصائيات فالأرقام التي اعتمدتها الحكومة تعود لسنتي 2002 و2003 ومشروع النقابة يركز على الاستثمار الوطني بينما مشروع الحكومة يركز على الاستثمار الأجنبي[2].

ومن بين الإشكاليات التي طرحتها هذه الإستراتيجية هو نظرة القطاع الخاص الوطني إلى هذه الإستراتيجية باعتبارها إستراتيجية لتشجيع الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار الوطني، على الرغم من محدودية الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات أو قطاع الخدمات (نتيجة لرفع الإحتكار)، ويؤكد بعض الاقتصاديين هذا الموقف[3]، إذ أن الباحثة (R. Borrelly) تبدي عدم اتفاقها المبدئي مع تدخل رأس المال الأجنبي في الجزائر، وتشير إلى أن تجربة وتاريخ الرأسمالية في العالم كانت مرتكزة حول تنمية الأمم من خلال رأس المال الوطني والبورجوازية الوطنية. فإذا أخذنا تجربة كوريا الجنوبية، فليس الاستثمار الأجنبي الذي أقام الصناعة بل الاستثمار الوطني (الخاص والعمومي)، وأكدت نفس الباحثة على عدم جدوى IDE في الجزائر، الذي في جميع الأحوال لا يبدي اهتمامه ببناء صناعة في الجزائر. وأعرب ممثلو أرباب العمل عن تحفظاتهم حول عودة تدخل الدولة من خلال الاستثمار العمومي، ولم يبدوا اتفاقهم بشأن القطاعات أو الفروع التي يجب ترقيتها، ففي ظل العولمة لا يمكن للدولة لوحدها أن تقرر ما هي القطاعات ذات الأولوية، كما رأى بعض رجال الأعمال الجزائريين إهمال المشروع الحكومي للصناعات التحويلية في إطار هذه الإستراتيجية[4].

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية هو أنها تقوم على الجانب الصناعي خارج المحروقات ولا تدمج القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والبناء والأشغال العمومية.

وتفتقد هذه الإستراتيجية حسب رأي أحد الخبراء الاقتصاديين[5]إلى النظرة الشمولية والمتكاملة، ففي غياب تحديد وتعريف سياسة وطنية شاملة التي تدمج جميع القطاعات فتعتبر الإستراتيجية الحالية مجرد جمع وتراكم لمجموعة استثمارات غير متكاملة، وعليه فاعتماد هذه الإستراتيجية لا يسمح بخلق مزايا مقارنة دائمة ولكنها تعمل على تمركز الصناعة الجزائرية في إطار السوق العالمي وفي إطار المنافسة العالمية المفتوحة وغير المتكافئة، كما أن هذه الإستراتيجية تقصي الصناعات التحويلية على الرغم من

---

[1] Lyes Malki, « L'Etat veut doter d'une stratégie industrielle », El Watan du 27-02-2007.
[2] Journal L'expression du 27-02-2007
[3] Hamid Ait Amara, Jean Gallot Benamer Medienne, Paul Sindic, **Algérie, débats pour une issue**, éd publisud , Paris 2000, p.71.
[4] Lyes Malki, op.cit.
[5] Mohand Amokrane cherifi, « Il ne faut pas moins d'Etat, mais mieux d'Etat », El watan du 5mars 2007

أنها هي التي تخلق مناصب العمل وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي وتمثل أفضل عامل للإندماج مع القطاع البتروكيماوي والفلاحي.

من المهم الإشارة إلى أن اعتماد أحسن إستراتيجية لا يضمن النجاح ما لم يتم حل الإشكالات الإدارية والمتعلقة بتطبيق الإستراتيجية في الميدان. ففي الواقع وكما أكدّ ذلك عدد من رؤساء المؤسسات الاقتصادية بأنه وعلى العموم ما لا يتم تطبيق سوى 30% إلى 40% من القرارات والخطط الموضوعة[1].

من خلال ملاحظتنا ومتابعتنا لواقع الاستثمار في الجزائر نرى بأن المناخ الاقتصادي للأعمال يشكل الحلقة الأضعف في هذه الإستراتيجية الصناعية والعامل الذي قد يرهن نجاحها.

1. 2. 3. شروط نجاح الإستراتيجية

يُشترط لنجاح هذه الإستراتيجية تدخل السلطات العمومية لرفع القيود في الممارسات البيروقراطية للإدارات العمومية وتسهيل الحصول على العقار الصناعي وفي تفعيل سوق رؤوس الأموال ومرافقة المؤسسات من خلال برنامج إعادة التأهيل الذي يجب إعطاء له الأولوية والاهتمام الكافي.

ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية يتوجب توفر بعض الشروط، فكما أكدّ الإقتصادي "سليمان بدراني"[2] فمن المهم أن يتحقق الإجماع حول مضمون هذه الإستراتيجية، لأنه لا يمكن وضع إسترتيجية دون أن نأخذ بعين الإعتبار رأي المستثمرين والنقابات، كما يجب تحويل هذه الإستراتيجية إلى قوانين وقواعد تنظيمية محددة يمكن تجسيدها ميدانيا مع ضرورة ضمان التنسيق الجيد بين مختلف مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. ومن أجل ضمان هذا التنسيق يرى الخبير الاقتصادي "عبد الحق لعميري"[3] ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات (Institutions) وإدخال أساليب التسيير العصري في كل الإدارات والمؤسسات وتعميم أسلوب الإدارة بالأهداف وعقود النجاعة وتوفير كل الشروط البشرية والمادية لضمان نجاح الإستراتيجية. كما يجب الإشارة إلى أنّ كل إستراتيجية لا يتم تحويلها إلى أهداف كمية دقيقة ضمن آجال محددة للتنفيذ لا تتوفر على مقومات النجاح.

من المهم الانتباه إلى أن ظروف الاقتصاد العالمي (العولمة) حاليا فرضت تغيرا في دور الدولة فإذا كان بإمكان الدولة خلال سنوات 1970 إعداد الإستراتيجية والسياسة الصناعية لأنّ السوق كان محميا فاليوم فقد أصبحت المسألة غير ممكنة[4]. فحاليا لا تقوم الدولة إلا بتحديد الاختيارات الكبرى والتدخل في القطاع

---

[1] Reda Hamiani,(Entretien) « L'option libérale n'interdit pas la protection de l'économie nationale », El watan du 5 mars 2007.

[2] Slimane Bedrani, (Entretien), « Traduire la stratégie industrielle en lois et règlements précis », El watan du 5 mars 2007.

[3] Abdelhak Lamiri, « Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleures intelligences », El watan économie du 12 au 18 mars 2007.

[4] عبد المجيد بوزيدي، الجزائر في حاجة لاستئناف طموحاتها الصناعية، تعريب: عبد الوهاب بوكروح، نقلا عن :
http://bwahab2505.maktoobblog.com/?poste=109335 (consulté le 04-05-2006)

الصناعي هو فقط من أجل تأطيره. ولا يجب للدولة أن تتدخل في تحديد الأهداف الإستراتيجية الصناعية(التي تمثل دور المؤسسة الخاصة) ولكن تدخلها يكون في توفير الإمكانيات التنظيمية لهذه الإستراتيجية، إذ تقوم الدولة بجمع "العناصر المساعدة"، بمعنى أنها توفر كل الشروط التنظيمية والبشرية، والاستثمار في البحث والإبداع من أجل ضمان نجاح الخيارات الصناعية الجديدة. فالدور الأساسي للدولة إذن هو تشجيع البحث والتطوير وتشجيع التعاون بين الشركات والنشاطات المكملة (لخلق قيمة). ويوجه تدخل الدولة نحو الشركة وليس نحو القطاع، وبالتالي يكون الدعم العمومي لصالح النشاط وليس للقطاع.

من أجل تمكين هذه الإستراتيجية من النجاح يتوجب العمل في إطار التنسيق الكامل بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بتطبيقها، وفي هذا الصدد نركز على ضرورة التنسيق بين خطة وزارة تهيئة الإقليم التي تمتد إلى غاية سنة 2025 والإستراتيجية المقدمة من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمار والتي تمتد ما بين 15 و20 سنة والسياسات المنتهجة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأولى لدعم الاستثمار الخاص الوطني.
ونظرا لأهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتناول في العنصر الموالي السياسات والأساليب الممكن اتباعها من أجل ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر.

1. 3. آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية تشجيع قيام مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود. وتجدر الإشارة إلى وجود تكامل ما بين قيام هذا النوع من المشروعات وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل إنّ وجود نسيج متكامل من المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لقرارات توطين الشركات المتعددة الجنسيات لاستثماراتها في الخارج، كما أسلفنا ذكره في الفصل الثالث من الرسالة.
إنّ دعم المؤسسات PME يسمح بتحسين التنافسية في البلدان النامية واندماجها في العولمة، غير أن تحسين الإطار العام لاستقبال الاستثمار الأجنبي والذي لا يرافقه إجراءات لتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة محلية فعالة لا يصل بالضرورة إلى تطوير التنافسية في البلدان النامية ورفع القدرات التصديرية [1]. كما أكدّ(M. Porter) المختص في إدارة الأعمال والتنافسية بجامعة هارفارد بأن هناك علاقة اعتماد متبادل بين استثمار (F.M.N) ونشاطات (P.M.E) في البلدان النامية وتسمح هذه العلاقة بنقل

[1] حسب ماصرّح به مدير قسم الاستثمار بـــ CNUCED : K.Sauvant أنظر:
Les PME un catalyseur de la compétitivité, document de la CNUCED (15 juin 2004) XI /4.

الكفاءات وتساهم في تحسين المبادلات والتنافسية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على القيام بالتحويل الصناعي محليا للموارد الطبيعية بدلا من تصديرها على شكل خام.

و قد أكد بورتر أيضا على الاعتبارات الاقتصادية الجزئية التي تم إهمالها من طرف الدول النامية بينما PME هي التي تخلق الثروة ومناصب العمل، ولذلك فمن الواجب توجيه الموارد المالية نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تمكنيها من إنتاج المكونات التي تحتاجها(F.M.N) [1].

يندرج تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية تتطلب تدخلا وتوجيها من طرف الدولة في إطار احترام وتكريس مبادئ المنافسة والحرية الاقتصادية.

ويمكن لإقامة علاقات ما بين (F.M.N) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون إحدى الوسائل الأسرع والأكثر فعالية لتحديث المؤسسات الوطنية ولتسهيل نقل التكنولوجية والمعارف والكفاءات، وتحسين الممارسات التجارية والتسييرية وتسهيل الحصول على التمويل ودخول الأسواق. ولا تتحقق العلاقات ما بين المؤسسات المحلية والأجنبية آليا وذلك بمجرد وجود شركات متعددة الجنسيات ولكن يجب مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة (الحكومة من خلال سياسات الدعم والشركات (F.M.N) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

1. 3. 1. آليات التدخل الحكومي لترقية الاستثمار الخاص

تؤكد العديد من التجارب الأجنبية الناجحة توفر الحكومات على إمكانية الاختيار بين مختلف مستويات التدخل حسب الاحتياجات والشروط الخاصة بكل بلد، ولكن يتطلب هذا التدخل الحكومي ضرورة تبني مقاربة نظمية شاملة للتنسيق بين مختلف السياسات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي والسياسات الموضوعة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونبين من خلال الشكل الموالي مستويات تدخل الحكومة أو السلطات العمومية بشكل عام من أجل تطوير العلاقات ما بين المؤسسات المحلية والأجنبية.

شكل (27) مستويات تدخل السلطات العمومية

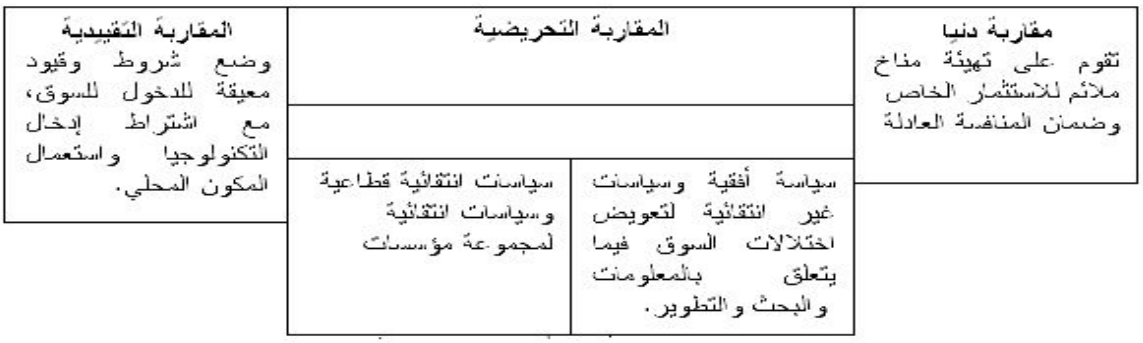

Source : Altenburg (2005), overview on international good practices in the promotion of business Linkages, document rédigé par la cnuced, cite in: CNUCED, Amélioration de la compétitivité des PME par le renforcement des capacités productives, 2006.

[1] Ibid.

يبرز لنا الشكل السابق وجود أربعة مستويات ممكنة للتدخل الحكومي، وتختلف هذه المستويات باختلاف التوجهات الاقتصادية لكل بلد، وقد تتسم السياسة الحكومية المتبعة بالتدخل المباشر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وتحفيز الاستثمار الأجنبي، أو الاكتفاء بتوفير المناخ الملائم للقيام بالاستثمار الخاص. ونستعرض فيما يلي أهم المقاربات الممكنة للتدخل الحكومي.

1. المقاربة الدنيا: تقوم على توفير العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار الجيد مثل ضمان احترام حقوق الملكية واحترام الالتزامات التعاقدية والحد من العراقيل الإدارية التي تعترض دخول المستثمرين، وضرورة فتح الأسواق الداخلية أمام الاستثمار الأجنبي وضمان معاملة متساوية بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، مع ضرورة تطوير وتعميق العلاقة بين المؤسسات، وذلك من خلال عمليات المقاولة من الباطن من أجل رفع مستويات التأهيل[1].
2. المقاربة التحريضية Incitative تتميز هذه السياسة بتدخل محدود للدولة من أجل تعويض الاخفاقات العامة للسوق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون في حاجة إلى دعم خاص عندما تواجهها صعوبات للحصول على المعلومات والتكنولوجيا. وحسب هذه المقاربة فلا يجب أن يكون تدخل السلطات العمومية انتقائيا، مثل ضمان القروض أو تمويل عمليات التكوين والبحث والتطوير دون تمييز بين المؤسسات أو المناطق أو بين النشاطات. فالسياسات الأفقية يمكنها أيضا تشجيع العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل منح قروض بفوائد منخفضة لصالح المؤسسات الصغيرة والمصغرة سيسمح لها بتمويل نشاطها الاستغلالي (تمويل رأس المال العامل) وتسهيل وتشجيع القروض الاستهلاكية لصالح زبائن هاته المؤسسات.
3. يشير عدد من الأخصائيين في الاقتصاد الصناعي إلى أهمية اعتماد مقاربة أكثر ديناميكية قائمة على السياسات الانتقائية، وذلك من خلال دعم نشاطات أو مجموعة مؤسسات خاصة نظرا لمؤهلاتها التنافسية ولقدرتها على التجديد والتطوير التكنولوجي في المجالات الجديدة (البيوتيكنولوجيا، الإعلام والاتصال)، وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه المقاربة في تشجيع الاستثمار في الأنشطة الجديدة من أجل دعم القاعدة الصناعية الناشئة[2].
4. إذا كانت المقاربات الثلاث السابقة ترتكز على الإجراءات التي تهدف تشجيع المستثمرين من أجل أن يعملوا في ظروف أفضل، فالمقاربة التقييدية تتمثل في وضع أدوات معيقة مثل تخصيص السوق لبعض المؤسسات، مثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات ذات رأس المال

---

[1] CNUCED, Conseil du commerce et du développement « Promotion de liens entre STN et PME » en vue de renforcer la capacité productive des entreprises des pays en développement : une perspective stratégique. 26 Janvier 2006.

[2] يمكن إدراج الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر المقترحة من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمار ضمن هذه المقاربة.

الوطني وفرض شروط وقيود على المستثمرين الأجانب، وذلك من أجل فرض تواجد مستوى معين للمكّون المحلي، وفرض عقود لتقاسم التكنولوجيا أو ضرورة القيام بالتصدير. من الملاحظ أنّ هذه المقاربة أصبحت لا تتماشى مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم فمن الصعب اعتمادها حاليا.

ومن أجل وضع تصور شامل لوضع إستراتيجية وطنية لترقية الاستثمار وتطوير العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، نستعرض الشكل الموالي:

الشكل (28) الإطار التحليلي للمقاربة النظمية لإقامة علاقات ما بين المؤسسات

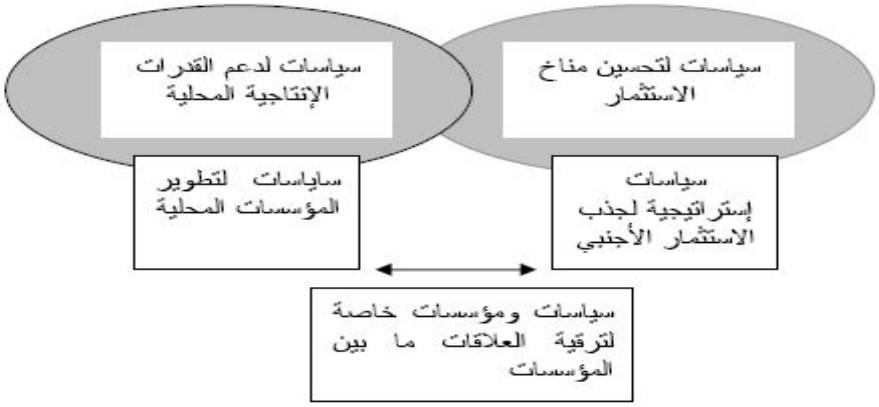

Source : Based on a model presented by Altenburg (2005), cite in: CNUCED, Amélioration de la compétitivité des PME par le renforcement des capacités productives, 2006.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أنه ولتطوير العلاقات ما بين المؤسسات الاقتصادية المحلية منها والأجنبية يتطلب الأمر وجود مقاربة شاملة ضمن إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد. إن محور هذه الإستراتيجية هو وجود مؤسسات (Institutions) تعمل على تحسين مناخ الاستثمار، ويتحقق ذلك من خلال وضع السياسات والمؤسسات الكفيلة بتسهيل عمل المستثمرين وجذبهم، وفي هذا الإطار فمن الضروري وضع سياسات لدعم القدرات الإنتاجية المحلية بما يسمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعني خلق المناخ الاقتصادي المشجع لقيام الاستثمار. وضمن هذه الإستراتيجية أيضا يجب التوفيق بين سياسات جذب الاستثمار الأجنبي وسياسات تطوير وتشجيع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة منها على وجه التحديد.

يتمثل الهدف من هذه الإستراتيجية في خلق التكامل المطلوب وليس التسبب في خلق منافسة غير متكافئة بين الطرفين (F.M.N –P.M.E)، ويتم تحقيق كل ذلك في ظل وجود مؤسسات(Institutions) تعمل على ترقية العلاقات ما بين المؤسسات الاقتصادية. ومن أجل ضمان نجاح أية إستراتيجية يجب معرفة القيود المفروضة على عناصرها، وفي هذا الصدد نشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه حاليا تحديات جمة وجب عليها رفعها من أجل ضمان بقائها في السوق الذي أصبح مفتوحا أمام المنافسة الأجنبية. فما هي يا ترى أهم هذه التحديات؟ وكيف يجب العمل من أجل مواجهتها؟

1. 3 .2. التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تضع التحولات الجارية حاليا في العالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وفي الجزائر أيضا أمام تحديات كبيرة تتمثل فيما يلي: [1]

- تحدي الإصلاح الاقتصادي: ينتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فسح المجال للمنافسة الوطنية والأجنبية، وترك المجال حرا أمام السلع الأجنبية للدخول للأسواق الوطنية، خاصة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مما يجبر المؤسسات الصغيرة على تحضير نفسها لمثل هذه التحديات.
- تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية: يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الحديثة ووسائلها المتطورة بهدف توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.
- تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية: يستدعي هذا التحدي تطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

و من أجل مواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر من أصحاب المؤسسات الصغيرة تبني إستراتيجيات تضمن لها البقاء والتطور، وفي هذا الإطار يركز الخبراء في الإدارة الإستراتيجية على البدائل التالية:

1. 3. 3. الخيارات الإستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **إستراتيجية تحديد واستغلال الميزة التنافسية** تؤكد مؤشرات المرحلة المقبلة على إمكانية بقاء ونجاح نوعين من المشاريع هما:

- **الأول:** هو المشاريع الكبيرة في حجمها ومواردها ونطاق نشاطها وخدماتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها.

- **الثاني:** المؤسسات المتخصصة والتي تعمل على تقديم خدمات أو سلع محددة ومتخصصة متميزة لاسيما في مجال تقديم الخدمات الاستشارية، وعليه فيجب على المؤسسات الصغيرة اختيار البديل الثاني أي اللجوء إلى التخصص وتحديد الميزة التفاضلية أو التنافسية التي تستطيع من خلالها البقاء أو النجاح.

- **إستراتيجية خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها** ويتحقق ذلك من خلال عمليات المناولة أي قيام المؤسسات الصغيرة بإنتاج بعض أجزاء التي تستخدم في منتجات المؤسسات الكبيرة مما يقلل من تكلفة إنتاج مثل هذه الأجزاء فيما لو قامت المؤسسات الكبيرة بإنتاجها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجميع الكبيرة، بل تستخدم بشكل واسع

[1] ناجي بن حسين، " آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مخبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطسنة، 2004، ص 100.

منتجات المؤسسات الكبرى[1]. ومن أجل تحقق الميزة الفضلى لتعاقد المؤسسات الصغيرة مع المصانع الكبيرة لا بدّ من توفر أمرين:

- المهارة التي تعني مدى قدرة هذه المصانع الصغيرة على تصنيع هذه الأجزاء الصغيرة التي تطلبها المصانع الكبيرة بأكبر قدر من الجودة والدقة وفي أسرع وقت ممكن[2].
- تلك الصيغة التي يرتضيها المصنع الصغير والمصنع الكبير لإدارة وتنفيذ هذا التعاقد من الباطن[3].

وبالطبع فإن هذه الصيغة من التعاقد تحتاج إلى مواءمة وتطويع عقود التعاقد من الباطن الموجودة في التجارب الأجنبية المتقدمة إلى ما يناسب ظروف البيئة المحلية أو ابتكار أساليب مستحدثة لهذا التعاقد من الباطن، حيث يتطلب الأمر تقنين وتنظيم عمليات الشراء أو ملكية وتأجير الآلات التي تستخدم في الإنتاج، هذا إلى جانب ضرورة قيام المصانع الصغيرة بتحديد وتطوير خطوط وعمليات الإنتاج فيها لتكون قادرة على تصنيع هذه الأجزاء والمكونات بالمواصفات المطلوبة.

1. 3. 4. آليات تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما يمكن ملاحظته حول أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من جملة الإجراءات المتخذة لصالحها، هو أن العديد من هذه المؤسسات يفشل وهو في مرحلته الأولى أي في أقل من ثلاث سنوات، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى ثلاث آليات لتطوير الاستثمار والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه الآليات في المؤسسات الحاضنة وترقية المناولة والترويج لفرص الاستثمار المتاحة.

1. 3. 4. 1. الآلية الأولى: إنشاء المؤسسات الحاضنة وتأهيل المؤسسات

أ. **إنشاء المؤسسات الحاضنة:** يمكن اعتبار إنشاء هذه المؤسسات كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، وتمثل هذه المؤسسات ضرورة ملحة تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تلعبه هذه المنشآت في التنمية الشاملة [4].

فحاضنات المؤسسات هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة ويمكن تعريفها بأنها مؤسسة قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة

---

[1] جان سبسنرهل ، ترجمة صليب بطرس ، منشآت الأعمال الصغيرة : إتجاهات في الإقتصاد الكلي ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص 202.

[2] عائشة الجيار، كيف تبدع في مشروعك، موقع أنترنيت www. islamonline.comيوم 20-02-2003 .

[3] من المهم الإشارة إلى أنّ مصطلح التعاقد من الباطن يعني أيضا المناولة الصناعية أو المقاولة من الباطن والتي يقابلها باللغة الفرنسية مصطلح sous-traitance.

[4] لمزيد من الإطلاع على دور حاضنات الأعمال راجع: رنا أحمد ديب عتياني، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة "، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد رقم 02، ديسمبر 2004، ص ص: 51-68.

الانطلاق (سنة أو سنتين) وتتمكن من البقاء والنمو وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وتزويد المبادرين Entrepreneurs بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع. ويمكن لحاضنات المؤسسات أن تكون مؤسسات تابعة للدولة أو مؤسسات خاصة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى، وهو الأمر الذي استدركته السلطات العمومية في الجزائر وذكرته في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نصت على أن " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل (حاضنات مؤسسات) لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

إن حضانة المؤسسات كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة. كما يمكن لهذه الحاضنات أن تتخصص في مرافقة أصحاب الأفكار والمشروعات التي تقدم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تؤدي إلى إحداث تنمية متعددة الأهداف، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية في المجتمعات التي تقام بداخلها هذه الحاضنات. وتعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصاتها على خلق صور ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، حيث أن الممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تمثل عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالشكل الذي جعل بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات".

والفكر الرائد في حاضنات المشروعات بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع (المقاولة) وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، بجانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم أيضاً المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعاً لطبيعة المشروعات.

تجدر بنا الإشارة إلى أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء مشاتل للمؤسسات في العديد من الولايات من أجل المساهمة في مرافقة أصحاب المشاريع الجديدة في المراحل الأولى من بداية نشاطهم، وعليه فإن مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون المشاتل حسب التشريع الجزائري في أحد الأشكال الآتية:

- المحظنة: هيكل يدعم ويتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.

و تقدم المشتلة فيما يخص شروط تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة وللمتعهدين بالمشاريع.

إن مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات العمومية، المصحوبة طبعا بمساهمة حقيقـــية لأصحاب المؤسسات، يفرضها إضافة إلى ما ذكر، مسار عولمة الاقتصاد والذي يعد التفكيك الجمركي أحد مفاتحه التي ستزيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشاشة إذا لم تدعم ببرامج تحسن مستوى ونوعية مواردها البشرية، والمالية والتقنية. وفي هذا الصدد يتوجب العمل لتأهيل هذه المؤسسات.

ب. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن سريان اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب الإسراع، وفي المدى القصير لاستكمال برامج التأهيل القائمة حاليا لتحضير المؤسسة لقواعد التبادل الحر وتكييف إستراتيجيتها في كافة وظائفها (الموارد البشرية، تسيير المؤسسة، التسيير المالي، التسويق، التوزيع...إلخ) وفق المعايير الدولية.

تجرنا مسألة تأهيل المؤسسات بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض على المؤسسات الجزائرية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة PME برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 وتتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي:[1]

1. تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع الإنتاجية المختلفة.
2. تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.
3. اعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.

[1] تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول برامج إعادة التأهيل، الموقع الإلكتروني للوزارة:
http://www.pmeart-dz.org

4. المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بـــترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق.

5. تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

و ينتظر من هذا البرنامج في حال نجاحه وتجسيده فعليا تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المستوى المحلى والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي خدمة الاقتصاد الوطني.

1. 3. 4. 2. الآلية الثانية: ترقية المناولة وهو ما تم تقريره في الفصل الثالث من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكدت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل مهامه الرئيسة فيما يلي[1]:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق أحسن اندماج للاقتصاد الوطني.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أم أجانب وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

لقد أصبحت المناولة (sous-traitance) في وقتنا الحالي النموذج الإستراتيجي الذي يُمكّن المؤسسات الكبرى من الإسراع في وتيرة نموها وتحسين مردوديتها وإنتاجيتها وبالتالي إنشاء متزايد للثروة (القيمة المضافة) ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي[2].

وفي هذا الإطار تعتبر بورصات المناولة والشراكة[3] أداة ربط بين المؤسسات الآمرة (donneurs d'ordre) والمؤسسات المناولة (sous-traitante) والمتشكلة أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي

---

[1] أنظر المادة 21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2] طاهر سيلم، ***"استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية"***، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 12-2006/09/15.

[3] إن الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بـــين أصـــحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جـــزء منها.

تلعب دورا أساسيا في مجال التنشيط وترقية وتطوير المناولة والشراكة وأيضا المرافقة في ربط علاقات أعمال. في الوقت الحالي لا يمكن القيام بأي إنجاز صناعي دون اللجوء للمناولة، ففي الاتحاد الأوروبي مثلا تمثل المناولة 15 % من النشاطات الصناعية و 21 % من متوسط الاستهلاك الوسيط (25 % في صناعة السيارات و28 % في صناعة الطائرات)، وقد تمّ هذا التحول في طبيعة الإنتاج الصناعي بسبب تنوع ظاهرة الإخراج(Externalisation) [1].

وإذا رجعنا إلى الجزائر لوجدنا أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قد وضعت إطارا قانونيا يسعى لترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، ولذا فإن القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرّس، من جهة أولى، المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأنشأ من جهة أخرى المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة.

أما على الصعيد الدولي فقد أشار رئيس المفوضية الأوروبية إلى أنّ تشجيع المقاولية (Entreupreneuriat) وعمليات المناولة أصبحت تمثل حجر الزاوية في سياسة النمو لبلدان الإتحاد الأوروبي[2]، كما رأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المناولة أسلوبا فعالا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي ومن ثمة قامت بوضع برنامج إنشاء مراكز المناولة بمختلف الدول النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وتهدف هذه البورصات إلى بناء نظام للمعلومات التقنية يُسهل الاتصال بين مختلف المؤسسات الاقتصادية[3]، وقد استفادت العديد من الدول النامية من هذا البرنامج ومن بينها الجزائر، حيث تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)[4]، والتي من بين مهامها إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة وتشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة إلى جانب مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة مع تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

---

1 Daniel Coué, « ***La sous-traitance, pierre angulaire du développement industrielle*** »,1ère Conférence et Salon Arabe de la Sous-traitance industrielle, Alger 12-15/09/2006.

2 David Audretsch, « ***l'émergence de l'économie entrepreneuriale*** », in : Reflets et perspectives, XLV, 2006/1, p.44.

3 العايب عزيوز، "***دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية***"، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 12-2006/09/15.

4 مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية. ومشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب.

ما يمكننا ملاحظته حول مستوى تجسيد هذه الآلية في الجزائر هو أن هناك توجها فعليا لتشجيع عمليات المناولة الصناعية، خاصة مع إنشاء المجالس الجهوية للمناولة، إلا أنّ نجاح هذه الآلية يتوقف أيضا على العديد من العوامل الاقتصادية كمستوى النمو في القطاع الصناعي وحِدّة المنافسة في السوق المحلي وفي الأسواق التصديرية، كما أنّ عمليات المناولة الناجحة لا تتحقق إلا في ظل وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم يتم تحديد فيها ترتيب القطاعات ذات الأولوية بالدعم، والتي يجب أن تتوفر لها بعض المزايا التنافسية المقارنة من أجل التخصص فيها وتطويرها.

1. 3. 4. 3. الآلية الثالثة: إنشاء جهاز للترويج وتشجيع الاستثمار: يمثل إنشاء هذا الجهاز في الوقت الحاضر ضرورة ملحة نظرا لما يقدمه من خدمات لازمة للتدفق الاستثماري. وتتمثل أهم مهام جهاز الترويج في جميع الأنشطة المتعلقة بالتحفيز وجذب الانتباه للعنصر المروج له، حيث يستخدم الترويج كأداة اتصال وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف وتحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة، أي أن خدمات الترويج تعني وصل فرص الاستثمار بإمكانيات التمويل والتنفيذ. ويمكن تجسيد هذه الآلية إن تم تحقيق بنود الفصل الرابع (المواد 22إلى 25) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أكدت على تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس بنك معطيات خاص بهذه المؤسسات.

نؤكد في نهاية هذا المبحث على أن نوعية مناخ الاستثمار السائد في الدولة يعتبر العامل الحاسم في نجاح أو فشل أية إستراتيجية هادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وبالنسبة لتحليلنا للواقع الجزائري وجدنا أن هناك العديد من السياسات والخطط الاستراتيجية للنهوض بالصناعة الجزائرية وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، غير أننا نرى، من أجل لضمان نجاح هذه السياسات، ضرورة تدخل السلطات العمومية ومن خلال التأثير على مختلف المؤسسات (Institutions) قصد تحسين مناخ الاستثمار وخلق الظروف المواتية لقيام المشاريع الجديدة والمجددة.
يتطلب لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والوطنية اعتماد الأساليب الحديثة للترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة والتركيز على العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك ما سنتطرق له فيما تبقى من هذا الفصل.

المبحث الثاني

دور وكالات ترقية الاستثمار في تحسين الجاذبية

تسعى كافة الدول إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتقوم من أجل تحقيق هذا الهدف بوضع سياسات وبرامج لترقية الاستثمار في دولها. وتلعب وكالات ترقية الاستثمار دورا رئيسا في هذا المجال من أجل تحسين صورة البلد ومرافقة المستثمرين وتذليل العقبات التي تواجههم. نهدف في هذا المبحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي الأدوات النظرية والعملية التي تسمح لنا بتحليل جاذبية مكان معين كموئل للاستثمار الأجنبي؟
- هل يمكن القيام بتسويق الإقليم (Territoire) مثلما يتم تسويق المنتجات، أم لا؟
- ماهي الشروط الواجب تحققها من أجل ضمان نجاح سياسات ترويج الاستثمار؟

2. 1. الجاذبية والتنافسية

مفهوم جاذبية الإقليم أو المكان ليس مفهوما جامدا بل إنه مفهوم ديناميكي ويرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنافسية كما طرحه " بورتر" فجاذبية الإقليم ليست منفصلة عن تنافسيته. وفي ظل نقص الاستثمار المحلي فيعود السبب إلى ضعف الادخار بينما حين نقص الاستثمار الأجنبي فيعود السبب إلى ضعف جاذبية الدولة[1].

ويتأكد الترابط الوثيق بين مفهومي التنافسية والجاذبية في كون الاقتصاد التنافسي هو في نفس الوقت جذّاب، ويكمن الفرق الأساسي بينهما في أن التنافسية تعني قدرة المؤسسات الوطنية على تصدير منتجاتها نحو الأسواق الخارجية أو الاستثمار في الخارج، أما الجاذبية فهي الحالة العكسية أي جذب الاستثمار الأجنبي نحو الداخل من أجل خلق مناصب عمل وتوليد صادرات جديدة وتحويل التكنولوجيا وطرق التسيير الحديثة، لذلك فإن النجاح في تحقيق الجاذبية سيساعد على بلوغ التنافسية[2].

فالتنافسية تخص في المقام الأول قدرة المنشآت الوطنية للحصول على حصص في السوق العالمي وبالعكس فالجاذبية تعني قدرة مكان (الإقليم) على جذب الاستثمارات الأجنبية[3].

---

[1] Fatiha Talahite, les IDE en Algérie : « Tendances, contraintes et perspectives », in : Driss Guerraoui et Xavier Richet (Sous la direction), Les investissements directs étrangers : Facteurs d'attractivité et de localisation, éditions Tabkal, L'Harmattan, Paris 1997, pp.229-256.

[2] Charles-Albert Michalet, « Enseignements pour l'avenir», in : Driss Guerraoui et Xavier Richet (Sous la direction), Les investissements directs étrangers : Facteurs d'attractivité et de localisation, éditions Tabkal, L'Harmattan, Paris 1997, pp.295-301.

[3] يقوم مفهوم الجاذبية على أساس قاعدة التنافس بين الأقاليم أوالبلدان، إلا أنه قبل حوالي 12 سنة أكد الاقتصادي الأمريكي P.Krugman في مقال شهير عدم موافقته على التنافسية الوطنية (فالدول لا تتعرض للإفلاس)، راجع :
Krugman P., 1994, « Competitiveness: a dangerous obsession », Foreign affairs, Mars, April 1994.

ويعتبر بلد ما جذابا إذا استطاع توفير الخصائص القبلية المشجعة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، ولكن يجب ترتيب هذه الخصائص حسب أهميتها النسبية إذ أنّ هذه الخصائص ترتبط طبعا بمعايير توطن الاستثمارات التي يحددها المستثمرون الذين يختلفون حسب اختلاف طبيعة المشروع، بالإضافة إلى أن هذه المعايير غير متجانسة من حيث المجال الجغرافي (مستوى البلد أو الموقع، فالخصائص الطبيعية مثلا من الصعب تكميمها ومعرفة دورها بدقة في اتخاذ القرار).

لذلك فمن الصعب وضع تعريف دقيق لمفهوم الجاذبية، وكتعريف أولي نقول بأنّ الجاذبية هي قدرة إقليم ما على تقديم شروط وظروف استقبال جيدة للمستثمرين لتحفيزهم على إقامة مشاريعهم في هذا الإقليم وتفضيله على الأقاليم الأخرى.

لا يعتبر مفهوم الجاذبية مفهوما مطلقا بل إنه مفهوم نسبي نظرا لاختلاف خصائص مواقع الاستثمارات المحتملة واختلاف أهداف وخصائص الشركات المستثمرة.

لذلك فإن الجاذبية يجب أخذها بمفهومها الديناميكي لأنها في المحصلة هي نتيجة للطلب المعبر عنه من الشركات (مزايا التوطين) التي تسمح لها بتدعيم تنافسيتها في السوق العالمي، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية العرض الجزئي أو الكلي لهذه المزايا من طرف الأقاليم المختلفة [1].

2. 1. 1. أدوات تحليل الجاذبية

يمكن التمييز ما بين ثلاثة تعاريف متكاملة لجاذبية الإقليم التي تعتمد على ثلاثة أدوات (مقاربات) قياس مختلفة: [2]

2. 1. 1. 1. المقاربة الكلية(Approche macro)

يتم تعريف الجاذبية من خلال تواجد خصائص عامة متكيفة مع المعايير العامة لتوطن الشركات (مثلا اليد العاملة ذات الإنتاجية العالية، تكاليف الأجور المنخفضة، شبكة الهياكل القاعدية الجيدة،...الخ). يمكن إذن قياسها انطلاقا من إحصائيات مقارنة على المستوى العالمي (مثلا لوحة القيادة للجاذبية). وتتمثل هذه المقاربة في مقارنة الأقاليم حسب أهم عوامل التوطين المحددة من طرف المؤسسات، الأمر الذي يتطلب جمع مختلف عناصر المقارنة: تكاليف عوامل الإنتاج، الخصائص العامة لمناخ الأعمال، الأسواق، الهياكل القاعدية. ويكون هدفها هو وضع قاعدة بيانات (للمقارنة بين الأقاليم والدول)، كما يمكن القيام بسبر للآراء لدى المؤسسات للتمكن من المقارنة بين الدول المختلفة انطلاقا من تحديد معايير معينة للتوطن، فمثلا تقترح CNUCED سنويا مؤشرين في إطار إعداد التقرير السنوي حول الاستثمار الأجنبي

[1] Fabrice Hatem, Attractivité : de quoi parlons-nous ? in : http://fabrice.hatem.free.fr/images/stories/Publications/Attractivit_pL (consulté le 15-12-2006)

[2] Fabrice Hatem, Le Marketing territorial : pourquoi, comment ? in : http://fabrice.hatem.free.fr/images/stories/Publications/lemarketingterritorialinterreg (consulté le 15-12-2006)

المباشر، هما مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.(أنظر الفصل الرابع من الرسالة)[1]

2. 1. 1. 2. المقاربة الوسطية (Méso)

تتطلب هذه المقاربة وضع طرق خاصة تسمح بإنتاج معلومات أساسية حول الإقليم (القيام بتحقيقات ومقابلات مع استخدام قواعد المعطيات المختلفة من أجل حصر نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار المرتبطة بالقطاع أو بالموقع. ويتم تعريف الجاذبية حسب هذه المقاربة على المستوى الجهوي، والمتمثلة في تواجد مجموعة عوامل مشجعة لتشكيل قطب تكنولوجي محلي(مؤسسات متخصصة، مراكز بحث وتكوين، هياكل قاعدية، موارد بشرية مؤهلة...) يمكن أن تشجع المنشآت المنتمية لنفس الفرع أو القطاع للتوطن في المنطقة للاستفادة من الوفورات الخارجية الإيجابية.

وتهدف المقاربة الوسطية تحديد نقاط التميز التي يوفرها إقليم اقتصادي ما وذلك عند استهداف نوع معين من الاستثمار. وتتمثل المنهجية في إحصاء كل العوامل التي من الممكن أن تمثل لإقليم معين عناصر جذب من وجهة نظر مستثمري قطاع أو نشاط معين. وتسمح هذه المقاربة بوضع الأولويات في السياسة الوطنية لجذب الاستثمار حسب إمكانيات ومؤهلات الإقليم وبتقديم للمستثمرين المحتملين المبررات المقنعة للاستثمار في قطاع معين (السياحة، التكنولوجيات الحديثة ....) وبتوجيه السياسة المحلية للتنمية من أجل تقليص نقاط الضعف التي أوضحها التحليل الذي تم القيام به.

2. 1. 1. 3. المقاربة الجزئية (Approche micro)

يتم تعريف الجاذبية حسب هذه المقاربة بأنها تعبر عن قدرة موقع ما في توفير لصالح مشروع معين أفضل علاقة: خطر/مردودية مقارنة بالمواقع الأخرى. ويتم قياسه من خلال استخدام لعدة أدوات مثل مخطط الأعمال (Business plan) مع إمكانية وضع سيناريوهات مستقبلية (لأجل الأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التأكد المؤثرة على التكاليف، الأسواق، الأخطار السياسية، النقدية، أوالتقنية ...الخ). ويتم تغيير المعطيات حسب طبيعة الشروط الفعلية لإقامة الاستثمار، لذلك يتم جمع المعطيات الخاصة بكل موقع استثماري محتمل وإدخالها في النموذج من أجل إقامة أو توفير الشروط التقنية والاقتصادية لتشغيل المشروع في مكان محدد. وتهتم هذه المقاربة بسيرورة اتخاذ القرار الذي تتخذه المؤسسة المستثمرة في إطار مشروع استثماري معين، إذ تنطلق من تعريف الجاذبية من خلال قدرة الاستجابة لأكبر عدد من المشاريع الفردية للاستثمار، أي توفير العديد من العوامل التي تتطلبها المؤسسات المستثمرة.

[1] Fabrice Mazerolle, op.cit, p. 87.

1.1.2. 4. العلاقة بين المقاربات الثلاث

من المهم التأكيد على تكامل المقاربات الثلاث: الكلية والجزئية والوسطية أو القطاعية.

فالمقاربة الكلية تمد المقاربتين الأخرتين بمعطيات لتحديد الإطار الشامل للجاذبية، والمقاربة الجزئية تقدم معلومات جزئية ولكن دقيقة حول الوضعية التنافسية للإقليم لكل نوع من المشاريع من خلال تحليل تفصيلي للمزايا والعوائق المرتبطة بالإقليم وتأثيرها على النتائج المالية للمشروع، وتجميع النتائج (المعلومات) الجزئية عن مجموعة ممثلة للمشاريع المتواجدة في إقليم معين تسمح بوضع تشخيص لجاذبية الإقليم أو لقطاع معين. وتسمح المقاربة الوسطية بتقديم عناصر تحليل خاصة بقطاع أو بمنطقة معينة، هذه العناصر تسمح بتوضيح التحاليل الكلية وبتقديم المعطيات التي تحدد الإطار العام للدراسة الجزئية في المقارنة بين المواقع الاستثمارية المحتملة.

والشكل الموالي يبين تكامل المقاربات الثلاث للجاذبية:

الشكل (29) تكامل المقاربات الثلاث للجاذبية

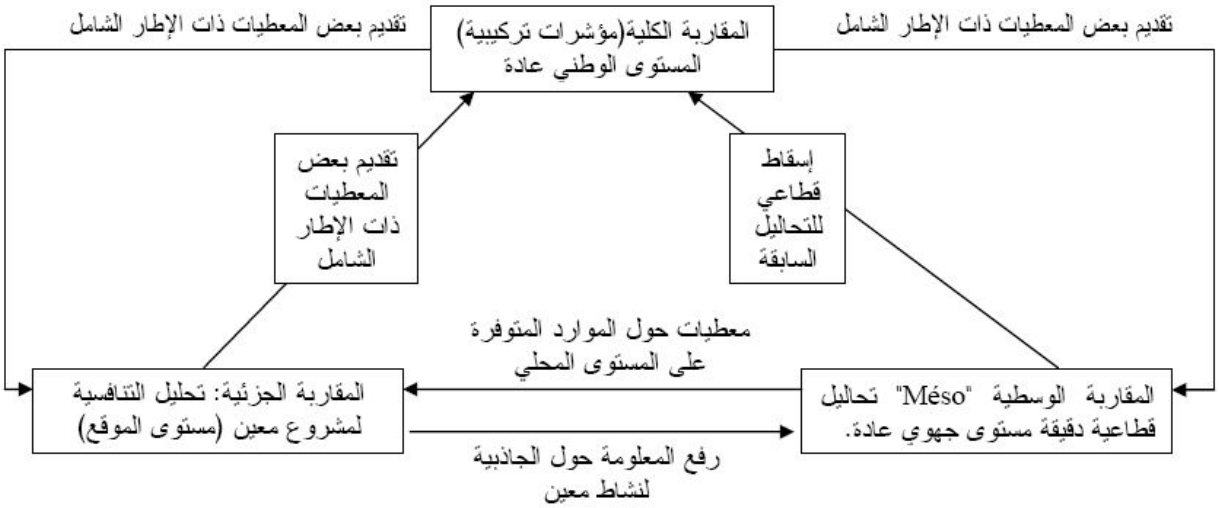

Source : Hatem, Investissement international et politique d'attractivité, éd. Economica, Paris, 2004, p.242

إذا قبلنا بجدوى استخدام مفهوم الجاذبية فهذا يعني أهمية وجود نشاط أو سياسة عمومية لترقية الاستثمار، وهدف هذه السياسة إذن هودعم جاذبية الإقليم من خلال الارتكاز على المقاربات الثلاث السالفة الذكر.

فعلى المستوى الكلي يتم خلق الظروف أو العوامل المشجعة لتطور الأعمال، فوجود خطر مالي ضعيف أو محدود (توازن الاقتصاد الكلي) والتحكم في التكاليف (الجباية) وتحسين شامل لنوعية الموارد (تكوين اليد العاملة وتهيئة البنية التحتية...) على المستوى القطاعي أو الوسطي ودعم أقطاب التنافسية على المستوى المحلي بتحفيز الأعوان الاقتصاديين المتواجدين في نفس الإقليم (مؤسسات، جامعات، مراكز بحث...) للتعاون فيما بينها حول تحقيق أهداف مشتركة ومشاريع فعلية (تطوير منتجات جديدة). أما على المستوى الجزئي فيتم خلق أفضل الشروط المادية والمالية الممكنة لتجسيد المشاريع (توفير الهياكل

القاعدية والعقار وتسهيل الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع وتكوين اليد العاملة والبحث عن المقاولين من الباطن والموردين المحليين).

إن تحقيق عوامل جذب الاستثمار في إقليم (دولة، مدينة، منطقة...) معين لا تكفي لقدوم المستثمرين بل يتطلب الأمر القيام بالترويج الجيد لهذا الإقليم وإبراز عناصر التميّز التي تجعل منه موئلا رئيسا لتوطن الاستثمار المحلي والأجنبي، لذلك يتعين على مؤسسات ترقية الاستثمار التحكم في آليات وقواعد ترويج (تسويق) المكان. فما هي هذه القواعد؟ وما هي خصائص هذا التسويق؟

2. 2. حتمية الترويج وأهمية تسويق المكان في تحسين الجاذبية

2. 2. 1. أهمية الترويج

أصبح الترويج علما قائما بذاته يعزز من أهمية عمليات النمو المضطرد في تبادل التجارب وتداول المعرفة حول تقنيات ترويج الاستثمار في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصد الخبرة العملية في ترويج الاستثمار. وبناء على ذلك فإن الإعلان لوحده، سواء كان عاما أومحددا، لا يمكن أن يجذب المستثمر المحتمل في غياب علاقة وثيقة ما بين المنتج والرسالة الإعلانية، وبالتالي لا يمكن فصل الإثنين عن بعضهما بل يجب أن يعزز أحدهما الأخر. وعلى وجه التحديد، فإن التحدي يكمن في تطوير قدرة تسويقية تنافسية توجه إلى تطوير السياسة الاستثمارية للبلد بطريقة تعزز جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية.

عند القيام بالتسويق للبلد (Marketing a country)[1] يجب أن تحتل تقنيات الترقية (الترويج) أهمية كبيرة وذات أولوية في البلدان التي تسعى الارتقاء إلى مجموعة البلدان الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي.

لكن يجب التأكيد على أن البدء بتنفيذ هذه السياسة لا يجب أن يسبق التحضير الجيد وتوفير قبل ذلك الشروط الأساسية للجاذبية (التي ذكرناها سابقا)

ومما يجدر الإشارة إليه أن عمليات الترويج للاستثمار في بلد معين ما هي إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة الإجراءات والسياسات الواجب القيام بها حتى تتحقق الشروط والظروف المناسبة والمشجعة لجذب الاستثمارات المباشرة، وعليه يتعين معرفة الشروط الواجب توفرها من أجل نجاح المسعى الترويجي لجذب الاستثمار.

2. 2. 2. شروط الترويج للاستثمار

يجب الوعي بأن نشاط الترويج وحده ليس كافيا لجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى القطر إذا اكتشف المستثمرون أن الإجراءات الإدارية تشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية مما قد يدفعهم

[1] يتم استخدام تسويق المكان أو تسويق الإقليم (Territoire) ليعبر عن دولة أو منطقة داخل الدولة أو مدينة. وتتحدد الجاذبية حسب مستوى التنافس على جذب الاستثمار للمكان المعني. جذب الاستثمار الأجنبي للدولة (المنافسة مع البلدان المجاورة) وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي نحو منطقة معينة أو ولاية معينة (منافسة فيما بين المناطق أو المدن).

إلى صرف النظر عن المضي قدما في تنفيذ استثماراتهم، وفي هذا هدر لفرص استثمارية مؤهلة وهكذا فإن هيئات الاستثمار لا يمكن أن تكون بمعزل عن البيئة الاستثمارية بمكوناتها المختلفة. وتكمن مصداقيتها في النهاية في قدرتها على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه ورعاية إسهامه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها.

وكما في حالة الشركة فإنه لا بدّ لأي دولة أن تستيقن من أن مناخ الاستثمار فيها جاذب بالقدر الكافي قبل الإنفاق على تحسين صورة القطر أو على الأنشطة الموجهة لجذب المستثمرين. وفي الحالات التي تتميز فيها الفرص بجاذبية خاصة يمكن للدول أن توجه حملاتها التسويقية المدروسة للجهات المتخصصة التي تتفهم ما تنطوي عليه تلك الفرص بغرض جذبهم لها، بينما تقوم في الوقت ذاته بتوفير أسباب تحسين مناخ الاستثمار.

يمكن تمثيل الترويج للاستثمار بتسويق سلعة أو خدمة تنتجها شركة خاصة [1]، إذ تحاول هيئة الترويج إقناع عملائها من المستثمرين بشراء منتج وهو الاستثمار في إحدى الفرص المتوافرة في القطر. وكما هو معلوم فإن تسويق السلعة المُصنّعة يتم على مرحلتين: ترتكز الأولى على التعريف بالمنتج وتكرس الثانية للتعريف بجوانب الجذب في السلعة. يسير ترويج الاستثمار على المنوال نفسه إذ يبدأ بالتعريف بالقطر وينتهي بترويج فرص محددة للاستثمار.

ولعل خبرة الشركات في تسويق منتجاتها السلعية أو الخدمية مفيدة لهيئات ترويج الاستثمار. وإذا أنفقت الشركات الخاصة على تسويق سلعة ضعيفة أو خدمة غير مكتملة فإن في ذلك مضيعة للموارد. وفي واقع الأمر فإن تسويق سلعة أو خدمة لا تتوافر لها شروط الجودة تلحق ضررا بالشركة على نحو أكثر مما يلحقه عدم تسويق السلعة أو الخدمة.

وفي حالة الدول التي تروج للاستثمار فيها فإن معالجة حالة القصور في السلعة التي تسوقها الدولة المعنية تكمن في التخلي عن السياسات الطاردة للمستثمر وإزالة التعقيدات التنظيمية والإدارية المعيقة لعمل الإدارة التنفيذية لمشروع الاستثمار الأجنبي في تلك الدولة. وإذا اقتنع مستثمر ما بزيارة بلد للنظر في إمكانية الاستثمار فيه فقد تصده عن ذلك الصعوبات التي واجهها المستثمرون من واقع تجربتهم المباشرة. وكما في حالة السلعة أو الخدمة فقد لا يجد المستثمر نفسه منجذبا نحو تلك الدولة حتى لو تم إصلاح الخلل الذي لامسه المرة الأولى، ولذلك فإن القفز فوق مرحلة تبني السياسات الجاذبة للاستثمار من شأنه أن يلحق ضررا يؤثر على تسويق فرص الاستثمار في تلك الدولة في المستقبل.

---

[1] لويس تي ولز، ***تبني سياسات الاصلاح: الدور المحوري لهيئات ترويج الاستثمار***، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر ،2000 ص ص 27-35، ص، 28.

إن متابعتنا وتحليلنا لمناخ الاستثمار في الجزائر يجعلنا نؤكد على وجود العديد من العوائق التي تؤدي إلى تشكل صورة سلبية وانطباع سيئ لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب، وعليه يصبح من العاجل التدخل لأجل تقليص هذه المعوقات ثم القيام ببناء الصورة الجيدة من خلال الترويج الجيد للفرص الاستثمارية المحتملة.

وإذا كان تحسين مناخ الاستثمار يكتسب أهمية خاصة مع إعلان فتح أي بلد للاستثمار الخارجي إلا أن الهيئة الواعية لمهامها تجعل منه مهمة مستمرة تستوجب المثابرة على التقويم والتطوير المستمر حتى بعد إزالة العقبات الرئيسية التي تواجه الاستثمار، علما بأن إزالة مثل هذه العقبات مهمة شاقة وبطيئة التحقيق بطبيعتها، وتتطلب العمل على مراحل لإقناع المتشككين في أهداف المستثمرين الأجانب ونواياهم وإبراز جوانب الجدوى الكامنة في هذه الجهود. وتشير التجارب الدولية إلى أن جهود الإصلاح تبدأ بنتائج متواضعة تتطور إلى حقائق ملموسة مع الزمن. وتظل عملية متابعة جوانب الضعف في مناخ الاستثمار عملية مهمة في كل الأوقات.

2. 2. 3. أهمية التسويق في الترويج للاستثمار

لقد أكد العديد من الباحثين على أهمية استعمال تقنيات التسويق من أجل جذب المستثمرين الأجانب لبلد ما.(Wells et Wint, 1990, Texier et Valla 1991,Kotler et Debois 1994)[1]، وقد أشار (Aharoni 1966) على أهمية وضع البلدان النامية لبرامج تسويقية بهدف الاتصال مع الخارج حول فرص الاستثمار المعروضة في البلد، أي أنه يتوجب عليها تقليل الخطر الذي يلمسه المستثمر عندما يفكر الاستثمار في بلد أجنبي، ويجب أن تقوم هذه الأنشطة على تحليل حاجيات المستثمرين.

وإذا اعتبرنا المكان المراد ترقيته والترويج له كموقع للاستثمار وطبقنا عليه عناصر المزيج التسويقي المعتمدة في تسويق المنتجات لوجدنا بعض الفروقات الأساسية بينهما:

فعلى خلاف بقية المنتجات أو الخدمات التي تتضمن مكونات من السهل تحديدها، فإن "المنتج البلد" يتطلب تفكيرا معمقا، لذلك فإن استخدام تقنيات التسويق في هذا المجال تعتبر أكثر تعقيدا.

يرى بعض الباحثين المتخصصين في علوم التسويق مثل (Watzke 1987) عند تناول مسألة تسويق المكان كمنتج إمكانية الاحتفاظ بالمتغيرات الأربع الأساسية (السعر، المنتج، التوزيع، الاتصال)، بينما يتجاهل آخرون مثل (Kostecki1992) التوزيع، وفي هذا الإطار فإن هذا المنتج يتم اعتباره كأحد عناصر المزيج التسويقي، فبعض مكونات هذا المنتج لا يمكن تغييرها كالمناخ وسعة السوق، بينما يمكن التأثير على مكونات أخرى مثل الهياكل القاعدية كالنقل وتأهيل اليد العاملة، لذلك فالمقصود بالمنتج جملة العناصر الممكن التأثير عليها وتغييرها للاستجابة لحاجيات المستثمرين من أجل خلق مناخ استثماري

[1] Hubert Brossard, ***Agence de promotion et investisseurs étrangers : Processus de collecte d'information et services aux investisseurs***, thèse de doctorat en économie, Université de Neuchâtel, 1996, p. 34.

مشجع. فالمنتج المكان يشمل مجموع الحوافز والمعلومات الخاصة التي تنشرها الوكالة (وكالة ترقية الاستثمار) للمستثمرين المحتملين وفي بعض الأحيان الدراسات الخاصة الموجهة لمستثمرين معينين.

ويعتبر تسويق الإقليم نوعا خاصا من تسويق الخدمات، هذه الخدمات تتميز بتعقيدها الأمر الذي أدى ببعض المختصين في التسويق إلى أن يطلقوا عليه عبارة المنتج المركب [1]، فالمستثمر من الصعب عليه التمييز بدقة ما بين الخدمات والخصائص المقترحة عليه في مكان ما ومقارنتها بمكان آخر. وتتميز هذه الخدمة كذلك بأنها تتوقف على العديد من الموردين: فإذا كانت الوكالة (ANDI في حالة الجزائر) هي المسئولة على تسويق المكان فإن نوعية الخدمة المقدمة للمستثمر تتوقف على مدى تعاون العديد من الشركاء العموميين والخواص المشاركين في عرض الخدمات، لذلك نتكلم عن نظام الترويج الذي لا تمثل الوكالة إلا أحد عناصره المركزية.

إن طبيعة المنتج/المكان هي ذات خصائص غير نمطية وتقترب من مفهوم الخدمة حسب الطلب المحدد ويتم تقديمها حسب الاحتياجات الخاصة لكل مستثمر.

والجدول الموالي يوضح لنا مستويات المكان كمنتج ودرجة تدخل التسويق فيه:

الجدول (59): مختلف مستويات المنتج/المكان

نوعية المتغير	مستوى التدخل التسويقي	مثال
غير قابل للتغيير	ضعيف : الاتصال	المناخ
يتغير على المدى الطويل سياسات اقتصادية ط.أ	ضعيف: الاتصال، مشاركة الوكالة في تحديد السياسة الجديدة	التكوين
يتغيير على المدى القصير سياسة اقتصادية ق.أ	متوسط: الاتصال، الوساطة، التفاوض	الحوافز
خدمة حسب الطلب	قوي: الخدمات المقدمة للمستثمرين (للمؤسسات والأفراد)	البحث عن العقار

Hubert Brossard, op.cit, p.46.

يحدد لنا الجدول السابق مجالات تدخل الوكالة وصلاحياتها، فالوكالة يمكنها التدخل بالنسبة للمجالات القابلة للتغيير في المدى القصير (الحوافز، القوانين، الإطار التنظيمي)، أي الخدمات المقدمة للمستثمرين. في إطار اقتصاد الخدمات، فإن المقدم الأخير للخدمة (العرض) له دور كبير يلعبه باعتبار أن الخدمات المقدمة من طرف وكالة ترقية الاستثمار هي التي تسمح بالتقرب من حاجيات وتطلعات المستثمرين والتمكن من إيجاد الحلول المناسبة (حسب الطلب).

مما سبق نجد أن الوكالة يمكنها التأثير على نوعين من المتغيرات:

[1] La notion de produit augmenté développé par Levitt, ou Meta produit développé par (Kotler,Dubois ,1994)

- المتغير: الترقية/الاتصال الذي يستهدف تطوير وتحسين صورة البلد (المكان) لدفع المستثمرين لإقامة مشاريعهم.
- المتغير: الخدمة يهدف توفير أو عرض خدمات حسب الطلب ومرافقة المستثمر طيلة مرحلة الاختيار.

تحديد التوليفة **المنتج/المكان** يجب أن يكون من وجهة نظر المستثمر الذي لا يبحث عن مكان للاستثمار فقط ولكن الوصول لأفضل الفرص المتاحة، أي أنه يبحث عن حل على المقاس، فعرض المنتج/المكان يعني أنه يسمح بتحسين الوضعية التنافسية للمستثمر بعد موافقته على قرار الاستثمار في هذا المكان، لذلك يجب أن تتمحور سياسة الوكالة على خدمة الزبون (المستثمر).

2. 2. 4. السياسة التسويقية للترويج للمكان

يجب أن يقوم الترويج للاستثمار على مقاربة تسويقية تتمثل في *"**بيع صورة البلد**"* للمستثمر الأجنبي ويقوم بهذه المهمة الدقيقة والحساسة هيئة عمومية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر. إن التحليل المفصل لأنشطة بعض الوكالات لترويج الاستثمار في بعض البلدان يسمح لنا بملاحظة وجود دورة حياة لأنشطة الترويج في الوكالة.

فالهدف الأول لهذه الوكالات هو إقامة صورة إيجابية للبلد لدى المستثمرين الأجانب، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بعد أن تقوم الوكالة مسبقا بأنشطة دقيقة وخاصة لانتقاء والبحث عن المستثمرين المحتملين، وبعد أن يحضر هؤولاء المستثمرون تأتي مرحلة المتابعة والمرافقة والمساعدة التقنية لهم. لذلك فإنّ القيام بحملة ترويجية جيدة يجب أن يقوم على ثلاثة أسس هي: [1]

- بناء صورة جيدة للبلد (Image building)
- الخدمات المقدمة للمستثمرين المحتملين
- استهداف بعض المستثمرين

أ. تحسين صورة البلد المضيف لدى المستثمرين الدوليين من أجل إقناعهم بجدوى إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذا البلد، أي أن الهدف هو خلق صورة إيجابية للبلد المضيف (بناء الصورة الحسنة) ويتحقق هذا الهدف من خلال القيام بحملات إعلامية عامة بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بأن البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار وأنه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح وتتمثل هذه الحملات الإعلامية في إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، كما أن لمشاركة المستثمرين الأجانب الحاليين في هذه العمليات الترويجية الأثر الكبير على نفسية وسلوك المستثمرين المحتملين. ويكون الهدف من بناء الصورة الجيدة هوتصحيح النظرة السلبية السابقة أو الأفكار المسبقة التي تنظر للبلد نظرة سلبية

[1] Jean-louis Mucchilli, op.cit ., 1998, p. 330

على العموم خاطئة أوقد تم تجاوزها اليوم، فقرارات رؤساء المؤسسات لا تتصف دوما بالرشادة (سلبيات الانطباع العام كما تطرقنا له في الفصل الرابع)، كما تهدف أيضا لإعلام رجال الأعمال ورجال السياسة على المستوى الدولي بالإصلاحات المهمة التي تم إحداثها لفسح المجال للاستثمار الأجنبي وتشجيع قدومه ويتم استخدام في هذا المجال كل تقنيات العلاقات العامة من أجل تحسين الصورة[1].

و يتم تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام العديد من وسائل الترويج نذكر منها:

- الإشهار في جرائد الأعمال والمشاركة في التظاهرات والمعارض الخاصة بالاستثمارات
- الإشهار في وسائل الإعلام المخصصة لقطاع معين
- إرسال بعثات تحسيسية وإعلامية للصناعيين في بلدانهم
- تنظيم ملتقيات حول فرص الاستثمار في البلد المضيف

ب. بعد بناء الصورة الحسنة للاستثمار في البلد يتوجب العمل على تسهيل ظروف استقبال وإقامة الاستثمارات الأجنبية، ويكون هذا النشاط فعالا إذا تمكنت وكالة ترقية الاستثمار من إقامة علاقات وثيقة وشخصية مع المستثمرين المحتملين. ويتمثل الهدف من تقديم خدمات للمستثمرين هو تـــقليص نفقات الدراسة والبحث بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتتمثل أولى هذه الخدمات في تقديم المعلومات حول البلد وإمكانيات الاستثمار فيه، كما يجب أن لا تتصف هذه المعلومات بالشمولية والعمومية بل يجب أن تكون دقيقة وحديثة وتستجيب لحاجات المستثمرين الأجانب، وفي مرحلة ثانية يجب القيام بتنظيم زيارات ميدانية للمستثمرين الأجانب نحو مناطق الاستثمار المستهدفة وربط علاقات شراكة بينهم وبين المستثمرين الوطنيين ويجب كذلك مرافقة هؤلاء المستثمرين أثناء المراحل الأولى لتنفيذ مشاريعهم. إن سر نجاح الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب يقوم على قاعدة تسويقية مهمة والتي نلاحظ بأن الكثير من وكالات ترقية الاستثمار لا تفهمها جيدا، إذ لا يجب أن يُطلب من المستثمر الأجنبي القدوم للبلد من أجل إعانته والمساهمة في حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب إقناع المستثمر الأجنبي بأن مزايا الاستثمار المتوفرة في البلد ستسمح له بمضاعفة قدراته التنافسية وزيادة أرباحه.

ج. إن استهداف المستثمرين المحتملين يهدف إلى تحديد الشركات التي من الممكن أن تهتم بالمزايا والفرص الاستثمارية المتاحة ويتم ذلك عن طريق الاتصال المباشر بهم وتوفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار. ونظرا لدرجة الاختلاف بين المؤسسات المستثمرة من حيث مستواها التكنولوجي وحاجاتها لليد العاملة أو للهياكل القاعدية فلا يمكن أن يكون موقع استثماري معين أكثر جذبا لكل أنواع الاستثمار ومن أجل مضاعفة حظوظه يتوجب عليه أن يضع أولويات انطلاقا من تحليل موضوعي لوضعية السوق (ما هي الأجزاء من السوق الأكثر ربحية مقارنة بما يتميز به من خصائص؟) (في أي مجال له حظوظ

[1] C. A. Michalet, **la séduction des Nations,** op.cit., p.88

أكبر لجذب حصة أكبر من المشاريع؟)، يمكن تحقيق عملية الاستهداف الفعال للمستثمرين الأجانب الذين تتلاءم مشاريعهم مع الأهداف العامة للتنمية (خلق مناصب عمل؟ تحويل التكنولوجيا؟ تطوير الاقتصاد المحلي؟ ....الخ) من خلال استخدام مصفوفة (SWOT) التي تسمح بتحديد بعض القطاعات الاقتصادية وبعض البلدان الأساسية التي من الممكن أن تأتي للاستثمار، لذلك يصبح من الواجب أن تكون المعلومات المقدمة لهؤلاء المستثمرين أكثر دقة وتفصيلا وأن يتم عرض فرص حقيقية ومدروسة للاستثمار[1].

يتطلب تحقيق المهام الثلاثة السابقة الاعتماد على الأساليب التسويقية في الدعاية والإعلان وتطوير العلاقات العامة مع مجتمع رجال الأعمال، وفي هذا السياق، يتوجب على تقنيات التسويق أن تضع هدفا أساسيا يركز على العميل فتسويق الاستثمار يحتاج إلى عملية معقدة واتصالات متشعبة وتحليل متخصص. وهذا يتطلب أن يكون دور الإعلان أكثر من مجرد إتمام صفقة البيع لأن المهمة تتطلب بناء علاقة طويلة الأمد ووثيقة مع المستثمر، لذلك يتوجب العمل على ضمان العمل الدائم والمتابعة المستمرة للمستثمرين ومرافقتهم أثناء وبعد تنفيذ استثماراتهم، وفي هذا الصدد نذكر النقاط الثلاثة التالية:

- تقديم الاستشارات وفرص الاستثمار المتوفرة.
- المتابعة والمساعدة خلال مرحلة إقامة المشروع وتقديم كل التصريحات اللازمة.
- تقديم الخدمات ما بعد الاستثمار.

نبين من خلال الجدول الموالي أهم التقنيات التي تعتمدها وكالات ترقية الاستثمار من أجل جذب المستثمرين وفق المهام الثلاثة للترويج:

الجدول (60) تقنيات ترقية الاستثمار

أنشطة تحسين الصورة	البحث عن المستثمرين	الخدمات المقدمة للمستثمرين
- الاشهار في وسائل الإعلام العامة والمتخصصة - تنظيم تظاهرات إعلامية أو ملتقيات حول فرص الاستثمار - خلق وتطوير مواقع الانترنيت - المشاركة في المعارض - تقديم ونشر مجلات أو وسائل إعلامية	- حملة الاتصال الالكتروني عبر البريد الالكتروني للمستثمرين Mailing - تنظيم عمليات ترويج تستهدف بعض المستثمرين - البحث المتخصص حول شركة (التقديم) - إنشاء موقع على شبكة الإنترنيت	- تسهيل الحصول على الرخص - تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالاستثمار (اقتراح مشاريع جديدة أو دراسات جدوى) - تقديم معلومات تخدم المستثمرين - تسهيل إقامة المشاريع - تقديم خدمات ما بعد تنفيذ الاستثمار

Source : Fabrice Hatem, Investissement international et politique d'attractivité,op.cit. adapté de wells et wint (1990), op.cit., p.110.

يفترض بعض المحللين أن العولمة ستؤدي إلى خلق بيئة متجانسة لقطاع الأعمال حيث تتقلص الفروقات التي تميز الدول. وليس هذا صحيحا بالضرورة لأن الدول بحاجة لأن تبرز مزاياها بوضوح للمستثمرين ولا يمكن أن تكون هذه المهمة منفصلة بل يجب أن تتكامل مع وسائل الترويج الأخرى وأن يتحسن مناخ الاستثمار، وأن تتوافر المتابعة الدقيقة للأمور التي يمكن أن تحسم تحويل المستثمر "المحتمل" إلى مستثمر

[1] Fabrice Hatem, Le marketing territoriale : pourquoi, comment ? op.cit

"فعلي"، ولكي تنجح عملية الترويج للاستثمار لابدّ أن تمر بمراحل متدرجة تهدف إلى أن يتخذ المستثمر المحتمل قرارا بالاستثمار.

2. 2. 5. مراحل عملية الإعلان للترويج للاستثمار

تمر عملية الإعلان بأربعة مراحل تشمل ترقية الوعي، بناء الإنطباع، وخلق النية ثم اتخاذ القرار[1].

- **المرحلة الأولى: ترقية الوعي** يجب أن يركز الإعلان على جذب الاستثمار المطلوب. وأن يدور الإعلان في إطار السياسة الاستثمارية الكلية، ويستهدف الإعلان الناجح تعزيز "الوعي" بشأن سمعة البلد ويعكس استقرار بيئة الاستثمار ومدى ترحيبها بالمستثمرين، ومن جهة أخرى يستهدف توعية المستثمر بدرجة تميز الموقع الجغرافي وسهولة النفاذ للأسواق ويعكس مكونات مناخ الاستثمار الإيجابية وأداء القطاع المستهدف.

- **المرحلة الثانية: بناء الانطباع** تتداخل المرحلة الثانية مع المرحلة الأولى فهي تفترض أن الدولة بعد أن تكون قد نجحت في الوصول إلى القائمة القصيرة المبدئية سيتم إخضاعها لمزيد من التدقيق من قبل المستثمر للوصول إلى القائمة الأقصر. وتحتاج هذه المرحلة، من وجهة نظر المستثمر، إلى توفر معلومات تحليلية أكثر دقة وتفصيلا للقطاع المستهدف للتأكد من مدى توفر البنية التحتية (وسائل النقل، خدمات المياه والكهرباء) والبنية المالية (الضرائب والحوافز المالية للمستثمرين) والموارد البشرية (خاصة المؤهلة في صناعات المعرفة)، ولا يفيد أن يحاول الإعلان عرض كافة المزايا في رسالة واحدة بل الأفضل هو إبراز ناحية إيجابية معينة تتناول المزايا المقارنة التي يمكن أن تتحول إلى مزايا تنافسية للمستثمرين مثل إلقاء الضوء على قطاعات صناعية معينة وإبراز وضع الدولة كبيئة خصبة للمستثمرين أو مدى سرعة استجابة هيئات تشجيع الاستثمار لطلبات المستثمرين والخدمات التي تقدم لهم.

- **المرحلة الثالثة: خلق النية** في هذه المرحلة ينتهي المستثمر المحتمل من التحليل التفصيلي لحصر قائمة الدول المتنافسة، لذلك يجب تكثيف الجهود الإعلانية التي يجب أن تتصف بالوضوح.

- **المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار** عند هذه المرحلة، تكون المفاوضات المكثفة عموما وجها لوجه، ولن تتمكن الإعلانات أن تحل محل معالجة هذه العملية مباشرة من المسئولين في هيئة تشجيع الاستثمار التي تمثل المفاوض الرئيسي مع ضمان وجود دعم والتزام الحكومة لتعزيز ثقة المستثمر في هذه المرحلة الحاسمة[2].

---

[1] أندروفريزر، ***تقنيات الإعلان العامة والمحددة لبناء الإنطباع العام للقطر المضيف للاستثمار***، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر 2000 ص 54 .(53-58)

[2] نفس المرجع، ص 56.

2. 3. عناصر نظام ترويج الاستثمار وفعاليته

2. 3. 1. عناصر نظام الترويج

إن ترويج الاستثمار ليس مسألة بسيطة يمكن أن تقوم بها جهة واحدة، ولكنها عملية مركبة تتطلب تعدد المتدخلين وضرورة التنسيق فيما بينهم، لذلك ندرك أن الترويج يمثل نظاما يتشكل من عدة عناصر ذات تفاعل فيما بينها من أجل تحقيق الهدف المشترك فيما بينها، والمتمثل في جذب الاستثمارات للبلد[1]. وهذا ما يعني أن:

- نوعية العرض فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المتوطنة يتوقف على أداء العديد من الأعوان والعلاقات القائمة بينهم.
- وكالة ترقية الاستثمار لا تمثل إلا إحدى حلقات نظام الترقية الشامل. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (30): نظام ترقية الاستثمار

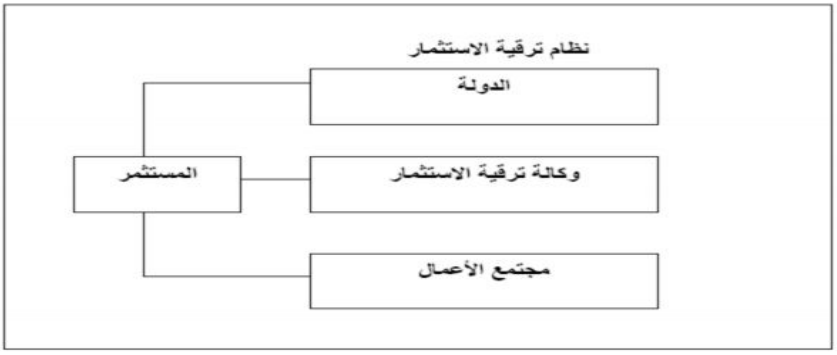

المصدر: من إعداد الباحث

إن تحقيق أهداف ترويج (الترقية) الاستثمار يتطلب قيام جميع عناصر النظام بوظائفها على أكمل وجه ونعرض من خلال الجدول الموالي الوظائف الممارسة من طرف الأطراف المتدخلة في سوق الاستثمار:

جدول (61) الوظائف الممارسة من طرف عناصر نظام ترقية الاستثمار

العناصر	الوظائف
إدارات الدولة	تقديم العقار
وكالات الترقية	المساعدة والمرافقة التقنية لملفات الاستثمار
البنوك والمؤسسات المالية	تقديم المساعدات
غرف التجارة والصناعة	مركز الاستقبال والإعلام
البلديات والجماعات المحلية	تمويل وتهيئة البنى التحتية

Hubert Brossard, op.cit., p16.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أنّ نظام ترقية الاستثمار يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: الدولة، وكالة ترقية الاستثمار ومجتمع الأعمال.

[1] Hubert Brossard, op.cit., p.15.

تحتل الوكالة عادة المكانة المركزية في نظام الترقية، فبالإضافة لدورها في خدمة المستثمر، فعليها القيام بتحسيس وإعلام الحكومة ومجتمع الأعمال بتطلعات ورغبات المستثمرين الوطنيين والأجانب، وأيضا التنسيق بين مختلف أنشطة الترقية[1]. إن فعالية الوكالة في إطار برنامج يهدف جذب المستثمرين الأجانب يرتبط مباشرة بالموقف الذي يتبناه مختلف عناصر الترويج من المستثمرين (أي مناخ الاستثمار).

يتطلب نجاح الوكالة في تحقيق أهدافها معرفتها بحاجات المستثمرين وتلبيتها، فالمستثمر يبحث عن المعلومة التي تسمح له بتقليص حالة عدم التأكد المحيطة بقرار الاستثمار، كما يطلب من الوكالة التعاون مع المستثمرين بعد إقامة (تنفيذ) مشاريعهم الاستثمارية، أي أنهم يتمنون أن تمتد العلاقة طيلة دورة حياة الاستثمار، من بداية تنفيذ المشروع إلى غاية نهاية فترة حياة الاستثمار، فالمستثمر يبحث عن خدمة على المقاس.

يتحدد نجاح وفعالية وكالة ترقية وتطوير الاستثمار بمدى تمكنها من الوصول لتحقيق هدفها والمتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية (والوطنية) للإقليم الذي تشرف عليه، من أجل خلق مناصب عمل وحفز التنمية الاقتصادية، غير أنه يجب الإشارة إلى أنّ تحقيق هذا الهدف وتقييم مدى فعالية السياسات المتبعة ليس بالمسألة الهينة فالعديد من التساؤلات تطرح في هذا الصدد، نذكر منها:

- كيف نحدد ونرتب الأهداف؟
- ما هي الوسائل الأكثر فعالية والوسائل التي يجب تجنب استعمالها عند القيام بالترويج؟
- كيف يجب توجيه الوسائل نحو الأنشطة والمؤسسات التي نملك فيها حظوظا أكبر لنجاح أنشطة الترويج؟
- كيف يتم ضمان التنسيق بين عمل الوكالات المحلية على المستوى الوطني؟

إنّ الإجابة على هذه التساؤلات من طرف مسئولي الترويج على المستوى الوطني يسمح ببناء إستراتيجية وطنية ذات فعالية في تحسين صورة البلد وجذب الاستثمارات الجديدة.

ومن الملاحظات الواجب الانتباه لها في تنظيم وكالات ترقية الاستثمار أنها يمكن أن تكون عبارة عن منظمات عمومية أو خاصة أو مختلطة هدفها تقديم صورة جيدة عن البلد كمكان مفضل لإقامة الشركات ويقوم هذا العمل على استخدام أدوات وتقنيات التسيير الخاص المتعلق بتسويق المبيعات. فالعبرة من إنشائها تكمن في القيام الجيد بمهامها وليس في شكل تنظيمها، لذلك يُفضل أن تتعاون الوكالة مع مكاتب الدراسات الخاصة في إجراء دراسات السوق وإنجاز العمليات التسويقية بإسمها[2]. ففي العديد من البلدان برزت أهمية وضرورة تنسيق الجهود بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، مع تمتع الوكالة بالاستقلالية الكاملة في تسييرها (سنغافورة، ماليزيا، ايرلندا)، ولا يهم أن يكون تنظيم الوكالة مركزيا أو غير مركزي،

[1] Fabrice Hatem, **Investissement international et politique d'attractivité**, op.cit, p. 103.
[2] Jean-louis Mucchilli, op.cit., p. 327.

لكن يشترط وجود تنسيق كامل في إعداد الخطط الترويجية والبرامج المعتمدة لتحسين جاذبية الإقليم لاستقبال الاستثمارات الجديدة.

لن يحقق عمل وكالات ترقية الاستثمار الفعالية المطلوبة في جذب الاستثمار إلا إذا تفطن القائمون عليها للعوامل التي يمكن أن **تحد من جدوى عمل الترويج** الذي تقوم به، ونبين فيما يلي العناصر التي تسمح بتحقيق الفعالية في نشاط الوكالات أو على العكس من ذلك تجعل من عملها عديم الفعالية:

- أهمية التركيز على جذب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تستطيع الشركات الكبيرة متعددة الجنسية أن تحصل مباشرة على المعلومات الضرورية التي تكون في حاجة إليها سواء باستخدام فروعها في الخارج، أو عن طريق اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المتخصصة التي لها القدرة على إمدادها بمعلومات مهمة مع القيام بتشخيص للإقليم الأمر الذي يسمح بتقليص حجم التدخل الحكومي (عدم أهمية تدخل الوكالات في هذا الجانب) مما يعني أن القيمة المضافة التي يحملها النشاط الترويجي للوكالات لا يكون إلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والشركات التي هي في بدايات مرحلة التدويل.
- تبين العديد من الأعمال (Wells, Wint 1999) بأن نشاط ترقية الاستثمار الذي تقوم به الوكالات يكون أكثر فعالية إذا ركّزت الوكالات على تقديم مبررات تقنية متخصصة مع استهداف شريحة معينة من المستثمرين، وأن القيام بتنظيم معارض مفتوحة للجمهور العام لن يكون لها مغزى.
- تحاول بعض وكالات ترقية الاستثمار تقديم صورة جيدة عن إقليمها أفضل من الصورة الحقيقية، وفي بعض الأحيان قد تكون هذه الصورة مخالفة تماما للواقع، الأمر الذي يشكك في مصداقية الوكالة، وتجنبا لهذا الخطر يرى أحد خبراء المعهد الدولي للمالية(FIAS) في الدراسة التي قام بها (Morriset 2003) والتي شملت وكالات ترقية الاستثمار في 58 دولة، أنه يتوجب على البلدان التي تتميز بمناخ استثمار سيئ أن تنفق مواردها المحدودة من أجل تحسين هذا المناخ بدلا من استعمالها في ترقية الاستثمار. [1].
- عدم توفر الوكالات على الإمكانيات المالية والمؤهلات البشرية يجعل من الصعب عليها التحكم في معرفة معمقة لعرضها الإقليمي في جميع النشاطات، لذلك فإنها توجد نفسها في مواجهة مأزق، فإما الاستمرار في القيام بالنشاط العمومي الذي تقوم به الوكالة مع عدم فعالية ذلك أو التخلي عن عدة مجالات من أجل التخصص في بعض الأنشطة، لذلك يجب أن تتوفر الوكالة على التمويل الكافي من أجل توظيف أفراد ذوي كفاءة وخبرة في أعمال الترويج، وهو ما أكدّ عليه (Morriset 2003)، إذ

[1] O.C.D.E, Cadre d'action pour l'investissement : Panorama des bonnes pratiques, 2006, p. 38.

يجب إعطاء الدعم المالي للوكالة والاستقلالية، فحسب دراسته فكل زيادة بـــ 1 % في ميزانية الوكالة ينجم عنها زيادة بـــ 0,25 % في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد.

- البحث عن المشاريع: لا يرى المعهد الدولي للمالية ضرورة وأولوية البحث عن مشاريع جديدة يمكنها الاستثمار في الإقليم وتوجيه المستثمرين نحو قطاعات أو مشروعات معينة، ولكن الأنشطة الأكثر فعالية هي القيام بنشاطات استباقية (Proactive) تهدف إلى جذب مستثمرين معينين لمشاريع يمتلك فيها الإقليم مزايا مهمة.أي يتوجب القيام بدراسات اقتصادية لتحديد القطاعات الواجب تنميتها (القطاعات التي تتوفر فيها الدولة على مزايا نسبية).
- الخدمات للمستثمرين: تتوقف فعالية الوكالات على مستوى الخدمات التي تقدمها للمستثمرين قبل، أثناء وبعد تنفيذ استثماراتهم، بدءا من البحث عن مواقع الاستقبال إلى حد تقديم الاستشارة الجبائية عبورا بالتوسط بين المستثمرين والإدارة المحلية وهو ما يتم القيام به عادة من خلال الشباك الموحد. فما جدوى هذا الشباك في تقليص العوائق التي تعترض المستثمرين وتسيئ لمناخ الاستثمار؟

2. 3. 2. فعالية إقامة الشباك الموحد لترقية الاستثمار: خلاصة لبعض التجارب

لقد وعت معظم هيئات ترويج الاستثمار أن النشاط الترويجي وحده ليس كافيا لجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى القطر. وأن أي جهد إعلامي أو تسويقي جيد يؤدي إلى استقطاب مستثمرين محتملين لاستكشاف المزيد من المزايا الاستثمارية. أما إذا ما أكتشف المستثمرون أن الإجراءات الإدارية تشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية فإن ذلك سيؤدي حتما إلى خروجهم. فقد أثبتت تجارب المستثمرين الشخصية في عدد من البلدان النامية أنهم قد تكبدوا خسائر مالية نتيجة للتأخير الناتج عن التصرف (أو عدم التصرف) في بعض الحالات مما يؤدي إلى خروج المستثمرين وضياع فرص استثمارية مضمونة[1].

نخلص مما سبق ذكره أن هيئات ترويج الاستثمار لا يمكن أن تكون بمعزل عن سياسات البيئة الاستثمارية ومضامينها العملية، ذلك لأن مصداقيتها تعتمد على كسب رضاء المستثمرين. وقد تهتز ثقة المستثمرين في الهيئة إذا ما اكتشفوا أن تطلعاتهم لم تكن في محلها. وإدراكا من الدول بأن الممارسات الإدارية الحالية تشكل تهديدا لجهودها نحو إصلاح السياسات فإنها تعمد إلى تحسين البيئة الاستثمارية وذلك بإنشاء هيئة للترويج باعتبارها أكثر الكيانات قدرة على القيام بهذه المهام. وفي هذا السياق ظهر

---

[1] فرانك سادر، ***فاعلية النافذة الموحدة***، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر 2000 ص ص 115- 121.
لقد أشار العديد من المسؤولين الرسميين في الجزائر وصرّح العديد من رجال الأعمال الأجانب على إلغاء مشاريعهم الاستثمارية وتحويلها للبلدان المجاورة بسبب العراقيل البيروقراطية.

بداية الثمانينات1980 مصطلح " الشباك الموحد" كإحدى الآليات التي يمكن بها الحد من العقبات الإدارية وضمان وجود مناخ استثماري ملائم، إلا أن تجربة الشباك الموحد لم تكن ناجحة في كثير من الحالات.
إذا أخذنا بعين الاعتبار التعقيدات الإدارية المتعلقة بالاستثمار فإن فكرة الشباك الموحد تبدو براقة وتتلخص الفكرة في أنه بإمكان المستثمر اللجوء لجهة واحدة للحصول على كافة الوثائق والموافقات والتراخيص المطلوبة، وعليه فإن بإمكان وكالة الترويج تنظيم عملية الموافقات والتراخيص عن طريق هذا الشباك.

إلا أن التجارب العالمية أكدت أن هذه الفكرة المثالية غير واقعية، فقد جابهت كل الدول التي حاولت تطبيقها مقاومة من كافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة لأنها شعرت أن قيام هذا الكيان سيحد من سلطاتها مما قد يؤدي إلى تضارب السلطات والنفوذ. ثم أن هنالك تساؤلا حول ما إذا كان بإمكان جهة واحدة القيام بمفردها بكل هذه المسؤوليات والتمتع بكل هذه الصلاحيات.

إن إنشاء الشباك الموحد ليس بالأمر الهين، ذلك أن الإدارات الأخرى قد تشعر باستلاب صلاحياتها حتى لو كان هذا الشباك يقوم بدور تنسيقي. مما قد يدفع بعض المسئولين في هذه الإدارات إلى عدم التعاون والتنسيق. على صعيد آخر، سريعا ما تكتشف إدارة الشباك الموّحد أن تجميع عدد من الإدارات في مكان واحد لا يخلق جسما منسجما، وقد يطبق كل مسؤول أسلوبه في العمل دون أن يبدي أي اهتمام بالكيان الموحد. وأخيرا، فإنه من المهم الإشارة إلى أن عقلية الموظف بهيئة ترويج الاستثمار تختلف عن عقلية قرينه العامل في الإدارة الحكومية الأخرى، فالأول يرى أن خدمة المستثمر وإرضائه يأتي في مقدمة أولوياته، في حين يرى الثاني أن مسئولياته تحتم عليه أن يتأكد أن المشروع الاستثماري يلبي متطلبات السياسة التنموية العامة. من الواضح أن المواءمة بين هاتين العقليتين تغدو بعيدة المنال.
لهذه الأسباب مجتمعة فإن فكرة الشباك الموحد تواجه مشاكل جمة، فالفوائد المرجوة من إنشائه لا تتحقق بالقدر المطلوب حيث تتزايد شكوى المستثمرين من البيروقراطية نتيجة صراع النفوذ والصلاحيات بين الإدارات الحكومية المختلفة وإدارة الشباك الموحد وقد نجحت دول قليلة في الإفلات من هذا المصير وسجلت نجاحات محسوسة في مضمار إنشاء الشباك الموحد.
كما أثبتت العديد من التجارب أن إنشاء الشباك الموحد، حتى في أحسن الأحوال والظروف، لن يساهم تلقائيا في توفير نظام فاعل ومنتظم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية[1]. كما أنه ليس بمقدور أية جهة أن تتولى بمفردها كافة الإجراءات الإدارية في هذا الشأن واختصار الإجراءات الإدارية والزمن لإنجاز الخطوات المطلوبة. واستنادا على ذلك فإن على الشباك الموحد التنسيق مع الإدارات الأخرى في سبيل ضبط المراحل المختلفة وصولا إلى تخفيف العبء عن كاهل المستثمر دون المساس بالأهداف والغايات الأخرى، إلا أن هذه العملية تعتبر عملية معقدة وتحتاج إلى الكثير من الوقت ولا يمكن إنجازها بين عشية

[1] فرانك سادر، نفس المرجع

وضحاها، إلا أن وجود شباك موحد فاعل ومؤثر سيكون عاملا مهما في عملية إصلاح السياسات، ذلك أن توافر دعم سياسي كاف سيجعل الإدارات الحكومية الأخرى ليس فقط ملتزمة بالتنسيق مع الشباك الموحد وإنما أيضا تنظر بجدية إلى إعادة النظر في إجراءاتها وإدخال الإصلاحات اللازمة عليها.

يعتبر تحليل جاذبية بلد ما للاستثمار الأجنبي الخطوة الأولى قبل وضع أية سياسة لترقية الاستثمار، وللقيام بهذا التحليل، نرى ضرورة الجمع بين المقاربات الثلاث السالفة الذكر(المقاربة الكلية والجزئية والوسطية)، ثم يجب الإنتقال إلى اعتماد المقاربة التسويقة التي تهدف بناء صورة جيدة للبلد كموئل جيد للاستثمار الأجنبي وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين المحتملين ثم استهداف بعض المستثمرين. وكما تناولناه في هذا المبحث فللقيام بكل هذه المهام يتم تأسيس وكالات متخصصة لترقية الاستثمار تتفرع عنها شبابيك موحدة تتجمع فيها كل الإدارات المعنية بملف الاستثمار، إلا أنه من الخطأ القول بأن من أولى مهام الشباك الموحد تبني الآلية الكفيلة بتخطي العقبات التي تعترض المستثمرين، ولكن المغزى الحقيقي لتبني فكرة الشباك الموحد يكمن في إمكانية تحديد أوجه القصور في أساليب تنفيذ السياسات الاستثمارية وصولا إلى إزالة هذه العقبات. وهذا ما يدفعنا إلى القول بان لب القضية وجوهرها يتمثل في إصلاح السياسات وليس البحث عن حلول وقتية وعفوية للمشاكل التي يواجهها المستثمرون.

المبحث الثالث

نحو سياسة جديدة لتحسين أنشطة ترقية الاستثمار في ظل مجتمع المعلومات: دراسة مقارنة

نحاول من خلال هذا المبحث إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين أنشطة ومهام وكالتي ترقية الاستثمار في الجزائر وتونس، وسنركز على معرفة وتقييم فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال مستوى الأنشطة الترويجية والخدمات المقدمة للمستثمرين. ونظرا لأهمية استخدام الأنترنيت كوسيلة عصرية لترقية الاستثمار وضمان التواصل مع المستثمرين المحتملين وتقديم الخدمات المختلفة لهم سنقوم بإجراء مقارنة بين موقعي الأنترنيت لمؤسستي ترقية الاستثمار في كل من الجزائر وتونس ثم نقوم بتقييم نظام المعلومات الخاص بالاستثمار في الجزائر ومحاولة تحسينه.

3. 1 . إستراتيجية ترقية الاستثمار الأجنبي في تونس

تعطي تونس أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي وتعتبره مكملا للجهود الوطنية للتنمية وتعوّل عليه كي يساهم في إنجاز الأهداف الوطنية (زيادة حجم الصادرات، توفير مناصب الشغل، نقل التكنولوجيا)، ولذلك تقوم الحكومة التونسية بالعمل لتحسين مناخ الاستثمار قصد دعم المستثمرين الأجانب، وتقوم إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي في تونس على الأسس التالية:

- التنويع القطاعي: تهتم الحكومة التونسية بتنويع الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية فبالإضافة للقطاع الصناعي (النسيج، الجلود) والقطاع الفلاحي يتم الاهتمام بالنشطات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الغذائية وخدمات لإعلام الآلي (إنتاج البرمجيات) وخدمات السياحة والخدمات المالية.
- تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي وترقية الشراكة ما بين المؤسسات المحلية والأجنبية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاد اللامادي الذي يعتبر مصدرا مهما لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية.

ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية تقوم الحكومة التونسية من خلال مؤسسة النهوض بالاستثمار الأجنبي بالعديد من المهام التي تقوم بها مختلف إدارتها. وقصد الإحاطة بأهم أنشطة الترويج التي تقوم بها الوكالة نعرض هيكلها التنظيمي: [1]

3. 1 . 1 . الهيكل التنظيمي للوكالة: تضم الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي الهياكل الإدارية التالية:

---

[1] أمينة مكادا، ***تأسيس إستراتيجية فاعلة لجذب المستثمرين***، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر 2000 ص ص 107-114.

1. الإدارة العامة للترويج: تتولى الإدارة العامة بناء الصورة وترويج تونس كموئل جيد للاستثمار داخليا وخارجيا وذلك بالوسائل التالية:

- خلق شبكة من العلاقات مع مختلف الهيئات ذات العلاقة مثل السفارات الأجنبية والغرف التجارية المشتركة.
- إقامة الندوات وتنظيم ورشات العمل التعريفية.
- تنظيم وإقامة المعارض القطاعية المتخصصة.
- عقد لقاءات توضيحية مع الوفود الأجنبية.
- تنظيم والمشاركة في مختلف المنتديات والمعارض ذات الصلة بالاستثمار، خاصة مع شركاء تونس التقليديين ومحاولة إيجاد وخلق فرص جديدة والوصول إلى مستثمرين جدد.

2. إدارة ترويج المشاريع: وتقوم بمهمة استهداف بعض القطاعات ذات الأولوية الاستثمارية. ويتم التحقق من المشروع والشركة المعنية مع المتابعة الحثيثة حتى مرحلة تنفيذ المشروع. وتعتمد إستراتيجية الترويج على قسمين: الأول يعنى بصناعات التقنية العالية مثل البرمجيات وتقنية المعلومات، والثاني بالصناعات التقليدية مثل صناعة النسيج والصناعات الجلدية.
3. إدارة المساندة والمتابعة: تتولى الإدارة مهمة متابعة الشركات العاملة وحل مشاكلها ومقابلة احتياجاتها وذلك عن طريق الزيارات الميدانية.
4. إدارة التعاون الدولي: وتقوم بإجراء الدراسات التي تهدف إلى إبراز وترويج تونس كموئل جاذب للاستثمار، كما تقوم بمهمة التفاوض لتوفير التمويل اللازم في مجال التدريب أو المعدات المطلوبة للوكالة، كما هو الحال مع كل من البنك الدولي والمعهد الأوروبي.
5. إدارة الاتصال والإعلام: وتقوم بمهمة تزويد إدارة الترويج بالموارد اللازمة لإنجاز المهام الموكلة إليها وذلك بتوفيرها في الأشرطة الممغنطة أو الفيديو أو مواقع الأنترنيت أو الكتيبات التعريفية. وتصدر المواد بخمس لغات ويتم تحديثها دوريا.
6. الإدارات الأخرى: وتتمثل في إدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة المكاتب الفرعية الخارجية.

وقصد التعريف بمختلف الخدمات التي تقدمها وكالات ترقية الاستثمار أصبح من الضروري استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومن بين أهم هذه الوسائل إنشاء موقع الكتروني على شبكة الأنترنيت خاص بالوكالة. فما هي يا تُرى فعالية ودور هذه الوسيلة في ترقية الاستثمار في كل من الجزائر وتونس؟

2 .3 . دور الأنترنيت في ترقية الاستثمار

يعتبر الترويج الإلكتروني عبر الإنترنت من أهم الأدوات المتاحة لهيئات تشجيع الاستثمار ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنه للحصول على البيانات والخدمات رقميا، كما يعكس قدرة الوكالة على الاستجابة للطلبات التي ترد إليها، ويفيد في بناء علاقة تفاعلية وقوية مع المستثمرين، إضافة إلى ترقية المناخ العام لممارسة الأعمال في الدولة وتعزيز موقعها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ونظرا لكل ذلك سنعمد من خلال الجدول الموالي لتشخيص دور الموقع الإلكتروني للوكالتين لتحديد نقاط الضعف المسجلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قصد تداركها وتصحيحها مستقبلا.

الجدول (62) مقارنة بين الموقع الجزائري والتونسي لترقية الاستثمار

وجه المقارنة	الموقع التونسي	الموقع الجزائري
التسمية وعنوان الموقع	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي www.investintunisia.com	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI www.andi-dz.org
يتوجه الموقع إلى	المستثمرين الأجانب	المستثمرين الأجانب والوطنيين
اللغة	عربية، فرنسية، أنجليزية، إيطالية، اسبانية، ألمانية، يابانية، صينية.	الفرنسية والأنجليزية
تحديث الموقع	تحديث دوري ومستمر للموقع: متابعة التغيرات	عدم القيام بتحديث المعلومات المعروضة على الموقع: بعض المعطيات أكثر من سنتين دون تغيير.
المعلومات المتوفرة على الموقع وأهم خدماته.	• يقدم الموقع معلومات عامة عن الاستثمار في تونس وعن الاقتصاد التونسي والحياة السياسية والاجتماعية كما يشير الموقع إلى القدرة التنافسية التي تحظى بها تونس مع إبراز أهم نقاط القوة المتمثلة في : موارد البشرية ذات الكفاءة والبنية التحتية العصرية ومناخ ملائم للاستثمار الأجنبي ووجود فرص استثمارية متعددة. • يقدم الموقع عناوين مفيدة عن الهياكل والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار أو عناوين السفارات التونسية بالخارج. • يبرز الموقع معلومات عن الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس مع تقديم بعض الإحصائيات عن تطور حجم الاستثمار الأجنبي ويذكر أسماء أهم الشركات الكبرى المستثمرة في تونس. • يقدم الموقع بعض المعلومات (الوصفية) عن ظروف الاستثمار في بعض القطاعات : النسيج، الصناعات الغذائية، السياحة، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.	• يتضمن الموقع الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر كما يسمح للمستثمرين بطبع وثيقة التصريح بالاستثمار واستخراج وثيقة طلب المزايا ومعرفة طبيعة الوثائق الواجب أن يقدمها المستثمر في حالة طلب المزايا. • لا يقدم الموقع أية معلومات عن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولا يشير كذلك إلى إبراز المزايا التنافسية للجزائر لا بصفة إجمالية ولا حسب القطاعات الاقتصادية. • يتضمن الموقع دليل الاستثمار الذي يقدم معلومات عامة عن نظام الاستثمار في الجزائر • فيما يتعلق ببرامج الخوصصة يحيلنا موقع الوكالة إلى موقع آخر هو موقع وزارة المساهمة وترقية الاستثمار الذي يحتوي على برامج الخوصصة وقائمة المؤسسات المعروضة من طرف مجلس مساهمات الدولة. • يتضمن موقع الوكالة معلومات عامة أخرى كالاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر مع الدول الأخرى لحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي. واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعرض البرنامج الاقتصادي للحكومة .

المصدر: من إعدادنا بعد الإطلاع على الموقع الالكتروني لوكالتي ترقية الاستثمار في الجزائر وتونس

من خلال مقارنتنا بين الموقع التونسي والموقع الجزائري يتبين لنا تفوق الموقع التونسي على نظيره الجزائري من حيث الخدمات التي يوفرها للمستثمرين وتفتحه على شريحة واسعة من المستثمرين

الأجانب. إن عدم وجود اللغة العربية في موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد ينظر له بعض المستثمرين العرب على عدم اهتمام السلطات الجزائرية بهم (أغلب المشاريع الاستثمارية خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة كانت استثمارات عربية)، على عكس الموقع التونسي الذي يتوفر على ثمانية لغات بما فيها اللغة الصينية (تعتبر الصين من بين أهم البلدان المستثمرة في الخارج خلال السنوات الأخيرة)، ومن مميزيات الموقع التونسي على خلاف موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تركيزه على القدرة التنافسية المؤكدة لتونس(الانفتاح والقرب من الأسواق، الاقتصاد الحر، الأداء الاقتصادي الجيد، القدرة التنافسية العامة والقدرة التنافسية القطاعية). ويشير الموقع إلى تأهيل الموارد البشرية والتوجه العام نحو تحقيق مجتمع المعرفة وأن الأجور ذات تكلفة تنافسية.

وفيما يتعلق بالترويج الذي تقوم به الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي من خلال الموقع الالكتروني فيتم التركيز على الإنجازات التي قامت بها الحكومة التونسية فيما يتعلق بتحسين مستوى البنية التحتية مثل النقل والطاقة وتهيئة المناطق الصناعية وإقامة الأقطاب التكنولوجية، كما يتم الإشارة للمناخ الاستثماري الملائم مثل الإجراءات المبسطة والإطار التشريعي المشجع ووجود مساندة شخصية.

ويقدم الموقع معلومات مهمة عن الفرص الاستثمارية المتاحة إذ يشير إلى برامج الخوصصة والمؤسسات المعروضة حسب القطاعات المختلفة.

وقصد تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في المعلومات التي تقدمها الوكالة تم الإشارة إلى الدراسات التي أنجزتها مكاتب دراسات ذات خبرة عالمية مشهورة بأن تونس تتبوأ مرتبة جد متقدمة فيما يتعلق بقدرتها التنافسية في العديد من القطاعات مثل: مكونات السيارات والالكترونيك، التعليب والصناعات الغذائية، النسيج والجلود، وقد تم تدعيم كل ذلك بوضع جدول للمقارنة حول مؤشر المردودية، من أجل مقارنة التنافسية القطاعية في تونس في قطاعات (البرمجيات، أحزمة الكوابل، المكونات الالكترونية، التغليف بالبلاستيك، الملابس والنسيج . مع عدد من البلدان الأوربية).

ومن أجل جذب اهتمام المستثمرين الأجانب تم التركيز على إبراز القدرة التنافسية القطاعية لتونس باعتبارها الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر الأبيض المتوسط والمُصدّر الأول في العالم للتمور والمُصدّر الثاني في العالم للحامض الفوسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع والمُصدّر الثاني في العالم لزيت الزيتون بعد الإتحاد الأوروبي.

إنّ قيام الموقع التونسي بتقديم معلومات عن الشركات الأجنبية المستثمرة فيها وتقديم إحصائيات عن تطور حجم الاستثمار الأجنبي الذي تقوم به كبرى هذه الشركات يسمح بتعزيز مصداقية الخطاب الرسمي ويزيد من اهتمام المستثمرين الآخرين لاكتشاف فرص الاستثمار المتاحة.

هذا فيما يتعلق بالموقع التونسي، أما فيما يتعلق بالموقع الجزائري فإنه لا يتوفر على العديد من المعلومات مثل إحصائيات الاستثمار الأجنبي وتوزعها حسب القطاعات الاقتصادية والبلدان الأجنبية. وفيما يتعلق

بعرض فرص الاستثمار فيرتبط موقع الوكالة بموقع آخر هو موقع السفارة الجزائرية في بروكسل ببلجيكا[1]، وكأن السفارة هي المكلفة بتسويق الفرص الاستثمارية، وبعد تصفحنا لهذا الموقع وجدنا أنه يعرض تقديما للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله ومدينة بوغزول، كما يشير الموقع إلى الإطار القانوني للاستثمار في قطاع المناجم والإطار القانوني الخاص بقطاع المحروقات (قانون سنة 2006).

ومن أجل إبراز القدرة التنافسية للجزائر تم عرض تكلفة عوامل الإنتاج التي نرى أنها غير مفيدة كثيرا للمستثمرين الأجانب، طالما لم يتم مقارنتها مع الدول الأخرى (على الأقل الدول المجاورة). كما لم يتم تحديث المعطيات الخاصة بالتكاليف التي بقيت في الموقع على حالها لأكثر من سنتين على الرغم من وجود تغيير في أسعار بعض العناصر، ومن أهم العناصر التي تم التركيز عليها في هذا الصدد نذكر:

- تكلفة الأجور حسب قطاعات النشاط، الأعباء الاجتماعية، أسعار الطاقة (الغاز، الكهرباء، الوقود).
- تكلفة النقل:البري، البحري، الجوي، بالسكك الحديدية.
- تكلفة البناء.
- أسعار الاتصالات (الهاتف).

نلاحظ أن كل هذه المعلومات كانت ستكون مفيدة في حالة تحديثها دوريا وكذلك في حالة إبراز المزايا النسبية المتوفرة في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، خاصة إن تم عرض الأسعار بالعملة الأجنبية (الأورو أو الدولار الأمريكي).

ومن أجل معرفة مستوى المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بترقية الاستثمار رجعنا لموقع وزارة المساهمة وترقية الاستثمار[2] وسجلنا الملاحظات التالية:

- استعمال اللغة الفرنسية فقط: عدم وجود اللغتين العربية والأنجليزية يجعل الموقع لا يخاطب إلا مستعملي هذه اللغة أي أنه لا يتوجه مباشرة للمستثمرين الأجانب بلغاتهم الوطنية ماعدا المستثمرين الفرنسيين الذين وجدنا أنّ حجم استثماراتهم في الجزائر تُعد ضعيفة مقارنة بحجم العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا.
- الإحصائيات الواردة في الموقع ترجع لسنة 2004 (آخر إطلاع على الموقع كان في فيفري 2007).
- يتضمن الموقع مركز استماع (centre d'écoute) كان يفترض من وجوده الإجابة على تساؤلات رواد الموقع، لكن نلاحظ عدم إجابته على تساؤلاتنا.
- يتضمن الموقع الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر (الإحالة على النصوص الواردة في الجريدة الرسمية)، تم إدراج القوانين الأخيرة الصادرة سنة 2006.

[1] Site de l'ambassade d'Algérie à Bruxelles : www.algerian-ambassya.be
[2] Site du ministère de la participation et de la promotion de l'investissement : www.mppi.dz

يتبين لنا من خلال كل هذه الملاحظات أن الموقع لا يقدم الخدمات التي ينتظرها المستثمرون ولم يتم إكمال بناء الموقع، حسب ما ورد فيه (الصفحة في طور الإنشاء) دون تغيير لمدة طويلة، فإن الموقع أدرج سبرا للآراء أظهر أن 59,63 % من المتصفحين يرون بأن الموقع جيد جدا و3,64% يعتبرونه جيدا و36,72% يرون ضرورة تحسينه.

إن ملاحظتنا الشخصية بعد مقارنته بالمواقع الأخرى في مختلف الدول يظهر تأخرا كبيرا في إعداد موقع جيد يستجيب للحاجات الفعلية للمستثمرين.

قصد الإحاطة أكبر بمستوى أنشطة الترويج لجذب الاستثمار في الجزائر نتناول في العنصر الموالي تحليل وتقييم أنشطة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3. 3. تقييم آداء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسبل تحسين فعاليتها

لقد تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون ترقية الاستثمار لسنة 2001 والذي يعتبر الترويج للاستثمار من بين أهم مهامها، لذلك سنحاول تقييم قدرات الوكالة على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تدعيمها وتقديم الاقتراحات قصد تحسين أداء الوكالة فيما يتعلق بالترويج للاستثمار.

إن الأمر الذي جاء بالوكالة لم يوضح أو يحدد بدقة نوعية المشاريع التي يمكن أن تستفيد من مساعدة تفضيلية [1]، ولا توجد معايير ثابتة لتحليل ولتقييم " مخططات الأعمال" للمشاريع التي تريد الاستفادة من الاتفاقيات الخاصة، حتى الآن فإن المعيار الوحيد هو حجم الاستثمار. (هناك توجه جديد من خلال إعداد إستراتيجية صناعية جديدة نحو تشجيع الاستثمار في مناطق معينة وفي قطاعات تتميز فيها الجزائر بمزايا تنافسية) [2].

ما يجب التأكيد عليه في سياق هذا التحليل هو أن جل الدراسات التي تناولت مناخ الاستثمار في الجزائر أكدت على عدم وجود إستراتيجية واضحة لترقية الاستثمار[3]، وذلك ما أدى إلى وجود بعض التداخل والتضارب في الصلاحيات بين الهيئات المختلفة لترقية الاستثمار، وهي نفس الملاحظة التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

لقد تبنت الجزائر حتى الوقت الحالي سياسة حرية الاستثمار فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات، فقد لاحظ فريق خبراء CNUCED الذين زاروا الجزائر غياب استراتيجية وطنية متناسقة لترقية الاستثمار الأجنبي، وفي هذا الإطار فلا يميّز المستثمرون الأجانب بين أنشطة الترقية التي تقوم بها

---

[1] أنظر المادة 10، البند 2 والمادة 12 من الأمر الصادر سنة 2001 والمتعلق بالاستثمار.

[2] راجع مضمون الإستراتيجية الصناعية التي تمّ اقتراحها من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمار، فيفري 2007.

[3] Voir l'étude de la banque mondiale sur le climat d'investissement en Algérie (2004) et l'étude de la CNUCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie.

الوكالة والمجلس الوطني للاستثمار والوزارة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار وأيضا غرف التجارة وبنك الجزائر.

إن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد المشاريع التي يمكن أن تستفيد من الاتفاقيات الخاصة وهو الذي يعطي موافقته النهائية، ويرجع للوكالة تقييم المشاريع والتفاوض حول الشروط مع المستثمر.

لذلك يجب على الوكالة أن تضع معايير دقيقة وواضحة لتقييم مخططات الأعمال.

وفي إطار مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد قامت بالعديد من الأنشطة المتمثلة في المشاركة في عدة ندوات ومعارض في الخارج وفي الداخل. إنّ ملاحظتنا لعمل الوكالة يدعونا للقول بأن عملها ما يزال يغلب عليه الطابع الإداري وليس ثقافة الترويج والتفتح على الخارج.

ومن أجل تقييم نشاط الترويج للاستثمار في الجزائر نشير في الجدول الموالي لأهم الأنشطة التي قامت بها الجزائر وتونس سنة 2005 للمقارنة بين أنشطة الوكالتين.

جدول (63) الجهود الترويجية في تونس والجزائر خلال سنة 2005

الجهود الترويجية	الجزائر	تونس
الندوات والمعارض التي عقدتها الدولة	عقدت الدولة على مدار العام أربعة ملتقيات اقتصادية في العاصمة تناولت عدة مواضيع، وكان هدفها حث رجال الأعمال المغتربين على الاستثمار المحلي، والخوصصة والاندماج في الاقتصاد العالمي.	نظمت تونس29 فعالية اقتصادية 5 منها في تونس والأخرى في الخارج (ألمانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا،...) وشملت 25 ندوة و3 ملتقيات ومنتدى واحد هدفت جميعها للتعريف بأوضاع وفرص الاستثمار في تونس، وشارك في هذه الفعاليات جهات رسمية تونسية وأجنبية وجمعيات معنية بالاستثمار.
الندوات والمعارض التي شاركت فيها الدولة	شاركت الجزائر في 11 فعالية اقتصادية تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية ومن أمريكا اللاتينية، وكان الهدف هو ترويج الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمار الأجنبي.	شاركت تونس بشكل مكثف في 33 فعالية اقتصادية منها8 محلية والأخرى في الخارج، اشتملت على 31 ندوة، وملتقى ومؤتمر هدفت بشكل أساسي للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار في تونس. وشاركت في هذه الفعاليات جهات رسمية وخاصة.
الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	لم يتم خلال سنة 2005 القيام بأية زيارات ترويجية أو استقبال لمستثمرين من الخارج.	قامت 5 وفود رسمية تونسية بزيارات إلى دول عربية وأجنبية وهدفت بشكل خاص على تنمية التبادل التجاري وعقد اجتماعات لجان مشتركة، واستقبلت تونس ممثلة بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي 8 وفود رسمية من دول عربية وأجنبية.
الفرص المعروضة للاستثمار	لم يتم طرح أية فرص استثمارية جديدة. ماعدا المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية.	عرضت وزارة التنمية والتعاون الدولي، من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وبالتعاون مع الجهات التونسية المعنية 12 فرصة استثمارية في 8 قطاعات: النفط، تحلية المياه، البنى التحتية، الكهرباء، الخوصصة، الخدمات وقطاعات صناعية معينة.
المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	تم تحويل منطقة جيجل الحرة إلى منطقة صناعية مندمجة وذات طابع جهوي.	تطوير المنطقة الصناعية في ثلاثة مناطق جديدة.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2005، الكويت 2006، ص ص : 160 – 161.

يبدو لنا من خلال الجدول السابق أن وكالة تطوير الاستثمار في الجزائر لم تعمل بما فيه الكفاية للبحث عن المستثمرين الأجانب وللتعريف بالفرص الاستثمارية الموجودة أو اقتراح فرص استثمارية جديدة، أما بالنسبة لتونس فنلاحظ كثافة الأنشطة الترويجية وتنوعها ما بين تنظيم الندوات والمعارض والمشاركة في المعارض المقامة في الخارج واستقبال عدد أكبر من الوفود الأجنبية قصد تعريفها بمجلات الاستثمار المتوفرة.

و من أجل تحسين وتفعيل نشاط الوكالة يجب الوقوف على أهم نقاط الضعف المسجلة ثم تقديم الاقتراحات التي تسمح بمواجهة الاختلالات الملاحظة.

3. 3. 1. أهم نقاط الضعف المسجلة على نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بعد أكثر من خمس سنوات على إنشاء الوكالة لم يتم تجاوز الكثير من العوائق البيروقراطية التي تعترض المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ويبرز لنا ذلك من خلال الفارق الكبير المسجل ما بين المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة والمشاريع المنجزة فعلا. (أغلبية المشاريع المسجلة لم يتم تجسيدها). ويعود السبب في ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر لضعف قدرة الوكالة على القيام بدورها الخاص ببناء صورة جيدة عن الاستثمار في الجزائر وإلى ضعف الخدمات المقدمة للمستثمرين قبل وأثناء وبعد إنجاز الاستثمارات.

وتبرز نقاط ضعف الوكالة على عدة مستويات منها الجانب التنظيمي والجانب المتعلق بخصائص الموارد البشرية العاملة فيها والجانب المتعلق بمستوى الخدمات والأنشطة التي يتم القيام بها.

- فعلى المستوى التنظيمي، وعلى خلاف الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي التي تم الإشارة لهيكلها التنظيمي، فالوكالة الجزائرية لا تضم هيكلا تنظيميا متخصصا في التعامل مع المستثمرين الأجانب، على الرغم من الأهمية البالغة التي تعطيها السلطات العمومية والخطابات الرسمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بوجود الشباك الوحيد على مستوى الوكالة فنلاحظ أنه تم إنشاؤه على المستوى الجهوي وليس على مستوى كل ولاية، مما خلق عدة نزاعات تتعلق بالصلاحيات بين بعض الإدارات، فهذه الإدارات ليس لها صلاحيات منح الوثائق على المستوى الجهوي، ولكن فقط على مستوى الولاية .
- عدم وجود إستراتيجية واضحة لترقية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي على وجه التحديد. لذلك يجب تعريف وتحديد المناطق التي يجب تنميتها، ويعتبر ذلك أولوية.
- نقص في متابعة المشاريع وغياب معلومات تفصيلية عن هذه المشاريع فيما يتعلق بمستوى الإنجاز (الاستثمار حسب القطاع وحسب بلد المنشأ).

- عادة ما يُنظر للوكالة فقط كجهة إدارية تستقبل المستثمرين عوض أن ينظر لها كمؤسسة في خدمة المستثمرين (تقديم المعلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين) [1].

3 .3. 2 . أهداف الوكالة

لكي يتم تحقيق الغاية التي أنشئت الوكالة من أجلها والمتمثلة في مضاعفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير البترولية وتقليص الفجوة بين عدد المشاريع المقترحة (التصريحات) والاستثمارات المنجزة فعلا فيجب أن تسعى الوكالة لتحقيق الأهداف التالية:

- البحث عن المستثمرين الأجانب في القطاعات المراد تنميتها والمندرجة ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الصناعي.
- توفير المعلومات للمستثمرين قصد توجيههم وإرشادهم نحو الفرص الاستثمارية المتاحة.
- للوكالة دور مهم أيضا في اكتشاف القطاعات الأكثر تنافسية، ويتم تحقيق هذه المهمة من خلال إنجاز دراسات أو الاستعانة بمكاتب الدراسات للقيام بذلك.
- تقديم الاستشارة للمستثمرين وتوفير الشروط المشجعة لإنجاز وإنجاح المشاريع مما يتطلب وجود كفاءات عالية لدى الوكالة.
- المرافقة والتسهيل: من خلال تنظيم زيارات لتعريف المستثمرين الأجانب بحوافز وفرص الاستثمار المتوفرة ومرافقة المستثمرين طيلة مشوار تنفيذ المشروع من كل الجهات الإدارية وتقديم أحسن صورة عن الجزائر.

3. 3. 3. الاقتراحات الخاصة لتحسين نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من أجل الحد من المشاكل التي تعترض قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق أهدافها نرى أنه يتوجب عليها المسارعة في إعادة تنظيم هياكلها وتطوير أنشطتها وتأهيل مواردها البشرية بما يتماشى مع متطلبات العمل الترويجي الذي تقوم به الوكالات المماثلة في البلدان الأجنبية. وتتبدى لنا أهم الاقتراحات في النقاط الأساسية التالية:

- تبني إستراتيجية واضحة لترقية الاستثمار تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.
- العمل على جذب الاستثمار في القطاعات التي تملك الجزائر فيها مزايا تنافسية والتي لها أهمية إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يجب وضع قائمة محددة من المشاريع (الفرص الاستثمارية المتاحة) وليس مجرد ذكر المشاريع المراد تنفيذها. ويمكن الوصول لتحديد هذه القائمة من المشاريع من خلال القيام بدراسات كمية ونوعية لهذه الفرص الاستثمارية وطرحها بكيفية يتم

[1] Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement, CNUCED, Genève 2005.

إقناع المستثمرين المحتملين بجدوى تنفيذها ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنظيم المعارض بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة وبالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية في الخارج.

- من خلال ملاحظتنا لعمل وكالات ترقية الاستثمار في عدد من الدول، نرى أهمية تمتع الوكالة بالاستقلالية لتمكين مسؤولي هذه الوكالة من التفاوض من موقع قوة مع المستثمرين المحتملين وكسب ثقتهم عند تقديم بعض المزايا لهم. وتقتضي هذه الاستقلالية للوكالة أن يكون لدى مسئوليها فلسفة إدارية منطلقها تقديم الخدمات للمستثمرين وليس فرض سلطتها عليهم.
- الالتزام الفعلي للوكالة بأداء أحسن الخدمات للمستثمرين قبل وأثناء وبعد تحقيق الاستثمار.
- إنشاء هيئة مختصة داخل الوكالة مكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أوصى خبراء CNUCED[1] الذين قاموا بإجراء دراسة حول مناخ الاستثمار في الجزائر بأهمية إنشاء وكالة متخصصة في الاستثمار الأجنبي أو الحفاظ على الهيكل الحالي مع وجود إدارة متخصصة في مرافقة ومتابعة المؤسسات الأجنبية التي يجب أن تكون لها مكانة هامة داخل الهيكل التنظيمي مع توفير لها الوسائل اللازمة وتمتعها بقدر كبير من الاستقلالية وخاصة في مجال النفقات والتوظيف للاستفادة من مختلف الكفاءات في المجالات المختلفة(التسويق، الدراسات الاقتصادية، الإحصائيات، المالية، قانون الأعمال، الجباية).

وعلى مستوى **الهيكل التنظيمي للوكالة** فمن الأهمية بمكان أن تضم الوكالة الأقسام التالية:

- قسم خاص بالترويج وبعمليات التسويق لصالح المستثمرين.
- قسم متخصص في تقييم المزايا المقارنة للجزائر ووضع الإستراتيجية الشاملة للاستثمار.
- قسم مكلف بمتابعة ومرافقة الشركات الأجنبية أثناء قيامها بالاستثمار.
- يجب على الوكالة الحرص على القيام بتطوير نظام المعلومات الخاص بالاستثمار وإنشاء قسم خاص بمتابعة عمليات ما بعد الاستثمار.
- من الضروري الإسراع في تنصيب بقية فروع الشباك الموحد لتشمل كافة الولايات لأجل تجنب الإشكالات المطروحة على مستوى الشبابيك الحالية وخاصة ما تعلق منها بتنازع الصلاحيات.

تحسين أداء الموارد البشرية

لا يمكن للوكالة أن تنجح في تحقيق مهامها إلا إذا توفرت على الموارد البشرية المؤهلة وعليه فيجب تدعيم الكفاءات الموجودة الذين يتميز عدد منهم بتجربة إدارية كبيرة، فهم في الغالب إطارات سابقة عملت مع APSI أو قدموا من بعض الوزارات أو هيئات حكومية أخرى، لكن يجب تدعيم هذه الخبرة بجذب

[1] Examen de la politique d'investissement, op.cit., p.50

خبرات أخرى تفتقدها الوكالة خاصة فيما يتعلق بتحليل وتقييم برامج الاستثمار وإعداد وتقييم مخططات الأعمال (Business plans).

من المستحسن القيام بتكوين مستمر لأفراد الوكالة واستقطاب عناصر جديدة من القطاع الخاص أو الأفراد الذين لديهم خبرة دولية. ومن بين أهم مجالات التكوين نذكر الجوانب الخاصة بتقييم المشاريع وتسيير المشاريع وتعلم تقنيات تقديم الخدمات للعملاء وضرورة تعلم اللغات الأجنبية.

بالإضافة لكل ذلك فمن الأهمية بمكان قيام بعض أفراد الوكالة بإجراء تربصات في الخارج لدى الوكالات الأجنبية لترقية الاستثمار من أجل الاحتكاك بالتجارب الأجنبية.

إن نجاح الوكالة في أداء مهامها وتحقيق أهدافها يتطلب منها القيام بتوفير المعلومات الضرورية من أجل التمكن من وضع تصور شامل ودقيق حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأيضا من أجل استغلال الإمكانيات المتوفرة للتوسيع وإعادة الاستثمار، لذلك يصبح من الضروري خلق بنك معطيات واستعمال الوسائل الحديثة NTIC (المواقع الالكترونية، نشر الوثائق المختلفة بعدة لغات...الخ)التي تسمح بتقديم المعلومات الكاملة والموثوق بها والحديثة للمستثمرين المحتملين[1].

يتبين لنا بعد هذا التحليل أنّ من أهم نقاط الضعف المسجلة بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي افتقارها لنظام معلومات يمكن أن يعتمد عليه المستثمرون ويساعدهم على اختيار الجزائر كموقع لاستثماراتهم. لذلك يصبح من الأولوية إقامة نظام معلومات خاص بترقية الاستثمار في الجزائر والذي يعتبر نظاما فرعيا لنظام المعلومات الاقتصادي. فما هي خصائص هذا النظام وكيف يجب أن يكون لكي يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة للجزائر؟

3. 4 . تحسين نظام المعلومات الاقتصادي الجزائري واقتراح لوحة قيادة لجذب الاستثمار

يعتبر نظام المعلومات الاقتصادي في الجزائر، من وجهة نظر مستعمليه، غير فعّال من حيث تنظيمه وعمله ولا يلعب دوره الإعلامي كما ينبغي (جعل المعلومة متوفرة) في المكان والوقت المناسب وبالصيغة المناسبة. وتبرز لنا نقاط الضعف المسجلة على نظام المعلومات الاقتصادي الوطني من خلال الملاحظات التالية التي ذكرها خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريرهم: [2]

- منتجو المعلومات يجهلون في كثير من الأحيان حاجات المستعملين (الكمية، النوعية).

[1] Examen sur le climat d'investissement en Algérie, op.cit, p.52

[2] CNES, Système d'information économique 2004.

- يلاحظ على مستوى الجهات المكلفة بترقية الاستثمار غياب شبكة معلومات تجمع كافة المؤسسات مثل (غرف التجارة، مجموعات الأعمال، الجماعات المحلية، البنوك، الوكالات المكلفة بالاستثمار...) أي كل الجهات المكلفة بتوجيه المستثمرين ومرافقتهم.
- يؤكد الباحثون والمختصون في الاقتصاد التطبيقي غياب سلاسل إحصائية طويلة تتعلق بأهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر أهمية، ولكن أيضا التأخر وعدم الانتظام وعدم الدقة في نشر هذه الإحصائيات.
- لا يتم في كثير من الأحيان عند نشر الإحصائيات التذكير بالطريقة التي تم اعتمادها في حساب هذه المعطيات ممّا لا يسمح للباحثين الاستفادة الحقيقية من هذه النتائج.
- لا توجد آفاق (كمية) عن الاقتصاد الوطني ممّا يوحي بأن الاقتصاد الوطني يسير هكذا دون أهداف واضحة.

نظرا لكل هذه الملاحظات فإن وضع قواعد بيانات إحصائية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي يصبح ضروريا.

وفيما يتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتمثل دورها في مرافقة وتوجيه وإعلام المستثمرين المحتملين فيجب عليها القيام بوضع بنوك معطيات تتعلق أساسا بـــ :

- الجانب التشريعي المتعلق بالاستثمار.
- نشر مجموع الإحصائيات والمعطيات حسب الاستثمارات المنجزة وفرص الاستثمارات المقترحة.
- يجب أن تحتفظ الوكالة بالتقارير الدورية للمصالح التقنية والجبائية والمالية لأجل تحسين المعطيات وتكميلها وتحسينها.

ومن الناحية العملية نلاحظ عدم وجود قاعدة معطيات تسمح بتشكيل لوحة قيادة للاستثمارات المنجزة حسب الفروع أو حسب حجم IDE لكل مشروع أو هيكل تمويل الاستثمارات لكل مشروع ومجموع ذلك لكل القطاعات، حسب الحجم والمصدر والتوزيع الجغرافي...الخ والاستثمارات المنجزة فعليا مقارنة بالتقديرات الأولية. لذلك نرى ضرورة إعداد لوحة قيادة تتعلق بجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي (Tableau de bord de l'attractivité) وتمثل هذه اللوحة وسيلة مهمة بيد متخذي القرار على المستوى السياسي إذ تسمح بتحديد وتوجيه السياسات الاقتصادية الرامية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. فلوحة القيادة هي أداة رئيسية لقيادة ومتابعة السياسة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتتكون لوحة القيادة من عدد من المؤشرات التي يجب أن تظهر عوامل الجذب بالنسبة للجزائر مقارنة بأهم منافسيها حول أسس موضوعية وتقودنا أيضا إلى تحديد نوعية الأنشطة الجديدة التي يجب القيام بها لتحسين جاذبية الجزائر.

ومن الناحية المنهجية تعتبر لوحة القيادة الخاصة بالجاذبية كوثيقة شاملة لها هدفين مزدوجين:

1. القياس الموضوعي لجاذبية البلد.
2. إنارة السلطات العمومية في إطار وضع سياستها لتشجيع الاستثمار ويجب أن يتم إعدادها بكيفية دورية (تحديث دائم ومستمر).

ومن أجل وضع هذه الأداة نقترح أن يتم إعداد لوحة القيادة الخاصة بجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي بالتعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية (الوزارات المختلفة) والهيئات ذات العلاقة مع التشاور الدائم مع مختلف الشركاء في القطاع الخاص.

وفي إطار وضع لوحة قيادة خاصة بجاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية يمكننا الاستفادة من النموذج الفرنسي مع ضرورة تكييفه لخصوصيات الإطار الجزائري. وفي هذا السياق فقد قامت الوكالة الفرنسية للاستثمار الدوليAFII [1] بوضع جدولين شاملين تم عرض فيهما 10 مؤشرات تعبر عن نتائج كمية تقيس حجم الاستثمارات التي يتم جذبها و20 مؤشرا تبين محددات التوطين، وتُبرز هذه المؤشرات إن تم وضعها، نقاط القوة والضعف للإقليم الجزائري، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:

- ثلاثة مؤشرات تتعلق بالسوق.
- خمسة مؤشرات تتعلق بالموارد البشرية.
- مؤشرين يتعلقان بالتجديد والبحث.
- ثلاثة مؤشرات تتعلق بالهياكل القاعدية.
- مؤشرين يتعلقان بالمناخ الإداري.
- خمسة مؤشرات تتعلق بالتكاليف والجباية.

لذلك فتضم لوحة القيادة المقترحة ثلاثين مؤشرا يتم الحصول عليها من خلال إحصائيات معترف بها عالميا، ويتم بالنسبة لكل مؤشر من هذه المؤشرات وكلما كان ذلك ممكنا ترتيب الجزائر مع بعض البلدان المجاورة أو المنافسة.

إنّ وضع لوحة قيادة للاستثمار في الجزائر يمثل أحد عناصر نظام المعلومات الخاص بالاستثمار، والذي يمثل بدوره الأداة التي يعتمد عليها متخذ القرار الاقتصادي في رسم السياسة الوطنية لترقية الاستثمار، كما تمثل أيضا أداة بيد المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين على وجه الخصوص) ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بالاستثمار في موقع ما أو في قطاع معين وهم على دراية بنقاط القوة والضعف التي تحيط بقرارهم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن نظام المعلومات الخاص بالاستثمار يجب أن يسمح بتحقيق ما يلي:

- ترقية وتحسين صورة الجزائر كبلد جاذب ومربح للاستثمارات أمام الأعوان الاقتصاديين الدوليين.

[1] Voir le rapport annuel sur l'attractivité de la France, in : www.affi.org

- نشر رسائل حول الأنشطة والبرامج الحكومية في المجالات الاقتصادية والمالية وخاصة حول برامج الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني.
- استكشاف وجذب المستثمرين الأجانب وتوضيح فرص الاستثمار الممكنة في الجزائر (من أجل الاستثمار والشراكة).
- تحضير تطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين وتطبيقاتها لدعم ومرافقة بقية البرامج الأخرى لتطوير الاقتصاد الجزائري.

إن إقامة هذا النظام وفق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات (استخدام الأنترنيت) ووضعه حيز التطبيق يسمح بتحقيق المعرفة والتحكم في استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ويجب أن يلعب دورا محركا من أجل إندماج الجزائر ضمن مجتمع المعلومات.

إنّ وضع هذا المشروع، لنظام المعلومات الخاص بالاستثمار، على أسس منهجية سليمة يتطلب وجود الأقسام التالية [1]:

1. يضم القسم الأول من المشروع هيكل خادم المعلومات(Serveur) الشامل والتفاعلي، إذ يحدد الأدوات والمضامين واستراتيجية نشر المعلومة وأيضا الجوانب التقنية المتعلقة باستخدام شبكة الأنترنيت.
2. القسم الثاني يتناول ترقية النظام وتسويقه من أجل تحقيق أهداف الإشهار لعملياته من موقعه على الانترنيت بحيث يضمن تحقيق الحداثة والفعالية والشفافية والعدالة بين كافة المتعاملين.
3. القسم الثالث: يقوم بالتسويق والترقية المباشرة للمنتجات أو الخدمات (عروض الخوصصة، فرص الاستثمار، البحث عن الشركاء...الخ)
4. القسم الرابع: يقيم الهيكل التنظيمي ويحدد العلاقات Articulations ما بين الشركاء (مؤسسات) ويضع دفتر الأعباء ويقوم بالبرمجة لوضعه حيز التنفيذ.

يُنتظر بعد تنفيذ هذا المشروع أن يحقق جملة من النتائج تنعكس إيجابا على تحسين صورة الجزائر كمكان مفضل للاستثمار المحلي والأجنبي. وتتمثل أهم هذه الأهداف التي يجب العمل على تحقيقها في النقاط التالية:

- توفير كل المعلومات حول الأحداث الاقتصادية والمالية الخاصة بالجزائر، وخاصة المعلومات المتعلقة بسياسات ومسار الإصلاحات والخوصصة وإعادة الهيكلة التي من المحتمل أن تهم المستثمرين المحتملين والمؤسسات institutions والجمهور العريض. فالنظام SII (نظام المعلومات: استثمر في الجزائر) يجب أن يسمح بالوصول إلى معطيات وبيانات دقيقة.

[1] تم اقتراح هذا المشروع من طرف أحد الباحثين في دراسته المقدمة حول نظام المعلومات" استثمر في الجزائر" للإطلاع على تفاصيل هذه الدراسة يمكن الرجوع إلى:
Yacine Khelladi, Système d'information investir en Algérie « MANAGER SUMMARY » in : http://yacine.net/pub/algeria-invest-summary.html (consulté le 15-03-2007)

- توفير لكل وسائل الإعلام قاعدة معلومات واسعة ومحيّنة mise à jour حول فرص الاستثمار والشراكة والوضعية الاقتصادية بالجزائر.
- نشر معلومات مستمرة ودائمة حول فرص وعروض الاستثمار أو الشراكة أو الخدمات...الخ.
- نشر معلومات اقتصادية ومالية خاصة.
- عرض ونشر معلومات متخصصة ومستهدفة لمختلف فئات المتعاملين الاقتصاديين.
- السماح بإقامة اتصالات ما بين المتعاملين الاقتصاديين والتقرب من المؤسسات (Institutions) التي يمكن أن يكون المستثمرون في حاجة إليها.
- الحفاظ على جمهور مستهدف لهذه المعلومات من أجل نشر المعلومات المنتقاة.
- تسهيل إنجاز ومتابعة عمليات الاستثمار.
- السماح بتطوير مستقبلي للخدمات (التجارة الدولية).

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين أهم المؤسسات التي ترتكز عليها السياسة الوطنية لجذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وتبين لنا من خلال هذا المبحث وبعد المقارنة بين نشاطي الوكالتين الجزائرية والتونسية لترقية الاستثمار أن نشاط الوكالة الجزائرية ما يزال لم يرق بعد إلى تحقيق مستوى الفعالية المطلوبة لتجسيد المشاريع الاستثمارية المحتملة وتحويلها إلى مشاريع فعلية، ونعتقد أن المشكلة الرئيسية تكمن أولا في أسلوب عمل الوكالة المتميز بتغلب النشاط الإداري عن الأنشطة الترويجية التي تطلب توفير الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية حتى يتم وضع إستراتيجية ترويجية متكاملة هدفها الرئيس خدمة ومرافقة المستثمرين وتوجيههم نحو الفرص الاستثمارية المتاحة بما يتماشى وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

وتكمن ثانيا في تخلف منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني ونقص في المعلومات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار على وجه التحديد. إن الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين لا يمكن تحقيقه ما لم يتم تسخير واستغلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، ويعتبر استخدام شبكة الأنترنيت لضمان التواصل المستمر مع كافة المتعاملين الاقتصاديين أفضل آلية لضمان تقرب الوكالة من إنشغالات وطلبات المستثمرين المحتملين، ويبقى على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار العمل على تحسين خدماتها وتنويع أنشطتها الترويجية من أجل تحقيق أهدافها.

خاتمة الفصل

في نهاية هذا الفصل نشير إلى أن مسألة ترقية الاستثمار ليست بالمسألة البسيطة أو التي يمكن القيام به دون تخطيط ودون تحديد الأهداف منها، بل إنها تتطلب وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة تتدرج ضمن السياق العام للإستراتيجية الوطنية للتنمية. وفي هذا الصدد نؤكد ما أشار له الخبراء على ضرورة تنسيق الإصلاحات بجميع جوانبها وأن يتحقق حولها الإجماع في جميع المستويات [1].

وإجابة على السؤال الذي تقدمنا بعرضه في مقدمة هذا الفصل والمتعلق بالإستراتيجية الممكن إتباعها لترقية الاستثمار في الجزائر، فإننا نرى ومن خلال ما تقدمنا بتوضيحه ضمن هذا الفصل أن وضع الإستراتيجية يتطلب فهم السوق المستهدف وتحديد مكامن القوة والضعف ثم النظر إلى المهام الأساسية لهيئة تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال إيلاء الأولوية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز سياسات الإصلاح وجعلها أكثر ترحيبا بالمستثمر، ومن ثم قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتحسين الخدمات التي تقدم للمستثمر وتطوير إستراتيجية الإدارة بالأهداف ثم بناء الانطباع الإيجابي للدولة وأخيرا توليد الاستثمار.

ولا بدّ لتحسين مناخ الاستثمار وتطويره أن يأخذ موقعا متقدما في جدول أعمال هيئات ترويج الاستثمار، وذلك باعتباره الركيزة التي تستند إليها جهود ترويج القطر، والجهود الخاصة بجذب التدفقات الخارجية لاستغلال فرص الاستثمار المتوفرة.

لقد أنشأت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من الدول هيئة مكلفة بترقية الاستثمار (ANDI) إلا أننا لاحظنا أنّ هذه الوكالة على الرغم من كل الجهود التي بذلتها من أجل تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب، فلم يتم تحقيق الأهداف المتطلع إليها، فحجم الاستثمار الأجنبي والوطني أيضا ما يزال في مستويات متدنية مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

ومن أجل تحسين نشاط ترقية الاستثمار في الجزائر يتوجب العمل الجاد لتحسين مناخ الاستثمار وبناء إستراتيجية جديدة تستند للمعايير العلمية والعملية المتعارف عليها مع العمل على تكييفها للواقع المحلي دون إهمال الدور الحاسم الذي أصبحت تلعبه التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في زيادة فعالية وكفاءة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبما تساهم به هذه التكنولوجيات في تحسين الكفاءات البشرية التي تعتبر المورد الأكثر أهمية لبلوغ التنمية المنشودة.

[1] Peter Murrell, Institutions and Firms in Transition Economies, world bank, 2003 in : http://www.bsos.umd.edu/econ/murrell/russlaw/Institutions%20and%20Firms%20in%20Transition%20Economies.pdf (le 15-11-2006)

الخـــاتـــمـــة العـــامـــــــة

الخاتمة العامة

تسعى كافة الدول النامية إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية، وتضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة، إلا أنّ الاتفاق الحاصل بين جميع الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون تحسين مستويات الإنتاج وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار المنتج الذي يسمح بخلق الثروة هو الشرط الرئيسي والمحرك الفعال للآلة الاقتصادية.

من خلال تناولنا في هذا البحث لمسألة الاستثمار كعملية اقتصادية هادفة، أتضح لنا استحالة القيام بها دون توفر الظروف المساعدة (المناخ الاستثماري الجيد) التي تسمح بتحقيق أهداف المستثمرين (الربح). وتبين لنا كذلك بأن تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجه من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة.

وانطلاقا من التساؤل الذي قمنا بطرحه في مقدمة هذه الرسالة حول معرفة ما هي عوائق الاستثمار الخاص في الجزائر، تبين لنا تعدد هذه العوائق وتنوعها، فمنها ما هو مرتبط بالإطار الاقتصادي الكلي، ومنها ما هو مرتبط بخصائص المؤسسات الاقتصادية، وهناك أيضا ما يرتبط بمستوى أداء المؤسسات (les institutions). وتعد مثل هذه العوامل الأكثر تأثيرا وحسما في تحديد القرار الاستثماري.

لقد أكدت دراستنا صحة الفرضية الأساسية التي قمنا بطرحها في المقدمة والتي تفسر السبب الرئيسي في محدودية الاستثمار الخاص في الجزائر مقارنة بالقدرات أو المؤهلات المتوفرة، بعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية (ضعف مناخ الاستثمار)، وأكدت هذه الفرضية وجود فجوة كبيرة بين الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والاستثمارات المنجزة فعلا.

أما بالنسبة لفرضية عدم مسايرة وملاءمة الإطار التشريعي لحاجات المستثمرين فلم نتمكن من تأكيدها، فقد رأينا كما سبق توضيح ذلك في الفصل الثاني من الرسالة بأن الجزائر خطت خطوات كبيرة في سبيل تكييف منظومتها التشريعية مع نظيراتها في البلدان الأخرى، فتشريع الاستثمار بها يتضمن الكثير من الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب والتي لا تقل أهمية عن الحوافز المقدمة في دول أخرى، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز في الحقيقة الانعكاس الإيجابي على زيادة الاستثمار. إنّ الإشكالية التي وقفنا عليها بالنسبة للإطار التشريعي الخاص بالاستثمار في الجزائر تتمثل في عدم تطبيق وتجسيد هذه القوانين بكيفية صحيحة. ومن هنا يمكن القول بأن توفر الإطار التشريعي المناسب للاستثمار لا يكفي وحده لترقية الاستثمار، إذ أنّ تحسين مناخ الاستثمار يرتبط ويتوقف بالدرجة الأولى على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية وجهاز مصرفي متطور وتشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، ولا يمكن تحقيق كل هذه الظروف إلا بوضع إستراتيجية شاملة.

وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها والتي سمحت بضمان التوازنات الكلية للاقتصاد (كتخفيض معدلات التضخم وتراجع حجم خدمات المديونية...) كما بينا ذلك في سياق البحث، إلا أنّ الاستثمار الخاص ظلّ محدودا بسبب فشل المؤسسات القائمة على خلق بيئة استثمارية ملائمة.
وبعد إجابتنا على التساؤلات الواردة في هذه الرسالة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- مساهمة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي تتطلب وجود مؤسسات تعمل بفعالية لتقليص تكلفة المعاملات.
- ضرورة تدخل الدولة من خلال التأثير على المؤسسات في توجيه الاستثمار بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية وخلق البيئة المشجعة لقيام الاستثمار.
- وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بما مدى جدوى الاستثمار الأجنبي، نؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات الأخرى كون حجم النتائج المحققة منIDE يعد أقل بكثير من الآمال المعلقة عليها. كما بينت الدراسة عدم إمكانية الاستثمار الأجنبي من تحسين معدلات النمو بدون توفر البلد المضيف على حدود دنيا من البنية التحتية للتنمية (حد أدنى من المستوى التعليمي والتكنولوجيا). إن البلدان التي حققت نجاحا في هذا المجال كالصين والهند مثلا تمكنت من ذلك بفضل تحرير اقتصادها بكيفية متدرجة ومخططة. ولكن فتح الأسواق المحلية لا يكفي وحده لتحقيق التنمية وجذب الاستثمار الأجنبي (وهو ما لم تثبته النظريات الاقتصادية ولا الوقائع الميدانية)، فالبلدان التي استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية ودائمة هي في الواقع تلك التي قامت بالتوفيق بين الفرص المتاحة لها في الأسواق العالمية وبين وضعها لإستراتيجية نمو تقوم على تعبئة طاقات المؤسسات والمستثمرين المحليين.

وانطلاقا من هذا الطرح العام حول مناخ الاستثمار في الجزائر، نقوم فيما يلي بعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، ثم نقدم بعض الاقتراحات التي نرى أهمية مساهمتها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

1. نتائج الدراسة

لا يتعلق موضوع مناخ الاستثمار بمدى القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية فحسب بل أيضا بمدى تأثيره في حجم الاستثمار الكلي – محلي وأجنبي – وكفاءة أدائه. وعلى هذا الأساس فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في الجزائر إنما ترجع بالدرجة الأولى لعدم ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل عدم ملاءمته حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية ذاتها. ولمعالجة هذا الوضع لا بدّ من إعادة النظر في العديد من المؤسسات القائمة والسياسات المتبعة، وهو ما يدخل ضمن ما أصطلح على تسميته بـــ " الإصلاح الاقتصادي" بشكل عام.

إنّ الدرس الذي يمكن استخلاصه من بلدان أوروبا الشرقية يؤكد لنا مدى مساهمة وجود مؤسسات تعمل بكفاءة في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية، كما أن عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق التي تمت في داخل هذه الدول شجعت بدورها على القيام بإصلاحات مؤسساتية جذرية. إن فشل البرامج الإصلاحية السابقة كان سببه عدم القيام بإصلاحات مؤسساتية فعلية، فعملية التحول من اقتصاد تتحكم الدولة في تسييره وتوجيهه إلى اقتصاد ليبرالي يتطلب وجود مؤسسات جديدة.

ومن خلال تحليلنا لمناخ الاستثمار في الجزائر توصلنا إلى عدة نتائج نصنفها في النقاط التالية:

- **جدوى الاستثمارات الأجنبية في الجزائر**

انطلاقا من تحليلنا لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر (الفصل الرابع) يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

– الملاحظة الأولى: يتركز الاستثمار الأجنبي في الجزائر في قطاع المحروقات مع وجود بعض الاستثمارات الكبيرة ذات النطاق المحدود في قطاعات أخرى كقطاع الخدمات (الهاتف النقال).

– الملاحظة الثانية: يرجع السبب في تفضيل بعض الشركات الأجنبية لأخذ مشاركات بالأغلبية في مؤسسات عمومية موجودة (هنكل، إسبات) بدلا من استثمارها المباشر إلى رغبتها في التغلب على القيود البيروقراطية المرتبطة بإقامة مشروع جديد و تجاوز صعوبات الحصول على العقار والمحلات والهياكل القاعدية بكل أنواعها، وهذا الأمر الذي يؤكد لنا ضرورة وأهمية الإسراع في بعمليات الخوصصة.

– الملاحظة الثالثة: التواجد الكثيف للمؤسسات غير الأوروبية ضمن الاستثمارات الجديدة الوافدة للجزائر، فكانت أهم الاستثمارات من حيث القيمة المالية تلك التي تعود لمستثمرين من الهند ومصر والولايات المتحدة باستثناء سنة 2004 التي تعود فيها النسبة الأكبر من المشاريع لأسبانيا والتي شملت مجال الطاقة وتحلية مياه البحر. إنّ عامل القرب أو الجوار الجغرافي لم يلعب في واقع الأمر لصالح المؤسسات الأوروبية، ماعدا تلك التي تعمل في المجال المالي (كفرنسا على وجه الخصوص)، فعلى عكس اليابان التي ساهمت في الاستثمار ونقل التكنولوجيا لبلدان جنوب وشرق أسيا، لم تلعب أوروبا نفس الدور بالنسبة لبلدان المغرب العربي عامة والجزائر بصفة خاصة.

– الملاحظة الرابعة: ندرة عمليات الشراكة بين الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص الوطني من خلال الاستثمار المشترك. وهذا يعني عدم بلوغ القطاع الخاص الجزائري المستوى الذي يُمكنه من إيجاد شركاء أجانب للقيام بالاستثمار.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الملاحظات هي ***محدودية جدوى الاستثمار الأجنبي في الجزائر*** نظرا لمحدودية الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية التي تساهم في رفع معدلات النمو وتوفير مناصب الشغل وتحسين مستوى التكنولوجيا المستخدمة. وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر (خاصة العاملة في قطاع المحروقات) أرباحا كبيرة قامت بتحويلها لبلدانها

الأصلية، إذ بلغت الأرباح المحولة للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر في سنة 2005 ما قيمته 4590 مليون دولار أمريكي، وقد ترتفع هذه الأرباح حسب التقديرات إلى حوالي 10 مليار دولار سنة 2007. وإذا قارنا هذه الوضعية بما تقوم به الشركات الأجنبية المستثمرة في الصين التي تستقبل 50 مرة حجم الاستثمار الأجنبي الذي تستقبله الجزائر، ويبلغ مخزون الاستثمار الأجنبي فيها 100 ضعف مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فإنّ حجم الأرباح التي حولتها الشركات متعددة الجنسيات العاملة فيها خلال الفترة 2001-2005 بلغ 50 مليار دولار أي بمعدل 10 مليار دولار سنويا، وهذا ما يؤكد لنا الحجم الكبير للأرباح التي تقوم الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بتحويله للخارج مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة لها، فالقليل من المستثمرين الأجانب من يقوم بإعادة استثمار أرباحه في الجزائر، وهي عكس الوضعية في الصين مثلا.

وبناء على هذه المعطيات نستخلص في الأخير أنه لا يمكن للدولة الجزائرية أن تجعل من الاستثمار الأجنبي قاعدة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بإمكانها أن تجعله مكملا ومساعدا في تسريع وتيرة تطوير وتحديث القاعدة الصناعية، فالتجربة الآسيوية قدمت لنا نموذجا جيدا فيما يتعلق بجدوى الدعم الانتقائي للدولة لبعض القطاعات الاقتصادية ضمن إستراتيجية شاملة ومتناسقة. ونستخلص من كل ما سبق أهمية الاعتماد على الاستثمار الوطني الذي حاولنا تحليل مستوى تطوره ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

- **أهمية الاعتماد على الاستثمار الوطني**

بعد تحليل واقع الاستثمار الوطني تبين لنا تركز الاستثمارات الجديدة في عدد محدود من ولايات الوطن فتراجع القطاع العمومي الذي حقق قدرا من التوازن الجهوي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم يتم تعويضه بمستثمرين جدد. ويعود السبب في هذا التركز الجغرافي لعدم تمكن المستثمرين من الحصول على موارد الاستثمار في جميع الولايات بسبب صعوبة الحصول على العقار والتمويل فإحصائيات ANDI تشير إلى أن نسبة 47% من الاستثمارات توجد في ولايات الوسط بقيمة تقدر بـــ 52% من الاستثمارات الكلية، بينما لا تمثل سوى نسبة 20% في ولايات الشرق أي ما يمثل 25% فقط من قيمة الاستثمارات الإجمالية، أما في ولايات الغرب فتمثل نسبة 25% من الاستثمارات أي ما يعادل17% فقط من الحجم الإجمالي لقيمة الاستثمارات المنجزة. إنّ هذا التفاوت في النسب وتركيزها في منطقة دون الأخرى يرجع حسب تحليلينا إلى عدم توفر البنية التحتية للاستثمار في الولايات الداخلية للوطن، كعدم توفر شبكة بنكية واسعة الانتشار، حيث نلاحظ قلة الوكالات البنكية في أغلبية الولايات ماعدا في المدن الكبرى.

وبعد دراستنا لعمليات الخوصصة في الجزائر باعتبارها تمثل أحد أشكال الاستثمار الممكنة، لاحظنا محدودية النتائج المحققة على أرض الواقع، إذ لم يتم خوصصة سوى ثلث المؤسسات المعروضة

للخوصصة فيما بين سنتي 1999 و 2006، ومع ذلك نسجل المشاركة الفاعلة للمؤسسات الجزائرية في سيرورة الخوصصة لأن ثلثي العمليات الصغيرة كانت هذه المؤسسات هي المستفيد منها.

وتجدر الإشارة هنا أنّ جل المشاريع الجديدة فيما يخص الاستثمار الخاص الوطني هي عبارة عن مشاريع تتعلق بمؤسسات صغيرة ومصغرة، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع المنشئين الجدد عبر توفير العديد من الآليات المساعدة لهم. ولكن على الرغم من أهمية سياسات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة وتخصيص وزارة كاملة لها ما تزال هذه المؤسسات تعاني من وجود العديد من العوائق التي تعترضها و تحد من تطورها واستمرار نشاطها.

- **العوائق التي تعترض الاستثمار**

توجد العديد من العوامل المعيقة للاستثمار في الجزائر والتي تجعل من مناخ الاستثمار غير ملائم بما فيه الكفاية، نذكر منها على الخصوص:

- التأخر في استكمال برامج الإصلاحات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية كالتأخر في تنفيذ برامج الخوصصة أو في تطوير النظام المالي.
- نقص الاتصالات مع مجتمع الأعمال الداخلي والخارجي عمل على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب على الرغم من كل الإصلاحات التي تم القيام بها. ويعود ذلك لجهل هؤلاء المستثمرين للتطورات الإيجابية التي تمّ القيام بها، وعليه لا يمكن للجزائر أن تكسب ثقة المستثمرين إلا إذا عملت على تحسين صورتها عن طريق القيام بالترويج الجيد للبلد.
- تعدد القيود الخاصة بإنشاء المؤسسات نذكر منها مشكلة العقار وتزايد حجم القطاع غير الرسمي وتأخر تهيئة البنية التحتية وعدم تكيف النظام القضائي وتخلف النظام المالي عامة والقطاع المصرفي على وجه التحديد. وقد بينت الدراسة التي قام بها البنك الدولي في سنة 2002 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، ضعف مستوى التأهيل بالنسبة للعاملين وضعف إنتاجيتهم رغم أنّ تكلفة توظيف وتسريح العمال لا تعتبر في حدّ ذاتها أكبر من مثيلاتها في الدول المجاورة.
- يعاني النظام المصرفي في الجزائر من عدة نقائص تتمثل أساسا في تخلف أنظمة الدفع وسيطرة البنوك العمومية على 95 % من البنوك التجارية، ولهذا كله ترى أغلبية المؤسسات (خاصة الصغيرة والمتوسطة) بأن الوصول إلى التمويل يمثل أحد أهم العوائق التي تعترض استثماراتها. ويعود السبب في ذلك لدرجة المخاطرة المرتفعة التي تتوقعها البنوك في تعاملها مع هذه المؤسسات نظرا لعدم تمكن أصحابها من تقديم الضمانات المطلوبة بسبب عدم توفر هذه المؤسسات (الصغيرة والمصغرة) على حسابات مصادق عليها، كما أنّ النظام البنكي في الجزائر لا يوفر بدوره العديد من البدائل التمويلية التي يمكن أن تفتح مجالات جديدة للمساهمة في التخفيف من مشكلة التمويل. إنّ

عمليات البيع الإيجاري وإنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر وبنوك الاستثمار مثلا ما تزال في الواقع في بداياتها ولم يتم بعد تعميم استعمالها.

وهكذا نستخلص مما سبق مدى تأثير العوائق المؤسسية على نشاط المستثمرين الوطنيين والأجانب، وقد حاولنا في دراستنا هذه التعمق أكثر في فهم عوامل ضعف آداء المؤسسات (les institutions) وانعكاسها على مناخ الاستثمار.

- **ضعف المؤسسات**

إن النتيجة الرئيسية التي توصلنا إلى تأكيدها عبر دراستنا التحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر هي ضعف المؤسسات القائمة، الرسمية منها وغير الرسمية، وعدم قدرتها على مواكبة التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، فإقامة قواعد جديدة رسمية لم يكن كافيا بشكل يسمح للاقتصاد الجزائري من الانتقال لاقتصاد السوق وذلك لسببين هامين على الأقل هما:

– السبب الأول سياسي: يتعلق أساسا بالظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر في أعقاب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وما نتج عنها من أزمة سياسية وأمنية كبيرة الأمر الذي لم يسمح ببناء مؤسسات جديدة ومستقرة، غير أنّ هذه الظروف الأمنية لا يمكن أن تفسر وحدها أسباب تردي مناخ الاستثمار في الجزائر، بل هناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر في تحديد شروط الاستثمار.

– السبب الثاني ذا بعد مؤسساتي: إنّ إدخال قواعد جديدة للعبة هي مرحلة ضرورية تتطلب وقتا أطول من أجل أن تتضح الرؤية.

وعند تحليل موقف المستثمرين الأجانب، تبرز لنا مجموعة من الاختلالات تعود في مجملها للقراءة الميكانيكية لخصوصية المصفوفة المؤسساتية الجزائرية، وتتمثل أساسا في إهمال الآثار أو المخلفات التي تركها الإطار المؤسساتي القديم، فمختلف برامج إعادة الهيكلة التي تم القيام بها تحت وصاية المؤسسات المالية والنقدية الدولية أرادت تغيير الإطار القانوني دون الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية النسبية لبعض الأعوان الذين يعني التغيير بالنسبة لهم القطيعة مع الامتيازات السابقة التي استفادوا منها. وقد انعكس هذا الوضع على عدم تطبيق الأعوان لهذه القواعد المؤسساتية الجديدة الأمر الذي أدى إلى جمود وبطء في تجسيد برامج الخوصصة وفي تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة.

ونظرا لطبيعة هذه التغيرات المؤسساتية ومستوى تحققها على أرض الواقع فإنه لم ينجم عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أثر التدريب المنتظر على تحسين الإطار المؤسساتي، فإذا كانت السياسة الاقتصادية الكلية المتبعة (إجماع واشنطن) قد تمكنت من تحقيق بعض النتائج الإيجابية (التوازنات الكلية للاقتصاد)، فإنها على الرغم من ذلك لم تسمح بتسجيل تحسن في معدلات النمو. ويعود السبب في ذلك إلى الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني المتميز بسيطرة قطاع المحروقات وضعف فعالية القطاع المالي وأيضا إلى ضعف مستوى المؤشرات الإجتماعية كتزايد معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة (خاصة

خلال فترة عقد التسعينات 1990 من القرن الماضي). وعليه يمكننا القول بأنّ الجزائر منذ انتقالها نحو اقتصاد السوق لم تتوفرعلى مؤسسات الحكم الجيد التي تسمح لها بتحقيق تنمية مستديمة. ومن هذا المنطلق نتساءل عن دور الدولة ومدى أهميته في تحسين مناخ الاستثمار؟

- **أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من أجل رفع معدلات النمو**

للدولة دور كبير يجب أن تقوم به لتحسين الإطار العام للاستثمار، و يعني ذلك ضرورة قيامها، من الجانب السياسي، بإصلاحات معقدة وصعبة وطويلة الأمد، وفي هذا الصدد لا بدّ أن يكون تدخلها محدودا في مجال الإنتاج وأن يكون تواجدها قويا فيما يتعلق بالمؤسسات. إن هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر التي لم تحقق الكثير فيما يتعلق بإصلاحات الجيل الثاني، وهي الإصلاحات الفعلية التي تسمح بإنتقال دور الدولة تدريجيا نحو اقتصاد قائم على المنافسة ودعم القطاع الخاص بما يتطلبه من محاربة الفساد وضمان حقوق الملكية وتنفيذ العقود.

ومن خلال تحليل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر نلاحظ بقاءها في مستويات متواضعة بسبب ضعف معدل الاستثمار الخاص نظرا لغياب البيئة المناسبة المشجعة لنمو هذا القطاع. ومما سبق يمكن استخلاص ملاحظتين رئيسيتين، أولهما أن الزيادة التي كان ينتظر حدوثها في الاستثمارات الخاصة في ضوء الإصلاحات التي نفذت لم تتحقق بالوجه المطلوب حتى الآن، وثانيهما هو عدم تناسب مردودية الاستثمارات العمومية الإجمالية التي تم القيام بها مع حجمها.

ومن هذا المنطلق يتعين على الجزائر إذا أرادت تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار في الفترة المقبلة، قصد تحسين مستويات المعيشة ومعالجة مشاكل البطالة، المحافظة على المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، والعمل على ترسيخ إنجازات الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها وتعميقها قدر الإمكان، ثم عليها الإسراع في تنفيذ المتبقي منها وذلك حتى يتسنى لها تحقيق هدفين أساسيين يجب أن يحتلا صدارة أولويات السياسات الاقتصادية حاليًا، ألا وهما رفع معدلات النمو، وتنويع القاعدة الإنتاجية بإعتبار أنّ معدلات النمو الحالية غير كافية لتحقيق تحسن ملموس في دخل الفرد.

ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار والحدّ من آثار العوائق السالفة الذكر نعرض فيما يلي بعض الاقتراحات التي تساهم حسب رأينا في تحسين مناخ الاستثمار. وقبل تقديم هذه الاقتراحات نشير إلى أنها نابعة أساسا من بعض التجارب الناجحة في بعض البلدان، مثل بلدان أوروبا الشرقية أو بلدان جنوب شرق آسيا التي تمكنت من تحسين مناخ الاستثمار بها، مع تكييفها لخصوصيات المناخ الاستثماري في الجزائر.

2. الاقتراحات

بناءًا على النتائج المتوصل إليها نرى بأن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب تدخل العديد من العناصر ذات التأثير المتبادل فيما بينها، وبالتالي فإن الوصول إلى مناخ استثماري جيد يتطلب نظرة شاملة وكلية تتدرج ضمن المنظور العام للإصلاحات الواجب القيام بها والتي ترمي في الأساس إلى استكمال الانتقال النهائي لاقتصاد السوق. إنّ هذه الإصلاحات الاقتصادية التي يتطلب القيام بها يجب أن تكون عميقة وهيكلية تتدرج في إطار" الجيل الثاني من الإصلاحات"، وتقوم في جوهرها على إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد الجزائري كما يلي:

- تطوير قدرتها على تنظيم السوق.
- تحسين قدرتها من خلال مؤسساتها المختلفة لضمان تطبيق القرارات المتخذة.
- ضمان تحقيق المساواة بين كافة المتعاملين الاقتصاديين (المنافسة).
- تقديم خدمات عمومية ذات نوعية جيدة، والعمل على تحسين آداء المؤسسات (les institutions). ومما لا شك فيه أنّ القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى السياسات والمؤسسات والأفراد سيكون له تأثير إيجابي على تحسين المناخ الاستثماري، غير أنّ ذلك يتطلب بالضرورة إقامة مؤسسات قوية وفاعلة تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالأعمال.

➢ **قواعد السياسة الوطنية لتحسين مناخ الاستثمار**

وضع سياسة وطنية لتحسين مناخ الاستثمار يقتضي احترام القواعد التالية:

❖ ترتيب الأوليات: عملية الإصلاح الاقتصادي هي في حقيقة الأمر عملية شاقة وطويلة الأجل، وبالتالي لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة مرة واحدة. وعلى هذا الأساس فعند البدء بتنفيذ سياسة ترقية الاستثمار يجب أولا طرح عدة أسئلة قبل وضع وتنفيذ السياسة الإصلاحية، ومن بين التساؤلات الجديرة بالطرح مثلا: هل تريد الدولة جذب الاستثمارات ذات التكنولوجيات العالية أو الاستثمارات التي تخلق عددا أكبر من مناصب العمل؟ وتترتب الإجابة على هذا السؤال مثلا تحديد الأولويات المتعلقة بالإصلاحات وترتيبها.

❖ بعد تحديد الأولويات ينبغي تحديد مجال نشاط سياسات جذب الاستثمار حسب القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية كقطاعات الصناعات البيتروكيماوية أوالصناعات الغذائية. ومن أجل تحديد هذه الاختيارات لا بدّ من معرفة اتجاهات سوق الاستثمار، ثم يتعين إمداد المقرر السياسي بتحاليل واقتراحات على المستويين الكلي والمحلي:

- على المستوى الكلي: ضرورة العمل على تحسين الفعالية الكلية للنظام العام للجذب وتقليص تكاليف إقامة المشاريع وتقليص الإجراءات الإدارية (البيروقراطية).

– على المستوى المحلي: تشجيع إقامة تجمعات للوحدات الصغيرة Clusters المتخصصة، ولكن تأسيس مثل هذه التجمعات يتطلب في الواقع ضرورة توفير الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة وخلق أقطاب محلية للنمو. وفي هذا الإطار يتعين القيام بتحليل مسبق لنقاط القوة والضعف على المستوى المحلي من أجل انتقاء الاستثمارات الأكثر أهمية وترتيبها حسب الأولوية لنشاطات الترقية، فإذا ما تم القيام بتحليل أكثر عمقا للفرص الاستثمارية المتاحة والمزايا التنافسية الممكن تحقيقها سيسمح ذلك بتجنب اتخاذ قرارات خاطئة.

❖ من الخطأ السعي لجذب كل الاستثمارات مهما كان نوعها ومجالها، فقد أثبتت هذه السياسة عدم فعاليتها من جهة أولى وارتفاع تكلفة تطبيقها من جهة ثانية. ويتطلب الأمر هنا وضع سياسة منهجية تستهدف جذب بعض الاستثمارات التي بإمكانها تحقيق المزايا التوطينية، أي ضرورة الاختيار الدقيق للشركات الواجب البحث عنها في الخارج في المجالات المختلفة كالقطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعا مهمشا من طرف المستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر أو في قطاع الخدمات الذي يعتبر القطاع الوحيد الذي بإمكانه تقليص البطالة.

إنّ الالتزام بتطبيق هذه القواعد سيسمح من دون شك باستخلاص بعض المبادئ العامة المتعلقة بالسياسة التي يتعين على الجزائر اعتمادها لجذب الاستثمار الأجنبي.

➢ **مواصلة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

نجاح السياسة الوطنية لترقية الاستثمار تقاس أولا من خلال تطور ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن انتظار دخول المستثمرين الأجانب ما لم يقم المستثمرون الوطنيون أنفسهم بتأسيس شركات جديدة تثبت ثقتهم في المناخ الاستثماري وتؤكد جدوى الاستثمار. وعلى هذا الأساس يجب العمل على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتوقف عناصر التطوير هذه على العديد من المتغيرات منها ما يرتبط بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، ومنها ما يرتبط بخصائص هذه المؤسسات.

ومن أجل الاستفادة الفعلية من الدعم الذي تقدمه الدولة لتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من تعزيز البنية المؤسسية لهذا القطاع وذلك من خلال ما يلي:

– الاعتناء بتكوين مسييري PME في مجالات إعداد مخططات الأعمال والخطط التسويقية من أجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.

– ضرورة تطوير آليات الرقابة الصارمة للحسابات الخاصة بـــ PME وذلك بمساعدتها للوصول إلى مكاتب التدقيق، فعدم قيام هذه المؤسسات بالتصديق على حساباتها يمثل مشكلة رئيسية للمؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها تقديم طلبات الحصول على التمويل البنكي في شكلها الصحيح مما يقلص حظوظها للحصول على القروض.

– تطوير نظام المعلومات وتشجيع الحصول على التكنولوجيات الحديثة.

– تثمين الموارد البشرية لأن مستوى تكوين الأفراد يعد مؤشرا رئيسيا حول تنافسية الاقتصاديات والمؤسسات.

– تشجيع وتطوير العلاقات ما بين المحيط الاقتصادي من جهة والجامعة ومراكز التكوين من جهة ثانية.

– توفير المعلومات الصحيحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي.

– إيجاد علاقات عمل أكثر تقارباً وتنسيقا بين مختلف الجهات المعنية والفاعلة من أجل زيادة المعرفة والخبرة لدى قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وضمان مشاركة هذه الجهات في عملية صياغة السياسات.

– تنفيذ عملية تنمية السياسات على أساس القضايا ذات الأولوية.

– وضع دليل يحتوى على الإجراءات القياسية للتشغيل بالنسبة لهذه المؤسسات وتحديثه بشكل دوري.

– تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.

– زيادة الوعي الجماهيري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وزيادة دعمها لسياسات تنمية هذه المؤسسات.

إن الأخذ بهذه الآليات سيساهم حسب رأينا في تحسين مناخ الاستثمار وفي التجسيد الفعلي للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والتي تمثل بدورها عاملا مهما لجذب الاستثمار في المشاريع الكبيرة.

- **ضرورة إنجاح برامج الخوصصة**

تمثل برامج الخوصصة الناجحة شكلا من أشكال الاستثمار، ومن ثم فهي أداة من أدوات الإقلاع الاقتصادي بشرط أن تتم هذه البرامج في ظل الشفافية الكاملة قصد إعطاء إشارة قوية لجذب للمستثمرين الأجانب والتأكيد لهم في نفس الوقت عزم الحكومة على تبني إصلاحات حقيقية، لذا كله يجب الإسراع في استكمال برامج الخوصصة.

ومن أجل مواجهة العوائق المختلفة التي يعاني منها المستثمرون والتي تطرقنا لها في الفصل الخامس من الرسالة نطرح فيما يلي بعض الاقتراحات التي من شأنها الحد من أثارها السلبية وجعل مناخ الاستثمار ملائما لحاجات المستثمرين المحليين والأجانب.

1. ضرورة تحديث البنوك

أصبحت مسألة تحديث البنوك واستكمال الإصلاحات مسألة حتمية لأجل تحسين مناخ الاستثمار، و تقوم هذه السياسة على العناصر التالية:

– تطوير وسائل تقييم طلبات القروض داخل البنوك من خلال خلق وتطوير شركات التقييم.

- إدخال تقنيات عصرية لصالح القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خلق وتطوير شركات رأس المال المخاطر والبيع الإيجاري وبنوك الاستثمار.
- تطوير وإعادة تأهيل مركزية الأخطار.
- تطوير وتحديث أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع واستخدام أدوات الإعلام الآلي والاتصال الحديثة لربط الشبكة البنكية.
- تحديث نظام التكوين الخاص بالعاملين في البنوك
- تطوير السوق المالي بصفة عامة وتطوير سوق القرض السندي بصفة خاصة بما يساهم في تمويل الاستثمار.

2. تعديل الإطار التشريعي للحوافز

نظرا لمحدودية أثر الحوافز التي يقدمها التشريع الجزائري للمستثمرين الوطنيين والأجانب، نرى ضرورة إعادة النظر في بعض الحوافز المقدمة، مع إلزامية التأكيد على منح تلك الحوافز على مراحل لتكون موجهة على الخصوص للقطاعات المندرجة ضمن الإستراتجية الوطنية للتنمية. وفي هذا الجانب يمكن الاستفادة من الأنظمة التشريعية للدول التي تمكنت من رفع حجم الاستثمار لديها دون تقديم العديد من التنازلات وبدون مقابل، نذكر منها ماليزيا، كوريا الجنوبية والهند.

من الأهمية بمكان جعل أنظمة الاستثمار عادلة وشفافة ومستقرة، فأكثر ما يعاني منه المستثمرون هو غموض النصوص القانونية وتتداخل صلاحيات المؤسسات المعنية بملف الاستثمار. ومن خلال ما لاحظناه بالنسبة للجزائر نرى وجوب تقليص المدة الفاصلة بين إصدار قانون ما وإصدار النصوص التطبيقية المتعلقة به.

وغير بعيد على الجانب التشريعي فمن المهم السهر على تحسين عمل النظام القضائي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترقية دور الغرف التجارية إلى محاكم متخصصة للإسراع في فض النزاعات وضمان تكوين متخصص للقضاة في المسائل ذات الطابع التجاري والمالي، والعمل على تنفيذ الأحكام لأن ذلك سيعطي ثقة أكبر في القضاء ويزيد من قوة المؤسسات.

3. تطوير وتحسين البنى التحتية

من المهم مواصلة الجهود التي تبذلها السلطات العمومية حاليا في إطار المخطط الوطني (2004-2009) لدعم النمو، وذلك من أجل إقامة هياكل قاعدية لها نفس مستوى المعايير المعمول بها دوليا في إنشاء السكك الحديدية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع برامج تهدف إلى مرافقة الإصلاحات الكبرى في مجال تطوير الموانئ والمطارات والطرق.

4. إصلاح النظام العقاري

يمثل مشكل العقار أحد أعقد المشاكل التي يشتكي منها عادة معظم المستثمرين، وعليه يجب الإسراع في مواجهة هذه المشكلة و ذلك عبر تنظيم العقار الصناعي والفلاحي، والعمل على خلق سوق لعرض العقار الصناعي، وإنشاء قاعدة بيانات للعقار، ومحاربة عمليات المضاربة فيه والتي أدت إلى رفع أسعاره وتحويله عن غرضه الأساسي.

وفي هذا الإطار يجب وضع برنامج حكومي لإعادة تهيئة العقار الصناعي ولامركزية القرارات المتعلقة بالعقار مع العمل على تقليص عدد الهيئات والإدارات الوصية وإحصاء وتهيئة الحصص العقارية المتوفرة لدى المحافظات العقارية.

بالاضافة لكل ذلك يجب العمل على تهيئة المناطق الصناعية للانطلاق في الإنتاج كتوصيل الماء والكهرباء والهاتف وتعبيد الطرق قبل توزيع العقار.

5. الاصلاح الجبائي ومحاربة الغش الضريبي

يتميز النظام الجبائي في الجزائر حسب رأي المستثمرين، بالتعقيد وعدم الشفافية، كما يتميز بتعدد الضرائب التي يخضعون لها. ومن أجل تبسيط هذا النظام نرى ضرورة تقليص عدد الضرائب المفروضة على المستثمرين وتحسين آليات تحصيل الضرائب في ظل الشفافية المطلقة، وتكوين العاملين في إدارات الضرائب، كما يجب تحسين وعصرنة هياكل مكافحة الغش الضريبي وتدعيم مجموعات مكافحة التهريب ووضع تعريف محدد لمفهوم المخالفة الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية.

6. حل مشكلة القطاع غير الرسمي

من أجل تحسين مناخ الاستثمار يتعين على السلطات العمومية العمل على الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفي هذا الإطار يتوجب عليها اتخاذ عدة إجراءات مباشرة وغير مباشرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مضاعفة إجراءات الرقابة الجبائية والعقوبات الإدارية والجزائية بالنسبة للحالات الخطيرة.
- وضع إجراءات تحفيزية من أجل إدخال النشاط غير الرسمي في الإطار الرسمي.
- حماية الملكية الفكرية ومحاربة السوق غير الرسمي عن طريق الوقاية والقمع، وذلك من خلال إنشاء جهاز متخصص للمراقبة مؤهل ومستقل، مهمته مراقبة كل أشكال النشاط غير الرسمي وإصدار عقوبات مشددة على الممارسين لهذا النشاط.
- تشجيع جمعيات حماية المستهلك في توعية الناس بمخاطر الاقتصاد غير الرسمي.

7. إعداد سياسة فعالة لتحسين مؤهلات العاملين

يتمثل الهدف الرئيس من هذه السياسة في تقليص عدد العاملين غير المؤهلين ورفع نسبة العاملين ذوي التكوين التقني، وهذا يعني ضرورة قيام وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني على إدماج برامج التكوين التقني في البرامج التكوينية والتعليمية. ونشير هنا إلى أهمية العمل على تطوير نظام التكوين المهني المستمر بالتنسيق مع القطاع الخاص. ويقتضي الأمر في هذا الشأن تحسين سير الإجراءات الموجودة فيما يتعلق بالتكوين وتسهيل الإجراءات للحصول على التكوين لصالح الشباب.

إن ربط الجامعات ومراكز التكوين بالمؤسسات الاقتصادية (عالم الشغل) يعتبر أمرا ضروريا في الوقت الراهن إذا أردنا الحدّ من معدلات البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب (دون تكوين، أو الحاصلين على شهادات غير مرتبطة بعالم الشغل).

8. تطوير نظام المعلومات الاقتصادي وتحسين آليات الترويج للاستثمار

من المهم جدا تطوير وتحسين نظام المعلومات الاقتصادية لتمكين جميع الأعوان الاقتصاديين مهما اختلفت مراكزهم من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة. وفي هذا الصدد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اعتبار المعلومة بمثابة مورد اقتصادي له تكلفته، فلا يجب عليها الاكتفاء بالمعلومات الإحصائية العامة ذات المصدر العمومي (ONS)، بل لا بدّ من تخصيص ميزانية للقيام بجمع وتحليل المعلومات التي تكون هذه الوكالة في حاجة إليها من مختلف المصادر. ومن أجل الحدّ من تكاليف نظام المعلومات دون إضعاف فعاليته، يمكن اقتراح تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات التي لها نفس الاهتمام كـــCNUCED مثلا التي كثيرا ما تجري تحقيقات مع الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية أيضا. ويمكن بالإضافة لذلك استغلال شبكة الوكالة (ANDI) على المستوى المحلي بوضع نظام معلومات مشترك واستخدام وسائل اتصال عصرية كشبكة الأنترنيت. وقصد ضمان فعالية الترويج الذي تقوم به الوكالة يجب الاعتماد على وسائل سياسات تسويق الإقليم التي حددناها في الفصل السادس من هذا البحث.

ولكي تُحسن الجزائر (المؤسسات الاقتصادية) من قدرتها التنافسية وتحافظ هيئة تشجيع الاستثمار على تميز أدائها مستقبلا، عليها الاستناد بشكل رئيسي على تنمية بيئة داخلية تدعم توليد الأفكار المبدعة وتطور أساليب عمل "ذكية" تعمل على مواكبة المستجدات والتأقلم الكامل والسريع مع المتغيرات البيئية المحيطة بها وتطوير أساليب اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال.

وفي هذا الإطار نرى ضرورة تطوير صناعة الترويج للاستثمار باعتبارها حرفة بحدّ ذاتها ذات مهنية عالية، كما أن أنشطة الترويج للاستثمار أصبحت تتجه لتكون أكثر تركيزا سواء في الترويج

للقطاعات والفرص الاستثمارية أو في استهداف المستثمرين. وعليه نؤكد هنا على وجوب الاهتمام بالدور التوعوي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي له تأثير فعال في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

وما يجدر التذكير به في هذا المقام أن القيام بكل هذه الأنشطة يتطلب تظافر جهود كل الأطراف ذات العلاقة بملف الاستثمار وتنسيق جهودها. وتتمثل هذه الأطراف خاصة في الحكومة، ممثلة بمختلف الوزارات المعنية، وفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والسفارات والبعثات الدبلوماسية، والقطاع الخاص من خلال مؤسساته وجمعياته المهنية.

وأخيرا، وبعد تناولنا لدراسة وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، نستطيع التأكيد على أهمية وجدوى دراسة هذا الموضوع الذي يبقى مفتوحا أمام الباحثين نظرا لتنوع وتعدد المواضيع التي تتفرع عنه والتي تطرح جوانب في الموضوع لم نتطرق لها بما فيه الكفاية في هذه الرسالة. ولذلك نرى أنّ مشوار البحث لا يزال طويلا للقيام بمزيد من الدراسات للتعمق أكثر في تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نظرا لعلاقته الكبيرة بالتنمية الاقتصادية المنشودة. ومن ضمن الدراسات التي قد تثير اهتمام الباحثين في المستقبل القريب نشير للدراسات المتخصصة في كل جانب من جوانب المناخ الاستثماري كإشكالية النظام المالي والمصرفي وتأثيره على جذب الاستثمار، أو دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسساتي في الجزائر لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد.

كما يمكن إثارة موضوعات أخرى للبحث والنقاش مثل الموضوعات التي تركز على تحليل مناخ الاستثمار في ولاية ما من التراب الوطني وربط ذلك بمفهوم التنمية المحلية، أو اختيار بعض القطاعات الاقتصادية وتحليل العناصر المحددة لقرارات الاستثمار فيها.

ونخلص أخيرا للقول بأن نهاية هذه الرسالة لا يمثل في حقيقة الأمر إلا مرحلة أولى من البحث تليها مراحل أخرى تكون مكملة لجوانب في الموضوع لم نتمكن من تناولها في هذا العمل.

انتهى هذا العمل بقسنطينة يوم 05 أفريل 2007

وما توفيقي إلا بالله